



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
المجلس العلمي
عمادة البحث العلمي
رقم (٢٣)

القطعية من الأدلة الأربعة

تأليف
محمد دكوري

الطبعة الأولى
١٤٢٠ هـ

الجامعة الإسلامية ؛ ١٤٢٠هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

محمد ، محمد دكوري ، سعيد عبدالله

القطعية في الأدلة الأربعة. — : المدينة المنورة.

٥٤٤ ص ، ٢٤ سم

ردمك : ٠ - ١١٣ - ٠٢ - ٩٩٦٠

١ - أصول الفقه أ - العنوان

٢٠ / ١٤٠٥

ديوي ٢٥١

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة معالي مدير الجامعة الإسلامية

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين، وعلى آله وأصحابه والتابعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن أشرف ما تتجه إليه الهمم العالية هو طلب العلم، والبحث والنظر فيه، وتقيق مسأله، وسلوك طريقه، لأن ذلك هو الذي يوصل إلى السعادة، كما قال الرسول ﷺ: « **من سلك طريقاً يلتمس به علماً سهل الله له به طريقاً إلى الجنة** ». وقال تعالى { **إنما يخشى الله من عباده العلماء** }.

وأول ما بدئ به رسول الله ﷺ هو وحى الله إليه بالعلم { **اقرأ باسم ربك الذي خلق** } خلق الإنسان من علق اقرأ وربك الأكرم الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم { . وقال تعالى يخاطبه { **فاعلم أنه لا إله إلا الله واستغفر لذنبك ...** } . وقال تعالى { **وقل رب زدني علماً** } . وما قامت به الحياة السعيدة في الحياة الدنيا والآخرة إلا بالعلم النافع.

ولذا كان التعليم هو الهدف الأعظم لمؤسس المملكة العربية السعودية الملك عبدالعزيز رحمه الله، ولأبنائه كذلك من بعده، ففي عهد خدام الحرمين الشريفين، أول وزير للمعارف بلغت مسيرة التعليم مستوى عالياً، وازدهر التعليم العالي وارتقت الجامعات، ومن هذه الجامعات العملاقة، الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، فهي صرح شامخ، يشرف بأن يكون إحدى المؤسسات العلمية والثقافية، التي تعمل على هدى الشريعة الإسلامية، وتقوم بتنفيذ السياسة التعليمية بتوفير التعليم الجامعي والدراسات العليا، والنهوض بالبحث العلمي والقيام بالتأليف والترجمة والنشر، وخدمة المجتمع في نطاق اختصاصها.

ومن هنا، فعمادة البحث العلمي بالجامعة تضطلع بنشر البحوث العلمية، ضمن واجباتها، التي تمثل جانباً هاماً من جوانب رسالة الجامعة ألا وهو النهوض بالبحث العلمي والقيام بالتأليف والترجمة والنشر.

ومن ذلك كتاب القطعية وأحكامها في الأدلة الأربعة - الكتاب والسنة والاجماع والقياس تأليف الشيخ / دوكوري محمد.

نفع الله بذلك ونسأله أن يرزقنا العلم النافع والعمل الصالح، وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله محمد بن عبدالله وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

مدير الجامعة الإسلامية

د/ صالح بن عبد الله العبود

هذا الكتاب رسالة علمية
قدمت لنيل شهادة العالمية (الماجستير) إلى قسم أصول الفقه
في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
ونوقشت في ٣٠ / ٥ / ١٤١٧ هـ

مُقَدِّمَةٌ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا
وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا ، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا ضَلَالَ لَهُ ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ ،
وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ .

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ
مُسْلِمُونَ﴾ ^(١) . ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ
مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ
وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ ^(٢) .

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا . يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ
وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ ^(٣) .
أما بعد :

فقد كان الناس في جاهليةٍ انطمست فيها معالمُ السبيل ، يتخبطون ولا
يُرشدُهُم إلى الصراطِ المستقيمِ دليل ، حَيَّرَتْهُم السُّبُلُ المتفرقة بأماراتها الكاذبة
ومعالمها الخادعة ، وإن فقدانَ الدليلِ المرشد ، واختلاطَ الأمارات ، وانطماسَ
المعالم لمن أخطَرَ ما يلقاه سالكُ الطريق .

(١) سورة آل عمران (١٠٢) .

(٢) النساء (١) .

(٣) سورة الأحزاب (٧٠، ٧١) .

ثم أنعم الله على عباده بالهداية إلى الإسلام ، فأناز به سبيلاً ذات معالم واضحة ، وبدد به ما أطبق من الظلمات ، وأنزل عليهم كتابه العزيز دليلاً مرشداً ، وقد حذر به من اتباع السبل المتفرقة بما أقام من الحجة البالغة ، فمن اعتصم به ظفر بعلم اليقين ، ومن زاغ عنه فقد قطع على نفسه سبيل المعذرة إذ عرّضها للمهانة والمذمة .

فكان من أعظم النعم - بعد نعمة الهداية - ما منح الله تعالى من نصب الأدلة والأمارات التي بها يطمئن سالك الطريق ، ويرجع بها الضالُّ والتائه إلى جادة السبيل .

وكان أهم ما هدى الله به إلى أحكام شريعته واتباع سبيله كتابه العزيز الذي هو مرجع الأدلة ومعينها الذي لا ينضب ، وسنة رسوله ﷺ التي بينت الكتاب وأوضحته ، ثم سبيل المؤمنين التي عليها أمرهم جميعاً ؛ فهي عصمة الشريعة وحصنها المنيع ، ثم رحم الله عباده بما فتح لهم من أبواب الاجتهاد في الأدلة ، وإن أوسع ما وقع من ذلك الاجتهاد في الملل والنوازل بالنظر في ميزان القياس والاعتبار .

فالكتاب والسنة والإجماع والقياس أهم معالم السبيل وأحق منارات الشريعة ، وقد اهتم العلماء - رحمهم الله - بالأدلة الأربعة وغيرها ، فكانت مدار البحث في أصول الفقه وغيره من علوم الشريعة .

وأصل ما يبحث في الأدلة إثباتها أدلة يجب العمل بها ، وطرقاً يلزم

سلوكها إلى الأحكام الشرعية ، وذلك البحث في حجيتها .

ثم فرّع أهل العلم على هذا الأصل مباحث كثيرة ، يَنبَنُوا فيها حقيقة الأدلة ، وطرق العمل بها ، وكيف يستنبط الناظرُ فيها أحكام الشريعة .

ومن فروع البحث في الأدلة الشرعية النظرُ في الاختلاف الواقع بينها من حيث القوة في الثبوت أو الدلالة ، حتى يكونَ منها ما ينتهي في القوة إلى حيث يَفْصِلُ كُلَّ احتمال ؛ فيلزم عالمه العملُ به ولا تجوز مخالفته بما يَقْطَع من العذر ويدفع من الشبهة .

وقوة الدليل ووضوحه في المراد من الاحتجاج أو الحاجة من أعظم الأسباب التي تورث الطمأنينة في القلب وتوجبُ - لمن حصلها - مزيدَ إقبالٍ على العمل ؛ لما تُضْفِي على الحكم من أمن الخطأ ، وتُقْصِي عنه من احتمال الزلل ؛ فمن ظَفِرَ على مطالبه بقواطع الأدلة ، وكان طريقه إلى الأحكام سواطع الحجج كان على يقين من أمره بسلوك الطريق الصحيح الموصول إلى ما يصبو إليه ، وذلك من أسباب الرسوخ في العلم والإمامة في الدين .

القطعية في الأدلة الشرعية من المباحث الأصيلية في أصول الفقه ؛ لتعلقه بصفة من صفات الأدلة ، وتفرّعه عن مبحث الحجية ، وإن لعلماء أصول الفقه فيه تصريحات وإشارات .

وإن الوصول في البحث العلمي إلى اليقين المُستَبَدِّ إلى الدليل القطعي يظل مطلباً مهماً في غير العلوم الشرعية أيضاً ؛ فكثيراً ما بقيت نتائجُ

الدراسات في العلوم الكونية قضايا قابلة للنقض لأدنى شبهة احتمال ، بل قد تكشفُ بحوثٌ جديدةٌ ما يُبطلُ نظرياتٍ كانت تُعدُّ من الحقائق العلمية !

لكن الأحكام الشرعية المُستندة إلى أدلتها الصحيحة تختلف عن تلك العلوم من حيث المصدر وطرق الوصول ؛ فإن مصدرَ علومِ الشرع - على اختلافها وتنوعها - الوحيُّ من السماء ، وأصلها الإيمان بالله الحكيم العليم ، وأنه أنزل كتاباً فيه ذِكْرٌ تكفل - سبحانه وتعالى - بحفظه ، وكلف رسوله ﷺ التبيين ، وهو الناصحُ الأمين ، الحريصُ على حَسْمِ مواردِ اللبسِ وقطع موجباتِ الخطأ ومواردِ الضلال .

فكان الفرضُ في الابتداء - من أجل هذا المُسلمِ الإيمانِيّ - أن قضية القطع في العلوم الشرعية لا يجوز بحثها معزولةً عن مصدرها ، وأنها مختلفة عن بحث القطعية في العلوم الكونية والمعارف الإنسانية الأخرى .
ولما عرَض لي بحثُ موضوع في أصول الفقه لمرحلة العالمية (الماجستير) - وبعد أن استشرت بعضَ أساتذتي - وفقني الله إلى اختيار هذا البحث موضوعاً في هذه المرحلة .

أسباب اختيار الموضوع:

كان لاختيار الموضوع دوافع :

منها : ما تقدم من أهمية اليقين وأن القطع بأدلة الأحكام يورث الطمأنينة وأمن الزلل .

ومنها : أنه موضوعٌ في صميم الأدلة الأربعة التي هي أهم موضوعات علم أصول الفقه .

ومنها : أنه موضوعٌ يدخلُ في كثيرٍ من أبواب أصول الفقه ، فيقف الطالب على كثيرٍ من مسائل هذا العلم .

والبحث في (القطعية) متفرقٌ في ثنايا كلام أهل العلم في أصول الفقه ؛ لا يجمعه باب ، ولا تُرشد إلى الوقوف عليه مظان ، وإنما يُلفى من خلال إشارات العلماء في مواضع غير مطردة ، وعند استطراد البحث والتأصيل ، أو إيراد الأسئلة والأجوبة في المناقشات ، على أن بعض مواد هذا الموضوع توجد كذلك متفرقة في غير المشهور من كتب أصول الفقه الخاصة ، مثل مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية ، وكتب شمس الدين ابن القيم ، وفي تحقيقات الشيخ أبي إسحاق الشاطبي وغيرهم من العلماء رحمة الله عليهم أجمعين .

فلما بدا من ذلك ما بدا ولاح أنّ مما يمكنُ فيه البحث جمع ما تفرق في ذلك من كلام أهل العلم -رحمهم الله- وتأليف بعضه إلى بعض في مكان واحد ، استعنت بالله مُقَدِّماً على ذلك ، عسى أن تَخْرُجَ صورةٌ قريبةٌ لموضوع القطعية في الأدلة الأربعة . والله المستعان .

وقد شدّ من عزمي على اختياره ما أشار به بعضُ الأساتذة الفضلاء من جدّة الموضوع في بابه ، وأن الكتابة في مثله صالحةٌ في هذه المرحلة المبكرة .

خطة البحث:

جاء البحث في مقدمة ، وفصل تمهيدي ، وباين ، ثم خاتمة .
المقدمة في الخطبة ، وبيان أهمية الموضوع ، ودوافع اختياره ، وخطة
البحث ، ومنهج الباحث فيه .

أما الفصل التمهيدي : ففيه خمسة مباحث :

المبحث الأول : ماهية القطع ، وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : تعريف القطع لغة .

المطلب الثاني : القطع عند الأصوليين .

المطلب الثالث : معنى القطعية في الدليل .

المبحث الثاني : الأدلة الشرعية من حيث القطعية وعدمها .

المبحث الثالث : وجوب العمل بالأدلة الشرعية القطعية وغير

القطعية .

المبحث الرابع : أهمية الدليل القطعي .

المبحث الخامس : قطعية أصول الفقه .

والباب الأول : قطعية الدليل وأثرها : وفيه فصلان :

الفصل الأول : قطعية الدليل ، وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : جهة القطعية في الدليل ، وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : جهة الثبوت .

المطلب الثاني : جهة الدلالة .

المطلب الثالث : مسائل في جهة القطعية .

المبحث الثاني : فيما يفيد القطعية في الدليل ، وفيه مطلبان :

المطلب الأول : إفادة الإجماع القطعية في الدليل .

المطلب الثاني : أثر القرائن في إفادة القطعية .

المبحث الثالث : فيما يمنع القطعية عن الدليل ، وفيه مطلبان :

المطلب الأول : أثر الخلاف في منع القطعية .

المطلب الثاني : الاحتمال وأثره في منع القطعية .

الفصل الثاني : أثر قطعية الدليل ، وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : أثر القطعية في الاصطلاح ، وفيه مطلبان :

المطلب الأول : في الدليل والأمانة .

المطلب الثاني : في الفرض والواجب .

المبحث الثاني : أثر القطعية في الاجتهاد والتخبط .

المبحث الثالث : أثر القطعية في التعارض والترجيح .

الباب الثاني : أحكام القطعية في الأدلة الأربعة ، وفيه ثلاثة فصول :

الفصل الأول : أحكام القطعية في الكتاب والسنة ، وفيه ثلاثة

مباحث :

المبحث الأول : الكتاب والسنة أصل الأدلة القطعية .

المبحث الثاني : أحكام القطعية في السنة من جهة الثبوت ، وفيه

مطلبان :

المطلب الأول : قطعية الخبر المتواتر .

المطلب الثاني : قطعية خبر الواحد .

المبحث الثالث : أحكام القطعية في الكتاب والسنة من جهة الدلالة

وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : قطعية النص .

المطلب الثاني : قطعية العموم .

المطلب الثالث : قطعية المفهوم .

الفصل الثاني : أحكام القطعية في الإجماع ، وفيه مبحثان :

المبحث الأول : قطعية الإجماع .

المبحث الثاني : الإجماع القطعي .

الفصل الثالث : أحكام القطعية في القياس ، وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : قطعية القياس .

المبحث الثاني : القياس القطعي .

المبحث الثالث : القطعي من مسالك العلة .

ثم أردفتُ بخاتمة ، ذكرتُ فيها أهمَّ النتائج التي توصل إليها البحث،

وبعض مجال البحث في القطعية .

ثم ذكرتُ من الفهارس العلمية :

- فهرس الآيات القرآنية .

- وفهرس الأحاديث النبوية .

- وفهرس الآثار .

- وفهرس الأعلام .

- وفهرس المراجع .

- وفهرس الموضوعات .

منهجي في البحث:

ويتبين المنهجُ الذي سرت عليه في البحث بما يلي :

أ - في الوصول إلى مادة الموضوع جَمَعْتُ ما ذكره أهل العلم من المصادر الأصولية الأصلية ، وما ذكره العلماء من غير الأصوليين ، حسب ما أَقْدَرَ الله من الجهدِ في البحث والتنقيب ، ثم وَزَعْتُ ذلك على الجزئيات السابقة من خطة البحث .

ب - ذكرت أقوال أهل العلم حَسَبَ التَّسْلُسِ الزَّمَنِيِّ لوفاتهم رحمهم الله ، إلا أن يكون قول بعضهم أوضحَ للفقرة فأقدمه ثم أنقلُ من أشار إلى ذلك .

ج - للقطعية سوابقٌ ولواحقٌ من البحث تتصلُّ بها أحياناً وليس من صميمها ، مثلُ بحثِ حجية الدليل السابق لقطعيته ، ومثلُ بحثِ الضرورية أو النظرية في الدليل اللاحق لبحث القطعية فيه ، واقتصرْتُ على البحث في

مستوى القطعية ؛ منعاً لانتشار البحث ووفاءً لحَدِّ الموضوع .

د- فَرَّقْتُ - عند الإحالة إلى المراجع الأصولية - بين كتبِ الحنفية وكتبِ غيرهم من الأصوليين ، ثم رَتَّبْتُها حسب تقدم وَفَاةِ مُؤَلِّفِهَا ، إلا أن يكونَ من المراجع ما يكون أساسَ الإحالة فأقدمه ، ثم أذكرُ المراجعَ الأخرى التي أشارت إلى الفقرة .

وأحيل على المرجع بـ (انظر) إلا إذا كان النقلُ منه نصاً فأجعل النصَّ المنقول بين قوسين مزدوجين « » ثم أحيل بذكر اسمِ المرجع مباشرة .

هـ- بينت مواضع الآيات من المصحف بذكر رقم الآية واسمِ السورة .
و - خرَّجت الأحاديث : فإن كان الحديثُ في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت بالإحالة على موضعه من ذلك ، وإلا خرَّجته من السُّنَنِ الأربعة ومسنَدِ الإمام أحمد ، أو خرَّجته - عند الحاجة - من مصادرِ السنة الأخرى ، مُبَيِّنًا ما وقفتُ عليه من حكم العلماء عليه صحة أو ضعفا .

ز - ترجمت لمن وَرَدَ في البحث من الأعلام إلا الرسلَ عليهم الصلاة والسلام ، وذلك باختصارٍ واطِّراد .

ح - عرَّفت من المصطلحات ، وبينت من الغريب ما دَعَتِ الحاجةُ إلى تعريفه وبيانه .

شكر وتقدير :

هذا ، والحمد لله من قبلُ ومن بعد على فضله ومنه ، وله الشكر أبداً

شكراً أرجو به ما وعد الشاكرين من مزيدِ نعمه ، وسواغِ آلائه .
وجدير في هذا المقام بأن أقدم جزيلَ الشكرِ وخالصَ العرفانِ لهذه
المؤسسة العلمية المباركة إن شاء الله تعالى ، الجامعة الإسلامية بالمدينة
النبوية ، لما تقدمه من خدمة جليلة للإسلام والمسلمين في تعليم أبنائهم
وإعدادهم للدعوة الصحيحة إلى الله تعالى ، فجزى الله جميعَ القائمين عليها
خير الجزاء ، وأجزل لهم المثوبة في الدنيا والآخرة !

كما لا يفوتني أن أشكر الدكتور أحمد بن محمود بن عبد الوهاب ؛ لما بذل
في متابعة هذا العمل ، ودأب في تقويمه من لدن بدأ حتى جاء في هذه الصورة ،
فكان نعم الناصح المرشد ؛ يمسك برِفقٍ عند بوادر الاندفاع ثم يسوق بيسرٍ عند
أوائل الكلال والسآمة ، فجزاه الله عني خيراً وبارك في علمه وعمله !

كما لا يفوتني أن أقدم جزيلَ الشكر ، وخالصَ العرفان لشَيْخِي
الفاضلين : الدكتور محمد بن صالح بن عبيد النامي الحازمي ، والدكتور
سلامة بن ضويعن الأحمدي ! على قبولهما مناقشة هذه الرسالة وتقويمها ،
فجزاهما الله خيراً وأجزل لهما المثوبة !

وجزى الله خيراً جميعَ الأساتذة والمعلمين ، وكلَّ من تعلَّم طالبٌ على
يديه علماً نافعا .

وشكراً لله لجميع من ساعد في هذا العمل بفكرةٍ صواب ، أو إعارةٍ
كتاب ، أو تنبيهٍ على وجه خلل ، فجزى الله الجميع خيراً .
وصلّى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلّم .

الفصل التمهيدي

المبحث الأول : ماهية القطع

المطلب الأول

تعريف القطع لغة

قال ابن سيده^(١) : « القطع : إبانة بعض أجزاء الجرم من بعض فصلا ، قطعه يقطعه قطعاً وقطيعةً وقُطوعاً »^(٢).

والفصل يكون في الأمور المحسوسة كقطع الحبل .

ويكون في الأمور المعقولة كقطيعة الرحم ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتَقَطَّعُوا أَرْحَامَكُمْ ﴾^(٣) ، وكالقطع في الحكم على أمر ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي أَمْرِي مَا كُنْتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّى تَشْهَدُونِ ﴾^{(٤)(٥)} ، وكالقطع أو قطع الدابر : بمعنى الإهلاك أو استئصال النوع ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ لَيَقَطَعَنَّ

(١) هو علي بن إسماعيل ، أبو الحسن بن سيده المرسى الأندلسي ، من أئمة اللغة والأدب ، وكان ضريرا ، من تصانيفه : المحكم والمحيط الأعظم ، الأنيق في شرح حماسة أبي تمام ، وغيرها . توفي سنة (٤٥٨) هـ . انظر سير أعلام النبلاء ١٨/١٤٤-١٤٦ الأعلام ٥/٦٩ ومقدمة محققى (المحكم لابن سيده) ٥/١ .

(٢) المحكم في اللغة لإسماعيل بن سيده ١/٨٨ ، وما ذكره موجود بحرفه في لسان العرب لابن منظور ١/٢٧٦-٢٧٨ وانظر معجم مقاييس اللغة لابن فارس ٥/١٠١ .

(٣) سورة محمد (٢٢) .

(٤) سورة النمل (٣٢) .

(٥) انظر المفردات للراغب ص ٦١٥-٦١٦ .

طَرَفًا مِّنَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَوْ يَكْتَبُهُمُ فَيَتَقَلَّبُوا يَخَائِنِينَ ﴿١﴾ أَي : ليهلك أمة منهم^(٢) ،
وقوله عز وجل : ﴿وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ
مُّصْبِحِينَ﴾^(٣) .

وفي اللغة استعمالات كثيرة للقطع منها :

- قولهم : قطع زيد لسان عمرو : إذا أسكته بعطائه وإحسانه إليه .
- وقولهم : انقطع لسانه : إذا ذهب سلاته .
- وقولهم : أقطع الرجل : إذا انقطعت حجة وبُكَّت بالحق فلم
يجب ، فهو مُقطع .
- وقولهم : قطع زيد عمرا بالحجة : إذا بكته .
- وقولهم - على سبيل المثل - : كلام قاطع : أي نافذ^(٤) .



(١) سورة آل عمران (١٢٧) .

(٢) انظر تفسير ابن كثير ٤١١/١ والمفردات ٦١٦ .

(٣) سورة الحجر (٦٦) .

(٤) انظر تهذيب اللغة للأزهري ١٩٥/١-١٩٦ والمحكم في اللغة لابن سيده ٨٨/١-

٩١ والصاحح للجوهري ١٢٦٨/٣ ولسان العرب ٢٧٩/٨ والقاموس المحيط للفيروزابادي

٧٣/٣ وانظر النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير الجزري ٨٣/٤ .

المطلب الثاني

القطع عند الأصوليين

قبل ذكر استعمال الأصوليين للقطع يحسن هنا التعرض لبعض الاصطلاحات المتعلقة بالقطع في علوم أخرى غير أصول الفقه .

١- فمن ذلك : (القطع) في علم قراءة القرآن .

وهو مرادف للوقف والسكت عند بعض العلماء ، وجعل بعضهم القطع : « قطع القراءة رأسا ، فهو كالانتهاء ، فالقارئ به كالمعرض عن القراءة والمنتقل منها إلى حالة أخرى سوى القراءة كالذي يقطع على حزب... أو في ركعة ثم يركع ، أو نحو ذلك مما يؤذن بانقضاء القراءة والانتقال منها إلى حالة أخرى... ولا يكون إلا على رأس آية لأن رؤوس الآي في نفسها مقاطع »^(١) .

٢- ومن ذلك : (الحديث المقطوع) في اصطلاح المحدثين .

وهو المتن المنتهي إلى التابعي فمن دونه من قول أو فعل أو تقرير ، حكما أو تصريحاً ، ويجمع على (المقاطع) و (المقاطع)^(٢) .

(١) النشر في القراءات العشر للحافظ ابن الجزري ١/٢٤٠ وانظر الإتيان في علوم القرآن لجلال الدين السيوطي ١/٨٨-٨٩ .

(٢) انظر مقدمة ابن الصلاح ص ١٢٥ والتقريب للنووي مع تدريب الراوي للسيوطي ١/١٩٤ ونزهة النظر لابن حجر العسقلاني ص ١٤٠-١٤٥ .

٣- ومنه (النعت المقطوع) عند علماء النحو .

وهو النعت الذي خرج من حالة التبعية للمنعوت في الإعراب إلى حالة الاستقلال بالإعراب لأغراض بلاغية ، كقولك : جاء الرجل العدل ، ورأيت الرجل العدل .

وحقيقة القطع في ذلك أن يُجعل النعت خبراً لمبتدأ ، أو مفعولاً لفعل . وقد يطلق القطع في النحو على قطع الاسم عن الإضافة أي : كونه غير مضاف ، فالاسم على ذلك (مقطوع عن الإضافة)^(١) .

٤- ومن ذلك (القطع) في بعض بحور الشعر عند علماء العروض . وهو : أن يحذف آخر وتده المجموع ويسكن ما قبله ، ويسمى البحر بذلك (مقطوعاً) لأنه قطعت حركة وتده .

والوتد المجموع : حرفان متحركان بعدهما حرف ساكن ، والوتد المفروق : حرفان متحركان بينهما حرف ساكن^(٢) .

٥- ومنه (همزة القطع) أو (ألف القطع) عند علماء التصريف .

(١) انظر كتاب الكافية في النحو لابن الحاجب مع شرح الرضی ٣١٥-٣١٧/١ وص ٢٩٦ وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ٣١٨/٣ وص ١١١ والنحو الوافي لعباس حسن ٤٦٨/٣ وما بعدها .

(٢) انظر الكافي في العروض والقوافي للخطيب التبريزي ص ٣٣ وص ١٤٤ والثريا المضوية في الدروس العروضية للشيخ مصطفى الغلاييني ص ٥ والكامل في العروض والقوافي لمحمد قناوي ص ٦٣ والتعريفات للشريف الجرجاني ص ١٧٨ .

وهي : الهمزة التي تثبت في الابتداء بالكلمة ولا تسقط في دَرَج الكلام ، أي : عند وصل الكلمة بغيرها ، ومثالها : الهمزة في (إبراهيم وإخراج وأعطي وأحمد وأحamal وأقَم) ، وهذه الهمزة في مقابلة همزة الوصل التي تثبت في الابتداء دون الوصل^(١) .

٦- وقد يطلق في كتب الفقه (القطع) و (قاطع) و (مقطوع) على قطع الطَّرَف جنائية أو قصاصا وما يتعلق به^(٢)، وربما أطلق ذلك على قطع الطريق^(٣).

ومن الاستعمال المعاصر للقطع في معناه الأصولي : عبارة (ممنوع الوقوف والانتظار قطعيا) في إشارات تنظيم المرور والسير ، والمقصود منها سلب العذر عن الواقف والمتنظر في المحل المشار إليه بذلك مهما كان احتمال وقوفه وانتظاره^(٤).

(١) انظر كتاب الألفات لابن خالويه ص ٦٩ والقول الفصل في التصغير والنسب والوقف وهمزة الوصل لعبد الحميد عنتر ص ٢٠٦ .

(٢) انظر مثلا : نهاية المحتاج ٢٨٣/٧ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٤٣٩ فما بعدها .

(٣) انظر مثلا : الفقه الإسلامي وأدلته ١٢٩/٦ - ١٣٥ ، ١٤١ .

(٤) انظر في معنى إشارة (ممنوع الوقوف والانتظار) في دراسة إدخال تعليم سلامة المرور في مقررات المرحلة المتوسطة للتعليم العام لمجموعة من الدارسين ص ٦٥ ، وتوجد هذه العبارة كثيرا بإضافة (قطعيا) في الواقع المشاهد .

عبارات القطع في أصول الفقه:

القطع معنى يصف به علماء أصول الفقه رحمهم الله ، أمورا كثيرة :
فيصفون به الدليل كقولهم : (دليل قطعي) ونحو ذلك^(١) .
ويصفون به الحكم مثل قولهم : (حكم قطعي) و(حكم مقطوع به)^(٢) .
ويصفون به المسألة كقولهم : (مسألة قطعية) أو (مسألة مقطوع بها)^(٣) .

بل ويصفون به الجواب عن الاعتراض ومن ذلك قولهم : (جواب قطعي) أو (جواب قاطع)^(٤) .

ويصفون بالقطع أمورا أخرى غير ذلك^(٥) .
غير أن مدار كل ذلك على قطعية الدليل لأن قطعية الحكم بحسب الدليل القطعي عليه ، والمسألة تكون قطعية لأن الدليل المستدل به فيها

(١) سيأتي الكلام على ذلك مفصلا - قريبا - إن شاء الله تعالى .

(٢) انظر مثلا : المستصفى للغزالي (بولاق) ٢/٢٣١، ٢٥٧ والمحصل لفخر الدين الرازي ٨٣/١ والتحرير مع التقرير والتحجير ١٨/١ .

(٣) انظر مثلا : المستصفى ٢/٢٠-٢١ .

(٤) انظر مثلا : المحصول ٨٦/٥-٨٧ .

(٥) مثل : الوجه القاطع والرأي القاطع (انظر البرهان ١/٤٠٥، ٢/٤٨٥) ، والبيان القاطع (انظر المستصفى ٢/١٥) ، والعلامة القاطعة (انظر الموافقات ٤/٨٣) ، والتصديق القاطع (انظر شرح الكوكب المنير ١/٦٣-٦٤) ، والقرينة القاطعة (انظر مسلم الثبوت مع فواتح الرحموت ٢/٢١٤-٢١٥) ، والدلالة القاطعة (انظر تلخيص التقريب للحوييني ١/١٦٧-١٧٠) .

قطعي ، والجواب قاطع إذا أتى فيه بما يفيد القطع ؛ فوصف هذه الأمور بالقطع يدور على قطعية الدليل وينتهي إليها .

وأما القطع في الدليل فإنهم رحمهم الله يعبرون عنه بعبارات متنوعة ، وقفت منها على أربع :

العبارة الأولى : صوغ اسم الفاعل من القطع : (الدليل القاطع)^(١) .

العبارة الثانية : صوغ اسم المفعول من القطع : (الدليل المقطوع به)^(٢) .

العبارة الثالثة : صوغ الاسم المنسوب من القطع : (الدليل القطعي)^(٣) .

العبارة الرابعة : وصف الدليل باقتضاء القطع ، أو إيجابه ، أو إفادته ،

(١) انظر هذه العبارة في : الأم للإمام الشافعي ١٨١/٤ والتقريب والإرشاد للقاضي أبي بكر الباقلاني ٧٢/١، ٣٠٨ والبرهان لإمام الحرمين ١٦٨/١ والغياثي له أيضا ص/٦٠ والمستصفى للغزالي ١٧٩/٢-١٨٠ (بولاقي) ٣٦٥/٢ والإحكام للآمدي ١٦٨/١ وإحكام الفصول للباقي ص ٧١٧ والموافقات للشاطبي ١٨٣/٤ وشرح مختصر الروضة لنجم الدين الطوفي ٢٩/٣-٣٠ وميزان الأصول في نتائج العقول لعلاء الدين السمرقندي ص ٤٣٤، ٥٤٥، ٥٤٨، ٦٣٩ وجامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر ٣٣/٢ .

(٢) انظر هذه العبارة في : التقريب والإرشاد ٢٩٥-٢٩٦ والعدة لأبي يعلى الفراء ٥٥٥/٢، ٥٥٦، ٥٥٧ والمستصفى ٢١٠-٢١١، ٤٠٢-٤٠٣ والإحكام للآمدي ٢٣٨-٢٣٩ والبحر المحيط للزركشي ٧٣/٥ .

(٣) انظر هذه العبارة في : الوصول لابن برهان ٩٤/١، ٨٨/٢ والبحر المحيط للزركشي ٤٩٨/٤ ومجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٣١٢/٣-٣١٤ والصواعق المرسله لابن قيم الجوزية ٧٩٧/٣ والموافقات ١٥-١٦ وانظر أصول الشاشي ٣٧٩ وميزان الأصول للسمرقندي ص ٣١٩، ٣٢٠، ٥٢٩، ٥٤٥، ٦٣٧، ٧٥٤، ٧٥٧ .

أو نحو ذلك ، مثل : (الدليل المقتضي ، أو الموجب ، أو المفيد القطع)^(١).

أما العبارة الأولى وهي قولهم : (الدليل القاطع) فيجمع على (أدلة قاطعة) أو (أدلة قواطع) وقد يقدّم الوصف ويضاف إلى الموصوف فيقال : (قواطع الأدلة)^(٢) وقد يحذف الموصوف فيقال (القواطع) .

والقطع في هذه العبارة صفة للدليل حقيقة بإسناده إليه ، فالدليل هو الذي يقطع ، أما الذي يقطعه الدليل فالعلماء يذكرون أموراً كثيرة ؛ إذ يقولون في الدليل : إنه قاطع أو يقطع (العذر)^(٣) أو (الاحتمال)^(٤) أو نحو ذلك مما يضعف الدليل ويوهن قوته ثبوتاً أو دلالة ، كالتردد والشك فيه أو

(١) انظر هذه العبارة ونحوها في : التقريب والإرشاد للباقلاني ٢٢١/١ وإحكام الفصول للباحي ص ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٥٠٢. وشرح اللمع الشيرازي ٤٩٨/١ والتمهيد لأبي الخطاب ١٧٧/٣ وشرح تنقيح الفصول للقراي ٣٣٩ وشرح العضد على مختصر ابن الحاجب ١٦٩/٢ والإبهاج لابن السبكي ٢٠٢/١، ٢٧٧/٣ وأصول السرخسي ٢٧٧/١-٢٧٨ وكتاب الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي ١٦٧/١ .

(٢) وهذا عنوان كتاب في أصول الفقه لأبي المظفر السمعاني ، ولأبي المعالي الجويني كتاب "الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد" انظر مقدمته ص ٢٣ .

(٣) انظر : الرسالة للإمام الشافعي/ ٤٦٠-٤٦١ والتقريب والإرشاد للباقلاني ٢٨١/١ والعدة لأبي يعلى ٨٤٣/٣، ٨٧٥، ١٣١٦/٤ وإحكام الفصول للباحي ص ٢٩٢، ٤٨١ وشرح اللمع للشيرازي ٤٩٨/١، ٥٠٥، ٦٠٠/٢، ٦٥٤ وأصول السرخسي ٢٧٧/١-٢٧٨ الموافقات ١٨٣/٤ وتفسير ابن جرير الطبري ٥٨/٨-٥٩ وجامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر ٤٠، ٣٣/٢ ودرء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ٢٨/١ .

(٤) انظر : البرهان للجويني ٢٣٢/١ والمستصفي ١٥/٢ وتقويم الأدلة لأبي زيد الدبوسي ٤٣٣/٢ .

الشبهة^(١) أو الخلاف^(٢).

وأما العبارة الثانية وهي قولهم : (الدليل المقطوع به) فيجمع على (أدلة مقطوع بها) ، والدليل فيها موصوف بالمقطع لكنه - في الحقيقة - الأمر الذي حصل به القطع كأنه آلة القطع وليس القاطع نفسه ، فيكون تقدير هذه العبارة : (يقطع موردُ الدليل أو المستدلُّ به العذرُ أو الاحتمال بالدليل) ، فالقاطع مورد الدليل أو المستدل به ، والعذر أو الاحتمال مقطوع ، والدليل مقطوع به .

وقد يحذف الجار في هذه العبارة - وهو الباء من (به) - فيستتر الضمير بعد حذف الجار فيقال : (دليل مقطوع) توسعا بالتعدية إلى الضمير بدون توسط حرف الجر^(٣) .

وقد يُعبّر بالقاطع عن المقطوع به فيقال : (دليل قاطع) ويراد (دليل مقطوع به) من باب إسناد ما للفاعل إلى المفعول ؛ لأن القاطع حقيقة - كما سبق - هو مورد الدليل أو المستدل به ، لكن يسند فعله (وهو القطع)

(١) انظر استعمال الشبهة في معنى قريب من الاحتمال في الأم للإمام الشافعي ١٨١/٤ وأصول الشاشي ٣٧٩ .

(٢) انظر إطلاق أن الدليل يقطع حكم الخلاف أو نحو ذلك في شرح العمدة لأبي الحسين البصري ٢٤٤، ٢١٩/١ ، وهذا يكون في القطعي المطلق الذي يستوي فيه الناظرون ، انظر أثر الخلاف في منع القطعية ص ١٦٥ من هذا البحث .

(٣) انظر الإبهاج للسبكي ٤٠/١ .

إلى الدليل (وهو المفعول به) للملابسة فاعل القطع والمفعول به كليهما لفعل القطع ، كما ورد مثل ذلك في قوله تعالى : ﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾^(١) ، أي : مرضية^(٢) .

ويعدّي أهل العلم - رحمهم الله تعالى - القطع بالباء كما في الأمثلة السابقة ، وقد تكون تعديّة القطع في هذه العبارة بـ (على) ، فيقال : (دليل مقطوع عليه) أو (دليل مقطوع على مُغْيِيهِ)^(٣) أو نحو ذلك ؛ وذلك محمول - والله أعلم - على أحد أمرين :

الأول : أن ذلك من باب تعديّة القطع إلى مدلول الدليل دون ضميره كما في أصل العبارة ، فيكون تقدير العبارة - على هذا - : (يُقْطَعُ بِالدَّلِيلِ عَلَى مَغْيِيهِ) ، فالدليل مقطوع به على مغْيِيهِ^(٤) .

(١) سورة القارة (٧) .

(٢) انظر شرح المحلى على جمع الجوامع ٢٢/١ وقال البغوي في تفسير الآية : « (رَاضِيَةٍ) : مرضية في الجنة ، قال الزجاج : ذات رضا ، يرضاها صاحبها » تفسير البغوي ٥١٩/٤ وانظر تفسير الخازن ٢٣٧/٧ .

(٣) انظر المعتمد لأبي الحسين البصري ١١٣/٢-١١٥ ، و١/٣٧٧ ، ٢/٤٣ ، ٥٨ ، ٥٤ ، ٦٨ وشرح العمدة للمؤلف السابق ١/١٢٢ ، ١٤٣ ، ٢٧٤ ، ٣٣٨ ، ٣٤٦ والعدة لأبي يعلى ٢/٤٩٧ ، ٥٦٨ ، ٧٨١ ، ٣/٨٨١ ، ٩٩٩ ، ١١٦٢ وإحكام الفصول للباجي ٥٠٢ ، والتمهيد لأبي الخطاب ١٢/٢ ، ٩٣/٣ .

(٤) ومعنى هذه العبارة (خبر مقطوع على مغْيِيهِ) أي : على مدلوله الغائب عن المبلّغ ، فيقطع بهذا المغيب كأنه شاهده أو سمعه ، وانظر خصوص هذه العبارة في المعتمد ١١٣/٢-١١٥ وإحكام

الأمر الثاني : أن تكون تعدية القطع بـ (على) والباء في الاستعمال بمعنى ، فيقال : جوازا (دليل مقطوع به) أو (مقطوع عليه) .
وهو استعمالٌ كثير عند أبي الحسين البصري^(١) في المعتمد وشرح
العُمد^(٢).

وموافقة (على) للباء في المعنى استعمال سائغ في اللغة ، ومن ذلك قوله تعالى - عن موسى عليه السلام - : ﴿ حَقِيقٌ عَلَيَّ أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ ﴾^(٣) قال النحاس رحمه الله^(٤) : في بيان معنى ﴿ حَقِيقٌ ﴾ « ... بمعنى جدير وخليق ، يقال : فلان خليق بأن يفعل وجدير بأن يفعل وعلى أن يفعل

⇐

الأحكام لابن حزم ١١٦/١ - ١١٧ .

(١) هو محمد بن علي بن الطيب ، أبو الحسين البصري ، من أئمة المعتزلة ، أصولي متكلم ، من تصانيفه : المعتمد في أصول الفقه ، وشرح الأصول الخمسة ، توفي سنة (٤٣٦) هـ . انظر سير أعلام النبلاء ١٧/٥٨٧-٥٨٨ وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ٣/٢٥٩ والفتح المبين في طبقات الأصوليين ١/٢٣٧ .

(٢) فهو يقول مثلا : « النص المقطوع عليه » شرح العمد ١/٣٤٦ ، ويقول : « الكتاب والسنة المقطوع عليها » شرح العمد ١/١٤٣ ، ويقول : « يقطعون على لزوم الحكم » المعتمد ٢/٦٤ . وقد سبقت - قريبا - الإشارة إلى مواضع أخرى من ذلك .

(٣) سورة الأعراف (١٠٥) .

(٤) هو أحمد بن محمد بن إسماعيل أبو جعفر النحاس ، نحوي أديب مفسر ، من تصانيفه : إعراب القرآن ، تفسير أبيات سيويه ، الناسخ والمنسوخ ، توفي سنة (٣٣٨) هـ . انظر وفيات الأعيان لابن خلكان ١/٩٩-١٠٠ وسير أعلام النبلاء ١٥/٤٠١-٤٠٢ والأعلام للزركلي ١/٢٠٨ .

بمعنى واحد»^(١) .

ومن ذلك ورود (على) في المعاوضات المحضة ؛ كالنكاح والبيع والإجارة^(٢) ، ومنه قوله تعالى - عن شعيب عليه السلام - : ﴿إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَكْثَحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِي حِجَجٍ﴾^(٣) ، وتقول : « بعتك هذا الثوب على درهم » ونحو ذلك : أي بدرهم ، وذلك من باب تناوب حروف الجر^(٤) .

وأما العبارة الثالثة وهي قولهم : (الدليل القطعي) فيجمع على (أدلة قطعية) ، وقد يحذف الموصوف فيقال (قطعيات) .

والدليل في هذه العبارة موصوف بالقطع لكن النسبة هنا مطلقة لا

(١) إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ١/٦٢٨ ، وانظر موافقة الباء (على) في الاستعمال في حروف المعاني لأبي القاسم الزجاجي ص ٨٦ وحروف المعاني لعبد الحي حسن كمال ص ١٧٩ ، ويدل على ذلك ما ذكر القرطبي من أن الآية في قراءة أبي والأعمش : (حقيق بأن لا أقول) بالباء بدل (على) انظر تفسير القرطبي ٧/٢٥٦ .

(٢) النكاح في الشرع : عقد يرد على تمليك منفعة البضع قصدا . والبيع : مبادلة المال المتقوم بالمال المتقوم تمليكا وتملكا . أما الإجارة : فهي عبارة عن العقد على المنافع بعوض هو مال . انظر التعريفات للجرجاني : ص ٤٨، ٤٩، ١٠ .

(٣) سورة القصص (٢٧) وانظر تفسير القرطبي ١٣/٣٧٣ .

(٤) انظر أصول البزدوي مع شرحه كشف الأسرار ٢/١٧٣ والبحر المحييط للزرکشي ٢/٣٠٦ . وانظر مسألة تناوب حروف الجر وما يشترط فيه ومذاهب علماء العربية فيها في النحو الوافي لعباس حسن ٢/٤٩٦-٥٠١ .

تشعر بكون الدليل هو القاطع كما في العبارة الأولى ، أو بكونه المقطوع به كما في العبارة الثانية .

وأما العبارة الرابعة وهي نحو قولهم : (الدليل مقتضي أو الموجب أو المفيد القطع) فيجمع على (أدلة مقتضية أو موجبة أو مفيدة القطع) . وهي قريبة من العبارة الأولى (الدليل القاطع) ؛ لأن اقتضاء الدليل القطع وإيجابه له ظاهره أنه يلزم من ينظر فيه القطع ويلجئه إليه ، وذلك يخرج الدليل عن كونه مثل الآلة المجردة في القطع كما هو ظاهر العبارة الثانية (الدليل المقطوع به) . والله تعالى أعلم .

ألفاظ بمعنى القطع في استعمال الأصوليين:

١- العلم:

وقد اختلف استعمال العلماء للعلم والقطع :

- فالعلم عند بعضهم مرادف للقطع واليقين مرادفة مطلقة ؛ فلا يستعمل لما دون القطع واليقين إلا على سبيل التجوز في الاستعمال ، بل ذلك عند بعضهم ضرب من التناقض في القول وعدم التحقيق فيه^(١)، وعلى

(١) انظر تلخيص التقريب للجويني ١/١٦٧-١٧٠، ٢/٢٣٦ وإحكام الأحكام لابن حزم ١/١٤٢-١٤٣ وإحكام الفصول للباي ص ٣٢٤ والمستصفى ٢/١٧٩-١٨٠ والبحر المحيط للزركشي ٤/٢٦٣ وشرح الكوكب المنير ١/٦٣-٦٤ وتقويم الأدلة للدبوسي ٣/١٠٥١-١٠٥٣ وفواتح الرحموت مع مسلم الثبوت ١/١٢-١٣ .

هذا جاء تعريفهم للعلم كقولهم : « هو عبارة عن أمر جازم لا تردد فيه ولا تجويز »^(١)، أو أنه « عبارة عن صفة يحصل بها لنفس المتصف بها التمييز بين حقائق المعاني الكلية حصولا لا يتطرق إليه احتمال نقيضه »^(٢).

- والعلم عند بعض آخر من العلماء أعم إطلاقا من القطع ؛ فالظاهر الراجح عند هؤلاء علم وإن لم يكن علما مقطوعا به^(٣)، فالعلم على هذا يطلق على القطع ، وعلى ما دونه ، وهو العلم الظاهر أو علم غالب الرأي . وعلى هذا ظاهر استعمال الشافعي^(٤) - رحمه الله - للعلم في كتابه (الرسالة) ، يدل على ذلك قوله : « العلم من وجوه : منه إحاطة في الظاهر والباطن ، ومنه حق في الظاهر »^(٥)، ومثل للأول باستقبال الكعبة إذا

(١) المستصفى ١/٧٦-٧٧ .

(٢) الإحكام للآمدي ١/١٣ وانظر المحصول ١/٨٣ وشرح مختصر الروضة ١/١٥٦ والتحرير مع التيسير ١/٢٥ .

(٣) انظر التمهيد لأبي الخطاب ٣/٥٢ ومجموع فتاوى ابن تيمية ٤/٣٧٠-٣٧١ والبحر المحييط ١/٢١-٨٢ وانظر أصول السرخسي ١/٣٢٦-٣٢٧ ٢/١٢٩ وميزان الأصول للسمرقندي ص ٤٣٧، ٥٦٨، ٧٣٠ والتحرير مع التيسير ١/٢٥ ومسلم الثبوت مع فواتح الرحموت ١/١٢-١٣ والثبات والشمول في الشريعة لعابد بن محمد السفيناني ص ٧٤-٧٥ .

(٤) هو محمد بن إدريس بن العباس أبو عبد الله الشافعي ، من الأئمة المتبعين في الفقه وأصوله ، وإليه ينسب المذهب الشافعي ، واشتهر بأنه أول من صنف في أصول الفقه مؤلفا مستقلا ، صنف فيه الرسالة ، ومن تصانيفه : الأم ، توفي سنة (٢٠٤) هـ . انظر وفيات الأعيان لابن خلكان ٤/٦٣-١٦٩ وسير أعلام النبلاء ١٠/٩٩-٥١ والفتح المبين للمراغي ١/١٢٧-١٣٥ .

(٥) الرسالة ص ٤٧٨-٤٧٩ .

كان المصلي في المسجد الحرام ، وبفرضية الصلاة والزكاة والحج ، ومثل للثاني باستقبال القبلة إذا كان المستقبل بعيدا عن المسجد الحرام حيث لا يقطع بإصابة البيت ، ويقبول عدالة المسلم بما ظهر من إسلامه فيناكح ويوارث ، وقد يكون غير عدل في الباطن فلا يقطع من ظاهر حاله أن باطنه كذلك^(١)!

وهو - رحمه الله - إذا أراد العلم القطعي قيد مطلق العلم بـ (الإحاطة) كقوله : « والعلم يحيط »^(٢) وقوله : « أحاط العلم »^(٣) وقوله : « يعلم بإحاطة »^(٤)؛ فالدال على القطع في عبارته كلمة : (إحاطة) المقيّدة لمطلق العلم ، ومعناها : إحاطة العلم بظاهر الدليل وباطنه ، كقوله فيما سبق : « علم إحاطة في الظاهر والباطن » وقوله : « حق في الظاهر والباطن »^(٥)،

(١) انظر الرسالة ص ٤٨٠ .

(٢) الرسالة ص ٥٩ ، ٦١ ، ٣٠٠ ، ٣٢٣ ، ٤٠٠ ، ٤٨٨ ، ٤٩١ .

(٣) الرسالة ص ٦٣ ، ٣٩٩ .

(٤) الرسالة ص ٤٨٩ .

(٥) الرسالة ص ٤٧٨ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ . يقول الشاطبي : « المراد بالظاهر هو المفهوم العربي ، والباطن هو مراد الله من كلامه وخطابه » الموافقات ٣/٣٨٣-٣٨٤ وانظر ٣/٣٨٦ ، ٣٨٨ ، وقال محمد أديب صالح في كتابه : تفسير النصوص ١/٣٧٣ حاشية رقم (٢) : « (الظاهر) في كلام الشافعي والطبري وغيرهما - كما يبدو من مواطن - يراد به : ما تعرفه العرب من كلامها في مخاطبتها ، أما (الباطن) : فهو ما يدركه العلماء من طريق الفقه والاستنباط ، وليس (الباطن) الذي يتسلح به أهل الضلالة والأهواء عند تفسيرهم للنصوص ، فيؤولون تلك التأويلات الباطلة التي لا يصلحها بالعربية نسب ، ولا تتفق مع مفهومات الشريعة في قليل ولا كثير » وانظر كتاب منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة للشيخ عثمان علي حسن ١/٤٠٢-٤٠٥ .

وقد يستثني - رحمه الله - بالمشيئة فيقول : « فالعلم - إن شاء الله - يحيط »^(١) أو « فالعلم يحيط إن شاء الله »^(٢).

وتقييد العلم بالإحاطة أو تمييزه بها أسلوب ورد في القرآن الكريم مثل قوله تعالى : ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾^(٣) وقوله : ﴿وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾^(٤) وقوله : ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾^(٥) وقوله : ﴿فَمَكَثَ غَيْرَ بَعِيدٍ فَقَالَ أَحَطْتُ بِمَا لَمْ تَحِطْ بِهِ﴾^(٦)، وقد ذكر العلماء - رحمهم الله - في تفسير هذه الآيات معنى مقاربا لما سبق من استعمال الشافعي رحمه الله تعالى^(٧)، كما ذكر أهل اللغة أن معنى (أحاط بالشيء علما) : أنه بلغ أقصى العلم به ظاهرا وباطنا^(٨).

(١) الرسالة ص ٤٠٠ .

(٢) الرسالة ص ٦١، ولعل هذا من باب الاستثناء في الأمور المجزوم بها ، مثل الاستثناء في الإيمان عند السلف كقولهم : أنا مؤمن إن شاء الله ، ومن هذا الباب قوله تعالى : ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ الآية (٢٧) من سورة الفتح . انظر مجموع الفتاوى ٢٨٩/٣ - ٢٩٠ .

(٣) سورة البقرة (٢٥٥) .

(٤) الطلاق (١٢) .

(٥) طه (١١٠) .

(٦) النمل (٢٢)، وفي هذا استعمال الإحاطة نفسها بمعنى العلم .

(٧) انظر البحر المحيط لأبي حيان ٢٧٩/٢ وفتح القدير للشوكاني ١/٤٨٨، ١٣٢/٤ وانظر قريبا من ذلك في تفسير الطبري ٩١/١٩ وتفسير القرطبي ١٨/١٧٦ .

(٨) انظر الصحاح ١١٢١/٣ ولسان العرب ٧/٢٨٠ والقاموس المحيط ٤/٣٦٨ - ٣٦٩ والمصباح المنير للفيومي ص ٥٧ .

والعبارة ورد استعمالها في المعنى نفسه عند بعض من جاء بعد الشافعي من الأصوليين كالسرخسي^{(١)(٢)}.

وكل ما سبق يجعل تقييد العلم بالإحاطة - للدلالة على قوته - أسلوباً أصيلاً في اللغة وفي أصول الفقه ، كما أن في ذلك إشارة إلى جواز استعمال مطلق العلم في ما دون القطع .

ويؤيد قول من جعل العلم أعم إطلاقاً من القطع ما ورد من استعمال العلم في ذلك في النصوص نحو قوله عز وجل : ﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ ﴾^(٣) ومعرفة إيمانهن هي بحسب ما ظهر مع احتمال خلاف ذلك ، ونحو قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾^(٤) ويجب اتباع ما لا يفيد القطع من الأدلة وغيرها إذا أفاد ظناً غالباً وكان ظاهراً راجحاً .

وهذا وأمثاله على رأي الفريق الأول من باب التوسع والتجاوز مثل : استعمال الظن بمعنى العلم^(٥) ، أو يجعلون العلم في الآية الأولى بمعنى العلم

(١) هو محمد بن أحمد بن أبي سهل ، شمس الأئمة ، أبو بكر السرخسي ، من أئمة الحنفية في الفقه وأصوله ، من تصانيفه : المبسوط في الفقه ، وكتاب في أصول الفقه (أصول السرخسي) ، توفي سنة (٤٣٨) هـ . انظر الفوائد البهية في تراجم الحنفية لأبي الحسنات اللكنوي/١٥٨ - ١٥٩ والأعلام للزركلي/٦/٢٠٨ والفتح المبين في طبقات الأصوليين/١/٢٦٤-٢٦٥ .

(٢) انظر استعمال السرخسي للعبارة في أصول السرخسي/١/٣٧٤ .

(٣) المتحنة (١٠) .

(٤) الإسراء (٣٦) .

(٥) انظر تلخيص التقریب/٢/٢٣٦ ..

بالتلفظ بالشهادة وذلك عندهم ظاهر الإيمان^(١)، وفي الآية الثانية أن وجوب اتباع ما ليس بقطعي هو فيما دل الدليل القطعي على وجوب اتباعه^(٢).
- وجمع بعض العلماء بين الرأيين بأن للعلم إطلاقين هو في أحدهما خاص بالقطعي ، وفي الآخر للقدر المشترك بين القطع وما دونه من الرجحان^(٣) .

(١) الحق أن الإيمان في الشرع : قول وعمل واعتقاد ، ومما يدل على ذلك قوله تعالى : ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيمَانَكُمْ﴾ سورة البقرة (١٤٣) أي صلاتكم ، وحديث : « الإيمان بضع وسبعون شعبة أعلاها قول لا إله إلا الله وأدناها إمطة الأذى عن الطريق ، والحياء شعبة من الإيمان » أخرجه أبو داود وابن ماجه والنسائي وهو حديث صحيح . انظر سنن أبي داود مع عون المعبود ١٢/٤٣٢-٤٣٣ وسنن النسائي ٨/١١٠ وسنن ابن ماجه ١/٢٢ ، وصحيح سنن النسائي للألباني ٣/١٠٣٠ . وانظر تفصيل المسألة في كتاب الإيمان لشيخ الإسلام ابن تيمية ص ١٦٢-١٦٣ ، ٢١١ فما بعدها ، ومعارض القبول بشرح سلم الوصول للشيخ حافظ الحكمي ٢/٥٨٧-٥٩٥ .

(٢) انظر المستصفى ٢/١٧٩-١٨٠ .

هذا ، وقد فرّق الآسنوي بين العلم والقطع من وجه آخر ، وهو : أنهما يشتركان في كونهما لليقين ، لكن العلم خاص بيقين مستند إلى دليل ، والقطع عام فيما استند إلى دليل وما لم يستند إلى دليل كقطع المقلّد . انظر نهاية السؤل ١/٤٤ . وهذا التفريق لا يخرج العلم عن كونه مثل القطع في اليقينية ؛ فهو مثل القول الأول بالنظر إلى أصل القطعية ، والفرق بينه وبين القول الأول أن القطع هنا قد يكون لغير دليل بخلاف العلم . والله أعلم .

وفرق الحافظ ابن حجر بين (العلم النظري) و(العلم القطعي) وجعل الثاني أقوى من الأول ؛ بأن الأول يقبل الترجيح أما الثاني فلا يبقى فيه للترجيح مسلك . انظر النكت على ابن الصلاح ١/٣٧٩ ونزهة النظر ص ٧٣ . وهذا مثل قول من جعل القطع أخص من العلم .

(٣) انظر المحصل للفخر الرازي ١٣٢ وبيان المختصر ١/٤٨، ٢٣، ١٨ والإبهاج للسبكي ١/٣٠،

←

والذي تطمئن إليه النفس هو الرأي الثاني ، وهو أن العلم أعم من القطع ؛ لقوة ما يدل على ذلك كما سبق ، والله أعلم .

٢- اليقين^(١):

إلا أن أبا الوليد الباجي^(٢) - رحمه الله - فرق بين العلم واليقين ؛ بأن اليقين أعم من العلم ، قال : « لأن العلم يتضمن التيقن ومن علم شيئاً يتيقنه وقد يتيقن بغير علم.. »^(٣) ، ونقل عن الإمام مالك^(٤) - رحمه الله - عبارة تشير إلى ذلك ، وهي قوله : « إن لغو اليمين هو : أن يحلف الرجل على الشيء يتيقنه وهو على خلاف ما حلف عليه »^(٥) .

←

٥/٢ والتوضيح على التنقيح ١٨/١ .

(١) انظر المستصفى ١٣٥/١ والإحكام للآمدي ٦٨/١ وبيان المختصر ١٨/١ والإبهاج لابن السبكي ٣٢٣/١-٣٢٤ وميزان الأصول لعلاء الدين السمرقندي ص ٤٥٠، ٩ .

(٢) هو سليمان بن خلف بن سعد ، أبو الوليد الباجي ، فقيه أصولي ، من تصانيفه : إحكام الفصول في أحكام الأصول ، في أصول الفقه ، وكتاب الحدود ، والمنتقى شرح الموطأ ، توفي سنة (٤٧٤) هـ . انظر الديباج المذهب ٣٧٧/١-٣٨٥ سير أعلام النبلاء ١٨/١-٥٣٥-٥٤٥ .

(٣) الحدود للباجي ص ٢٨ .

(٤) هو مالك بن أنس بن مالك ، أبو عبد الله الأصمعي الحميري ثم المدني ، إمام دار الهجرة وأحد أعلام الأئمة ، ينسب إليه المذهب المالكي ، أشهر مصنفاته : الموطأ ، وذكر له رسالة في القدر ، وأخرى في الأقضية ، ورؤى عنه أصحابه مسائل كثيرة تضمن منها كتاب (المدونة) ، توفي سنة (١٧٩) هـ . انظر الديباج المذهب ٥٥/١ فما بعدها ، حلية الأولياء ٦/٣١٦-٣٥٥ ووفيات الأعيان ٤/١٣٥-١٣٨ وسير أعلام النبلاء ٨/٤٣-١٢١ .

(٥) الحدود ص ٢٨ .

وفُرق بينهما - أيضا - بأن اليقين خاص بالعلم الحاصل عن نظر
واستدلال ؛ ولذلك لا يوصف به علم الله تعالى^(١)، ولعل من هذا تعريف
علماء اللغة اليقين : بأنه العلم وزوال الشك^(٢).

ويجعل بعض العلماء لليقين ثلاث درجات في القطعية ، هي : علم
اليقين ، وعين اليقين ، وحق اليقين ، ويمثل في التفريق بين تلك الدرجات
بأن كل من عقل الموت فهو يعلمه علم اليقين ! فإذا احتضر وعين مقدمات
الموت وأخذته سكراته ورأى الملائكة ... فقد رأى الموت عين اليقين ! فإذا
انقضى روحه وذاق الموت فقد تحققه حق اليقين^(٣)!

٣- الجزم:

ومن الألفاظ المرادفة للقطع في استعمال بعض الأصوليين : الجزم^(٤).

(١) انظر مصباح المنير ص ٦٨١ والكلبيات لأبي البقاء ١١٦/٥ .

(٢) انظر المحكم لابن سيده ٣١٥/٦ والصاحح ٢٢١٩/٦ ومعجم مقاييس اللغة ١٥٧/٦ ولسان
العرب ٤٥٧/١٣ .

(٣) انظر التعريفات للشريف الجرجاني ص ٣٨٦ والكلبيات لأبي البقاء ١١٦/٥-١١٧ وذكرها
الراغب في المفردات ص ٨٤٨ وأشار إلى تفريق بعضهم بينها .

وانظر التفريق بين علم اليقين وعين اليقين في عبارة للقرطبي في تفسيره ٣/٣٠٠ ، ونقل
الزركشي التفريق عن بعض العلماء انظر البحر المحيط ٥٦/١ .

(٤) انظر الإبهاج لابن السبكي ١/٣٢٣-٢٣٤ .

معنى القطع في اصطلاح الأصوليين:

والقطع في اصطلاح الأصوليين يطلق على معنيين :

الأول : الحكم الجازم مع عدم احتمال النقيض مطلقاً^(١).

الثاني : الحكم الجازم مع عدم احتمال النقيض احتمالاً ناشئاً عن دليل .

والقطع بالمعنى الأول أخص منه بالمعنى الثاني ؛ لأنه على المعنى الثاني لا يمنع من القطع الاحتمال البعيد الذي لا ينشأ عن دليل فيكون الحكم قطعياً مع مثل هذا الاحتمال^(٢).

وفرق بعض العلماء بين المعنيين في التعبير ، وذكر أن المعنى الأول الأخص يسمى : علم اليقين ، والمعنى الثاني الأعم يسمى : علم الظمأنينة^(٣).

(١) تعريف القطع على هذا المعنى هو تعريف العلم تماماً عند من رأى أنهما مترادفان .

واحتمال النقيض هنا يشمل كل ما يضعف الدليل ثبوتاً أو دلالة ، كالتردد والشك فيه ، وكذا الاختلاف فيه عند من يرى أن الاختلاف يزيل القطعية كما سبق قريباً ، وسيأتي - إن شاء الله - تعالى التفصيل في هل الاختلاف يمنع القطعية ص (١٦٥) .

(٢) انظر التوضيح على التنقيح لصدر الشريعة ١٢٩/١ وفواتح الرحموت مع مسلم الثبوت ١٩/٢ ، ٢١٤-٢١٥ ، ٣٧٧ ، ٣٧٩ وحاشية المطيعي على نهاية السؤل ١٥/٤ والمعدول به عن سنن القياس للدكتور عمر بن عبد العزيز محمد ص ٤٨ وحاشية رقم (٢) ، وتفسير النصوص لمحمد أديب صالح ١/١٥٥ ، ١٦٨-١٦٩ .

وذكر الأمير باد شاه أن القطع بالمعنى الأول الأخص يكون في العقائد وهو بالمعنى الأعم مصطلح الفقهاء . انظر تيسير التحرير ١/٢٦٧ .

(٣) انظر التوضيح على التنقيح لصدر الشريعة ١/١٢٩ ، ٣/٢ .

ورُدَّ بأن الطمأنينة تطلق على المعنيين ؛ إذ تطمئن النفس إلى كليهما ،
فيكون معنى علم الطمأنينة على المعنى الأخص للقطع : سكون النفس
بكمال اليقين ، وإطلاق علم الطمأنينة في المعنى الأعم حيث قارب غيرُ
القطع حدَّ اليقين^(١).

ويتفرع على هذا الاختلاف في معنى القطع الاختلاف في الاعتداد
بالاحتمال في رفع القطعية عن الدليل ، أيعتد بمطلق الاحتمال أم لا يعتد منه
إلا بما كان قريباً له ما يؤيده^(٢).



(١) انظر المرجع السابق .

(٢) انظر ص (١٩١) .

المطلب الثالث

معنى القطعية في الدليل

اشتقاق القطعية من القطع عند الأصوليين:

يصاغ من القطع مصدر مصنوع^(١) فيقال : (القطعية) أو (قطعية الدليل) للدلالة على السمات والخصائص التي يشتمل عليها القطع في الدليل من القوة الفاصلة في الثبوت والدلالة ، واليقين بما دل عليه من الأحكام ، وعدم جواز مخالفته ، وعدم احتماله التعارض ، ونحو ذلك^(٢) .
ومن استعمال القطعية بهذا المعنى قول السبكي^(٣) رحمه الله تعالى :

(١) المصدر المصنوع : كل لفظ زيد في آخره ياء مشددة بعدها تاء تأنيث مربوطة ليصير اسما دالا على الخصائص والسمات التي يشتمل عليها ذلك اللفظ ، مثل : جاهلية ورهبانية وإنسانية وأنانية . انظر النحو الوافي لعباس حسن ١٨٢/٣-١٨٣ والواضح في علم الصرف لمحمد خير الحلواني/١٧١-١٧٣ وشذا العرف في فن الصرف للشيخ أحمد الحملوي ص ٧٣ وكتاب الصرف العربي لفتح عبد الفتاح الدجني ص ١٦٢-١٦٣ .

(٢) هذا مأخوذ من التعريف السابق للمصدر المصنوع .

(٣) هو علي بن عبد الكافي بن علي أبو الحسين تقي الدين السبكي ، فقيه أصولي ، من تصانيفه : جزء من الإبهاج في شرح المنهاج في أصول الفقه ، وله رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب ، وهو غير شرح ابنه ، توفي سنة ٧٥٦ هـ . انظر طبقات الشافعية لابن السبكي ١٠/١٣٩-٣٣٨ والدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر ٣/١٣٤-١٤٢ والفتح المبين ٢/١٦٨-١٦٩ .

«... ومنع بعضهم قطعية هذا الدليل»^(١).

ول (القطعية) نظائر في أصول الفقه ، منها : (الحجية) أو (حجية

(١) الإبهاج للسبكي ٤٠/١ وانظر التحرير مع التيسير ١٢/١، ٣٩، ٩٥، ١٤٢، ١٤٣ وحاشية المطيعي على نهاية السؤل ٣٤/١، ٣٥.

هذا هو المراد بلفظ (القطعية) الوارد في عنوان البحث .

والمراد بأحكام القطعية في الأدلة الأربعة - وهي موضوع الباب الثاني - مسائل الأدلة الأربعة التي تكون القطعية أو ما في معناها أحد طرفي الإسناد ، ويكون الطرف الآخر دليلا من الأدلة الأربعة ، وذلك بنسبة أحد تلك الأدلة إلى القطعية ثبوتا أو دلالة إيجابا ، أو سلبا ، وفاقا أو خلافا ، كقول أهل العلم رحمهم الله تعالى : كتاب الله عز وجل قطعي الثبوت وفاقا ، وقولهم : خبر الواحد قطعي أو خبر الواحد ليس قطعيًا والخلاف في ذلك ، وقولهم : دلالة العموم قطعية أو ليست قطعية والخلاف في ذلك .

والدليل في الاصطلاح : ما يمكن أن يتوصل بالنظر الصحيح فيه إلى القطع أو الظن ، وسيأتي - إن شاء الله تعالى - الكلام على الدليل بشيء من التفصيل عند الكلام على التفريق بينه وبين الأمانة ص (٢٠٤) ، وانظر تعريف الدليل في : إحكام الفصول للباسي ١٧١ والحدود للباسي ص ٣٧ وشرح اللمع للشيرازي ١٥٥-١٥٦ والمحصل للرازي ٨٨/١ والبحر المحيط ٣٤-٣٦/١ .

أما الأدلة الأربعة في العنوان فهي كتاب الله تعالى وسنة النبي ﷺ وإجماع هذه الأمة والقياس على ما ثبت بدليل ، وقد اقتصت هذه الأدلة بأنها مما اتفق عليه العلماء المحققون والأئمة الأعلام ومن يعتد بخلافهم ، اتفقوا على أنها أدلة وطرق منصوبة للوصول إلى الأحكام الشرعية ، وهي التي يقصدها كثير من العلماء إذا أطلقوا (الأدلة الأربعة) أو (الأصول الأربعة) عند بيان أدلة الفقه وأصوله . انظر قواطع الأدلة لابن السمعاني ورقة ٢/أ-ب ، ونهاية السؤل للآسنوي ٤٦/١ والموافقات ٥/٣ وشرح الكوكب المنير ٥/٢-٦ وأصول الشاشي ص ١٣ وأصول البزدوي مع شرحه كشف الأسرار ٢٠/١ والتلويع على التوضيح ١٩/١ .

الدليل (أي كونه حجة يجب العمل به ، ومنها : (العلية) أو (علية الوصف) بمعنى كونه علة .

معنى القطعية في الدليل:

من معنيي القطع عند الأصوليين يكون معنى القطعية في الدليل عندهم ؛ فعلى المعنى الأول الأخص للقطع يكون معنى القطعية في الدليل : كون الدليل بحيث لا يكون في ثبوته ولا في دلالاته^(١) احتمال مطلقا ، وعلى المعنى الثاني الأعم يكون معنى القطعية في الدليل : كون الدليل بحيث لا يكون في ثبوته ولا في دلالاته احتمال ناشئ عن دليل .

فالقضية في الدليل الشرعي معناها : بلوغ الدليل أقصى القوة في ثبوته وإضافته إلى مصدره ، وأقصى القوة في دلالاته على المراد منه ولا يبقى فيه شك ولا احتمال ، فيُسكت هذا النوع من الدليل المعاند للدود ، ويذهب سلاطة لسانه وحدّته ، وسلاقة منطقته ولحن قوله ، ويكّنه بالحق المبين وفصل الخطاب ، ويبيّن زيف شبهه ويطلّها ، وينقطع عذر من خالفه بعد الوقوف عليه ، ويتوجه إليه الذم والمواخذة ، إذ خالف ما ليس له في مخالفته حق ولا عذر .

وذلك مثل الدليل على توحيد الله ؛ فقد بلغ من القوة أقصاها حتى

(١) سيأتي مبحث خاص في جهتي القطعية في الدليل (الثبوت والدلالة) ص(١٢٨) .

وقد يقيد القطعية في الدليل بإحدى الجهتين فيقال : دليل قطعي الثبوت ، أو نص قطعي الدلالة . انظر - بشيء من التصرف - البحر المحيط للزركشي ٢٩/٢ .

سماء المولى - سبحانه وتعالى - الحجة البالغة ، فقال عز وجل : ﴿ سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ كَذَلِكَ كَذَبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ حَتَّى ذَاقُوا بَأْسَنَا قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ . قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ ﴾ الآية (١) .

وفي كلام علماء التفسير ما يدل على أن المراد بالحجة البالغة هنا الدليل القطعي بالاصطلاح السابق ؛ قال ابن جرير الطبري (٢) : « ويعني بالبالغة : أنها تبلغ مراده في ثبوتها على من احتج بها عليه من خلقه وقطع عذره إذا انتهت إليه » (٣)، وقال القرطبي (٤) في تفسير الحجة البالغة : « أي التي تقطع عذر المحجوج وتزيل الشك عمن نظر فيها » (٥) .

(١) الأنعام (١٤٨، ١٤٩) .

(٢) هو محمد بن جرير بن يزيد ، أبو جعفر الطبري ، الإمام المفسر المؤرخ المجتهد ، من تصانيفه : أخبار الرسل والملوك (تأريخ الطبري) ، وجامع البيان في تفسير القرآن (تفسير الطبري) ، واختلاف الفقهاء . توفي سنة (٣١٠) . انظر سير أعلام النبلاء ١٤/٢٦٨-٢٨٢ وطبقات المفسرين للداودي ٢/١٠٦-١١٤ وطبقات الشافعية ٣/١٢٠-١٢٨ والأعلام ٦/٢٩٤ .

(٣) تفسير الطبري ٨/٥٨-٥٩ .

(٤) هو محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري ، أبو عبد الله القرطبي ، مفسر فقيه ، من تصانيفه : جامع أحكام القرآن في التفسير ، وشرح الأسماء الحسنی ، والتذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة ، توفي سنة (٦٧١) هـ . انظر الديباج المذهب لابن فرحون ٢/٣٠٨-٣٠٩ وطبقات المفسرين للداودي ٢/٦٥-٦٦ .

(٥) تفسير القرطبي ٧/١٢٨ .

المبحث الثاني : الأدلة الشرعية من حيث القطعية وعدمها

مذهب جماهير أهل العلم أن الأدلة الشرعية السمعية^(١) منها ما يفيد العلم القطعي واليقين ، بحيث لا يبقى عند من نظر فيه في ثبوته ولا في دلالاته على المراد منه احتمال ولا تردد ولا اشتباه ، وتثبت به أحكام قطعية ، وأن منها - دون ذلك - أدلة ظاهرة عرضة للاحتمال وقابلة للتردد في ثبوتها ودلالاتها أو أحدهما ، ويثبت بها أحكام ظاهرة وراجحة محتملة ، وهي مع

(١) التحقيق أن الأدلة الشرعية إذا أطلقت شملت الأدلة السمعية (النقلية) والأدلة العقلية التي أقرها الشرع أو استدل بها أو أذن فيها ؛ فالأمثال المضروبة في القرآن الكريم على التوحيد والمعاد وصدق الرسل وغيرها أدلة شرعية ، وإن كانت عقلية بمعنى أن العقل يعلمه ؛ لأن نسبة الدليل إلى الشرع معناه أنه نصبه دليلا باستدلاله به أو إذنه في ذلك ولو كان عقليا ، لكن أكثر العلماء لا يعني مثل هذه الأدلة العقلية عند كلامه على الأدلة الشرعية وتقسيماتها ، بل يقصد بالدليل الشرعي ما يقابل العقلي مطلقا ، فيكون الدليل السمعي على اصطلاح أكثر العلماء مرادفا للدليل للشرعي ومغايرا للدليل العقلي مطلقا ، وعلى التحقيق السابق يكون الدليل العقلي يقابل السمعي (النقلي) أي الذي لا يعلمه العقل ابتداء وإنما يعلم من خبر الصادق المصدوق والنقل عنه . انظر درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ١/١٩٨-١٩٩ وبيان المختصر للأصفهاني ١/٤٥٤ والبحر المحيط للزركشي ١/٣٦ .

لكن المقصود من ذلك هنا في البحث الدليل الشرعي السمعي (النقلي) وهو الذي ثبتت به الأحكام العملية (الفقه) ؛ لأن النافي للقطعية في الأدلة الشرعية أو المثبت لها بقيود لا يلزم أن ينفي أو يقيد كون الأدلة الشرعية العقلية على التوحيد والمعاد وصدق الرسل... قطعية ، والله تعالى أعلم .

ذلك واجب العمل بها على من ثبتت عنده حجيتها .

فمن أقوال العلماء في ذلك ما يلي :

- قال الإمام الشافعي رحمه الله : « العلم علمان : علم عامّة لا يَسَعُّ بالغا غير مغلوبٍ على عقله جهّله... مثل : الصلوات الخمس ، وأن لله على الناس صومَ شهر رمضان ، وحجّ البيت إذا استطاعوه ، وزكاةً في أموالهم ، وأنه حرّم عليهم الزنا والقتل والسرقة والخمر ... وهذا الصنف كله من العلم موجود نصا في كتاب الله ، وموجود عاما عند أهل الإسلام ، ينقله عوامُهم عمّن مضى من عوامهم ، يحكونه عن رسول الله ولا يتنازعون في حكايته ولا وجوبه عليهم ، وهذا العلم العام الذي لا يمكن فيه الغلط من الخبر ولا التأويل ، ولا يجوز فيه التنازع »^(١) .

وقال في الوجه الآخر من العلم : هو « ما ينوب العباد من فروع الفرائض وما يُخصّ به من الأحكام وغيرها مما ليس فيه نص كتاب ولا في أكثره نص سنة وإن كانت في شيء منه سنة فإنما هي من أخبار الخاصة لا أخبار العامة ، وما كان منه يحتمل التأويل ويدرك قياسا »^(٢) .

(١) الرسالة/٣٥٧-٣٥٩ ، وفيه إشارة إلى القطعية من الجهتين : (جهة الثبوت) وهي ما ذكره من ثبوت نقله بلا خلاف عند العامة ، و(جهة الدلالة) وهي ما ذكره من أنه لا يمكن فيه الغلط ولا التأويل .

(٢) الرسالة/٣٥٩ ، وفيه إشارة إلى أن نفي القطعية قد يكون من جهة الثبوت ؛ وذلك ما ذكره من كون الدليل غير نص من كتاب أو من سنة بل من أخبار الخاصة ، وقد يكون من جهة
←

- وقال القاضي أبو بكر الباقلاني^(١) رحمه الله : « إن جميع ما يستدل به على الأحكام على ضربين : فضرب منها أدلة يوصل صحيح النظر فيها إلى العلم بحقيقة المنظور فيه... والضرب الثاني : أمر يوصل صحيح النظر فيها إلى الظن^(٢) وغالب الظن^(٣) .

- وقسم أبو بكر الجصاص^(٤) - رحمه الله - الأحكام إلى قسمين : « أحدهما : ما كان لله تعالى عليه دليل قاطع يوصل إلى العلم... والثاني :

←

الدلالة ؛ وذلك ما ذكره من كون الدليل بحيث يحتمل التأويل ويستدرك قياسا .

(١) هو محمد بن الطيب بن محمد القاضي ، أبو بكر الباقلاني ، من أئمة الأشاعرة ، فقيه أصولي متكلم ، من تصانيفه : التقريب والإرشاد في أصول الفقه ، والتمهيد في أصول الدين ، والتبصرة بدقائق الحقائق ، توفي سنة (٤٠٣) هـ . انظر الديباج المذهب لابن فرحون ٢٢٨/٢ وسير أعلام النبلاء ١٧/١٩٠-١٩٣ والفتح المبين ١/٢٢١-٢٢٣ .

(٢) الظن : « عبارة عن ترجح أحد الاحتمالين في النفس على الآخر من غير قطع » (إحكام الأحكام للأحكام للآمدي ١/١٣) ، « وغلبة الظن زيادة قوة أحد المحوزات على سائرهما » (إحكام الفصول للبايجي ص ١٧١) . وانظر تعريف الظن في اللمع ص ٤ والمحصل ١/٨٥ والمختصر مع بيان المختصر ١/٥١-٥٤ . فالدليل الظني هو الموصل إلى الظن وغالب الظن .

(٣) التقريب والإرشاد ١/٢٢١-٢٢٢ ولم يسمّ الضرب الثاني دليلا لأن مصطلح الدليل عنده خاص بما يوصل إلى اليقين .

(٤) هو أحمد بن علي الرازي ، أبو بكر الجصاص ، فقيه أصولي حنفي ، من تصانيفه : كتاب في أصول الفقه قدم به كتابه : أحكام القرآن ، وشرح مختصر الكرخي ، وشرح الجامع الصغير والكبير لمحمد بن الحسن ، توفي سنة (٣٧٠) هـ . انظر الفوائد البهية ص ٢٧-٢٨ شذرات الذهب لابن العماد ٣/٧١ . والفتح المبين ١/٢٠٣-٢٠٥ .

ما كان طريق الاجتهاد وغالب الظن ليس عليه دليل قاطع يوصل إلى العلم بالمطلوب ...»^(١).

- وقسّم أبو زيد الدبوسي^(٢) - رحمه الله - الأدلة إلى « موجبة للعلم قطعاً » ، وإلى أخرى « لا توجب إلا غالب الرأي »^(٣).

- وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله^(٤) : « والصحيح أن المسائل تنقسم قسمين : إلى ما يقطع فيه بالإصابة وإلى ما لا ندري أصاب الحق أم أخطأ ؛ بحسب الأدلة وظهور الحكم للناظر » قال : « ولا أظن يخالف في هذا من فهمه »^(٥).

وقال في موضع آخر : « والعلم بالكائنات وكشفها له طرق متعددة :

(١) أصول الجصاص ص ١٦١-١٦٢ .

(٢) هو عبيد الله بن عمر بن عيسى القاضي ، أبو زيد الدبوسي ، فقيه أصولي حنفي ، من تصانيفه : تأسيس النظر فيما اختلف فيه أبو حنيفة وصاحبه ومالك والشافعي ، وتقويم الأدلة في أصول الفقه ، وكتاب الأسرار في الأصول والفروع ، توفي سنة (٤٣٠) هـ . انظر الفوائد البهية في تراجم الحنفية للكنوي ص ١٠٩ وسير أعلام النبلاء ١٧/٥٢١ والفتح المبين ١/٢٣٦ .

(٣) تقويم الأدلة ١/٢٣٤-٢٣٥ .

(٤) هو أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام أبو العباس تقي الدين بن تيمية الحراني ، من الأئمة المتبحرين في علوم كثيرة عقلية وعقلية ، له تصانيف كثيرة منها : منهاج السنة النبوية في الرد على الشيعة والقدرية ، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح ، درء تعارض العقل والنقل ، توفي سنة (٧٢٨) هـ . انظر كتاب الذيل على طبقات الحنابلة ٢/٣٨٧-٤٠٨ والدر الكامنة للحافظ ابن حجر ١/١٤٥-١٧٠ والفتح المبين في طبقات الأصوليين ٢/١٣٠-١٣٣ .

(٥) المسودة لآل تيمية/ ٥٠٤ .

حسية وعقلية ، وكشفية^(١) وسمعية ، ضرورية ونظرية^(٢) وغير ذلك ؛
وينقسم إلى قطعي وظني وغير ذلك^(٣).

وقال ابن القيم رحمه الله^(٤) : « إن ألفاظ القرآن والسنة ثلاثة أقسام :
نصوص لا تحتمل إلا معنى واحدا ، وظواهر تحتمل غير معناها احتمالا
مرجوحا ، وألفاظ تحتاج إلى بيان فهي بدون البيان عرضة الاحتمال...
فالأول يفيد اليقين بنفسه ، والثاني يفيد باطراده في موارد استعماله ،

(١) قال الجرجاني في التعريفات ص ١٨٤ : الكشف في اللغة : رفع الحجاب ، وفي الاصطلاح
هو : الاطلاع على ما وراء الحجاب من المعاني الغيبية ، والأمور الحقيقية وجودا أو شهودا .
وقال شيخ الإسلام ابن تيمية : إن عاقبة الإعراض عن الأدلة الشرعية يؤدي إلى الأخذ بأحد
طريقين : إما طريق النُّظَار وهي الأدلة القياسية العقلية وإما طريق الصوفية وهي الطريقة
العبادية الكشفية... انظر درء تعارض العقل والنقل ٥/٣٤٥-٣٤٦ .

(٢) الضروري هو : ما لا يحتاج إدراكه إلى تأمل ، والنظري : ما يحتاج إدراكه إلى تأمل ،
ويوصف بالضروري والنظري التصور والتصديق ، أي : إدراك الأمر مجردا عن نسبته إلى أمر
آخر أو إدراكه مع نسبته إلى أمر آخر . انظر آداب البحث والمناظرة للشيخ محمد الأمين
١١-٨/١ . وذلك كإدراك الدليل مجردا ، وإدراكه مع نسبته إلى القطع ، أي أنه قطعي .

(٣) مجموع الفتاوى ١١/٣٣٥ وانظر ١١٨/١٣ .

(٤) هو محمد بن أبي بكر بن أيوب ، أبو عبد الله شمس الدين ابن قيم الجوزية ، فقيه أصولي
محدث ، لازم شيخ الإسلام ابن تيمية وأخذ عنه ، من تصانيفه : اعلام الموقعين عن رب
العالمين ، زاد المعاد في هدي خير العباد ، الطرق الحكيمة في السياسة الشرعية ، توفي سنة
(٧٥١) هـ . انظر كتاب الذيل على طبقات الحنابلة ٢/٤٤٧-٤٥٢ والدر الكامنة في أعيان
المائة الثامنة ٤/٢١-٢٣ والفتح المبين في طبقات الأصوليين ٢/١٦١-١٦٢ .

والثالث يفيد إحصان رده إلى القسمين قبله «^(١). اهـ

وهذا التقسيم ظاهر في مؤلفات أهل العلم من الأصوليين وغيرهم^(٢) حتى حكى أبو إسحاق الشاطبي^(٣) الاتفاق على أن أدلة الشرع ليست كلها قطعية^(٤).

ومن هذا الباب التقسيمات المذكورة في أصول الفقه للدليل الواحد بحسب القطعية وعدمها ، كتقسيم الإجماع إلى قطعي وغير قطعي ، وكذلك تقسيم القياس والعموم والمفهوم ومسالك التعليل^(٥) ونحوها .

ويشير إلى ما سبق من تقسيم الأدلة قوله تعالى : ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ الآية^(٦)، قال

(١) الصواعق المرسلة ٢/٦٧٠-٦٧٢ .

(٢) انظر التمهيد لأبي الخطاب ٣/٣٣٢، ٣٣٩-٣٤٢ والبحر المحييط للزركشي ١/٣٨-٣٩، ١٠٨/٦ والموافقات للشاطبي ٣/١٥-١٦ وشرح الكوكب المنير ١/٢٩٢-٢٩٣ وأصول السرخسي ١/٢٧٩ ومسلم الثبوت مع فواتح الرحموت ١/٥٨ .

(٣) هو إبراهيم بن موسى بن محمد ، أبو إسحاق الشاطبي ، من العلماء المخترعين في التصنيف ، من تصانيفه : عنوان التعريف بأصول التكليف وهو (الموافقات) ، والاعتصام وهو في البدع ، توفي سنة (٧٩٠) هـ . انظر شجرة النور الزكية ص ٢٣١ والفتح المبين في طبقات الأصوليين ٢/٢٠٤-٢٠٥ ومقدمة "نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي" لأحمد الريسوني ص ٨٩-١٢٢ .

(٤) انظر الموافقات ٢/٤٩-٥٠ ، وانظر نحو ذلك في شرح مختصر الروضة للطوفي ١/٢٧٦ .

(٥) بحث القطعية في ذلك موضوع الباب الثاني من هذا البحث .

(٦) آل عمران (٧) .

القرطبي في تفسيرها : « المتشابه في هذه الآية من باب الاحتمال... والمراد بالمحكم في مقابلة هذا وهو ما لا التباس فيه ولا يحتمل إلا وجهها واحدا »^(١)، وقال ابن كثير^(٢) : « يخبر الله تعالى أن في القرآن ﴿آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ أي : بينات واضحات الدلالة لا التباس فيها على أحد ، ومنه آيات أخر فيها اشتباه على كثير من الناس أو بعضهم... ﴿وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ أي : تحتمل دلالتها موافقة الحكم وقد تحتمل شيئا آخر من حيث اللفظ والتركيب لا من حيث المراد »^(٣).

وقد نقل العلماء مذاهب أخرى في قطعية الأدلة الشرعية تخالف ما سبق من مذهب جمهور أهل العلم رحمهم الله :

- فذهب بعض العلماء إلى أن جميع الأدلة الشرعية قطعية ، وما لا يفيد العلم القطعي منها فهو مطروح غير معدود فيها ، وعلى هذا المذهب تكون جميع الأحكام الشرعية قطعية ، وهذا القول منسوب لبشر المريسي^(٤)

(١) تفسير القرطبي ١٠/٤ .

(٢) هو إسماعيل بن عمر بن كثير ، أبو الفداء عماد الدين القرشي الدمشقي ، مفسر مؤرخ محدث ، من تصانيفه : البداية والنهاية في التاريخ ، وتفسير القرآن العظيم ، واختصار علوم الحديث ، توفي سنة (٧٧٤) هـ . انظر طبقات المفسرين للداودي ١/١١٠-١١٢ والدر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ١/٣٩٩-٤٠٠ وشذرات الذهب ٦/٢٣١-٢٣٢ .

(٣) تفسير ابن كثير ١/٣٥٢ . وفي المحكم والمتشابه أقوال غير ما ذكر ، ينظر تفسير القرطبي وتفسير ابن كثير كما سبقا .

(٤) هو بشر بن غياث بن أبي كريمة ، أبو عبد الرحمن المريسي ، فقيه متكلم ، إليه ينسب طائفة

وابن عليه^(١) وأبي بكر الأصم^(٢) ونفاة القياس من الإمامية^(٣) والظاهرية^(٤).
يدل على مذهب الظاهرية قول ابن حزم^(٥): « والله تعالى يقول : ﴿ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ ^(٦) فصح أن من لا برهان له على صحة قوله

←

(المريسية) من المرجئة ، كان يقول بخلق القرآن ، من تصانيفه : الرد على الخوارج ، الرد على

الرافضة ، كتاب الإرجاء ، توفي سنة (٢١٨) هـ . انظر سير أعلام النبلاء ١/١٩٩-١٠٢

الفوائد البهية في تراجم الحنفية ص ٥٤ والفتح المبين في طبقات الأصوليين ١/١٣٦-١٣٨ .

(١) هو إسماعيل بن إبراهيم بن مِقْسَم ، أبو بَشَر ابن عُثَيَّة ، فقيه محدث ، توفي سنة (١٩٣) هـ .

انظر سير أعلام النبلاء ٩/١٠٧ وتذكرة الحفاظ ١/٣٢٢-٣٢٣ وشذرات الذهب ١/٣٣٣ .

(٢) هو عبد الرحمن بن كيسان ، أبو بكر الأصم ، المعتزلي ، من تصانيفه خلق القرآن وغيره ، وله

مقالات في الأصول ، توفي سنة (٢١٠) هـ . انظر سير أعلام النبلاء ٩/٤٠٢ لسان الميزان

لابن حجر ٣/٤٢٧ .

(٣) هم طائفة من الشيعة يقولون بإمامة علي عليه السلام بعد النبي ﷺ بالنص الظاهر والتعيين ، ويطعنون

في الصحابة ، وهم فرق كثيرة منها : الجعفرية والإسماعيلية . انظر مقالات الإسلاميين لأبي

الحسن الأشعري ١/٨٨ وما بعدها ، والملل والنحل للشهرستاني ١/١٦٢-١٧٣ والفرق بين

الفرق للبغدادي ص ٣٨-٥٤ والتعريفات للخرجاني ص ٣٧ .

(٤) انظر المستصفى (بولاقي) ٢/٣٦١ والإحكام للآمدي ٤/١٤٣ وشرح مختصر الروضة ٣/٦٠٣

والبحر المحيط للزركشي ٦/٦٤٠ وميزان الأصول لعلاء الدين السمرقندي ص ٧٥٤ ومسلم

الثبوت مع فواتح الرحموت ٢/٣٧٩ .

(٥) هو علي بن أحمد بن سعيد ، أبو محمد بن حزم الظاهري ، فقيه أصولي متكلم ، من تصانيفه :

(الإحكام لأصول الأحكام) في أصول الفقه ، (المحلى بالآثار) في الفقه ، والتقريب في حدود

المنطق ، توفي سنة (٤٥٦) هـ . انظر سير أعلام النبلاء ١٨/١٨٤-٢١٢ وتذكرة الحفاظ

للذهبي ٣/١١٤٧-١١٥٥ الفتح المبين ١/٢٤٣-٢٣٣ .

(٦) البقرة (١١١) .

فليس صادقا فيه أصلا ! وصح بهذا النص أن جميع دين الله تعالى فإن البرهان قائم ظاهر فيه ، وحرمة القول بما عدا هذا لأنه ظن من قائله بإقراره على نفسه وقد حرم الله تعالى القول بالظن وأخبر أنه خلاف الحق^(١) وأنه أكذب الحديث^(٢)، فوجب القطع على كذب الظن في الدين كله... وهذا أيضا برهان واضح في إبطال القول بالقياس والتعليل والاستحسان^(٣) في جميع الجزئيات^(٤).

وذكر في موضع آخر انحصار وجوه الاجتهاد فيما قد وضع برهانه من القرآن ، أو من الخبر المسند بنقل الثقات إلى النبي ﷺ إما نصا على الاسم ، وإما دليلا من النص لا يحتمل إلا معنى واحدا ، وذكر أن ما عدا ذلك من الوجوه فهي ساقطة^(٥).

(١) إشارة منه إلى نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا ﴾ سورة يونس (٣٦) .

(٢) لعله إشارة إلى قول النبي ﷺ في الحديث : « إياكم والظن ؛ فإن الظن أكذب الحديث » ، أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما . انظر الصحيح مع فتح الباري ٤٨١/١٠ وصحيح مسلم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي ١٩٨٥/٤ .

(٣) مما ذكر في تعريفه أنه : العدول عن الحكم في المسألة بمثل ما حكم به في نظائرها إلى خلافه لوجه أقوى يقتضي العدول ، وفي المراد به وحجته اختلاف بين العلماء ، انظر الحدود للباجي ص ٦٥-٦٧ وشرح مختصر الروضة ١٩٠/٣ فما بعد ، ونهاية السؤل ٣٩٨/٤ فما بعد ، وكشف الأسرار ٤-٢/٤ وذكر التعريف المذكور عن الكرخي ، وانظر المعدول به عن سنن القياس للدكتور عمر بن عبد العزيز ص ٣١ فما بعدها .

(٤) إحكام الأحكام لابن حزم ٢٠٠-٢٠١ .

(٥) إحكام الأحكام لابن حزم ٨/١٤٧٩-١٤٨٢ .

وهذا الدليل الذي ذكر انحصار الأدلة في مثله وطرح غيره دليل قطعي من الجهتين ، أما من جهة الثبوت فلكونه من القرآن وهو قطعي ، أو بنقل الثقات متصلًا إلى النبي ﷺ وهو قطعي مطلقًا عند ابن حزم رحمه الله^(١) ، وأما من جهة الدلالة فلكونه نصًا على الحكم أو دليلًا من النص لا يحتمل إلا معنى واحدًا .

ومما استدِل به لهذا المذهب : « أن العقل قاض بالنفي الأصلي في جميع الأحكام إلا ما استثناه دليل سمعي قاطع ، فما أثبتته قاطع سمعي فهو ثابت بدليل قاطع ، وما لم يثبت فهو باقٍ على النفي الأصلي قطعًا ، ولا مجال للظن فيه »^(٢) .

وعلى هذا القول تكون سائر الأدلة غير القطعية خارجة من جملة الأدلة الشرعية ، كالقياس والعموم وجميع مدارك غلبات الظنون وظهور الرجحان^(٣) .

أما الإمامية فوجه القول بقطعية جميع الأدلة الشرعية عندهم أنه لا يخلو عصر من العصور من إمام معصوم من الخطأ ! وقول المعصوم دليل قطعي في الدين كقول الرسول ﷺ ، وتسقط بقوله سائر الأدلة الظنية إذ لا تعارض

(١) انظر ص (٥٢) من هذا البحث .

(٢) المستصفي (بولاقي) ٣٦١/٢ .

(٣) انظر المراجع السابقة التي ذكرت هذا المذهب .

بين قطعي وظني^(١) .

وهذا المذهب يتبين ضعفه بواقع الشريعة ضرورة ، يجده الناظرون في الأدلة الشرعية عند الاستدلال على الأحكام الشرعية ، وعند الاجتهاد في طلب الأدلة على أحكام الحوادث والنوازل ؛ فليس كل ما يستدلون به على أحكام تلك النوازل يقطعون به وبأن ما أثبتوا هو حكم الله قطعاً^(٢) ، وأما مذهب الإمامية فهو مفرع على مسألة الإمامة عندهم ، وهو قول باطل فما فرغ عليه كذلك^(٣) .

- وذهب بعض العلماء إلى أن الأدلة الشرعية السمعية ليس شيء منها يفيد القطع مطلقاً ، وأن أقوى ما يمكن أن تصل إليه هو غالب الظن^(٤) . ولم أجد من نسب هذا المذهب بهذا الإطلاق إلى قائل معين^(٥) . أما السوفسطائية^(٦) فهم ينكرون اليقين مطلقاً ، ولا يرون العلوم

(١) انظر مسلم الثبوت مع فواتح الرحموت ٣٧٩/٢ .

(٢) والمباحث الآتية - إن شاء الله تعالى - في البابين من هذا المبحث تبين ذلك ؛ مثل أثر الاحتمال في إزالة القطعية ، وقطعية خبر الواحد ، والعموم ، والقياس ، والإجماع .

(٣) انظر المسألة بالتفصيل في منهاج السنة لابن تيمية ٧٥/١ فما بعدها .

(٤) انظر الكاشف عن الحصول للأصفهاني القسم الثاني ٩٦٨/٣ والبحر المحيط ٣٨-٣٩/٢١ وشرح الكوكب المنير ٢٩٢/١-٢٩٣ وحاشية البناني على شرح جمع الجوامع ٢٣٤/١ .

(٥) وسيأتي - قريباً إن شاء الله تعالى عند ذكر مذهب فخر الدين الرازي - أن من العلماء من نسب مثل هذا الإطلاق إليه في جهة الدلالة ، وأنه ربما دل على ذلك كلامه في مواضع من كتبه .

(٦) هم فرقة يطلون الحقائق مطلقاً ، إما بنفيها أو الشك فيها ، وإما يجعلها نسبية أي حقاً عند مَنْ

القطعية أصلاً^(١)! لكنهم من غير فرق المسلمين .

ويلتحق بهذا المذهب قول من أنكر وجود النص القطعي ؛ لأنه نفي لوجود القطعي من جهة الدلالة ، وكمال القطعية في الدليل أن يكون قطعياً من جهتي الثبوت والدلالة ، وقد نسب هذا القول - أي إنكار وجود النص مطلقاً - إلى أبي محمد ابن اللبان^(٢)^(٣).

واستدل لهذا المذهب بأن الدليل لا يكون قطعياً إلا إذا علمت سلامته من المعارض ، والعلم بعدم المعارض مستحيل لأن غاية الأمر فيه ألا يعلم بالمعارض وعدم العلم بالمعارض ليس علماً بعدم المعارض ، وهو المشترط في القطع^(٤).

ويبين ضعف هذا الدليل أن العلم بعدم المعارض مستفاد من الإيمان

←

هي عنده كذلك باطلة عند مَنْ هي عنده كذلك ، والسفسطة قياس عقلي مركب من الوهميات لتغليط الخصم وإسكاته . انظر الفصل في الملل والنحل لابن حزم ٤٣/١ - ٤٥ والتعريفات للجرجاني ص ١١٨ - ١١٩ .

(١) انظر البرهان للجويني ٩٦/١ - ٩٧ .

(٢) هو عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن ، أبو محمد ابن اللبان الأصفهاني ، فقيه أصولي ، من تصانيفه : تهذيب أدب القاضي للخصاف ، درر الغواص في علوم الخواص ، توفي سنة (٤٤٦) هـ . انظر سير أعلام النبلاء ١٧/٦٥٣ وطبقات الشافعية لابن السبكي ٧٢/٥ - ٧٣ ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ١٢٥/٦ .

(٣) انظر إحكام الفصول للباجي ١٨٩ - ١٩٠ والبحر المحيط للزركشي ٤٦٣/١ .

(٤) انظر شرح الكوكب المنير ١/٢٩٢ - ٢٩٣ وحاشية البناني على شرح جمع الجوامع ١/٢٣٤ .

بالله ورسوله ﷺ والعلم بأنه صادق فيما أخبر وبلغ ، ولا يجتمع مع اليقين بذلك احتمال مغمور أو تحويز مظلم من العقل المجرد عن هدي الرسول ﷺ ووراثة النبوة ، فعدم المعارض يعلمه العلماء الذين ورثوا النبي ﷺ من الصحابة ومن بعدهم بالنقل عنه ﷺ^(١) ، وإذا انتفى المعارض المزعوم لم يبق لهذا المذهب وجود ؛ لأنه قائم على أنه يحتمل كل دليل أن يكون له معارض لا يعلم ، ووجه الرد أن عدم المعارض معلوم من دين الله ضرورة للعلم بصدق الرسول ﷺ وصدق ما أخبر به ، وأن كل ما عارض ذلك فهو باطل .

مذهب الرازي في قطعية الأدلة الشرعية:

ومذاهب آخر : أن الأدلة الشرعية السمعية لا تفيد اليقين ؛ لما يتطرق إليها من الاحتمالات التي تزيل القطع عن الدليل عند ورودها عليه ، إلا أن يكون هناك ما يقطع تلك الاحتمالات من القرائن المشاهدة ، أو المنقولة نقلا متواترا ، وهذه الاحتمالات هي على سبيل الإجمال والتفصيل كما يأتي :

١ - احتمال عدم الوضع : وذلك إذا لم يرو عدد يفيد خبرهم العلم القطعي من نقلة اللغة والنحو والصرف : أن العرب وضعت لفظا معينا لمعنى معين ، فيكون اللفظ على هذا محتملا عدم دلالة على معناه الظاهر

(١) انظر حاشية البناني على شرح جمع الجوامع ٢٣٥/١ . وسيأتي قريبا إن شاء الله عند الكلام

على مذهب الرازي ما ذكر من منع معارضة العقل الصحيح للنقل الصريح .

لعدم القطع بصدق النقل .

٢- احتمال إرادة المتكلم معنى غير ما ظهر من كلامه ، فيكون اللفظ مع ظهوره فيما وضع له أولا محتملا للمجاز^(١) والنقل^(٢) الشرعي أو العرفي .
ومع ظهوره في أنه لمعنى واحد محتملا للاشتراك^(٣) .

ومع ظهور اللفظ في أنه للعموم^(٤) أو الإطلاق^(٥) يكون محتملا

(١) المجاز : « اسم لما أريد به غير ما وضع له لمناسبة بينهما مع قرينة مانعة عن إرادته ، مثل تسمية الشجاع أسدا » . انظر تعريف المجاز في العدة ١٧٢/١ والمحصل ٢٨٦/١ ومختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ١٨٦/١ ومفتاح الوصول ص ٥٩ والبحر المحيط ١٧٨/٢ وتعليقات الدكتور محمد المختار على سلاسل الذهب (ونص التعريف منها) ص ١٧٣ حاشية رقم (١) .

(٢) يؤخذ من المحصول ٢٢٨/١-٢٢٩ : أنه نقل اللفظ من معناه الموضوع له أولا إلى معنى آخر لمناسبة بينهما ، مع كون اللفظ في المنقول إليه أقوى منه في المعنى المنقول منه ، ثم إن كان الناقل له هو الشارع كان منقولا شرعيا ، وإن كان الناقل أهل العرف كان منقولا عرفيا .

(٣) الاشتراك : وضع اللفظ لكل واحد من معنيين فأكثر ، كالعين . انظر تحقيق سلاسل الذهب ص ١٧٥ ، وانظر تعريف المشترك في المحصول ٢٦١/١ ومختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ١٦٣/١ وشرح مختصر الروضة ٦٤٧/٢ وجمع الجوامع ٢٧٥/١ والتعريفات للجرجاني ص ٢١٥ والبحر المحيط ١٢٢/٢ .

(٤) سيأتي تعريف العام في موضعه ص (٣٤٩) .

(٥) الإطلاق : تناول اللفظ لواحد غير معين باعتبار حقيقة شاملة لجنسه ، نحو (رقبة) من قوله تعالى : ﴿ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾ المجادلة (٣) . انظر شرح مختصر الروضة للطوفي ٦٣/٢ ، وانظر تعريف المطلق في الحدود للباجي ص ٤٧ وإحكام الأحكام للآمدي ٥/٣ والتعريفات ٢١٨ وتعليقات سلاسل الذهب ص ٢٨٠ .

للتخصيص^(١) والتقييد^(٢).

ومع ظهوره أنه للأبد محتملا للنسخ^(٣).

ومع ظهوره في أن ليس فيه شيء مضمّر محتملا لذلك .

ومع ظهوره في أنه على ما ظهر من الترتيب محتملا للتقديم والتأخير .

فمع ظهور الدليل في عدم ذلك كله فإن تلك الاحتمالات تمنع من

القطع والتيقن بمعنى الدليل لأنها تؤثر في إضعاف الجزم بمعناه الظاهر^(٤).

٣- احتمال معارضة الدليل العقلي للدليل السمعي ، والعقلي مقدم

على السمعي على هذا المذهب ؛ لأنه أصله الذي به ثبت والأصل مقدم على

(١) التخصيص : قصر العام على بعض أفراداه بدليل يدل على ذلك . انظر مذكرة الشيخ محمد الأمين/ ٢١٨ ، وانظر تعريفه في العدة ١٥٥/١ وشرح اللمع ٣٤١/١ والمحصل ٧/٣ وإحكام الأحكام للآمدي ٤٨٦/٢ والمختصر مع بيان المختصر ٢٣٥/٢ وشرح مختصر الروضة ٥٠٥/٢ والبحر المحيط ٢٤١/٣ والتعريفات ص ٥٣ .

(٢) التقييد : تناول اللفظ معينا أو موصوفا بأمر زائد على حقيقة جنسه ، أو هو إخراج بعض من شائع كذلك ، مثل (شهرين) في قوله تعالى : ﴿فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَابَعَيْنِ﴾ المجادلة (٤) . انظر مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٢٥٠/٢ وشرح مختصر الروضة ٦٣٠/٢ ، وانظر تعريف المقيد في إحكام الأحكام للآمدي ٥/٣ .

(٣) النسخ : « رفع الحكم الشرعي بدليل شرعي متأخر » . مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٤٨٩/٢ ، وانظر تعريف النسخ في العدة لأبي يعلى ١٥٥/١ والحدود للباحي ٤٩/١ وشرح اللمع ٤٨١/١ والمحصل ٢٨٢/٢ وإحكام الأحكام للآمدي ١٠١/٣ وشرح مختصر الروضة ٢٥١/٢ وجمع الجوامع ٧٥/٢ والبحر المحيط ٦٤/٤ .

(٤) راجع أثر الاحتمال في القطعية ص (١٨٣) .

الفرع عند المعارضة .

وكذلك احتمال أن يعارض الدليل السمعي دليل سمعي آخر فيصار إلى التراجع الظنية ، وكل ذلك مفيد للظن مانع من القطع .

وتكون جملة الاحتمالات : احتمال الخطأ في اللغة أو النحو أو الصرف ، واحتمال المجاز ، والنقل ، والاشتراك ، والتخصيص ، والتقييد ، والنسخ ، والإضمار ، والتقديم والتأخير ، واحتمال المعارض العقلي أو النقل .

هذا هو المذهب الذي صرح به فخر الدين الرازي^(١) في المحصول ؛ فقد ذكر ورود هذه الاحتمالات على الأدلة اللفظية (السمعية) وأخذ في ذلك وردّ ثم خلاص قائلا : « واعلم أن الإنصاف أنه لا سبيل إلى استفادة اليقين من هذه الدلائل اللفظية إلا إذا اقترنت بها قرائن تفيد اليقين سواء كانت قرائن مشاهدة أو كانت منقولة إلينا تواترا »^(٢).

(١) هو محمد بن عمر بن الحسين ، أبو عبد الله فخر الدين الرازي ، ويقال له : ابن خطيب الري وابن الخطيب ، من أئمة المتكلمين ، أصولي مفسر ، ولد سنة ٤٥٣ هـ ، من تصانيفه : المحصول في علم أصول الفقه ، (مفاتيح الغيب) في التفسير ، المحصل في أصول الدين ، نهاية العقول في أصول الدين أيضا ، توفي سنة ٦٠٦ هـ . انظر طبقات الشافعية لابن السبكي ٨١/٨-٩١ وسير أعلام النبلاء ٢١/٥٠٠-٥٠١ والفتح المبين ٢/٤٧-٤٩ .

(٢) انظر المحصول للرازي ١/٤٠٨ وانظر ١/٢١٥-٢١٧ ، ٣/٢١٤ ، وانظر المحصل للرازي ص ١٤٢ والمواقف لعضد الدين الإيجي ص ٤٠ .

هذا وتوجد قاعدة أخرى تتعلق بالأدلة الشرعية ، وهي قاعدة التوفيق بين الدليل العقلي

←

والسمعي النقلي عند تعارضهما ، وهو أنه يقدم الدليل العقلي على الدليل النقلي السمعي مطلقاً لأن العقل أصل السمع والدليل عليه ، وتقديم الفرع على أصله قدح في الفرع فلزم تقديم العقلي عند تعذر العمل بهما أو تركهما .

وهذه القاعدة حرّرها الرازي وهي عنده ومن تبعه (قانون كلي) فيما يستدل به من الأدلة النقلية في المطالب القطعية من الأصول ، ويوجد ما يشير إلى مثل ذلك في كلام بعض من سبقه من أئمة المتكلمين ؛ كالغزالي والجويني والباقلاني . انظر درء تعارض العقل والنقل لشيخ الإسلام ١/٤-٧ ، وكذلك في كلام علاء الدين السمرقندي انظر ميزان الأصول ص ٤٣٣ .

ووجه الفرق بين القاعدتين أن إحدهما في بيان أن الأدلة السمعية لا تفيد اليقين مطلقاً أو عند عدم انتفاء الاحتمالات العشرة المذكورة ، وأما القاعدة الأخرى ففي إثبات جواز معارضة الدليل العقلي للدليل السمعي ، ثم تقديم العقلي على السمعي عند تحقق المعارضة ، قال شيخ الإسلام إشارة إلى القاعدتين وإلى وجه الفرق في الجواب عنهما في كتابه درء تعارض العقل والنقل ١/٢٢ - : « فذاك كلام في تقرير الأدلة السمعية وبيان أنها قد تفيد اليقين والقطع ، وفي هذا الكتاب كلام في بيان انتفاء المعارض العقلي وإبطال قول من زعم تقديم الأدلة العقلية مطلقاً » .

والقاعدتان متلازمتان ؛ لأن قاعدة التوفيق عند تعارض العقل والنقل تنتهي إلى أن الدليل النقلي المعارض للدليل العقلي لا يفيد القطع واليقين ؛ إذ إن الدليلين القطعيين لا يتعارضان في واقع الأمر . المرجع السابق ١/٧٩-٨٠ ، ٨٦-٨٧ ، ٣/٦ .

ثم إن من الاحتمالات العشرة المذكورة في القاعدة الأولى احتمال المعارض العقلي ، وهو أقوى الاحتمالات العشرة لكون القطع بعدمها لا يسهل عند أصحاب هذه القاعدة ، وهذا الاحتمال بعينه أساس القاعدة الثانية ، كما أن القول إن الأدلة السمعية لا تفيد اليقين يلزم منه تقديم الدليل العقلي القطعي عليها ، وسيأتي الجواب عن خصوص قاعدة التوفيق هذه عند الكلام على وجه الرد على خصوص احتمال المعارض العقلي من العشرة الاحتمالات .

والظاهر أن القاعدة الأولى التي في أصل البحث هنا أعم في نفي القطعية عن الأدلة السمعية ، لأن القاعدة الثانية (قانون التوفيق) في خصوص نفي القطعية عن الأدلة السمعية عند معارضتها للأدلة العقلية . والله أعلم .

ووافقه الأصفهاني^(١) في شرحه للمحصل ، وقرر ورود الاحتمالات بالبيان والتفصيل ، ثم قال بعد أن ذكر اختيار الرازي كما سبق : « وهذا الذي اختاره المصنف هو الحق »^(٢).

وهذا المذهب يجعل وجود الدليل القطعي السمعي عزيزا ، بل إنه ربما استنبط من كتب الرازي ما يجعله قريبا من النفي المطلق لوجود القطعي في الأدلة السمعية .

ومما يبين ذلك أمور :

- أنه ذكر أن كل سمعي يحتمل أن يعارضه دليل عقلي أو أحد الاحتمالات الأخرى ، وأن ذلك مخرج له عن القطعية ! مع أنه لا يمكن العلم بنفيها بعدم الوجدان لأن الاستدلال بعدم الوجدان لا يفيد إلا الظن^(٣).

- أنه نفى أن يكون غرض المتكلم أن يفهم السامع من خطابه القطع واليقين ، وإنما غرضه الإفهام مطلقا ، بمعنى إفادة الاعتقاد الراجح والظن الغالب ، مع تجويز نقيضه في الواقع .

(١) هو محمد بن محمود بن محمد ، أبو عبد الله شمس الدين الأصفهاني ، فقيه أصولي متكلم ، من تصانيفه : الكاشف في شرح المحصول ، و(القواعد) في أصول الفقه وأصول الدين والمنطق والجدل ، وغاية المطلب في المنطق ، توفي سنة ٦٨٨ هـ . انظر طبقات الشافعية لابن السبكي ١٠٠/٨ - ١٠٣ وشذرات الذهب ٤٠٦/٥ - ٤٠٧ والأعلام ٣٠٨/٧ - ٣٠٩ .

(٢) الكاشف عن المحصول القسم الثاني ٩٨٢/٣ وما قبلها .

(٣) انظر المحصول ٤٠٦/١ - ٤٠٧ .

واستدل على أن ذلك هو الغرض من الخطاب بأن الأدلة اللفظية متوقفة على تلك الاحتمالات العشرة المذكورة وأنها ظنية وأن ما توقف على الظني فهو أولى أن يكون ظنياً^(١).

- أنه أطلق القول بعدم إفادة الأدلة اللفظية القطع في مواضع كثيرة ، بل ورتب على ذلك القول بظنية بعض الأحكام والمسائل مخالفًا فيه الجمهور ، مثل القول بظنية كثير من المسائل الأصولية التي يرى الأكثرون أن عليها أدلة قطعية ؛ ككون الأمر للوجوب^(٢) ووجود صيغ للعموم^(٣).

ومن المواضع التي صرح فيها الفخر الرازي بالإطلاق قوله في سياق بعض المناقشات : « لكننا بينا أن التمسك بالأدلة اللفظية - أينما كان - لا يفيد إلا الظن »^(٤).

- ونسب شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم إلى الفخر الرازي القول بنفي وجود القطعي من الأدلة السمعية مطلقًا ؛ قال ابن تيمية : « فتجد أبا عبد الله الرازي يطعن في دلالة الأدلة اللفظية على اليقين وفي إفادة الأخبار العلم »^(٥)، وجعل ابن القيم نفي وجود القطعي في الأدلة السمعية أحد

(١) انظر المحصول ٣/٢١١-٢١٢ .

(٢) انظر المحصول ٢/٦٦-٧٧ .

(٣) انظر المحصول ٢/٣٤٨-٣٤٩ ، ٦٦-٦٧ ، والمحصل ١٣٢/١٤٢ .

(٤) المحصول ٣/٢٠٢ .

(٥) انظر مجموع الفتاوى ٤/١٠٤-١٠٥ .

الطاوغيث التي هُدمت بها معالم الدين ، والتي كُسر بها المعطلة أصحاب التأويل عصمة الكتاب والسنة ! قال ابن القيم : « ولا يعرف أحد من فرق الإسلام قبل ابن الخطيب^(١) وضع هذا الطاغوت وقرره وشيّد بنيانه وأحكمه مثله ! » إلى أن قال مشيراً إلى بعض الطوائف التي لم تلتزم مذهب السلف « وإن كان بعض هذه الطوائف يوافق صاحب هذا القانون في بعض المواضع فلم يقل أحد منهم قط إنه لا يستفاد اليقين من كلام الله ورسوله البتة »^(٢).

موقف العلماء من مذهب الرازي:

واختلفت مواقف العلماء من مذهب الفخر الرازي هذا :

- فقد سبق عن ابن تيمية وابن القيم في أن مذهب الرازي فيه الطعن في الأدلة الشرعية اللفظية ، وأنه هدم معالم الدين وكسر لعصمة الأدلة^(٣).

- وجعله بعضهم تشكيكا في أمر معلوم قطعاً ، كما في تشكيكه في اللغة وطرق معرفة الوضع ؛ لأن الدليل السمعي اللفظي لا يفيد حتى يعرف أن الألفاظ الواردة فيه موضوعة لمعانيها والقدر في قطعية طريق معرفة ذلك

(١) هو فخر الدين الرازي ، يقال له ابن خطيب الري وابن الخطيب ؛ لأن أباه كان خطيب مدينة الري . انظر وفيات الأعيان ٢٤٩/٤ وسير أعلام النبلاء ٥٠١/٢١ ، وقد سبقت ترجمته قريبا .

(٢) انظر الصواعق المرسلة ٦٤٠/٢ .

(٣) انظر قريبا الصفحة السابقة . وانظر قريبا من نسبة النفي المطلق إليه في تيسير التحرير ١١/١ ؛ حيث ذكر عنه أن نفي الاحتمالات عن الأدلة السمعية يكون بدليل ظني وهو أن الأصل عدم الاحتمالات .

قدح في قطعية الدليل السمعي^(١).

وقد أجاب الفخر الرازي عما ذكره من أمور مشكلة ترد على نقل
الوضع وطرق معرفته ، سواء المتواتر منها والآحاد^(٢)، وجعل بعض من جاء
بعده ما ذكره تشكيكا يدل إلى أن ما أجاب به الرازي بعد ذلك التشكيك
لم يكف لرفع ما طول الكلام فيه من إيراد المشكلات على طرق نقل اللغة .
- وجعل بعضهم مذهبه أن الأدلة اللفظية تفيد اليقين إذا انتفت تلك
الاحتمالات العشرة بالقرائن^(٣)، فأخذوا بما صرح به وكأنهم لم يعتدوا بما
يدل على النفي المطلق في مواضع أخرى ، ولعل ذلك من حمل المطلق من
كلامه على المقيد منه^(٤)، والله تعالى أعلم .

(١) انظر حاشية السعد مع شرح العضد لمختصر ابن الحاجب ١/١٩٨ ، وانظر ذلك من غير
تصريح باسم الرازي في التحرير مع التقرير والتحجير ١/٧٦-٧٧ ومسلم الثبوت مع فواتح
الرحموت ١/١٨٥ .

وشدد الآمدي النكير - من غير تسمية - على من أنكر القطع في اللغات على الإطلاق ، وأنه
« يفضي إلى إنكار القطع في جميع أحكام الشريعة ؛ لأن مبناها على الخطاب بالألفاظ اللغوية
ومعقولها » الإحكام ٢/٣٦٩ .

(٢) انظر ذلك في المحصول ١/٢١٥-٢١٧ .

(٣) انظر الكاشف عن المحصول القسم الأول ص ٧٦-٧٧ والقسم الثاني ٣/٩٦٨ والقسم الثالث
٣/٥٢٣ والإبهاج في شرح المنهاج لابن السبكي ١/٣٢٣ وشرح المحلي على جمع الجوامع
١/٢٣٤ والبحر المحيط ١/٣٨ ونبراس العقول للشيخ عيسى منون ص ١٨٠ .

(٤) وما يدل على القيد في كلام الرازي ما نقله الشيخ عثمان بن علي حسن في كتابه "منهج
الاستدلال على مسائل الاعتقاد" من كتاب الأربعين في أصول الدين من كلام الفخر الرازي
←

- ونقل الزركشي^(١) عن القرطبي^(٢) أن ما ذكره الرازي لا يعني اشتراطه حصول انتفاء هذه الأمور مفصلة في الذهن ، بل إن اليقين يحصل من الأدلة السمعية اللفظية من غير شعور بتفصيل انتفاء تلك الاحتمالات كما يحصل القطع بالخبر المتواتر من غير شعور بتفصيل شروطه ، « قال - يعني القرطبي - وإنما نبهنا على ذلك لئلا يسمع القاصر هذا فيظن أنه لا يحصل العلم بالدليل اللفظي حتى يخطر له تلك الأمور بباله فيعتبرها واحدا واحدا فتشك نفسه مما حصل له من اليقين من الأدلة ، ولا شك أن ظن تلك الأمور أو بعضها بالدليل ظن إلا أن يقتزن به قرائن عقلية أو حالية فيحصل

←

ما نصه : « واعلم أن هذا الكلام على إطلاقه ليس بصحيح ؛ لأنه ربما اقترن بالدلائل العقلية أمور عرف وجودها بالأخبار المتواترة ، وتلك الأمور تنفي تلك الاحتمالات ، وعلى هذا التقدير تكون الدلائل السمعية المقرونة بتلك القرائن الثابتة بالأخبار المتواترة مفيدة لليقين » . انظر المرجع المذكور ٤١٣/١ نقلا عن الأربعين ص ٤٢٦ ، وانظر الكاشف عن المحصول للأصفهاني القسم الأول ص ٧٦-٧٧ والقسم الثالث ٥٢٣/٢ .

(١) هو محمد بن بهادر بن عبد الله ، أبو عبد الله بدر الدين الزركشي ، أصولي فقيه محدث ، من تصانيفه : البحر المحيط وتشنيف المسامع بجمع الجوامع ، كلاهما في أصول الفقه ، وله شرح على الأربعين للنووي ، توفي سنة (٧٩٤) . انظر الدر الكامنة ١٧/٤-١٨ وشذرات الذهب ٣٣٥/٦ والفتح المبين ٢٠٩/٢ .

(٢) ذكر الزركشي عند كلامه على كتب أصول الفقه في مقدمة كتابه مصنف لـ « أبي العباس القرطبي شارح مسلم » وهو أحمد بن عمر ابن إبراهيم أبو العباس القرطبي المالكي ، له : المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم ، توفي سنة (٦٥٦) هـ . انظر الديباج المذهب ٢٤٠/١-٢٤٢ ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ٢٧/١ ، فلعله هذا . والله أعلم .

اليقين منها»^(١).

- وجعل بعضهم مذهب الرازي في نفي إفادة الألفاظ اليقين : أنه يريد القطعي بالمعنى الأخص ، وهو ما لا احتمال فيه أصلا ، وأنه لا ينفي أن تفيد الأدلة اللفظية القطع بالمعنى الأعم للقطعي وهو ما يكون فيه احتمال غير معتضد بدليل^(٢).

ويستخلص مما ذكر في مذهب الرازي أنه لا ينكر في الأدلة الشرعية أمرين ، أحدهما : ظهور المراد منها وأنه يجب العمل في الجملة بالظاهر الراجح^(٣) ، والآخر: جواز أن تكون الأدلة الشرعية قطعية من حيث الثبوت^(٤).

فيرجع الكلام في مذهبه على موقفه/من جواز أن تكون الأدلة الشرعية قطعية من جهة الدلالة ، وكلامه في كتبه محتمل ، واختلف العلماء في مراده من ذلك ؛ فإن كان مذهبه أن اللغة فقط لا تكفي في القطع بمدلول الأدلة

(١) البحر المحيط ١/٣٨-٣٩ .

(٢) انظر حاشية المطيعي على نهاية السؤل ٤/٥٩ ، وفي كلام الشاطبي إشارة إلى ذلك ، انظر الموافقات ١/٣٥-٣٦ ، ٤/٣٢٤-٣٢٥ .

(٣) انظر المحصول ١/٣٨٨-٣٩٠ والكاشف عن المحصول للأصفهاني القسم الأول ص ٧٦-٧٧ والقسم الثالث ٢/٥٢٣ .

(٤) لذا يذكر في مواطن من المحصول قطعية الأدلة ؛ انظر مثلا : المحصول ٣/٧٧-٨١ ، ٤/٢٩١ ، ٤٢٨-٤٣١ ، ٤٣٢-٤٥١ ، ٥/٣٦٣ ، ٤٥١ .

اللفظية حتى ينضم إليها قرائن نقلها الصحابة عن رسول الله ﷺ وفهموا بها المراد من تلك الألفاظ فانقطعت الاحتمالات - فذلك قريب من مذهب الجمهور ، وإن كان مذهبه نفي جواز أن يكون الدليل اللفظي - ومنه الأدلة الشرعية السمعية - قطعيا مطلقا من حيث الدلالة ! فذلك خلاف الصحيح الذي عليه جماهير العلماء ، وإنه باطل .

لكنه لا يَسْلَم - رحمه الله - من أن كلامه في مسألة قطعية الأدلة اللفظية غير مطرد ، وظاهره التناقض إذا أُخذ مجموعاً^(١).

عدد الاحتمالات في هذا المذهب:

وقبل تفصيل الكلام فيما رَدَّ به العلماء مذهب الرازي يحسن التعرض لأمر يتصل بجملة الاحتمالات المذكورة ههنا ، وهو العدد الإجمالي للاحتتمالات فإن عدم الاطراد فيما ذكر من الاحتمالات - سواء في العدد أم

(١) انظر هذا مع ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية عن الرازي حول منهجه في بعض المباحث العقلية حيث يتناقض كلامه ؛ فيقرر هنا ما ينقضه في موضع آخر ويظهر منه في بعض المواضع نصرة أمور غريبة حتى على مذهبه في علم الكلام ، قال ابن تيمية : « ومن الناس من يسيء به الظن وهو أنه يعتمد الكلام الباطل ، وليس كذلك بل يتكلم بحسب مبلغه من العلم والنظر في كل مقام بما يظهر له ، وهو متناقض في عامة ما يقوله يقرر هنا شيئا ثم ينقضه في موضع آخر ؛ لأن المواد التي كان ينظر فيها من كلام أهل الكلام المبتدع المذموم عند السلف ومن كلام الفلاسفة الخارجين عن الملة - يشتمل على كلام باطل... » . مجموع الفتاوى ٥/٥٦١-٥٦٢ وانظر ١٦/٢١٣-٢١٤ ، وانظر درء تعارض العقل والنقل ١/١٦٤ .

في التعداد - مما يبين وهن هذا المذهب .

فقد أوصل الرازي وغير واحد من العلماء الذين حكوا مذهبه تقريراً له أو إبطالا عدد الاحتمالات إلى عشرة ! لكنه لم تتفق حكايتهم لها بالاطراد جملة وتفصيلا .

- أما الرازي نفسه فقد صرح في المحصول بأن الاحتمالات تسعة ، وعدّها واحداً واحداً وهي : احتمال واحد من عدم نقل اللغة والنحو والصرف ، وثمانية احتمالات من الاشتراك، والمجاز، والنقل، والإضمار، والتخصيص، والتقديم والتأخير، والناسخ، والمعارض العقلي^(١)، وقال في موضع آخر من المحصول : « عدم المعارض العقلي والنقلي »^(٢)، وصرح في المحصل^(٣) بأنها عشرة ، ولكنه لم يزد فيه على ما في المحصول إلا بقوله : « عدم التخصيص بالأشخاص والأزمنة » ولم يذكر في المحصل مما ذكر في المحصول احتمال عدم النقل واحتمال الناسخ ! وإذا عُددَ احتمال الناسخ المذكور في المحصول داخلاً في احتمال التخصيص بالأزمنة المذكور في المحصل^(٤) كان الحاصل أن في المحصول زيادة على المحصل باحتمال واحد ، وهو احتمال

(١) انظر المحصول ٣٩٠/١-٣٩١، ٤٠٨ .

(٢) انظر المحصول ٢١١/٣-٢١٢ .

(٣) انظر المحصل ص ١٤٢ .

(٤) انظر ما ذكره الزركشي في البحر المحيط ٣٩/١ .

النقل ، وقد عدما في المحصول الذي فيه الزيادةُ تسعةً وفي المحصل عشرة .
- وقال الأصفهاني في شرحه على المحصول بعد أن ذكر التسعة
الاحتمالات : « وزاد في الأربعين آخر^(١) : وهو عدم المعارض الظني ؛ وذلك
لأنه بتقدير وجوده لا بد من العود إلى التراجع الظنية وذلك لا يفيد إلا
الظن » قال الأصفهاني : « والحق أن المجموع عشرة »^(٢) ، وقد سبق أن
الرازي ذكر المعارض النقلي مع المعارض العقلي في موضع من المحصول .
- وأما ابن القيم فقد ذكر كون الاحتمالات عشرة ونقل في حكايتها ما
ذكره الرازي في المحصل^(٣) .

- أما العضد^(٤) في المواقف فلم يذكر احتمال النسخ^(٥) .
- وأما الشاطبي في الموافقات فذكر أنها عشرة وزاد احتمال تقييد
المطلق^(٦) .

(١) أي زاد الرازي في الأربعين - وهو من كتبه في علم الكلام - احتمالا آخر .

(٢) الكاشف : القسم الثاني في اللغات ٩٧٦/٣ ، وانظر القسم الأول منه ص ٧٧ .

(٣) انظر الصواعق المرسلة ٦٣٣/٢ ، ٦٣٤ ، ٦٥٦ ، ٦٥٨ .

(٤) هو عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار ، أبو الفضل عضد الدين الإيجي ، أصولي متكلم
أديب ، من تصانيفه : شرح مختصر ابن الحاجب في أصول الفقه ، والمواقف في أصول الدين ،
والفوائد الغياثية في المعاني والبيان ، توفي سنة ٧٥٦ هـ . انظر طبقات الشافعية لابن
السبكي ٤٦/١ - ٤٧ وطبقات الأصوليين للمراغي ١٦٦/٢ والأعلام للزركي ٦٦/٤ .

(٥) انظر المواقف/ ٤٠ .

(٦) انظر الموافقات ٣٥/١ ، ٣٦ ، ٤٩/٢ - ٥٠ .

والحاصل أنه ليس هناك ضبط لإجمالي عدد الاحتمالات ، وإن كان آخر ما وصلت إليه عند الرازي وغيره عشرة ، والظاهر أن ذكر عدد العشرة لبيان الكثرة لا للحصر ؛ يؤيد ذلك أمور :

الأول : أن الرازي ذكر في المحصول احتمالات أكثر مما ذكر في المحصل ، لكنه عدها في المحصول تسعة احتمالات ، وفي المحصل عدها عشرة ، واقتضى ذلك أن يُعَدَّ احتمال (عدم الوضع والتصريف والنحو) ثلاث احتمالات في المحصل مع أنه عدها بصريح كلامه احتمالا واحدا في المحصول .

الأمر الثاني : أنه لم يُذكر في تفصيل الاحتمالات العشرة أمورا معينة ، بل ذكر بعضهم ما لم يذكره غيره ، ونقص بعضهم عما ذكره غيره ، مع أن أكثرهم يذكرون عدد العشرة ، ولو عُدَّ جميع ما ذكره لجاوز العشرة .

الأمر الثالث : أن وجوه الاحتمال التي يتغير بها معنى الكلام وطرق التوسع التي يمكن تطريقها بمجرد الوهم والتجويز العقلي إلى الألفاظ في الكلام العربي كثيرة جدا ، فيبعد حصرها في عشرة^(١) !

(١) ويمكن أن يذكر - إضافة إلى ما سبق - احتمال الكناية ، والتعريض ، والإجمال ، والتضمين ، والتورية ، والاستفهام ، والمبالغة ، ووضع الخبر موضع الطلب ، وعكس ذلك ، والقلب الإسنادي ؛ فكل ذلك مما يمكن حمل الكلام عليه في العربية مع تغير ما في المعنى بذلك . انظر ما نقله محقق درء تعارض النقل والعقل (١/١٥) عن الغزالي في "قانون التأويل" في صعوبة انحصار وجوه الاحتمالات وطرق التوسع في كلام العرب ، وانظر ميزان الأصول للسمرقندي
←

وجوه الرد الإجمالي على هذا المذهب:

الوجه الأول : المنع ، أي : عدم التسليم بأن القطع في الأدلة السمعية متوقف على القطع بنفي الاحتمالات العشرة ، وإنما القطع في الأدلة السمعية يتوقف على أمر واحد وهو الطريق الذي يعرف به مراد الشارع ، وقد عرف العلماء الذين ورثوا النبي ﷺ مراده ؛ فعرف الصحابة المراد من الألفاظ الشرعية التي نقلوها عن النبي ﷺ ثم تناقلته الأجيال خلفا عن سلف ، فوقعت عناية المسلمين بمعاني الكتاب والسنة كما وقعت عنايتهم بألفاظهما ، وليست اللغة وحدها وفهمها هي المعول عليها في ذلك حتى يُطَرَّق الاحتمالات إلى ألفاظ الكتاب والسنة .

فقوله تعالى ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾^(١) كما نقل لفظه وقطع بأنه

←

ص ٤٣٣ حيث ذكر أن « الدليل السمعي يحتمل المجاز والإضمار والكناية ونحوها » ، وذكر التبريزي في تنقيح المحصول (٣٦٥/٢) احتمال الإجمال ، وانظر ما اعترض به ابن السبكي (الإبهاج ١/٣٢٣) على مَنْ ذكر أن خمسة احتمالات تخل بالفهم ، وانظر البرهان في علوم القرآن للزركشي (٣٨٣/٢) وما بعدها ؛ فقد ذكر أكثر من أربعين أسلوبا يرد به الكلام وأمثلة ذلك في القرآن الكريم .

(١) سورة آل عمران (٩٧) ، ومن اللطائف أن الأصفهاني في دفاعه عن الرازي في نفي القطعية عن أدلة حجية الإجماع نبّه على أنه لا ينفي القطعية عن الدليل عند احتفاف القرائن به ، واتفق أن مثل بهذه الآية لما ليس قطعيًا لذاته بل لاحتفاف القرائن به (الكاشف القسم الخامس/٢٨٨) ، والآية نفسها مثل بها ابن القيم وقال بعد إيرادها : « حصل القطع بمدلوله بالقرائن ، والاستطاعة لم تحصل فيها القرائن فثبت مظنونة » ، فكلا طرفي الخلاف في المسألة

←

كلام الله تعالى ، فكذلك نقلت معانيه عن رسول الله ﷺ وقطع بأن المراد بـ (الله) : هو رب العالمين الذي نعبد ، وبـ (الناس) : بنو آدم الذين نحن من جنسهم ، وبـ (البيت) : هذه الكعبة التي يحجها الناس بمكة ، وكذلك قوله تعالى ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾^(١) كما يقطع بثبوت لفظه يقطع بأن المراد برمضان : هذا الشهر الذي بين شعبان وشوال ، وبالقرآن : هذا الكتاب الذي بين دفتي المصحف في أيدي المسلمين بمشارك الأرض ومغاربها .

وليس التعويل في مثل هذا على نقل أهل اللغة لمعاني (الناس) و(الله) و(البيت) و(رمضان) ، بل على المنقول نقلا متواترا المفيد علما قطعيًا^(٢) .

فالرازي بنى مذهبه في نفي القطع على لفظ مجرد عن كل ما يمكن أن يبين مراد الشارع منه غير اللغة وما فيها من معاني ذلك اللفظ المنقول ! ثم طرق إليه احتمالات لا يمكن دفعها بمجرد اللغة ! أما إذا أخذ هذا اللفظ مع كمال الاستقراء المشتمل على القرائن الحالية والمقالية المنقولة فتسقط

←

يقول بقطعية هذه الآية ثبوتا ودلالة .

(١) سورة البقرة (١٨٥) .

(٢) انظر الصواعق المرسلة ٢/٦٣٤-٦٣٦ ، ولخص ذلك في مقدمتين تفيد اليقين بالسمعيات :

أولاهما : أن الصحابة ومن نقل عنهم فهموا المراد منها عن رسول الله ﷺ ، والأخرى : أنهم نقلوا إلينا المراد من تلك الأدلة . انظر الصواعق المرسلة لابن قيم الجوزية ٢/٧٣٧-٦٣٩ .

الاحتمالات بها ويسلم اللفظ منها ابتداء ، ويصفو من شوائب الاحتمال^(١).
الوجه الثاني : أن الاحتمال المجرد عما يعضده لا يؤثر في القطع ، بل
يبقى الدليل قطعياً بالمعنى الأعم ، وإن طرّق العقل المجرد إليه احتمالات
بدون دليل^(٢).

الوجه الثالث : أن بعض هذه الاحتمالات لا يطرد وروده على كل
دليل سمعي ، من ذلك احتمال التخصيص فإنه إنما يرد في اللفظ العام وليس
جميع الأدلة الشرعية من قبيل الألفاظ العامة فيطرد فيها احتمال التخصيص ،
ومن ذلك احتمال النسخ فإن الأخبار التي لا تحتمل التغيير لا يرد فيها
احتمال النسخ^(٣)؛ فكان القول بأن جميع هذه الاحتمالات واردة على كل
دليل لفظي تعميماً غير صحيح .

الرد التفصيلي:

أما الرد التفصيلي فقد أطل فيه شمس الدين ابن القيم في كتابه
(الصواعق المرسلة) ، ولأن مدار هذا المذهب على تحميل اللفظ ما ليس

(١) انظر نفائس الأصول شرح المحصول للقرافي ٢/٤٨١-أ ، ولذا جعل الرازي - على ما نقله
عنه الزركشي - تعلم اللغة فرض عين على عدد التواتر ، وعلل ذلك بكون معرفة الشرع لا
تحصل إلا بواسطة معرفة اللغة والنحو... الخ . انظر البحر المحيط للزركشي ٥/٢ .

(٢) هذا الجواب مأخوذ من أحد مسلكي العلماء في الاعتداد بالاحتمال ، وانظرهما ص (١٩١) .

(٣) انظر الكاشف عن المحصول القسم الثاني ٣/٩٧٤ ، وانظر مسألة النسخ في الأخبار في المحصول
للفخر الرازي ٣/٣٢٥ .

ظاهراً منه فإن عماد الرد التفصيلي إبطال ذلك التحميل ؛ قال ابن القيم :
« إن جميع ما ذكره من الوجوه العشرة مردّه إلى حرف واحد : وهو
احتمال اللفظ لمعنى غير ما يظهر من الكلام ؛ فإنه لا ينافي عاقل أن غالب
ألفاظ النصوص لها ظواهر هي موضوعة لها ومفهومة عند الإطلاق منها ،
لكن النزاع في أن اعتقاد المعنى يقيني لا يحتمل غيره أو ظني يحتمل غيره »^(١) ،
ثم ذكر أن من الممكن معرفة عدم وجود أي احتمال آخر غير ما ظهر من
الكلام بطرق أخرى أضمن من استقراء الاحتمالات العشرة ثم محاولة
نفيها ، وذلك بالنظر في القرائن ابتداء ؛ فسبب ورود الاحتمال قد يكون
عدم مؤالفة السامع للفظ ! أو كون اللفظ له معنى آخر في لغته هو ! أو أن
اللفظ قد بينته أمور أخرى خفيت عليه ! فكان السامع إذا تأكد من أن ليس
لديه سبب يوجب ورود الاحتمال في اللفظ ضمن أن يكون ما ظهر له من
المعنى هو المراد^(٢) .

وتفصيل الجواب عن ورود الاحتمالات يكون كما يلي :

- أما الاحتمال القادح في عصمة رواة اللغة والوضع ونقلتهما فيندفع
بكون الصحابة - رضي الله عنهم - الذين خوطبوا بالنصوص - أولاً -
عرفوا القصد من تلك الألفاظ بالرجوع إلى النبي ﷺ ، فلم يكن بهم حاجة

(١) الصواعق المرسلة ٢/٦٥٧-٦٥٩ ، ٧٥٣ .

(٢) انظر المرجع السابق .

إلى نفي احتمال أن يكون معنى تلك الألفاظ غير ما ظهر إذ علموا قصده ﷺ من ألفاظه بفضل صحبتهم له ، ومعايشتهم لحوادث الأحكام ، ووقوفهم على مراده بالمشافهة ، ثم ورث عنهم التابعون - رحمهم الله - فمن بعدهم ذلك العلم^(١).

- أما الاحتمال القادح في معرفة الإعراب والصرف فيندفع بأن معنى اللفظ قد يُعرف دون معرفة إعرابه وتصريفه ؛ فيعرف أن اسم (الله) يدل على المعبود حقا وإن لم يعرف الخلاف في اشتقاق هذا اللفظ وإعرابه^(٢)، على أن القرآن الكريم مثلا نقل إعرابه ومعانيه كما نقلت ألفاظه^(٣).

كما يندفع الاحتمالان السابقان بأن اللغة لم يرد فيها الكذب كورود الوضع في الحديث ، فالمشهور في اللغة معتمد عليه كالاتماد على ما نقل

(١) انظر الصواعق المرسلة ٢/٦٥٦ .

(٢) هذا رد مباشر على ما ذكره الرازي ؛ فإنه قال في المحصول ١/٢٠٤-٢٠٥ : « إنا نجد الناس مختلفين في معاني الألفاظ التي هي أكثر الألفاظ دورانا على ألسنة المسلمين ، اختلافا لا يمكن القطع بما هو الحق ، كلفظة (الله) تعالى ؛ بعضهم زعم أنها ليست عربية بل سريانية ، والذين جعلوها عربية اختلفوا في أنها من الأسماء المشتقة أو الموضوعية ، والقائلون بالاشتقاق اختلفوا اختلافا شديدا ، وكذا القائلون بكونه موضوعا اختلفوا أيضا اختلافا كبيرا » قال : « ومن تأمل أدلتهم في تعيين مدلول هذه اللفظة علم أنها متعارضة ، وأن شيئا منها لا يفيد الظن الغالب فضلا عن اليقين » . ووجه الرد أن شيئا من هذا الاختلاف لا يؤثر في أن معنى (الله) المعبود حقا وذلك هو المقصود ؛ إذ يعرف ذلك من لم يقف على كل هذا الخلاف أصلا . وانظر نفائس الأصول ٢/١١١-أ .

(٣) انظر الصواعق المرسلة ٢/٦٨٠-٦٨١ ونفائس الأصول شرح المحصول للقرافي ٢/١١١-أ .

عن أئمة المذاهب أصحابهم ، كل ذلك لضعف احتمال الكذب^(١).

- أما احتمال التخصيص في العام فمثل احتمال النسخ في النصوص الثابتة ، وذلك احتمال لا يعول عليه إلا بدليل ، وإلا لاحتملت الحقائق أن تكون على غير حقيقتها ، وذلك سفسطة ظاهرة .

مثل ذلك يقال في احتمال الاشتراك والمجاز ؛ فكل ذلك مندفع بما فهم من المراد من الأدلة مما نقل عن الرسول ﷺ ، وإن الاعتداد بالاحتمال المجرد في ذلك مبطل للأدلة ورافع للثقة عنها ، وذلك عظيم الخطر^(٢).

- أما احتمال الإضمار فيندفع بأن ما شهد السياق له من الإضمار فكأنه مذكور في اللفظ ، وهو من ضروب ما يحسن في الكلام ، مثل قوله تعالى : ﴿ فَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ أَنْ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانْفَلَقَ ﴾^(٣) فمعلوم أن هناك مضمرا وهو (فضرب - أي البحر - فانفلق) ، وما كان من الإضمار غريبا على السياق ويعلم انتفاؤه قطعاً فتحميل اللفظ له يفسد نظام التخاطب ! ويطل العقود والإقرارات والطلاق والعتاق! .. إذ يمكن تطريق الاحتمال إليها ، والإضمار فيها بما ينفي معناها المعلوم ! كما لو قال : طلقت زوجتي ، فيقال : المراد طلقت أخت زوجتي ! أو نحو ذلك من حذف

(١) انظر نفائس الأصول للقراقي ٢/ق ١١٢-ب، ق ١١٣-أ .

(٢) انظر الصواعق المرسلة ٢/٦٨١-٦٨٣ وما بعدها .

(٣) سورة الشعراء (٦٣) .

المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، وما كان من الإضمار محتملاً قريباً - وهو ألصق بالمسألة - فيندفع بكون الدليل قائماً على أن الشارع ناصح مرشد ، قد قصد البيان والدلالة والإيضاح ، وأنه حريص على الهداية وحسم موارد اللبس وأسباب الخطأ ، فإذا أُلّف ذلك في خطابه علم قطعاً أن مراده ظاهر كلامه ، دون ما يحتمله باطنه من إضمار ليس عليه دليل^(١).

- أما احتمال التقديم والتأخير فيدفع بأن لسان العرب قائم على أنهم لا يعمدون إلى التقديم والتأخير إلا حيث كان ذلك مفهوماً من قرائن الكلام أو سوابقه أو لواحقه ، فإذا قالوا : ضرب عمراً زيداً ، عُلم المقدم والمؤخر ، وإذا قالوا : ضرب عيسى موسى ، ولم يكن ثمة قرائن تبين المراد ، كان المقدم في اللفظ هو المقدم في المعنى والمؤخر فيه هو المؤخر^(٢).

- أما احتمال معارضة العقل لما ظهر من الدليل السمعي فيدفع بأنه لا يصح أن يعارض عقل صحيح نقلاً صريحاً ! وتقدير الدليل العقلي القاطع على خلاف ما دل عليه الدليل السمعي هو أصل ما وقع من الإعراض عن الأدلة الشرعية إلى أدلة عقلية ، زعم محرروها أنها قطعية ، ثم زعموا أنها تعارض ما دل عليه الدليل السمعي ، فهذا تجويز عقلي محض لا يقدر على الإتيان فيه بما يثبت وقوع ذلك من أدلة عقلية صحيحة صريحة تعارض

(١) انظر الصواعق المرسلة ٢/٧١٠-٧١٤ .

(٢) المرجع السابق ٢/٧٢٣ .

مقتضى أدلة عقلية صريحة .

وبين أئمة الإسلام وأعلام الهدى - رحمهم الله - أن كل ما ثبت بالأدلة الشرعية من أمور الدين أصولا وفروعا ، خبرا وطلبا ، ليس في شيء منه ما يعارضه العقل ! بل كله بالاستقراء التام المقتضي للقطع واليقين جارٍ على مقتضيات الفطرة السليمة^(١) ، وكون الأدلة الشرعية لا تنافي قضايا العقول قاعدة عظيمة ساق أبو إسحاق الشاطبي - رحمه الله - في تقريرها أوجها منها :

(١) المرجع السابق ٧٢٣/٢ وهذه مسألة عظيمة ألف فيها شيخ الإسلام ابن تيمية كتابه درء تعارض العقل والنقل .

فالْعَوَضُ الصحيح عن قانون التوفيق في تقديم العقلي على النقل لكونه أصله أن يقال : إن المنقول الصحيح ثبوتا ودلالة ليس فيه شيء يعارض المعقول الصريح ، وكل ما يُقَدَّرُ في ذلك فهو إما أدلة سمعية موضوعة لا تقوم بها حجة ولو بلا معارض عقلي ، أو منقول صحيح من جهة الثبوت لكن ليس فيه ما يدل على معارضة المعقول .

ومثل شيخ الإسلام للأول : بالخبر الموضوع في أن الله خلق خيلا فأجراهما فعرقت فخلق نفسه من ذلك العرق سبحانه الله وتعالى !! فهذا غير صحيح من جهة الثبوت ، ومثل للثاني بالحديث الذي رواه مسلم في صحيحه (١٩٩٠/٥) عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « إن الله عز وجل يقول يوم القيامة : يا ابن آدم مرضت فلم تعدني ! قال : رب كيف أعودك وأنت رب العالمين ؟ قال : أما علمت أن عبدي فلانا مرض فلم تعده أما علمت أنك لو عدته لوجدتني عنده ؟ » ، فهذا حديث ليس فيه - مع صحته - ما يدل على أن الله سبحانه وتعالى يمرض ! فمن فهم منه ذلك ثم قدّر معارضة ذلك للأدلة العقلية القطعية الدالة على عدم ذلك كان الخلل في أنه استدل بمنقول صحيح بما لا يدل على ما فهمه ، فتوهم معارضة العقلي لما لا يدل عليه سمعي من وجه صحيح ، فهذا غير صحيح من جهة دلالته على ما يعارض المعقول . انظر درء تعارض العقل والنقل ١٤٨/١ - ١٥٠ .

- أن الأدلة الشرعية إنما نصبت لتلقاها عقول من كُلفوا العمل بما تقتضيه من الأحكام الشرعية ، فإذا كانت منافية لما تقتضيه عقولهم كان تكليفهم بالعمل بها مع ذلك تكليفا بما لا يقدرّون فهمه ولا يطيقون تعقله ، فلا تحصل بها هداية ويستحيل في الواقع العمل بما دلت عليه الأدلة على الحقيقة .

- أن العقل شرط في التكليف ؛ فإذا عدم العقل ارتفع التكليف كما في المجنون والصبي والنائم ، فكان ما كُلف به الناس غير مناف لما هو مورده أصلا ! وإلا ارتفع التكليف رأسا .

- لو كانت الأدلة الشرعية تنافي قضايا العقول لكان أول من يرُدّ الشريعة بذلك الكفار الذين نزل القرآن لهدايتهم ، وقد حاجّهم بما يقطع عذرهم ، ولو أن ما فيها مناف لعقولهم لحاجّوا بذلك ولم يحتاجوا إلى اختلاق الكذب على الرسول ﷺ ، ورميه ﷺ بالسحر والجنون ونحوهما .

- أن الاستقراء التام للأدلة الشرعية دل على أن ليس فيها ما ينافي العقول ؛ كيف وقد صدّقتها العقول الراجحة وانقادت لأحكامها طوعا في الابتداء أو كرها في الانتهاء ؛ بما ألزمهم من السلطان المبين والحجة الساطعة والبراهين القاطعة ، من لدن عهد الرسول ﷺ إلى اليوم^(١).

فوجه دفع هذا الاحتمال هنا أنه لا تجوز معارضة العقل للسمع ؛ لسبق

(١) انظر الموافقات ٣/٢٧-٣٣ .

الإيمان والقطع بما تفيده الأدلة الشرعية وأنها لم تقع^(١).

وخلاصة هذا المبحث : أن الأدلة السمعية (النقلية اللفظية) منها القطعي الذي يفيد اليقين ولا مجال فيه للاحتتمالات بل يحتف به ما يدفعها ويسلم الدليل خالصا للقطعية ، وأن القول بأن الأدلة السمعية كلها ظنية والقول بأنها كلها قطعية قولان ضعيفان .



(١) وهذا يفى بالغرض في هذا السياق ؛ إذ المقصود هنا بيان القطع بانتفاء المعارض العقلي ، ثم إن المسلك المألوم في بيان فساد قانون التوفيق القائم على هذا الاحتمال أن يُبين أن كل ما أثبتته الأدلة النقلية ليس في شيء منه ما يعارض العقل ، وذلك بتتبع جميع ما زُعم فيه معارضة العقل للنقل وبيان موافقة العقل للنقل في كل ذلك ، وقد فصل شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - الكلام في ذلك فيما يتعلق بمسائل الاعتقاد في كتابه (درء تعارض العقل والنقل أو موافقة صريح المنقول لصحيح المعقول) قال رحمه الله : « وقد تأملتُ عامة ما تنازع الناس فيه فوجدت ما خالف النصوصَ الصحيحة الصريحة شبهاتٌ فاسدة يعلم العقل بطلانها ، بل ويُعلم بالعقل ثبوتُ نقيضه الموافق للشرع ، وهذا تأملته في مسائل الأصول الكبار كمسائل التوحيد والصفات والقدر والنبوات والمعاد وغير ذلك - فوجدت ما يعلم بصريح العقل لم يخالفه سمع قط... » . المرجع المذكور ١/١٤٧ وانظر فيه بيان تعدد طرق الرد على هذا الاحتمال ، والمسلك القاطع المألوم ٥/٦ .

المبحث الثالث : وجوب العمل بالأدلة الشرعية القطعية وغيرها

إن تقسيم الأدلة الشرعية إلى قطعية وغير قطعية هو تقسيم لها من حيث تفاوتها في القوة ، وما يترتب على ذلك من أولوية التقديم في البحث وعند التعارض وترجيح الأقوى على غيره^(١)، أما من حيث وجوب العمل فكل ما ثبت كونه دليلا شرعيا فهو واجب العمل به قطعا ، سواء أكان دليلا قطعيا أم كان دليلا ظاهرا راجحا محتملا^(٢).

أما القطعي فهو واجب العمل به قطعا من غير إشكال^(٣) لأنه دليل ثبتت نسبته إلى الشرع بلا احتمال ؛ فمن تيقن نسبة الدليل إلى الله عز وجل ، أو إلى رسوله ﷺ ، أو أنه سبيل جميع الأمة ، أو تيقن مساواة محل آخر لما ثبت بواحد مما سبق وجب عليه العمل به ، وكذلك إذا تيقن المراد منه وجب عليه العمل بذلك ؛ لأن ذلك هو مقتضى الإيمان بالله وبرسوله ﷺ^(٤) والإيمان بما جاء من النهي عن اتباع غير سبيل المؤمنين الذين لا

(١) راجع الكلام على التقسيم المذكور ص (٤٥) فما بعدها .

(٢) انظر أصول الجصاص ٢٢١-٢٢٢ وانظر أحكام الفصول للباجي ص ٢٦٣ وحاشية الشربيني

على شرح جمع الجوامع ٢٣/١ .

(٣) انظر الموافقات للشاطبي ١٦-١٥/٣ .

(٤) انظر الصواعق المرسلة ٢/٦٣٤-٦٣٦ .

يجتمعون إلا على هدى^(١)، وترك العمل بدليل هذا وصفه مناقض لمقتضى الإيمان !

وأما الدليل غير القطعي مما ترجحت نسبته إلى الشرع - ثبوتاً أو دلالة - فهو كذلك واجب العمل به قطعاً ، ومن الأدلة على وجوب العمل بالأدلة الظاهرة ما يلي :

أولاً : إجماع الصحابة - رضوان الله تعالى عليهم - ومن بعدهم على العمل بظواهر الكتاب والسنة ، والأقيسة ، والعمومات ، ونحوها مما لا يقطع به دون الاختصار على اليقينيات من الأدلة^(٢).

ثانياً : قول رسول الله ﷺ : « إنكم تختصمون إلي وإنما أنا بشر ، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضي له على نحو مما أسمع ، فمن قضيت له من حق أخيه شيئاً فلا يأخذه فإنما أقطع له به قطعة من النار »^(٣).

(١) إشارة إلى أدلة حجية الإجماع وقطعيته .

(٢) انظر البرهان للحوييني ١/٣٣٨، ٢٨٦/٣ والبحر المحيط ٣/٤٣٦ وأصول السرخسي ٢/١٤١ وتفسير النصوص لمحمد أديب صالح ٢/٦٣.

(٣) أخرجه البخاري ومسلم . انظر صحيح البخاري مع فتح الباري ٥/١٠٧ وصحيح مسلم بترقيم محمد فؤاد عبد الباقي ٣/١٣٣٧-١٣٣٨ .

ويذكر بعض الأصوليين عند الاستدلال على حجية الظاهر لفظ : « أمرت أن أحكم بالظاهر والله يتولى السرائر » أو ألفاظاً قريبة ، انظر المحصول لسرازي ٢/٨٠، ٣/٤٠٧، ٤٦٣، ٥/٣٩٩، ٤٠٣، ٤٥٣، ٦/١١١ وإحكام الأحكام للآمدي ١-٢/٢٣٨-٢٣٩ وبيان المختصر للأصفهاني ١/٦١٤ .

فهذا أصل في إجراء الأمور على الظاهر ، ولزوم اتباع ما ظهر وترجح وإن لم يرق إلى درجة القطع واليقين ، بل الاكتفاء بالظاهر الراجح مع احتمال النقيض^(١)؛ قال شيخ الإسلام ابن تيمية : « وأدلة الأحكام لا بد فيها من هذا ؛ فإن دلالة العموم في الظاهر قد تكون محتملة للنقيض وكذلك خبر الواحد والقياس... ولا يوجد من يستغني عن الظواهر والأخبار والأقيسة ، بل لا بد من العمل ببعض ذلك مع تجويز نقيضه »^(٢).

ثالثا : الواقع في الشريعة ؛ فإن كثيرا من الأحكام أنيطت بظواهر الأمور مع احتمال النقيض ، ومن ذلك :

١- التوجه إلى القبلة ؛ وهو من الشروط التي لا تصح الصلاة إلا بها ؛ فإن المعائن للكعبة قاطع من أمره بأنه متوجه إليها ، أما من بُعد عنها فالمطلوب منه الاجتهاد في التوجه شطرها ، وذلك بالأمارات والأعلام

←

والتحقيق عند أهل العلم بالحديث أنه لا أصل لهذا اللفظ عن رسول الله ﷺ ، لكن ورد في السنة ما يؤدي معناه مثل الحديث المذكور ، وقد ترجم النسائي - رحمه الله - في سننه لهذا الحديث بقوله : « (باب الحكم بالظاهر) » . انظر سننه ٢٣٣/٨ . ونقل الحافظ ابن حجر العسقلاني أن اللفظ المذكور قد ورد في كلام الشافعي . انظر التلخيص الحبير ٢١١/٤ والمقاصد الحسنة للسخاوي/١٦٢ والابتهاج بتخريج أحاديث المنهاج/٢٤٥ . وتوسع في الكلام على هذا د. طه جابر العلواني . انظر المحصول بتحقيقه ٨٠/٢-٨٢ حاشية رقم (٩) .

(١) انظر شرح مختصر الروضة ١٥٨/١ شرح الكوكب المنير ٤٢٠-٤٢١ .

(٢) مجموع الفتاوى ١١٦-١١١/١٣ .

المعينة ، حتى تظهر له جهتها وإن لم يقطع بإصابته الكعبة في التوجه ،
واحتمل أن يكون توجه إلى غير جهة الكعبة في حقيقة الأمر .

٢- الشهادة في الخصومات والدعاوى ؛ فإنه يكتفى فيها بما ظهر من
عدالة الشاهد وصدقه مع احتمال كونه غير عدل في الحقيقة وغير صادق
فيما أدلى به من الشهادة .

٣- سائر الأحكام الشرعية التي نصَّ فيها على القاعدة وترك تحقيق
مناط الحكم فيها على الجزئيات إلى اجتهد العلماء ، ومن ذلك أن الله تبارك
وتعالى قسّم زكاة الأموال على الثمانية الأصناف المذكورة في قوله جل
شأنه : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي
الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾^(١)
فلا تصرف الزكاة إلا في هذه الأصناف قطعا ، أما معرفة أن هذا فقير أو
مسكين أو غارم... فيعلم ذلك بما ظهر من أمرهم مع احتمال عدم كونهم
كذلك في حقيقة أمرهم .

ومن ذلك تقييم المتلفات وأروش الجنايات ونحو ذلك^(٢).

(١) سورة التوبة (٦٠) .

(٢) انظر الرسالة للشافعي/٤٨١-٤٨٢ والمستصفى/١٨٣-١٨٤ (بولاق) ٢/٢٤١-٤٢
والمخصول ٢/٨٠-٨٣ .

قال الطوفي^(١) : « وبالجمله فقد أريقت الدماء ، واستبيحت الفروج ، وملكت الأموال شرعا بناء على ظواهر النصوص ، والعمومات ، والأقيسة ، وأخبار الآحاد ، والبيّنات المالية ، وإنما يفيد ذلك جميعه الظن »^(٢).

فتبين من واقع هذه الشريعة المباركة أن من مقاصدها في الأحكام إجراء غلبة الظن وظواهر الترجيحات مُجرى اليقين والقطع في العمل ، منّة من الله وفضلا ورحمة منه وتوسعة^(٣).

رابعا : أن العمل بالظاهر من الأدلة عمل بعلم ، لأنه اتباع لما قام الدليل القطعي على اتباعه من الظهور وغلبة الظن والرجحان ، وهي أمور تعلم ، فإن المجتهد الناظر في الأدلة يعلم أن هذا الدليل أرجح وأغلب على الظن من ذاك ، فإذا اتبع ما علمه كان عمله بعلم^(٤).

قال ابن تيمية : « وذلك أن في المسائل الخفية ، على المجتهد أن ينظر في

(١) هو سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم ، أبو الربيع ، نجم الدين الطوفي ، أصولي ، من تصانيفه مختصر روضة الناظر لابن قدامة وهو (البلبل في أصول الفقه) ، وشرح هذا المختصر ، والإكسير في قواعد التفسير ، وشرح الأربعين للنووي ، توفي سنة (٧١٦) هـ . انظر الذيل على طبقات الحنابلة ٣٦٦/٢ - ٣٧٠ والدر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ٢٤٩/٢ - ٢٥٢ والفتح المبين في طبقات الأصوليين ١٢٠/٢ - ١٢١ .

(٢) شرح مختصر الروضة ١/٣٢٧ ، وانظر إحكام الفصول للباقي ص ٣٣١ - ٣٣٢ .

(٣) انظر الموافقات للشاطبي ٩٠/٢ .

(٤) انظر شرح العمدة لأبي الحسين البصري ص ٢٩١ فما بعد ، والمستصفي (بولاق) ٢/٢٥٧ ومجموع الفتاوى ١١٦ - ١١١/١٣ .

الأدلة ويعمل بالراجح... وهذا اتباع للعلم لا للظن ، وهو اتباع الأحسن كما قال تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ ﴾^(١) وقال : ﴿ وَاتَّبِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾^(٢) ، والذي جاءت به الشريعة وعليه عقلاء الناس أنهم لا يعملون إلا بعلم بأن هذا أرجح من هذا فيعتقدون الرجحان اعتقاداً عملياً ، لكن لا يلزم إذا كان أرجح أن لا يكون المرجوح هو الثابت في نفس الأمر^(٣)...

وهذا كما قال النبي ﷺ : « ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض وإنما أقضي بنحو ما أسمع »^(٤) ، فإذا أتى أحد الخصمين بحجة - مثل بينة تشهد له - ولم يأت الآخر بشاهد معها كان الحاكم عالماً بأن حجة هذا أرجح ، فما حكم إلا بعلم... وهكذا أدلة الأحكام^(٥).

ومما يقوي الثقة بغلبة الظن في الأدلة الشرعية ، صحة الاعتداد بظواهرها ، أن الألفاظ الشرعية لا يجوز أن يكون المراد منها غير ما ظهر

(١) سورة الزمر (١٨) .

(٢) سورة الزمر (٥٥) .

(٣) مثال ذلك أن نزول المطر من الغيم الرطب المتراكم راجح على عدم نزوله ، ورجحانه أمر معلوم يقينا ، فهذا اعتقاد الرجحان أي القطع بالرجحان ، أما نزول المطر فعلاً فهو أمر مظنون غير قطعي إذ من الجائز المحتمل تخلف الأمر الراجح وقوعه . انظر التنقيح للتبريزي بتحقيق الدكتور حمزة زهير حافظ ١١/١ مع حاشية رقم (١) .

(٤) سبق تخريجه قريباً ص (٨٣) .

(٥) مجموع الفتاوى ١٣/١١١-١١٦ وانظر الموافقات للشاطبي ٣/٣٧٥ .

منها ، من غير أن تكون ثمت قرينة تدل على ذلك^(١)، فمن ظهر له حكم من دليل ثم لم يكن هناك ما يدل على خلاف الظاهر عنده أو كان ولكنه مرجوح - كان على بينة من أمره في العمل بذلك الظاهر ، بل إن كثيرا من ظواهر الأدلة قد عززتها القرائن ، وتكاثرت عليها الشواهد حتى رفعتها عن موارد الاحتمالات وعوارض التردد في الثبوت أو الدلالة إلى قسم القطعية وأوثق اليقين^(٢).

وقد نقل القرافي^(٣) - رحمه الله - إجماع العلماء على عدم اعتبار الاحتمال المرجوح ووجوب الاعتماد على الظاهر من الأدلة^(٤).

ففي الأحكام الشرعية أمران : خاص وعام ، أما الأمر العام فهو أنها يجب العمل بها جميعا قطعاً ، أما الخاص لكل حكم فهو أنه قد يكون الطريق إليه قطعياً وقد يكون راجحاً ظاهراً^(٥).

(١) انظر المحصول للرازي ١/٣٨٨-٣٩٠ ونهاية السؤل للآسنوي ٢/١٤٩ .

(٢) انظر الصواعق المرسله ٢/٦٧٠-٦٧٢ .

(٣) هو أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن ، أبو العباس ، شهاب الدين القرافي، فقيه أصولي ، من تصانيفه : تنقيح الفصول وشرحه في أصول الفقه ، وشرح المحصول للرازي ، والذخيرة في الفقه ، والعقد المنظوم في الخصوص والعموم ، توفي سنة (٦٨٤) هـ . انظر الديباج المذهب لابن فرحون ١/٢٣٦-٢٣٩ والمنهل الشافي ١/٢١٥-٢١٧ والفتح المبين ٢/٨٦-٨٧ .

(٤) انظر نفائس الأصول في شرح المحصول ٣/١٦٦-ب وشرح تنقيح الفصول ١٨٧ .

(٥) انظر تيسير التحرير ١/١٢

المبحث الرابع : أهمية الدليل القطعي

ثبت أن مذهب جماهير أهل العلم أن الأدلة الشرعية منها القطعية ومنها غير القطعية ، وأن القسمين سواء من حيث وجوب العمل .
وللدليل القطعي مكانة خاصة بين سائر الأدلة تبين أهميته ، ويبين ذلك وجوه منها :

الأول : أن الدليل إذا ارتفع إلى درجة القطع واليقين اطمأنت إليه النفوس واستراحَت إليه القلوب وزاد نشاط الجوارح في العمل بما أثبتته من أحكام ، لما يضيفه القطعي على الدليل ومدلوله من أمن الخطأ والسلامة من الزلل .

وطمأنينة القلوب من المطالب الشريفة ، قال الله تعالى : ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى قَالَ أُولَئِمُتُؤْمِنُ قَالَ بَلَى وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قُلُوبِي﴾^(١) ، قال القرطبي : « أراد أن يترقى من علم اليقين إلى عين اليقين ؛ فهو سأل ليطمئن قلبه بحصول الفرق بين المعلوم برهانا والمعلوم عيانا »^(٢) ، فالنفوس جبلت على طلب رؤية ما أخبرت عنه ، ولهذا ورد عن رسول الله

(١) سورة البقرة (٢٦٠) .

(٢) تفسير القرطبي ٣/٣٠٠ .

ﷺ : « ليس الخبر كالمعاينة ؛ إن الله أخبر موسى بما فعل قومہ في العجل فلم يلق الألواح ، فلما عاين ألقى الألواح فانكسرت »^(١) ، فإذا اجتمع دليل العيان إلى دلائل الإيمان الأخرى حصل فضل طمأنينة للقلب^(٢) .

وإذا عثر الباحث في أدلة الأحكام على الدليل القطعي اطمأنت إليه نفسه لأنه ينفي الاحتمال ، ويزيل الشك والتردد ، فيكون على بينة و يقين من أمره فيما يأتي ويدع من أحكام ذلك الدليل ، قال الزركشي : « اعلم أنه من حق على المجتهد أن يطلب لنفسه أقوى الحجج عند الله ما وجد إلى ذلك سبيلا ؛ لأن الحجة كلما قويت أمن على نفسه من الزلل »^(٣) .

ولم يزل العلماء - رحمهم الله - يذكرون على المطلب الواحد أدلة كثيرة ومتنوعة ، حتى يتزايد ظهور المطلب ويحصل القطع بالحكم فيه ، وتطمئن القلوب إلى ذلك الحكم لقوة الدليل^(٤) ؛ فيذكرون للحكم الواحد أدلة من الكتاب والسنة والإجماع...

(١) رواه الإمام أحمد من حديث ابن عباس ، والحاكم في المستدرک وقال : صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي ، وأخرجه ابن حبان وليس فيه من قوله : « إن الله عز وجل أخبر موسى ... » . انظر مسند الإمام أحمد ١/٢٧١، ٢١٥ والمستدرک على الصحيحين ٢/٣٢١ والإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان ٨/٣٣ . وقال في مجمع الزوائد (١/١٥٣) : « رجاله رجال الصحيح » ، وفيه أيضا عن ابن عمر وأنس رضي الله عنهم .

(٢) انظر فتح القدير للشوكاني ١/٢٨١ .

(٣) البحر المحیط ٦/٢٢٩ ، وانظر الوصول لابن برهان ٢/١٥٠ .

(٤) انظر نفائس الأصول في شرح المحصول للقراي ٣/٣-٣ ب .

الوجه الثاني : أن الأدلة القطعية هي من أقوى ما دُبَّ به عن الشريعة ، ومن أَمنع ما حفظت به الشريعة من زيغ المبطلين المتبعين الفتنة بالتأويل ؛ فإنها التي تقطع ألسنة المؤولين ، وتقصر ظهور المعاندين المتشبهين بمتشابه النصوص الذين يجدون في الاحتمالات ما يلوون ألسنتهم به في مطالبهم ؛ فكم من ظواهر امتدت إليها أيدي المؤولين ! وحرَّفها الملحدون إلى مرادهم ! وأنزلوها على أهوائهم ! وخرجوا بها عن منهاج الله وشرعته ! لكن القواطع المحكمات تستعصي على هؤلاء وأولئك ، فدون تأويلها حصن منيع من البيان ، وفصل مبین من الخطاب ، قال الله تعالى :

﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذْكُرُ إِلَّا أَهْلُ الْأَلْبَابِ﴾^(١) ، قال ابن كثير عند قوله تعالى : ﴿فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ﴾ : « أي إنما يأخذون منه المتشابه الذي يمكنهم أن يحرفوه إلى مقاصدهم الفاسدة وينزلوه عليها ؛ لاحتمال لفظه لما يصرفونه ، فأما المحكم فلا نصيب لهم فيه ؛ لأنه دافع لهم وحجة عليهم »^(٢).

وبين الشاطبي أن هذه الشريعة معصومة كما أن رسولها ﷺ معصوم ،

(١) سورة آل عمران (٧) .

(٢) تفسير ابن كثير ١/ ٣٥٣ .

وكما أن أمتها مجتمعة معصومة ، بسبب ما يسّر الله من دواعي الذب عنها ، وبما قيص من المدافعين عنها جملة وتفصيلا ، ثم قال : « فإن عارض دين الإسلام معارض ، أو جادل فيه خصم منافق غيروا في وجه شبهاته بالأدلة القاطعة ، فهم [أي المدافعون الذابون] جند الإسلام ، وحماة الدين »^(١) ، والقواطع المحكمات سلاحهم الصارم وحسامهم البتار .

فبالأدلة القواطع يحفظ الدين في ميدان المحاجة باللسان كما يحفظ بالجهاد في ساحة الكفاح بالسنان^(٢) ، وبها تقوى عصمة الشريعة ويحكم أساسها وركنها ، وبها تدك معاقل البدع والانحراف وتؤتى بنيانها من القواعد ، وعند حصنها يقف المعاند اللدود .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية : « ويجب أن يعلم أن الأمور المعلومة من دين المسلمين لا بد أن يكون الجواب عما يعارضها جوابا قاطعا لا شبهة فيه... فكل من لم يناظر أهل الإلحاد والبدع مناظرة تقطع دابرهم لم يكن قد أعطى الإسلام حقه ، ولا وفّى بموجب العلم والإيمان ، ولا حصل بكلامه شفاء الصدور وطمأنينة النفوس ، ولا أفاد كلامه العلم واليقين »^(٣) .

(١) الموافقات ٢/٥٩-٦٠ .

(٢) من أسماء السيف وأوصافه مواد بمعنى القطع كالبتار والحسام من البتر والحسم ، فاتفق في اللفظ ما يحسم به العناد في الاحتجاج وفي الكفاح وقرع السيوف .

(٣) مجموع الفتاوى ٢٠/١٦٤-١٦٥ .

الوجه الثالث : أن العلم وقوة اليقين من فضل الله على الناس ؛ قال الله عز وجل : ﴿ ... يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ﴾^(١) وقال تبارك وتعالى : ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾^(٢) . والعلماء الذين ثبتت عندهم الأحكام بالأدلة القطعية وبنوا عليها مذاهبهم هم على يقين من أمرهم ورسوخ عظيم في العلم ، وذلك فضل لهم على من لم يكن له نصيب من الأدلة إلا الظنون الراجحة وبقي في احتمال وتردد لضعف أدلته^(٣) .

الوجه الرابع : أن الدليل القطعي هو ما يبدأ به البحث عن أدلة الأحكام ، وهو الذي إذا حصّله المجتهد لم يعدل عنه إلى غيره ؛ إذ لا يعارضه غيره لأنه الأقوى^(٤) .

الوجه الخامس : أن الله تعالى أمر عند التنازع بالرد إلى الكتاب والسنة ، فقال عز وجل : ﴿ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾^(٥) .

(١) سورة المجادلة (١١) ، قال الراغب : « تنبيه منه تعالى على تفاوت العلوم وتفاوت أربابها » المفردات ص ٥١٤ .

(٢) سورة يوسف (٧٦) ، والعلم في الآيتين أعم من أن يكون المراد به الدليل القطعي .

(٣) انظر البحر المحيط ٦/٦٤٠-٦٤١ .

(٤) انظر شرح مختصر الروضة للطوفي ٦٧٣/٣ .

(٥) سورة النساء (٥٩) .

ومن رد عند التنازع إلى دليل قطعي ثبوتا ودلالة كان على يقين من أمره أنه رد إلى الله ورسوله ﷺ ، وذلك صلة عظيمة بين الأمة في عصورها المتلاحقة وبين مصدر التشريع ، وكأنهم عايشوا التنزيل وسمعوا القرآن والسنة من في النبي ﷺ^(١).

ولكل هذه الأهمية كان القول بنفي وجود القطعي في الأدلة الشرعية قولاً عظيم الخطر ! فإنه يتوجه بالنقض إلى حصن الشرع المعصوم ! ليتزكه بعد ذلك هدفا لكل مبطل مؤول أو معاند ، وذلك ينتهك حرمة النصوص ويرفع الثقة عنها^(٢).

القطعية والحجية في الدليل:

تبيين العلاقة بين حجية الدليل وبين قطعيته بأمرين :

الأمر الأول : القطعية في الدليل فرع عن الحجية فيه ، أي أن البحث في قطعية الدليل يكون بعد ثبوت كونه حجة ودليلاً شرعياً يجب العمل به في إثبات أحكام الشريعة ؛ إذ من لم تثبت عنده حجية الدليل وصحة الاعتماد عليه أصلاً في الشريعة لا يرد عنده بحث قوة ذلك الدليل ، وكيف يبحث في قوة أمر غير ثابت أصلاً؟!!

وما يأتي - إن شاء الله تعالى - من مسائل هذا البحث مبني على

(١) انظر أصول السرخسي ١/٢٨٣-٢٨٤ .

(٢) انظر الصواعق المرسلة ٢/٦٣٢-٦٣٣ .

هذا ، فالخلاف في حجية دليل ليس مما يعنى - بالضرورة - عند البحث عن القطعية في ذلك الدليل .

الأمر الثاني : حجية الدليل أهم من قطعيته بالنظر إلى ما يأتي :

- أن مناط وجوب العمل بالدليل على حجيته ، والقطعية بالنظر إلى العمل فضل قوة ؛ فإذا ثبت كون الدليل حجة شرعية لزم العمل به ، سواء أفاد الناظر فيه القطعية أم لم يفده ؛ فكان عدم القطعية في الدليل غير مانع من العمل به ، والعمل هو الغرض الأعظم ونهاية المقصد من الشرع ، وإنما يتعلم العلم ليعمل به^(١) .

- أن القطعية وصف غير مطرد في الأدلة الشرعية أو بالنسبة لجميع المجتهدين ، فليست وصفا مطلقا في الأدلة الشرعية ، إذ في الأدلة الشرعية ما لا يكون دليلا قطعيا بل يكون دليلا ظاهرا راجحا ، أما الحجية فهي وصف سائر الأدلة الشرعية^(٢) .

(١) وقد فصل الإمام الشاطبي - رحمه الله - في مقدمة الموافقات الكلام على هذا وتوسع في بيان أن ثمة العلم الصحيح هو العمل ، انظر الموافقات ١/٤٢ ، ٤٦ وما بعدها .
ومما يبين هذا الأمر أن بحث المتواتر في الأخبار المروية عن رسول الله ﷺ - وهو من مباحث قطعية الثبوت في الدليل من السنة - لم يحظ عند علماء الحديث بما حظي به بحث مطلق الحجية من الاهتمام ؛ بل انصب جهد هؤلاء رحمهم الله على البحث عن الخبر الذي هو حجة يجب بها العمل ، ولم يتطرقوا إلا ما ندر من بعض متأخريهم إلى بحث القطعية وهو بحث (الخبر المتواتر) . وانظر ص (٢٧٦) .

(٢) انظر مبحث وجوب العمل بالأدلة الشرعية القطعية وغير القطعية ص (٨٢) .

المبحث الخامس : قطعية أصول الفقه

هذا المبحث يتصل بجانب مهم من جوانب منهج البحث في أصول الفقه^(١)، وهو منهج الاستدلال فيها ، وهل يشترط أن يكون الدليل المستدل به في أصول الفقه قطعياً أم أنه يستدل بكل دليل ثبتت حجته وكان ظاهراً في دلالاته على المستدل فيه ؛ فيستدل بالقطعي من الأدلة وبالظاهر الراجح منها ، وجميع قواعد أصول الفقه على المنهج الأول قطعية ، أما على المنهج الثاني فبعض قواعد الأصول غير قطعية .

ولم تحظ هذه المسألة من البحث بما يتفق مع ما سبق من أهميته ؛ فلم أقف على بحث مفصل للمسألة فيما رجعت إليه من كتب أصول الفقه ، وإنما يكتفي العلماء - رحمهم الله تعالى - بالإشارة عند تعرضهم للمسألة ، حتى يبدو من بعض كلامهم أن المسألة قد بحثت مفصلة في موضع آخر من كتب الأصول أو كتب علوم أخرى^(٢)، ومن تلك الإشارات :

(١) أصول الفقه هنا : جملة أدلة الفقه والطرق الموصلة إلى الأحكام الشرعية وكيفية استنباط تلك الأحكام من أدلتها، أي جميع القواعد التي يبنى عليها النظر في أدلة الفقه لاستخراج مسائله والتي يشتمل عليها علم أصول الفقه . انظر التقريب والإرشاد ١٧٢/١-١٧٣ والقواطع لابن السمعاني ق ٢/أ-ب والمنهاج للبيضاوي مع نهاية السؤل ٥/١ ومختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ١٤/١ والموافقات ٢٩/١ حاشية رقم (١) من تعليقات الشيخ عبد الله دراز .

(٢) وبدا لي أن قد يكون من مظان بحث المسألة مفصلاً كتب علماء الكلام ، فرجعت إلى كتب

- قال في تلخيص التقريب إشارة إلى استدلال بعض العلماء بخبر الواحد في إثبات حجية القياس : « وهذه هفوة عظيمة ، وسنذكر في كتاب الاجتهاد أن أصول الشريعة لا تثبت إلا بما يقتضي العلم من الأدلة القاطعة ، ومن قال غير ذلك فقد زل زلة عظيمة »^(١).

وأحال في موضع آخر على باب التقليد^(٢).

أما في كتاب الاجتهاد فإنما كان البحث هناك في ذكر تقسيم المسائل إلى قطعية وغير قطعية وضابط مسائل الأصول وما إلى ذلك ، ولم يستدل - فيما وقفت عليه من كتاب الاجتهاد - على أن أصول الشريعة لا تثبت إلا بما يقتضي العلم من الأدلة القاطعة^(٣) ، كما أشار من قبل .

أما في باب التقليد فقد وقعت إشارة إلى ذلك في معرض الرد على المجوزين لتقليد العالم للعالم ، فأبطل ذلك بأنه لو جاز تقليد العالم للعالم لكان قول العالم المقلد علماً منصوباً على الحكم حتى يساوي سائر الأدلة

←

بعض من كتبوا في أصول الفقه من المتكلمين ؛ مثل : التمهيد للقاضي أبي بكر الباقلاني ، والإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الدين لأبي المعالي الجويني ، والحصل لفخر الدين الرازي ، والمواقف لعضد الدين الإيجي ؛ فلم تزد الإشارات فيها على ما ذكروا في كتبهم في أصول الفقه . والله أعلم .

(١) تلخيص التقريب للجويني ٣/١٩٤-١٩٥ .

(٢) انظر تلخيص التقريب ٣/١٢١ .

(٣) انظر التلخيص ٣/٣١٧-٣١٩ .

الشرعية ! ثم أبطل هذا بأنه يستحيل إقامة الدليل العقلي أو الشرعي على إثبات قول العالم المقلّد دليلاً شرعياً ؛ لأن الدليل المثبت لذلك لا بد أن يكون قطعياً كما ثبت القياس وغيره من طرق الاجتهاد بالأدلة القاطعة على حجيتها ، وليس على صحة كون قول المقلّد دليلاً شرعياً شيء من الأدلة القطعية كنص الكتاب أو نص سنة أو إجماع .

ثم قال : « وتؤكد هذه الدلالة بأصل نوضحه فنقول : لا ينتصب الشيء دليلاً وعَلَمًا في الشرعيات إلا بدلالة قاطعة ؛ فإنه لو ثبت بما لا يقطع لاحتيج إلى إثبات مثبتته ثم يتسلسل القول فيه إلى ما لا يتناهى » قال : « فهذه هي الدلالة السديدة وما عليها معترض »^(١).

- وقال الغزالي^(٢) - رحمه الله - عند الكلام على حجية قول الصحابي : « ونحن أثبتنا القياس والإجماع وخبر الواحد بطرق قاطعة لا بخبر الواحد ، وجعل قول الصحابي حجة كقول رسول الله ﷺ وخبره

(١) تلخيص التقريب للقاضي أبي بكر الباقلاني لخصه إمام الحرمين الجويني ج ٣/٤١٩ وانظر ما سبق قبل ٤١٧/٣-٤١٩ .

(٢) هو محمد بن محمد بن محمد ، أبو حامد ، حجة الإسلام الغزالي ، كان إماماً في الفقه وأصوله والكلام وغيره ، له تصانيف كثيرة منها : المنحول والمستصفى كلاهما في أصول الفقه ، والوسيط والوجيز كلاهما في الفقه ، والأربعين في أصول الدين ، وإحياء علوم الدين ، وتهافت الفلاسفة ، توفي سنة (٥٠٥) . انظر سير أعلام النبلاء ١٩/٣٢٢-٣٤٧ وطبقات الشافعية لابن السبكي ١٩١/٦-٣٨٩ والفتح المبين في طبقات الأصوليين ٨/٢-١٠ .

أصلٌ من أصول الأحكام ومداركه ، فلا يثبت إلا بقاطع كسائر
الأصول»^(١).

- وقال الآمدي^(٢) - رحمه الله - بعد ذكر الخلاف في حجية الإجماع
المنقول بخبر الواحد : « وبالجمله فالمسألة دائرة على اشتراط كون دليل
الأصل مقطوعا به وعدم اشتراطه : فمن اشترط القطع منع كون خبر الواحد
مفيدا في نقل الإجماع ، ومن لم يشترط ذلك كان الإجماع المنقول على لسان
الآحاد عنده حجة » ، قال : « والظهور في هذه المسألة للمعترض من
الجانبيين دون المستدل فيها »^(٣).

وزاد البحث في هذه المسألة إشكالا - إضافة إلى قلة التفصيل فيه -
صعوبة ضبط مذاهب العلماء فيها ؛ فقد يبدو من بعضهم التزام القطعية في
محل ثم في محل آخر لا يسلم اشتراط القطع في أصول الفقه^(٤)، وأشار الشيخ

(١) المستصفى ٢/٤٥٦-٤٥٧ ، وانظر المستصفى (بولاقي) ٢/٢١٩ .

(٢) هو علي بن علي بن محمد أبو الحسن سيف الدين الآمدي ، أصولي متكلم ، من تصانيفه :
(الإحكام في أصول الأحكام) و(متهى السؤل) في أصول الفقه ، و(أبكار الأفكار) في علم
الكلام ، توفي سنة (٦٣١) هـ . انظر سير أعلام النبلاء ٢٢/٣٦٤-٣٦٧ وطبقات الشافعية
لابن السبكي ٨/٣٠٦-٣٠٨ والفتح المبين ٢/٥٧-٥٨ .

(٣) الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ١/٢٣٨-٢٣٩ وانظر ١/١٨٦ ، ٢/٢٩٠ ، ٢/٢٩٣ ،
٢٩٤ ، ٣/٧٨ .

(٤) كما سيأتي قريبا إن شاء الله عند ذكر أقوال أهل العلم .

الطاهر بن عاشور^(١) - رحمه الله - إلى مثل هذا قائلا : « وأنا أرى أن سبب اختلاف الأصوليين في تقييد الأدلة بالقواطع هو الحيرة بين ما ألفوه من أدلة الأحكام وبين ما راموا أن يصلوا إليه من جعل أصول الفقه قطعية كأصول الدين السمعية... فهم قد أقدموا على جعلها قطعية فلما دونوها وجمعوها ألفوا القطعي فيها نادرا نادرة كادت تذهب باعتباره في عداد مسائل الأصول^(٢)... كيف وفي معظم أصول الفقه اختلاف بين علمائه! »^(٣).

وقد اختلف العلماء في قطعية أصول الفقه وجواز الاستدلال بالدليل غير القطعي في إثبات قواعدها على قولين :

القول الأول : أن مسائل أصول الفقه قطعية ، فلا يستدل عليها إلا

(١) هو محمد الطاهر بن محمد الشاذلي بن عبد القادر ، أبو عبد الله ، الشيخ ابن عاشور ، كان من العلماء في النقليات والعقليات ، له حاشية على المحلى على جمع الجوامع ، وحاشية على القطر لابن هشام في النحو ، توفي سنة (١٢٨٤) هـ الموافق (١٨٦٨) م . انظر شجرة النور الزكية ص ٣٩٢ رقم (١٥٦٥) والأعلام للزركلي (٤٣/٧) ، وللشيخ ابن عاشور كتاب في تفسير القرآن الكريم هو تفسير التحرير والتنوير وكتاب في مقاصد الشريعة الإسلامية .

(٢) لا يُسَلَّم أن القطعيات في أصول الفقه بتلك الندرة ، بل هي كثيرة لمن أخذها مأخذ الاستقراء وتتبع أدلتها في مظانها وغير مظانها كما سيأتي النقل عن العلماء بذلك في آخر هذا البحث ، وسبب قول الشيخ ابن عاشور - رحمه الله - بندرة القطعيات في أصول الفقه على هذا الوجه أنه يقصد بالقطعي ما لا اختلاف فيه بين العلماء كما يظهر ذلك من تعليقه لذلك بقوله متعجبا : « كيف وفي معظم أصول الفقه اختلاف بين علمائه ! » المقاصد الشرعية ص ٨ . والصحيح أن الاختلاف لا يمنع من القطع كما سيأتي في ص (١٦٥) من هذا البحث .

(٣) المقاصد الشرعية ص ٨ .

بدليل قطعي .

وهذا مذهب القاضي أبي بكر الباقلاني^(١) وأبي المعالي الجويني^(٢)^(٣) وأبي حامد الغزالي فيما ظهر من كلامه في المستصفى^(٤)، وهو مذهب القرافي

(١) انظر تلخيص التقريب ١٢١/٣، ١٩٤-١٩٥، وانظر البحر المحيط ٢٤١/٥ .

(٢) هو عبد الملك بن عبد الله بن يوسف أبو المعالي ضياء الدين الجويني، إمام الحرمين، من أئمة المتكلمين الأشاعرة، فقيه أصولي أديب، من تصانيفه: البرهان، وتلخيص التقريب لشيوخه القاضي أبي بكر الباقلاني، والإرشاد في أصول الدين، و(نهاية المطلب في المذهب) في الفقه الشافعي، وغيث الأمم في السياسة الشرعية، توفي سنة ٤٧٨. انظر طبقات الشافعية لابن السبكي ١٦٥/٥-٢٢٢ وسير أعلام النبلاء ١٨/٤٦٨-٤٧٧ والفتح المبين ٢٦٠/١-٢٦١).

(٣) انظر البرهان ٧٨/١-٧٩، ٤٣٥ غير أنه جَوِّز الاستدلال من السنة على حجية القياس بحديث معاذ (انظر تخرجه في تلخيص الحبير ١٨٢/٤-١٨٣ والابتهاج في تخريج أحاديث المنهاج ص ٢١٠-٢١١)، وعلل ذلك بثبوت وجوب العمل بالأحاد بالقواطع قال: «فلا فرق بين أن يستند القياس إلى قاطع بدرجة وبين أن يستند إليه بدرجات» البرهان ٥٠٧/٢-٥٠٨. وظاهر هذا تجويز الاستدلال بغير القطعي في إثبات الأصول.

(٤) انظر المستصفى ٤٠٢-٤٠٣، ٤٥٦-٤٥٧، (بـولاق) ٣٢٨-٣٢٩، ٤٣٢-٤٣٣، ٢١٩/٢، غير أنه لما أبطل حجية الإجماع المنقول بالأحاد قائلًا: «ولو أثبتناه لكان ذلك بالقياس ولم يثبت لنا صحة القياس في إثبات أصول الشريعة، هذا هو الأظهر» قال: «ولسنا نقطع ببطلان مذهب من يتمسك به في حق العمل خاصة»، فلم يثبت في المسألة بالقطع في التمسك بالأصل الثابت بغير القطعي بالنسبة للعمل، فذلك عنده مما يحتمل.

وسبب تقييدي مذهبه بما في المستصفى أن ما يظهر من المنحول تجويز الاستدلال بغير القطعي في مسائل أصول الفقه، وذلك عند استدلاله على حجية الإجماع والقياس. انظر المنحول ص ٣٠٦، ٣٣٢، وقد تَبَّه على ذلك محقق المنحول د. محمد حسن هيتو نقلًا عن أستاذه عبد الغني عبد الخالق. انظر المنحول ص ١٠٧.

ونقله عن العلماء^(١)، وهو الذي قرره أبو إسحاق الشاطبي وأيده وجعل في الاستدلال عليه أولى مقدمات كتابه (الموافقات)^(٢).

ومن أدلة هذا المذهب ما يلي :

الدليل الأول : أن مسائل هذا العلم من الأصول ، والأصول لا يستدل في إثباتها إلا بدليل قطعي لأنها من المواضع التي يطلب فيها القطع واليقين ، والدليل غير القطعي لا يفيد القطع فلا يفي ما دون القطعي بالغرض المطلوب في هذه المسائل^(٣).

(١) انظر نفائس الأصول شرح المحصول للقرافي ١/١٧-أ، ب، ٢/١١-ب، ق ١٢-أ، ق ٢٢-أ، ق ١٤٨-أ، ق ٢٤٦-أ، ب، ٣/٥-أ، ب، ق ٨-ب ، وانظر شرح تنقيح الفصول له ٣٣٨-٣٣٩ وقيد مذهبه بمن كثر اطلاعه واستقراؤه فيحصل له القطع دون من قصر عن ذلك .
(٢) انظر الموافقات ١/٢٩ وما بعدها .

وذكر د. محمد حسن هيتو أن قطعية أصول الفقه مذهب المتقدمين من الأصوليين كالصيرفي وابن السمعاني والباقلاني وإمام الحرمين والغزالي . انظر تحقيقه للتبصرة للشيرازي ص ٣٢ .
(٣) هذا الدليل يتكرر كثيرا في كتب كثير من الأصوليين لا سيما المتكلمين منهم ، وذلك كلما استدل مستدل بدليل غير قطعي في مسألة من مسائل أصول الفقه . انظر تلخيص التقريب للقاضي أبي بكر الباقلاني لخصه الجويني ٣/١٩٤-١٩٥ والعدة لأبي يعلى الفراء ١/٢٣٧، ٢/٤٥٩ وإحكام الفصول للباقي ٣٦٤ وشرح اللمع لأبي إسحاق الشيرازي ١/٢٩٨، ٢/٧٦٩-٧٧٠ والبرهان للجويني ١/٣٣٧، ٤٣٥ والمستصفي للغزالي ٢/٤٠٢-٤٠٣، ٤٥٦-٤٥٧، (بولاق) ٢/٢١٩ والوصول إلى الأصول لابن برهان ٢/٢٤٨ وشرح تنقيح الفصول للقرافي ص ١٧، ٣٢٣، ٣٧٢، ٥٨٠ وميزان العقول لعلاء الدين السمرقندي ص ٥٦٩ ومسلم الثبوت مع فواتح الرحموت ٢/١٢٣، ١٣٥ .

وهذا الدليل يشتمل على ثلاثة أمور :

أولها : أن في الدين مواضع هي أصول ، ومواضع أخرى هي فروع .
وثانيها : أن كل مسألة تعين كونها من مواضع الأصول فهي مطلب لا
يكتفى فيه بما دون القطع واليقين ، أما مسائل الفروع فيجوز فيها الاستدلال
بغير القطعي .

وثالثها : أن أصول الفقه من تلك الأصول التي يجب فيها القطع
واليقين .

وجميع تلك الأمور مما قد لا يسلم :

أما الأمر الأول فلأنه يرد على تقسيم الدين إلى أصول وفروع أمور :
- أهمها عدم وجود حد وضابط مسلم يميز الأصول القطعية من
المواضع التي لا يشترط فيها القطع من الدين ، قبل النظر في الأدلة .
وهذا القاضي أبو بكر الباقلاني ذكر حدّين للأصول ولم يرضهما لما
يلزم منهما من الباطل^(١)، ثم عوّل بعد ذلك على ما رآه الحد الصحيح

(١) أما الحد الأول منهما فهو أن الأصول : « ما لا يجوز ورود التعبد فيه إلا بأمر واحد » ووجه
كونه غير مرضي على ما في التلخيص أنه يُخرج مسائل الشرع القطعية وغير القطعية من جملة
الأصول ، وأما الحد الثاني فهو أن الأصول : « ما يصح من الناظر العثور فيه على العلم من
غير تقدير ورود الشرع » ووجه كونه غير مرضي أن وجوب معرفة الله وصفاته ووجوب
معرفة النبوة كل ذلك من أصول الدين ، مع أن الوجوب حكم لا يثبت إلا من طريق الشرع
فتخرج تلك الأصول من جملة الأصول على هذا الحد ، وذلك غير صحيح . انظر تلخيص
←

للأصول وهو : أن « كل مسألة يحرم الخلاف فيها مع استقرار الشرع ويكون معتقد خلافه جاهلا فهي من الأصول ، سواء استند إلى العقليات أم لم يستند إليها »^(١)، مع أن الأصل على هذا فرع عن الدليل الشرعي ؛ لأن تحريم الخلاف حكم شرعي لا بد فيه من الدليل الشرعي عليه^(٢)، فكانت معرفة كون المسألة من الأصول تابعة لمعرفة دليل تحريم الخلاف فيها .

وذكر الشاطبي - رحمه الله - ضابطا آخر لأصول الدين وفروعه يرجع إلى النظر في المصلحة الشرعية المترتبة على الفعل فقال : « فما عظمه الشارع في المأمورات فهو من أصول الدين وما جعله دون ذلك فهو من فروعه ، وما عظم أمره في المنهيات فهو من الكبائر وما كان دون ذلك فهو من الصغائر ؛ وذلك على مقدار المصلحة والمفسدة »^(٣).

وقريب من هذا ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية من أن أصول الدين

←

التقريب ٣/٣١٩ ، وذكر الغزالي هذا الحد فقال في المستصفى (بوقاق ٢/٣٥٧-٣٥٨) : « وحد المسائل الكلامية المحضة ما يصح للناظر درك حقيقته بنظر العقل قبل ورود الشرع » .

(١) تلخيص التقريب ٣/٣١٧-٣١٩ .

(٢) وقد سبق مثل هذا قريبا في بيان بطلان الحد الثاني من الحدين الذين لم يرضهما القاضي في تحديد الأصول ، واضطر القاضي إلى أن يخرج من الأصول بهذا الحد بعض المسائل العقلية التي يختلف فيها علماء الكلام من مسائل العقائد مما لا يتعلق بشيء من قواعد الدين . انظر

التلخيص ص ١٩١ .

(٣) الموافقات ١/٢١٣ .

ما يكون مصلحته عامة^(١)، أما ما يكون من الحقوق خاصا مثل برّ كل إنسان والديّه ، وقيامه بحق زوجته وجاره ، فهو من فروع الدين ، ثم قال معللا : « لأن المكلف قد يخلو عن وجوبها عليه ولأن مصلحتها خاصة فردية » .

فأصول الدين في المأمورات مثل الكبائر في المنهيات ، يجمعهما عظم المصلحة وعمومها في الأولى ، وعظم المفسدة في الثانية في أفعال القلب واللسان والجوارح .

والظاهر أن هذا ضابط محكم في تحديد أصول الدين وفروعه ؛ لأنه يجعل الدليل الشرعي - وهو راجع إلى قول الله تعالى وقول رسوله ﷺ - متبوعا لا تابعا ؛ فما كان من الأحكام قويا دليلا يُظهر أهميته وعظم شأنه في الدين فهو من أصول الدين في أي موضع كان ذلك الحكم ، وما كان من الأحكام الشرعية دليلا دون ذلك ويظهر بعض التوسعة في أمره أو تكون مصلحته خاصة فهو من فروع الدين ، وكل ذلك تابع للدليل .

وهو قريب مما استقر عليه أمر القاضي في التعريف بالنسبة للدليل الشرعي ؛ لأن حد القاضي راجع إلى الدليل المحرّم للخلاف في المسألة ، وتحريم الخلاف في مسألة من المسائل دليل على عظم تلك المسألة في الدين وحرمة .

وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية في موضع آخر من (مجموع الفتاوى) أن

(١) انظر مجموع الفتاوى ١/١٨-١٩ .

الدين نوعان : أمور خبرية اعتقادية ، وأمور طلبية عملية ، ومثل للنوع الأول بالعلم بالله وملائكته وكتبه وزسله واليوم الآخر ، ويسمى هذا النوع أصول الدين والعقد الأكبر ، كما يسمى عقائد واعتقادات ، ويسمى الجدال فيه كلاما ، والنوع الثاني أمور الطلب من أعمال الجوارح كالواجبات والمحرمات^(١).

وذكر في موضع آخر أن الاصطلاح على تسمية الأمور العلمية الخبرية الاعتقادية بأصول الدين ، أو الأصول اصطلاح المتكلمين المتأخرين وكثير من المتفقهة ، وأما الغالب على اصطلاح أهل الحديث والتصوف ، والذي عليه أئمة الفقهاء وطائفة من المتكلمين فهو تسمية الأمور التي اتفقت فيها الشرائع مما لا ينسخ ولا يغير بأصول الدين سواء كان من الأمور العلمية أم من الأمور العملية ، وذكر أن مصطلح (الشرعية) جامع للقسمين معا^(٢).

وتكلم شيخ الإسلام ابن تيمية في أوائل كتابه (درء تعارض العقل والنقل)^(٣) على هذه المسألة وعلى اشتراط القطع فيها وهل يكفي فيها الظن؟ فذكر أن جميع ما هو من أصول هذا الدين الذي جاء به النبي ﷺ فهي وأدلتها الشرعية القطعية ، عقلية أو سمعية ، مبيّنة في الكتاب والسنة ، قد

(١) انظر مجموع الفتاوى ١١/٣٣٥-٣٣٦ .

(٢) انظر مجموع الفتاوى ١٩/١٣٤ وانظر الاستقامة له أيضا ١/٤٧-٤٩ .

(٣) انظر درء تعارض العقل والنقل ١/٢٦-٧٥ .

نقلت عن الرسول ﷺ ، يعلمها أهل العناية بالعلم الموروث عن النبي ﷺ يعلمونها ويقطعون بها ، وأن ما لم يصرّح فيه من تلك المسائل بطلب القطع واليقين وعجز الناظر فيها عن الوصول إلى القطع واليقين فإنه يكفي الاعتقاد الغالب على ظنه لعجزه عن التمام ؛ لأن الاعتقاد الراجح المطابق للحق ينفع صاحبه عند عدم القدرة على الدليل السمعي أو العقلي المفضي إلى القطع واليقين ، على أن عامة الضلال أو العجز عن اليقين في هذا الباب سببه الإعراض عن الاستدلال والنظر في أدلة تلك المسائل الواردة في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ، والإعراض عن اتباع طريقة السلف في تلك المسائل وأدلتها ومنهجهم في الاستدلال عليها . اهـ .

هذا ، ويؤخذ من استدلال العلماء القائلين بالتقسيم وبقطعية الأصول - في المراجع التي ذكرت سابقا من كتب المتكلمين في أصول الفقه وفي الكلام - أنهم يذهبون إلى وجود الدليل العقلي القطعي في تلك المسائل ، فإذا استدُل فيها بدليل سمعي غير قطعي ردوا على الاستدلال بأن المسألة قطعية لوجود دليل عقلي قطعي فيها ، وغاية ما يفيد السمعي غير القطعي هو الظن الذي لا يجدي نفعا مع وجود القاطع العقلي ، فيمنعون الاستدلال به ابتداء .

فيرجع الكلام في المسألة إلى أن ما يذهبون إليه من وجود القاطع العقلي - مخالفا للسمعي - غير مسلم ، وأن ظواهر النصوص السمعية لا

تخالفها الأدلة العقلية^(١)، فمدار الكلام في هذه المسألة ليس على تقسيم الدين إلى فروع وأصول ، فذلك أمر من أمور الاصطلاح لا يبعد أن يكون هيئاً وقد وقع في كلام كثير من العلماء .

وإنما عدم التسليم بالتقسيم راجع إلى أمر آخر ينبني عليه ، وهو : دعوى وجود القطعي العقلي في مسائل الأصول مخالفا لما تفيده ظواهر النصوص السمعية النقلية ، ثم تقديم ما يزعم أنها القواطع العقلية المخالفة على النصوص الشرعية وما يتبع ذلك من إقصاء كثير من الأدلة الشرعية في أهم مواضع الدين .

والحق أن الوحي قد بين الدين أصولا وفروعا بما لا يضطر معه المسلم إلى اضطراب الاستدلالات العقلية في أمور غيبية تتعلق بالله تعالى وصفاته والنبوة والمعاد...

- ومما يرد على التقسيم أن مما يعد من الأصول مسائل غير قطعية^(٢)، فكان تحديد الأصول بما يقصرها فيما المطلوب فيه القطع واليقين غير جامع لجميع مسائلها^(٣).

(١) انظر ص (٧٨) من هذا البحث .

(٢) وفي كتب الكلام مسائل اعترف المتكلمون بأن أدلتها غير قطعية فاكثفوا فيها بالرجحان . انظر الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الدين لأبي المعالي الجويني (ص ٢٩٩) في مسألة عصمة الأنبياء من الصغائر ، والمواقف لعصدة الملة والدين الإيجي (ص ٤١٢) في مسألة أفضل الناس بعد النبي ﷺ ، وانظر البحر المحيط للزركشي ٦/٢٤٠ .

(٣) انظر مجموع فتاوى ابن تيمية ٦/٥٦-٦١ ومختصر الصواعق المرسلة ٢/٤٨١ .

أما الأمر الثاني من الأمور التي اشتمل عليها الدليل الأول وهو : أن الأصول يجب فيها القطع ؛ فهو مفرع على الأمر الأول ، ويرد عليه ما في الأمر الأول من النظر ؛ فإنه إذا لم تتحدد الأصول ولم تتميز عن الفروع قبل النظر في الأدلة وكانت الحدود فيها غير مسلمة لم يصح ما يترتب على ذلك من اشتراط القطعية في الأصول .

وعلى التسليم بتقسيم الدين إلى أصول وفروع لا يسلم دعوى وجوب القطعية في جميع مسائل الأصول ، لأن ذلك مما ليس عليه دليل صحيح ، ولم يعرف إلا من المتأخرين ، وكان من أسباب رد كثير من الأدلة في كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ^(١) !

وأما الأمر الثالث وهو : أن أصول الفقه من تلك المواضع المشترط فيها القطع واليقين ؛ فلا يسلم أيضا ، فقد جعل بعض العلماء أصول الفقه واسطة بين أصول الدين وفروعه لكونها - مع تسميتها أصولا واستمدادها من (أصول الدين) - وسيلة للعمل بفروع الدين ؛ ولهذا أضيفت الأصول إلى (الفقه)^(٢) ، بل صرح بعضهم بأن أصول الفقه أقرب إلى الفروع من أصول

(١) انظر المرجعين السابقين ، وانظر مجموع الفتاوى ٣٣٧/١١ ، ٢٠٦/١٩ - ٢٠٨ ودرء تعارض العقل والنقل ٢٦/١ - ٤٤ وأصول الدين للبرزدي ٢٥-٢٨ ، ١٦٢-١٦٣ . وانظر المسألة في كتاب المسائل المشتركة بين أصول الفقه وأصول الدين ص ٣٠٠-٣٠٩ وكتاب منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد للشيخ عثمان بن علي بن حسن ٢٤٦/١ - ٢٤٩ .

(٢) انظر شرح مختصر الروضة ١٤٢/١ والإبهاج شرح المنهاج ١٧/١ والبحر المحيط ٢١/١ .

الدين^(١)، ويؤخذ ذلك إشارة من صنيع بعضهم^(٢).

الدليل الثاني : أن الأصل عدم جواز العمل بما لا يفيد القطع واليقين بدليل قوله تعالى : ﴿إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾^(٣) وقوله : ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾^(٤)، فلا يجوز العمل بما لا يفيد القطع إلا إذا دلت دلالة قاطعة على جواز العمل به ، وعلى هذا فما كان من أصول الفقه قطعيا فعدم جواز إثباته إلا بدليل قطعي أمر ظاهر إذ الدليل غير القطعي لا يمكن أن يثبت به أصل قطعي ، وما كان منه لا يفيد القطع فلا يثبت العمل به إلا بدلالة قاطعة من الشارع على العمل به ، وإنما ورد الدليل القاطع على العمل بالظن في الفروع فبقيت الأصول على المنع .

ونقل القاضي أبو بكر الباقلاني إجماع الأصوليين على هذا^(٥).

وهذا أيضا غير مسلم .

(١) انظر المسودة لآل تيمية ص ٣٦٨-٣٦٩ .

(٢) انظر شرح الكوكب المنير للفتوحى (٢/٢٢٤) ؛ جعل مسألة من مسائل أصول الفقه طريقها في الاستدلال طريق بقية مسائل الفروع ، وانظر كشف الأسرار عن أصول البزدوي لعبد العزيز البخاري (١/٧-١٢، ١٨) ؛ قسم العلم إلى علم التوحيد والصفات وإلى علم الشرائع والفروع وجعل أصول الفقه من القسم الأخير .

(٣) سورة يونس (٣٦) .

(٤) سورة الإسراء (٣٦) .

(٥) انظر تلخيص التقريب ١٢١/٣ وشرح تنقيح الفصول للقرافي ١٥٦ وتفسير البيضاوي ٢٣١/٢ والبرهان للجويني ١٢٦/١ ونفائس الأصول ٣/٨-ب .

قال الطوفي : « أما قولهم : الأصل عدم العمل بالظن ؛ فممنوع أيضا في الشرعيات ؛ لأن مبنى الشرع على غلبة الظن ، ولهذا كانت أكثر أدلته ظنية ، كالعموم وخبر الواحد والقياس ، فلو كان الأصل عدم العمل بالظن لكان أكثره واقعا على خلاف الأصل ، وذلك خلاف الأصل إذ الأصل في الفنون جريان جميعها أو أكثرها على وفق الأصل »^(١).

وهذا الدليل مبني على مذهب القائلين بالتقسيم إلى أصول وفروع ، فهو لذلك وارد عليهم ، وإلا فلا يسلم أن أكثر أدلة الشرع ظنية ولا أن مبناه على غلبة الظن عند أئمتهم المحصلين للأدلة مع استقراء قرائنها^(٢).

الدليل الثالث : قياس أصول الفقه على أصول الدين ؛ « لأن نسبة أصول الفقه إلى أصل الشريعة كنسبة أصول الدين ، وإن تفاوتت في المرتبة فقد استوت في أنها كليات معتبرة في كل ملة ، وهي داخلية في حفظ الدين من الضروريات »^(٣)، ووجه كونها داخلية في حفظ الدين قوله تعالى : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾^(٤) والمراد حفظ الكليات لأن الجزئيات قد وقع فيها ما ليس بقطعي ويقع فيها الخطأ^(٥).

(١) شرح مختصر الروضة للطوفي ٣/٣٢١ .

(٢) انظر نفائس الأصول للقراقي ٢/١١٠ ب-١٢-أ .

(٣) الموافقات للشاطبي ١/٣١ .

(٤) سورة الحجر (٩) .

(٥) انظر الموافقات ١/٣٢-٣٣ .

ويرد على هذا الدليل أن جميع أصول الفقه ليس كما وُصف ، ففيها مسائل لا يمكن وصفها بأنها كليات معتبرة في كل ملة^(١) ولا أنها داخلة في حفظ الضروريات من الدين ، على أنه مبني على تقسيم الدين إلى أصول وفروع وقد سبق ما فيه^(٢).

الدليل الرابع : أن الواقع في الأدلة المستدل بها على أصول الفقه أنها كلها قطعية ؛ فإنها إما أصول عقلية أو استقراءات كلية من أدلة الشريعة وجزئياتها معززة بقرائن حالية ومقالية^(٣).

ويرد على هذا ما سبق من أن جميع أصول الفقه لا يسلم أن أدلتها كذلك ، بل إن الشاطبي نفسه - وهو ممن ذكر هذا الدليل - اعترف في آخر بحثه في هذه المسألة بذلك فقال : « وهذا كافٍ في أطراح الظنيات من الأصول بإطلاق ، فما جرى فيها مما ليس بقطعي فمبني على القطعي تفريعا عليه بالتبع لا بالقصد الأول »^(٤)، ومن أصحاب هذا المذهب من يرى - حتى يستقيم له هذا الدليل - أن كل ما ليس بقطعي مما يذكر في الأصول فلا يعد من الأصول^(٥)!

(١) انظر الموافقات مع تعليقات الشيخ عبد الله دراز ٣١/١ حاشية رقم (١) .

(٢) انظر الدليل الأول لهذا المذهب .

(٣) انظر تلخيص التقريب ٤١٧/٣-٤١٨ ونفائس الأصول ١١/٢-ب، ١٢-أ، ٣/٣-ب .

(٤) الموافقات ٣٣/١-٢٤ .

(٥) انظر التقريب والإرشاد للباقلاني (٣١٠-٣١١) ؛ قال عند تفصيل مسائل أصول الفقه :

ويرد على هذا الدليل : أن فيه تسليما بكون بعض أصول الفقه ليس قطعيًا بالنسبة لمن لم يطلع على ما ذكر من الاستقراءات .

ورُدَّ - أيضا - بأن من أصول الفقه مسائل مهمة توفرت الدواعي على بحثها والاستدلال لها في مظانها ، وذلك لا يتفق مع ادعاء احتياج القطع فيها إلى استقراءات في شتى المواضع^(١).

الدليل الخامس^(٢): أن أصول الفقه راجعة كلها إلى كليات الشريعة ، وأن ما كان راجعا إلى كليات الشريعة فهو قطعي .

ففي هذا الدليل أمران : أولهما : أن جميع أصول الفقه راجعة إلى كليات الشريعة ، وثانيهما : أن كل ما كان كذلك فهو قطعي .
أما الأمر الأول فذكر أن الدليل عليه الاستقراء التام القطعي .
واستدل على الأمر الثاني بثلاثة أوجه :

الأول : أن كليات الشريعة مبنية إما على أصول عقلية ، أو على

←

« وهذه الأصول لواحق تتصل بها وليست منها » . وانظر التلخيص التقريب ١١١/١ - ١١٣ والبرهان للجويني (١/٧٩) ؛ ذكر أن ما ليس بقطعي في الأصول إنما يذكر فيها ليتبين المدلول ويرتبط بالدليل . وانظر الموافقات ٣١/١ .

(١) انظر شرح مختصر الروضة للطوفي ٣/١٣٨ - ١٣٩ والمقاصد الشرعية لابن عاشور ص ٧ .
(٢) وهو للإمام أبي إسحاق الشاطبي رحمه الله ، وهو أكثر من تعرض لهذه المسألة اهتماما بها واستدلالاته للقول بالقطعية فيما وقفت عليه ؛ فقد عقد لها المقدمة الأولى من مقدماته الثلاث عشرة التي بدأ بها كتابه الموافقات وقرر فيها قطعية الأصول واستدل لها طويلا .

الاستقراء الكلي من أدلة الشرع .

الثاني : أن الكليات لو رجعت إلى الظن لزم من ذلك تعلق الظن

والشك بأصل الشريعة لأنه الكلي الأول ، وذلك باطل !

الثالث : قياس أصول الفقه على أصول الدين ؛ فكما لا يجوز فيها

الظني ؛ فكذلك لا يجوز في أصول الفقه ، والجامع أن أصول الفقه وأصول

الدين كليات معتبرة في كل ملة ، وأنها داخلية في الضروريات من حفظ

الدين ، فكانت نسبتهما إلى أصل الشريعة نسبة واحدة^(١).

فمما اشتمل عليه هذا الدليل أن أصول الفقه راجعة كلها إلى كليات

الشريعة والأصول المعتبرة في جميع الأديان ، وهذا ما ردّه الشيخ الطاهر بن

عاشور^(٢) وذكر أن أدلة الشاطبي على هذا الأمر : « مقدمات خطابية^(٣)

وسفسطائية ، أكثرها مدخول ومخلوط^(٤) ، وغير منحول ».

(١) انظر الموافقات ١/٢٩-٣١ .

(٢) انظر المقاصد الشرعية للشيخ الطاهر بن عاشور ص ٤١ ، وانظره ص ٧ .

وقد اعترض الشيخ عبد الله دراز على كثير مما ذكره الشاطبي من الأدلة في هذه المسألة ، بل

ذكر في أحد أدلته أنه « استدلال خطابي » كما ذكر الشيخ ابن عاشور . انظر الموافقات مع

تعليقات الشيخ عبد الله دراز ٣١/١ وانظر ٢٩/١-٣٤ .

(٣) « الخطابة : .. قياس مركب من مقدمات مقبولة أو مظنونة من شخص معتقد فيه ، والغرض

منها ترغيب الناس فيما ينفعهم من أمور معاشهم ومعادهم ، كما يفعله الخطباء والوعاظ »

التعريفات ص ٩٩ .

(٤) ولعل وجه وصف دليل الشاطبي بأنه مخلوط أن الأوجه الثلاثة - في ظاهر ترتيب الدليل - هي أدلة

←

ذلك أنه لا يتأتى في الواقع اعتبار جميع مسائل أصول الفقه مما وصفه من الكليات والضروريات التي تستوي فيها الملل كلها .

الدليل السادس : أنه لو أثبتت هذه القواعد التي تنتصب أعلاما وأدلة على الأحكام الشرعية بدليل غير قطعي لاحتيج إلى إثبات ذلك الدليل المثبت ، ثم يتسلسل الاستدلال إلى ما لا يتناهى^(١).

ويُرد على هذا أنه يمكن منع التسلسل ؛ بأن يكون الدليل الثاني المثبت للدليل الأول قطعيا ، كأن يستدل على إثبات القياس بخبر واحد غير قطعي ، ثم يستدل على إثبات خبر الواحد بدليل قطعي^(٢).

القول الثاني : أن أصول الفقه منها ما هو قطعي ، ومنها ما ليس بقطعي ؛ فيجوز أن يستدل على مسائلها بكل دليل صحيح ، فما كان دليلا قطعيا كانت القاعدة الأصولية عليه قطعية وما كان دليلا ظاهريا فلا تخرج القاعدة بذلك من عداد أصول الفقه .

←

على الأمر الثاني وهو أن الكليات وما يرجع إليها قطعية ، ومع ذلك فإن الوجه الثالث من تلك الأوجه فيه أمور لا يمكن أن تكون أدلة على أن الكليات قطعية ؛ ففيه استدلال على قطعية أصول الفقه وعدم جواز الظني فيها وهو المستدل عليه بمجموع الأمرين ، وفيه استدلال على أن أصول الفقه من الكليات الشرعية وهو الأمر الأول الذي اكتفى في بيانه بأنه ظاهر بالاستقراء التام . والله تعالى أعلم .

(١) انظر تلخيص التقرير ٤١٩/٣ .

(٢) انظر البرهان ٥٠٧/٢ - ٥٠٨ .

وهذا مذهب أبي الحسين البصري في المعتمد^(١)، والقاضي أبي الطيب الطبري^(٢) على ما نقله عنه تلميذه أبو إسحاق الشيرازي^(٣) في مواضع من كتابه شرح اللمع^(٤)، وهو مذهب القاضي أبي يعلى^(٥) في كتابه العدة^(٦) وفخر الدين الرازي في المحصول^(٧)، ونجم الدين الطوفي في شرح مختصر

(١) انظر المعتمد ١٩/٢، ٢٢٣؛ جواز الاستدلال على حجية الإجماع والقياس بخبر الواحد وإن لم يكن قطعياً .

(٢) هو طاهر بن عبد الله بن طاهر القاضي، أبو الطيب الطبري، فقيه أصولي، من تصانيفه: شرح مختصر المزني، وذكر أن له كتباً في الفقه وأصوله، توفي سنة (٤٥٠) هـ. انظر سير أعلام النبلاء ١٧/٦٦٨-٦٧١ وطبقات الشافعية ٥/١٢-٥٠ والفتح المبين ١/٢٣٨-٢٣٩.

(٣) هو إبراهيم بن علي بن يوسف، جمال الدين الشيخ، أبو إسحاق الشيرازي، فقه أصولي، من تصانيفه: اللمع وشرحه والتبصرة في أصول الفقه، والمهذب في الفقه، والمعونة في الجدل، توفي سنة (٤٧٦) هـ. انظر سير أعلام النبلاء ١٨/٤٥٢-٤٦٤ وطبقات الشافعية لابن السبكي ٤/٢١٥-٢٥٦ والفتح المبين ١/٢٥٥-٢٥٧.

(٤) انظر شرح اللمع ١/٤٣٥، ٥٩٥/٢، ٧٦٩-٧٧٠، ٧٨٣، لكن في جميع هذه المواضع ذكر جواز إثبات الأصول بخبر الواحد دون غيره من الأدلة.

(٥) هو محمد بن الحسين بن محمد القاضي، أبو يعلى الفراء، فقيه أصولي، من تصانيفه: العدة في أصول الفقه، والأحكام السلطانية، والرد على الجهمية، توفي سنة (٤٥٨) هـ. انظر سير أعلام النبلاء للذهبي ١٨/٨٩-٩٢ والمنهج الأحمد للعليمي ٢/١٠٥-١١٨ والفتح المبين ١/٢٤٥-٢٤٨.

(٦) انظر العدة ٤/١٠٨١، ٤٥٩/٢، ٢٣٧/١.

(٧) انظر المحصول ٤/٦٤، ٤٧/٥، ٣٤٨-٣٤٩، لكنه في مواضع من المحصول يردّ على بعض الأدلة بأنه لا يفيد القطع وأنه المطلوب (انظر المحصول ٣/٢٤٢)، وقد يعلل طلب القطعي في ذلك بكون تلك المسألة مما لا تعلق لها بالعمل فلا يكتفى فيها بالظن (انظر المحصول ٦/٢٠) ←

الروضة^(١)، ومجد الدين ابن تيمية^(٢) في المسودة^(٣)، وتقي الدين شيخ الإسلام ابن تيمية^(٤)، وتلميذه ابن قيم الجوزية^(٥)، وصرح به الكمال بن الهمام^(٦)،

←

وذكر في التفسير أن الظن متبع في « الأمور المصلحية والأفعال العرفية والشرعية » عند عدم القطع ولم يستثن من ذلك إلا الاعتقادات (انظر التفسير الكبير ٢٨/٣١٠-٣١١)، فيكون مذهب الرازي من مجموع ما سبق أن كل مسألة أصولية لا يشترط فيها القطع إلا ما كان منها لا تعلق لها بعمل وكان المقصود منها الاعتقاد البحث، ويرد على ذلك أن الأصل في مسائل أصول الفقه أن يكون لها تعلق بالعمل ولذا أضيف الأصل فيها إلى الفقه حتى قال الشاطبي: « كل مسألة مرسومة في أصول الفقه لا يمتني عليها فروع فقهية أو آداب شرعية أو لا تكون عوناً في ذلك فوضعها في أصول الفقه عارية » الموافقات ٤٢/١.

(١) انظر شرح مختصر الروضة ١/١٧٣، ٢/١٣٢؛ ذكر أن بعض المسائل الأصولية ظنية غير قطعية ويجوز إثباتها بأدلة ظنية كالقياس.

(٢) هو عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم الخضر، أبو البركات، مجد الدين ابن تيمية، فقيه أصولي، جد شيخ الإسلام ابن تيمية، من تصانيفه: المنتقى من أحاديث الأحكام، وكتاب الأحكام الكبرى في الفقه، وأطراف أحاديث التفسير، توفي سنة (٦٥٢) هـ. انظر سير أعلام النبلاء ٣/٢٩١-٢٩٣ والذيل على طبقات الحنابلة ٢/٢٤٩-٢٥٤ والفتح المبين ٦٨-٦٩/٢.

(٣) انظر المسودة ص ٤٧٣، ونقله عن ابن عقيل الحنبلي ص ٣٦٨-٣٦٩، وأشار إلى ذلك (ص ٥٦٤) ابنه عبد الحليم.

(٤) انظر مجموع الفتاوى ٦/٥٦-٦١، ١٩/٢٠٦-٢٠٨.

(٥) انظر الصواعق المرسلة ٢/٤١٨.

(٦) هو محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد السيواسي الاسكندري، كمال الدين ابن الهمام، برع في الفقه وأصوله وغيرهما من العلوم، من تصانيفه: فتح القدير في شرح الهداية، والتحرير في أصول الفقه، والمسامرة في العقائد المنجية في الآخرة، توفي سنة ٨٦١ هـ. انظر

←

وغيرهم^(١).

ومن أدلة هذا المذهب ما يلي :

الدليل الأول : أن أصول الفقه ومسائله من جملة مسائل الشريعة ، فطرق إثباتها هي طرق إثبات جميع المسائل الشرعية ، وذلك بالدليل الصحيح قطعيه وظنيه ؛ لأنه - كما سبق - ليس ثمة دليل على التفريق بين المسائل الشرعية في طرق إثباتها ، فكل دليل شرعي صحيح حجة يجب العمل به ، فإذا أثبت أصلاً من أصول الفقه فالواجب أن يعمل به في إثبات ذلك الأصل وإن كان ظنياً^(٢).

الدليل الثاني : أن أصول الفقه وسيلة إلى العمل وطريق إلى الأحكام الفقهية التكليفية ، فكيف يشترط في إثباتها ما لا يشترط في إثبات الأحكام العملية الفقهية ؟! فإذا كانت أحكام البيع والشراء ، ومسائل الدماء والأبضاع ، وأحكام الجنائيات والحدود ، وغير ذلك من الأحكام العملية

←

الفوائد البهية ص ١٨٠-١٨١ وشذرات الذهب ٧/٢٩٨-٢٩٩ والأعلام ٧/١٣٤-١٣٥ .
وانظر مذهب الكمال ابن الهمام في كتابه التحرير مع شرحه التقرير والتحجير ١/٢٧-٢٨ ،
ومع شرحه تيسير التحرير ١/١٥ .

(١) انظر المقاصد الشرعية لابن عاشور ص ٧-٨، ٤١، والفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي ١/١٩٠
وتعليقات الشيخ عبد الرزاق عفيفي على أحكام الأحكام للآمدي ٢/٣٦، ٤٧، ٥٠، ٥٨ .
(٢) انظر العدة ٤/١٠٨١ والبرهان ٢/٥٠٧-٥٠٨ والمنحول ص ٣٣٢ وشرح مختصر الروضة
٢/١٣٢ وشرح الكوكب المنير ٢/٢٢٤ .

يجوز إثباتها بالدليل غير القطعي فكيف لا يجوز أن يثبت به أصل هو وسيلة إلى إثبات تلك الأحكام؟!^(١).

وليس هذا من باب إثبات دليل غير قطعي بدليل غير قطعي فيكون من إثبات الدليل بنفسه أو يؤدي إلى تسلسل الاستدلال^(٢)؛ لأن الأمر ينتهي إلى القطع ، فإذا أثبت مثلاً بدليل قطعي وجوب العمل بخبر الواحد ، ثم أثبت بخبر الواحد الصحيح وجوب العمل بالقياس كان القياس معتمداً على قطعي بدرجتين^(٣)!

الدليل الثالث : الواقع في أصول الفقه ؛ فإن بعض مسائله لا يُقدر فيها على دليل قطعي^(٤)، فكيف يشترط القطع فيه مع ذلك!^(٥).

وقد اعترف بعض من اشترط القطع في أثناء بحثهم في مسائل أصول الفقه بعدم قطعية بعض المسائل الأصولية لعدم الدليل القطعي ، فاكتمى فيها بالظن والرجحان الظاهر أو لجأ إلى التوقف عن النفي والإثبات .

(١) انظر المعتمد ١٩/٢، ٢٢٣ والعدة لأبي يعلى ٤/١٢٩٤-١٢٩٥ وشرح اللمع ١/١٣٨، ٤٣٥ والموافقات ٣١/١ نقلاً عن المازري .

(٢) انظر التلخيص ٤١٩/٣ .

(٣) انظر البرهان ٢/٥٠٧-٥٠٨ .

(٤) بل ذهب الشيخ الطاهر بن عاشور إلى أبعد من ذلك ، فذكر أن معظم أصول الفقه غير قطعية ، وقد سبق ذلك وأنه غير مسلم، انظر ص (١٠٠) من هذا البحث .

(٥) انظر مجموع الفتاوى ٦/٥٦-٦١ ومختصر الصواعق المرسلة ٢/٤٨١ .

ومن ذلك مسألة (هل يجوز تخصيص الدليل من الكتاب بخبر الواحد؟) فقد توقف فيها القاضي أبو بكر الباقلاني لعدم الدليل القطعي على أي من طرفي النفي والإثبات ، ومع ذلك فقد جزم إمام الحرمين بطرف الإثبات فاختار جواز تخصيص دليل الكتاب بخبر الواحد وقطع بذلك ، واختار الغزالي طرف الإثبات مثل إمام الحرمين لكنه لم يقطع بذلك ، فألحق المسألة بالمجتهدات التي لا دليل قطعي فيها ويكتفى فيها بالظن الراجح^(١).

ومن ذلك قول الغزالي عند الكلام على تقسيم النظريات إلى قطعية وظنية في أواخر (المستصفى) بعد أن ذكر أمثلة للقطعيات من أصول الفقه ، قال : « وقد نبهنا على القطعيات والظنيات في أدراج الكلام في جملة الأصول »^(٢)، فهذا اعتراف صريح بوجود الظني والقطعي في أصول الفقه .

وسبق أن مذهب بعض من العلماء في قطعية أصول الفقه لم يكن من الجلاء بحيث يسهل أن ينسب إليه أيُّ من القولين في أصل هذه المسألة .

وذلك إما لكونه يردد القول فيها ويذكر وجهي المسألة بالنفي والإثبات ، وإما لكونه يؤيد أحد وجهي المسألة عند الاعتراض ويؤيد الوجه الآخر عند الاستدلال .

ومن سار على هذا النهج الأمدي ؛ فمن ذلك أنه ذكر الأدلة على حجية

(١) انظر في ذلك البرهان ٢٨٥/١-٢٨٦ والمستصفى (بولاق) ١٣٦/٢ والبحر المحيط ٣/٣٧٦ .

(٢) انظر كلامه في المستصفى (بولاق) ٢/٣٥٧-٣٥٨ .

خبر الواحد ، وبعد أن ناقشها قال : « وعلى هذا فمن اعتقد كون المسألة قطعية فقد تعذر عليه النفي والإثبات لعدم مساعدة الدليل القاطع على ذلك ، ومن اعتقد كونها ظنية فليتمسك بما شاء من المسالك المتقدمة ، والله أعلم بالصواب »^(١)، وذكر مثل ذلك في مسألة حجية القياس وذهب إلى أن أدلتها ظنية^(٢)، وظهر منه تأييد قطعية الأصول في مواضع^(٣) كما ظهر منه في مواضع أخرى تأييد خلاف ذلك^(٤).

وغالب ما يكون ذلك أنه يلتزم باشتراط القطعية في أدلة الأصول عند الاعتراض على المخالف المستدل بدليل غير قطعي ، ولكنه لا يسلم اشتراط القطعية عند الرد على من يعترض عليه بمثل ذلك ، بل صرح في موضع بأن الظهور والغلبة في مسألة اشتراط القطع في أصول الفقه للمعترض من جانبي النفي والإثبات دون المستدل فيها^(٥).

(١) إحكام الأحكام ٣/٣٠٣ ، وانظر المرجع نفسه ١/١٨٦، ٢٣٨-٢٣٩ .

(٢) انظر الإحكام ٤/٢٨٧ .

(٣) انظر المرجع السابق ٢/٢٨٨، ٢٩٠-٢٩٤، ٣٠٢، ٣٦٩، ٣٧٣ .

(٤) انظر المرجع السابق ٢/٣٤٠، ٣٤٤، ٣٥٣، ٥٣٩، ٧٨/٣ .

(٥) انظر المرجع السابق ١/٢٣٩ ، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٥٦٢/٥) : « والآمدي تغلب عليه الحيرة والوقف في عامة الأصول الكبار حتى إنه أورد على نفسه سؤالا في تسلسل العلل وزعم أنه لا يعرف عنه جوابا ، وبني إثبات الصانع على ذلك » وقال أيضا في درء تعارض العقل والنقل (١/١٦٢) : « وأبو الحسن الآمدي في عامة كتبه هو واقف في المسائل الكبار يُزيّف حجج الطوائف ويبقى حائرا واقفا » .

ومن سار على هذا النهج ابن الحاجب^(١)؛ فهو يقلب المسألة على وجهيها ويذكر ما يترتب على كل وجه^(٢)، ثم يختلف مذهبه عند الاستدلال عنه عند الاعتراض^(٣)، بل إنه صرح - كما سبق عن الآمدي - أن القوة في مسألة قطعية الأصول للمعتز على النفي أو الإثبات دون المستدل عليهما^(٤).

وعلل عضد الدين الإيجي ذلك بأن المسألة عليها «دلائل واعتراضات مشكلة من الجانبين»^(٥).

وحاصل هذه المسألة عند هؤلاء التوقف فيها عن النفي والإثبات «لأن أدلة النفي والإثبات ضعيفة ووجوه المنع والدفع قوية»^(٦).

وكذلك الشيخ أبو إسحاق الشيرازي - رحمه الله - ذكر أن ما كان من مسائل الأصول مختلفا فيه سائغا فيه الاجتهاد فهو ملحق بالفروع أو

(١) هو عثمان بن عمر بن أبي بكر جمال الدين أبو عمرو ابن الحاجب ، أصولي لغوي فقيه ، من تصانيفه : الكافية في النحو ، والشافية في التصريف ، ومنتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل ، ومختصر المنتهى ، توفي سنة (٦٤٦) هـ . انظر الديباج المذهب لابن فرحون ٢/٨٦- ٨٩ وسير أعلام النبلاء ٢٣/٢٦٤-٢٦٦ .

(٢) انظر المختصر مع بيان المختصر للأصفهاني ١/٦١٥ .

(٣) انظر المختصر مع شرح العضد ٢/٣١-٣٢، ٦٠-٦١، ٧٩، ٨٠، ١٧٩، ٢٥٣ .

(٤) انظر المرجع السابق ٢/٤٤ .

(٥) انظر شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ٢/٤٤ .

(٦) انظر حاشية التفتازاني على شرح العضد ٢/٤٤ .

بمئزلتها ، فيجوز إثباته بغير قطعي^(١)، مع أنه قد يعترض - في مواطن الخلاف - على بعض الأدلة بأنه غير قطعي فلا يجدي في الأصول^(٢)، وإذا اعترض عليه في الاستدلال بدليل غير قطعي في أصول الفقه فقد يجيب بمذهب شيخه القاضي أبي الطيب الطبري ، وهو جواز الاستدلال على الأصول بخبر الواحد^(٣)، بل ربما أطلق ذلك دون نسبته إلى شيخه^(٤).

والظاهر - والله أعلم - أن اشتراط الدليل القطعي في أصول الفقه لا يسلم فيه دليل ، وعليه فيجوز الاستدلال في مسائل أصول الفقه بما يجوز أن يستدل به في غيرها من المسائل الشرعية ، فما كان عليه دليل قطعي من قواعد هذا العلم فهو من القطعيات ، وما لم يُقدر على إثباته منها إلا بالدليل الظني الراجع فليس قطعيا وإنه حجة وهو من أصول الفقه .

بيد أن أمهات المسائل المذكورة في علم أصول الفقه قطعية ؛ كحجية الكتاب والسنة عموما ، وحجية خبر الواحد العدل المتصل خصوصا ، وحجية الإجماع ، وحجية القياس ، وحجية العموم ، وأن الأمر للوجوب والنهي للتحريم ، ووجوب الترجيح عند التعارض والتعادل ، ووجوب العمل

(١) انظر شرح للمع ٢٩٨/١، ٤٣٥ ، وانظر مثل ذلك في التمهيد لأبي الخطاب ٣٧١/١ .

(٢) انظر المرجع السابق ٥٤٩/١ .

(٣) انظر المرجع السابق ٤٣٥/١، ٥٩٥، ٧٨٣/٢ .

(٤) انظر المرجع السابق ١٣٨/١ .

بالراجع من ذلك ، وحجية قول المفتي للمستفتي ونحو ذلك ، فكل ذلك عليه أدلة يقطع بها المحققون من علماء أصول الفقه وغيرهم ، ممن يستقروا أدلتها من الكتاب العزيز ، والسنة النبوية ، وعمل الصحابة رضي الله عنهم ، والتابعين من بعدهم رحمة الله عليهم .

وهذا ما ذكره القرافي ونقله عن العلماء وأيده ، وهو أن أصول الفقه قطعية لمن استقرأ أدلته ووقف على أقضية الصحابة واطّلع على مناظراتهم وفتاويهم في مظان الاستدلال بتلك المسائل وفي غير مظانها من مصادر الشريعة الواسعة ، فإن المستقروا لما ورثه الخلف عن السلف من الصحابة ومن بعدهم من فتاويهم وأقضيتهم ، وما كان عليه عملهم عند البحث عن أدلة الأحكام وعند الاختلاف في الأحكام ؛ يقطع بكثير من القواعد الموصلة إلى الفقه ، أما من قصر عن استقراء ذلك ولم يقف إلا على نزر يسير مما هو مسطور في مظان الاستدلال على تلك المسائل فلا يضيره إذ عجز عن القطع أن يعمل بما ثبت عنده بغالب الظن والراجح الصحيح من الأدلة الشرعية ، لأنه ربما استدلل العلماء على أصول الفقه بقدر من أدلتها ليثبتوا أصل المسألة وتكون تفاصيل ذلك متفرقة في مواضع أخرى^(١).

(١) انظر نفائس الأصول ١/١٧-أ، ب، ٢/١١-ب، ١٢-أ، ٢٢-أ، ٢٤٦-أ، ب، وشرح تنقيح الفصول ٣٣٨-٣٣٩ ، وانظر المستصفي (بولاق) ٢/٣٥٧-٣٥٨ فقد ذكر جملة من القطعيات في أصول الفقه .

الباب الأول

قطعية الدليل وأثرها

الفصل الأول

قطعية الدليل

المبحث الأول : جهة القطعية في الدليل

المطلب الأول

جهة الثبوت^(١)

الكتاب والسنة والإجماع أدلة نقلية ، فيكون بين المستدل بها الذي لم يشهد ورود الدليل وبين مورد الدليل وسائط ناقلة ؛ ومن أجل ذلك يحصل التفاوت في ثبوت الدليل عند من نقل إليه تبعا لاختلاف الوسائط والطرق الناقلة للدليل ، وقد تثبت هذه الأدلة بطرق قوية ينتهي بها المستدل إلى

(١) انظر هذا الإطلاق في : المحصول للرازي ٤/٢٨٤ وشرح مختصر الروضة ٢/٥٦٣-٥٦٤ وكشف الأسرار لعبد العزيز البخاري ١/٨٤ ومسلم الثبوت ١/٣٥٠-٣٥١ وحاشية المطيعي على نهاية السؤل ١/٣٤-٣٥، ٣/٣١٨ .

وفي استعمال العلماء عبارات أخرى مرادفة لعبارة (الثبوت) تطلق عند الكلام على هذه الجهة مثل (السند) . انظر الإحكام للآمدي ١/٢٣٨ وبمجموع الفتاوى لابن تيمية ٢٠/٢٥٧-٢٥٩ ودرء تعارض العقل والنقل ١/٧ وشرح تنقيح الفصول للقراني ٩/٢٨٢، ٢٠٩ .

وورد (المتن) في كلام بعضهم في التعبير عن جهة الثبوت ، انظر المحصول ٤/٢٨٤ وشرح العضد على مختصر ابن الحاجب ٢/١٥٠ والإبهاج لابن السبكي ٢/١٨٧، ٢٧٦ . لكن ورد (المتن) عند الآمدي للتعبير عن الجهة المقابلة وهي جهة الدلالة ، انظر الإحكام ١/٢٣٨ وانظر الغيائي ٦٠ . وهو الأظهر أعني أن يكون (السند) للثبوت و (المتن) للدلالة ؛ لأن الدليل يثبت بالنظر إلى سنده وفهم الدلالة منه بالنظر إلى متنه . والله أعلم .

ومما ورد للتعبير عن جهة الثبوت أيضا لفظ (الورود) انظر إحكام الفصول للباجي ص ٢٦٤ والوصول لابن برهان ١/٢٦١، ٢٦٤ .

واخترت لفظ (الثبوت) لأنه أكثر ما وقفت عليه في استعمال العلماء رحمهم الله لا سيما الحنفية ، فلا يكاد يوجد عندهم عبارة أخرى في تسمية هذه الجهة غير لفظ (الثبوت) .

القطع بصحة نسبتها إلى موردها ؛ فيقطع بنسبة الدليل من الكتاب إلى الباري جل شأنه ، ويقطع بنسبة الدليل من السنة إلى المصطفى ﷺ وأنه قاله ، ويقطع بنسبة الدليل من الإجماع إلى أهله وأن المجمع عليه سبيل المؤمنين ، والقطع بهذا الأمر هو القطع بالدليل من جهة ثبوته ، أي ثبوته عند المستدل الناظر فيه منسوباً إلى مصدره ومورده^(١).

ويترتب على النظر في هذه الجهة من القطعية وما يحصل فيها من تفاوت الخلاف في حجية ما نقل من القرآن بالآحاد لعدم القطع فيه من جهة ثبوته قرآناً^(٢)، كما ترتب على النظر فيها كون السنة منها متواتر قطعي الثبوت ، ومنها آحاد مختلف في قطعيتها من جهة الثبوت^(٣)، وكون الإجماع منه ما هو قطعي لنقله بالتواتر ممن أجمعوا ومنه ما نقله الآحاد فاختلف في حجيته^(٤).

(١) وليس المراد بثبوت الدليل هنا حجيته أي ثبوته حجة شرعية ، لأن القطعية في الدليل ومباحثها مفرعة على حجية الدليل ، فالسنة حجة شرعية قطعاً عند جميع المسلمين وقد تثبتت في صورة معينة بطريق لا يقطع بنسبة الحديث فيها إلى رسول الله ﷺ ، بل قد يضعفه بعض العلماء .

(٢) فقد نقل الاتفاق على أنه ليس قرآناً ، وأن الخلاف إنما هو في حجيته لا في قرآنيته . انظر مسلم الثبوت ٩/٢ وانظر الكلام على هذه المسألة في مختصر ابن الحاجب وشرح العضد عليه ١٩/٢ وكشف الأسرار للنسفي ١٨/١ ومذكرة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي ص ٥٦ .

(٣) سيأتي البحث في قطعية خبر الواحد في الباب الثاني ، انظر ص (٢٨١) .

(٤) لذا كان مما يرد على حجية الإجماع عسر الوقوف على قول كل واحد من أهله حتى قال الإمام أحمد : « من ادعى الإجماع فقد كذب ؛ لعل الناس اختلفوا... لكن يقول : لا نعلم ،

فوقع كل هذا التفاوت والتنوع في تلك الأدلة لاختلافها في الثبوت قطعاً أو ظاهراً^(١).

أما القياس فهو دليل لا تتأتى فيه هذه الجهة على التحقيق ؛ لأن المجتهد هو الذي يظهره بنظره وإثباته له فلا تحصل فيه واسطة ولا يؤثر في قوته وثبوته نقل ولا سند ، وقد يكون من القياس ما يتأتى فيه النقل والوسائط كالأقيسة المروية عن النبي ﷺ^(٢) أو الأقيسة التي ينقل أن العلماء أجمعوا عليها^(٣) ، والصحيح أن مثل هذه الأقيسة راجع إلى الأدلة النقلية السابقة ؛ فالأقيسة المروية عن النبي ﷺ من جملة أدلة السنة النبوية والأقيسة المجمع عليها تلتحق بدليل الإجماع ، أما ما كان من القياس مروياً عن آحاد العلماء فصحته بصحة اعتباره ووضعه وسلامته من القوادح^(٤) ، فينظر فيه كما ينظر في آحاد الأقيسة وليس في ثبوته عن ذلك العالم ؛ لأنه لو فرض ثبوته عنه

←

لعل الناس اختلفوا ولم يبلغه » انظر العدة لأبي يعلى ١٠٥٩/٤ .

(١) انظر مجموع فتاوى ابن تيمية ٢٠٧/٢-٢٥٩ .

(٢) سيأتي الكلام على بعضها في مبحث القياس القطعي ، انظر ص (٤٢٢) .

(٣) انظر مبحث الإجماع القطعي ص (٤٠٢) ومبحث المسالك القطعية ص (٤٣٧) .

(٤) يكون القياس صحيح الاعتبار إذا لم يخالف نصاً أو إجماعاً ، ويكون وضع القياس صحيحاً إذا كان الجامع فيه بين الأصل والفرع لم يثبت اعتباره بنص أو إجماع في نقيض الحكم المدعى إثباته ، وتفصيل البحث عن هذا في قوادح القياس التي منها فساد الاعتبار وفساد الوضع ، وما ذكر هنا ضدهما . انظر القوادح في شرح الكوكب المنير ٢٢٩/٤ وما بعدها .

بالقواطع فذلك لا يكفي لصحته إذ ليس قوله حجة بدون مستند ! فالدليل
من القياس لا تتأني فيه جهة الثبوت كما تتأني في الأدلة النقلية الثلاثة
الكتاب والسنة والإجماع .



المطلب الثاني

جهة الدلالة^(١)

كما أن في الدليل تفاوتاً من جهة الثبوت ففيه تفاوت من جهة الدلالة ، فقد يكون الدليل بحيث يقطع بأنه متناول لحكم معين وأن ذلك الحكم مراد بالدليل قطعاً^(٢)، وتلك قطعية الدليل من جهة الدلالة .

وأظهر ما يكون ذلك في الأدلة اللفظية (كالكتاب والسنة) ؛ لأن فهم المراد منها قد يعتمد على فهم اللغة التي وقع بها التخاطب^(٣)، والألفاظ متفاوتة في دلالتها : فقد يكون اللفظ نصاً في معنى واحد وقد يكون دالاً على معنيين بالسواء وقد يكون ظاهراً راجحاً في معنى مع احتمالاً لمعنى آخر مرجوح ، وكل ذلك موجب لاختلاف قوة دلالة الدليل على الحكم .

(١) الدلالة : فهم أمر من أمر ، أو كون الأمر بحيث يفهم منه أمر فهم بالفعل أو لم يفهم ، وتنقسم أقساماً كثيرة . انظر آداب البحث والمناظرة للشيخ محمد الأمين الشنقيطي ١/١٢ ، وانظر التعريفات للجرجاني ص ١٠٤-١٠٥ .

والمراد هنا دلالة اللفظ في الأدلة الشرعية ، وقد سبق قريباً عند الكلام على جهة الثبوت ذكر ألفاظ أخرى يطلقها العلماء للتعبير عن جهة الدلالة ، راجع ص (١٢٨) .

(٢) انظر المستصفى ١/٣٩٩-٣٤٠ ومجموع فتاوى ابن تيمية ٢٠/٢٥٧-٢٥٨ .

(٣) وقد يعتمد في معرفة الدلالة من الدليل على النقل أيضاً ، وذلك من خواص الأدلة الشرعية فهي كما نقلت ألفاظها نقلت أيضاً معانيها والمراد منها ، وهذا من أعظم أسباب دفع الاحتمالات الواردة لغة على الدليل اللفظي . انظر الصواعق المرسلة لابن القيم ٢/٤٣٢ فما بعدها .

ودلالة القياس على حكم الفرع المقيس عليه تلحق بجهة الدلالة ، وهي متفاوتة فقد يقطع بالقياس وقد لا يقطع به ، وكل ذلك يجري على حكم الفرع^(١).

أما الإجماع فالظاهر أن الاتفاق فيه يكون على حكم معين ؛ فلا تتفاوت دلالاته على ذلك الحكم من ذلك الوجه^(٢).

وللشافعي - رحمه الله - إشارة إلى الجهتين في قطعية الدليل ؛ فقد قسم العلم قسمين : قسم ينقله العامة عن العامة ولا يمكن فيه غلط ولا تأويل ، وقسم لا يكون من نقل العامة لكونه من أخبار الخاصة أو يكون مما يحتمل التأويل^(٣).

فنقل العامة عن العامة إشارة إلى قطعية الدليل من جهة الثبوت ، وعدم إمكان التأويل فيه إشارة إلى القطعية من جهة الدلالة على المدلول منه بحيث لا يمكن أن يصرف عن مدلوله ؛ فيكون القسم الأول من قسمي العلم عند الإمام الشافعي دليلا قطعيا ثبوتا ودلالة .

كما أشار إلى عدم القطعية - في القسم الثاني - بعدم القطعية ثبوتا بكونه من أخبار الخاصة أو دلالة بكونه محتملا للتأويل .

(١) انظر مبحث قطعية القياس ص (٤١٢) ومبحث القياس القطعي ص (٤٢٢) .

(٢) انظر حاشية المطيعي على نهاية السؤل ٣/٣١٨ ، ٣٢١ .

(٣) انظر الرسالة ٣٥٧-٣٥٩ .

المطلب الثالث

مسائل في جهة القطعية

وتتعلق بجهتي القطعية مسائل تتبين بها أحكام القطعية فيهما :

المسألة الأولى

ليس بين جهتي القطعية في الدليل تلازم ، فكون الدليل قطعيًا من جهة الثبوت لا يلزم منه أن يكون قطعيًا من جهة الدلالة والعكس كذلك ؛ ولذا قد يتقابل دليلان كل منهما قطعي من جهة دون الأخرى فيتعادلان في القوة لتساويهما في القطعية ، من ذلك العام^(١) من الكتاب ، والنص الخاص من السنة الأحادية غير القطعية ؛ فالأول قطعي من جهة الثبوت ظني من جهة الدلالة ، والثاني قطعي من جهة الدلالة ظني من جهة الثبوت^{(٢)(٣)}.

المسألة الثانية

تمام قطعية دليل كونه قطعيًا من الجهتين ، قال شيخ الإسلام ابن تيمية

(١) على القول بأن العام ظني الدلالة كما هو مذهب جمهور الأصوليين خلافاً للحنفية . وانظر الكلام على قطعية العام ص (٣٥٦) .

- (٢) على القول بظنية خبر الواحد مطلقاً أو مع عدم القرينة .

(٣) انظر المستصفى (بولاق) ١٢٠/٢ - ١٢١ الحصول ٩٤/٣ شرح مختصر الروضة ٥٦٣/٢ - ٥٦٤ وكشف الأسرار للبخاري ٨٤/١ .

عند كلامه على الحديث القطعي في السند والمتن : « وهو ما تيقنا أن رسول الله ﷺ قاله وتيقنا أنه أراد تلك الصورة »^(١).

واليقين الأول هو قطعية الثبوت ؛ وهو القطع بنسبة الخبر إلى الرسول ﷺ ، واليقين الثاني هو قطعية الدلالة ؛ وهو القطع بالمراد من الدليل .

فترتيب الأدلة في القوة - بالنظر إلى جهتي القطعية - يكون هكذا :

الرتبة الأولى : القطعية التامة في الجهتين ويكون فيها الدليل قطعيًا في الثبوت والدلالة ، ومثال الدليل في هذه الرتبة : الدليل من القرآن الكريم أو الخبر المتواتر عن رسول الله ﷺ إذا كان نصًا صريحًا في الحكم المراد منه .

ومن ذلك قول الله تعالى : ﴿ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ﴾^(٢) فهو قطعي الثبوت وأنه من كلام الله ، وقطعي الدلالة على نسبة الإرسال من الله إلى محمد بن عبد الله ﷺ^(٣).

ومنه قول النبي ﷺ : ((من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار)) .
روى هذا الحديث عن رسول الله ﷺ ثلاثة وثلاثون نفرًا من الصحابة رضي الله تعالى عنهم أجمعين^(٤)، ورواه عنهم جمع كثير من مشاهير التابعين

(١) مجموع الفتاوى ٢٠/٢٥٧ ، وانظر الموافقات ١/٣٤ .

(٢) سورة الفتح (٢٩) .

(٣) انظر المثال في التقريب والإرشاد للباقلاني ١/٣٤٠ .

(٤) هذا في الأسانيد الصحيحة ، وقال الحافظ ابن حجر : « ورد أيضاً من نحو خمسين غيرهم بأسانيد ضعيفة ومن نحو عشرين آخرين بأسانيد ساقطة » فتح الباري ١/٢٠٣ .

رحمهم الله جميعاً^(١)، فهو حديث قطعي الثبوت ، وهو كذلك قطعي الدلالة على أن من كذب متعمداً على النبي ﷺ أنه معرض لما ذكر ﷺ من الوعيد^(٢).

الرتبة الثانية : قطعية الدليل بالنسبة لإحدى الجهتين دون الأخرى ، ويكون الدليل في هذه الرتبة قطعي الثبوت دون الدلالة ، أو قطعي الدلالة دون الثبوت ، ففي هذه الرتبة نوعان من الدليل القطعي :

النوع الأول : الدليل القطعي من جهة الثبوت دون جهة الدلالة ، ومنه قول الله تعالى : ﴿وَالْمُطَلَقَاتُ يَرْتَظْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾^(٣) فهو قطعي الثبوت لأنه من القرآن الكريم ، لكنه في دلالة على ما به يكون الترتيب غير قطعي ، وقد اختلف العلماء في هل يكون ذلك بالحيض أو بالأطهار^(٤)؟

النوع الثاني : الدليل القطعي من جهة الدلالة دون جهة الثبوت ، ومنه حديث أبي هريرة^(٥) عن النبي ﷺ أنه قال : ((إذا صلى أحدكم فليجعل

(١) انظر المرجع السابق .

(٢) المرجع السابق ١/١٩٩ .

(٣) سورة البقرة (٢٢٨) .

(٤) لأن لفظ (القرء) مشترك بين الانتقال من الحيض إلى الطهر وبين الانتقال من الطهر إلى الحيض ، فتكون دلالة الآية بالنظر إلى لفظه على المعنيين سواء . انظر في ذكر الخلاف والأقوال والمرجحات الخارجية تفسير القرطبي ٣/١١٣-١١٧ .

(٥) هو عبد الرحمن بن غنم أبو هريرة الدوسي ، اختلف في اسمه واسم أبيه اختلافاً كبيراً ، وهو من أكثرين من الرواية عن رسول الله ﷺ ، توفي سنة (٥٧) هـ وقيل بعد ذلك . انظر الإصابة

تلقاء وجهه شيئا ، فإن لم يجد شيئا فلي نصب عصا ، فإن لم يكن معه عصا فليخط
خطا ولا يضره من يمر بين يديه))^(١).

فهذا الحديث نص قطعي في دلالاته على أن الخط سترّة من لم يجد ما
يجعله تلقاء وجهه ولم يكن معه عصا ينصبه ، لكنه قد لا يقطع به من جهة
ثبوته على فرض ثبوته ، وقد ضعفه بعض العلماء^(٢).

ومنه - أيضاً - ما جاء من أخبار الآحاد قطعيًا في الدلالة على
الحكم ، وذلك عند من يرى أن خبر الواحد لا يفيد القطع مطلقًا أو عند
عدم القرائن .

وعدم القطعية من جهة الثبوت هنا أعم من كون الدليل ظاهرا غير
قطعي ، فقد يكون الدليل غير ثابت عند مستدل لعله من العلل التي يُردّ الخبر
من أجلها عنده بحيث لو ثبت لكان قطعيًا في دلالاته على محل الخلاف ولم

⇐

٢٠٧-١٩٩/٧ .

(١) رواه الإمام أحمد في المسند ٢٤٩/٢ وأبو داود في سننه ٣٨٤/٢ وابن ماجه في سننه ٣٠٣/١ .

(٢) وهو سبب اختلاف العلماء في حكم اتخاذ الخط سترّة للمصلي . انظر بداية المجتهد ونهاية
المقتصد لابن رشد الحفيد ١٤٠/١ .

وقال الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير ٣٠٥/١ : « وصححه أحمد وابن المديني كما نقله
ابن عبد البر في الاستذكار ، وأشار إلى ضعفه سفيان بن عيينة والشافعي والبخاري وغيرهم » .
وحسنه الحافظ في بلوغ المرام ص ٢٤٣-٢٤٤ ورّد في النكت (٢/٧٧٢-٧٧٤) على ابن
الصلاح والعراقي في جعلهما هذا الحديث مثالا للمضطرب ، وضعفه الشيخ الألباني . انظر
ضعيف سنن ابن ماجه ص ٧١ (١٩٦-١٤٣)

يكن فيه أدنى تردد ، ومن ذلك حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تصروا الغنم ، فمن ابتاعها فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها ؛ إن شاء أمسكها ، وإن سخطها ردها وصاعا من تمر »^(١)، فهذا قطعي في دلالة على رد الصاع من الطعام مع الشاة المصرة إذا سخطها المشتري ، لكن الحنفية يردون الحديث من جهة عدم ثبوته عندهم لمعارضته لقياس الأصول فلا يثبت^(٢)؛ فالرد لعدم الثبوت لا لعدم الدلالة .

الرتبة الثالثة : عدم قطعية الدليل من الجهتين ويكون فيها الدليل غير قطعي لا ثبوتا ولا دلالة ، وهذا الدليل خارج من حدود هذا البحث لعدم قطعيته مطلقا ، ومنه أن يكون الدليل خبر واحد غير قطعي ولا يكون نصا في الحكم ، ويمكن أن يمثل للدليل في هذه الرتبة بما رواه عبادة بن الصامت^(٣) رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب »^(٤)، فالحديث غير

(١) رواه البخاري ومسلم . انظر الصحيح مع فتح الباري ٣٦١/٤ وصحيح مسلم ١١٥٥/٣ .

(٢) انظر أصول السرخسي ٣٤١/١-٣٤٢ ، وجمهور العلماء على العمل بهذا الحديث الثابت ، وأنه أصل في ذاته .

(٣) هو عبادة بن الصامت بن قيس أبو الوليد الأنصاري الخزرجي ، أحد النقباء في بيعة العقبة ، شهد بدرا وما بعدها من المشاهد ، توفي سنة (٣٤) هـ وقيل عاش إلى خلافة معاوية . انظر الإصابة ٢٧/٤-٢٨ .

(٤) أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه . انظر سنن أبي داود مع عون المعبود ٤٢/٣ وسنن الترمذي مع تحفة الأحوذى ٥٩/٢ وسنن ابن ماجه ٧٩/١ . وصححه الألباني في صحيح سنن ابن ماجه ١٤٠/١ ، وانظر صحيح سنن الترمذي ٧٩/١ . وعليه العمل عند جمهور العلماء .

قطعي الثبوت عند من لا يرى قطعية خبر الآحاد ، وليس قطعي الدلالة على نفي الصحة لاحتمال أن يكون المراد نفي الكمال فذلك وارد^(١).

هذا وللدليل في كل رتبة من هذه الرتب حكم خاص بالنظر إلى الوصف بالقطعية ، فإنه يوصف الدليل في الرتبة الأولى بالقطعية مطلقا فيقال : (دليل قطعي) لأنه قطعي من جهة الثبوت والدلالة ، كما يوصف الدليل في الرتبة الثانية بالقطعية لكن مقيدا بالجهة التي هو فيها قطعي فيقال : (دليل قطعي الثبوت أو من جهة الثبوت) أو يقال : (دليل قطعي الدلالة أو من جهة الدلالة) أو نحو ذلك ، وقد يطلق الوصف توسعا فيقال دليل قطعي ، أما الدليل في الرتبة الثالثة فلا يمكن وصفه بالقطعية مطلقا ؛ لعدمها في جهتيه . والله تعالى أعلم .

المسألة الثالثة

الثبوت والدلالة في قطعية الدليل جهتان متكافئتان في القوة ؛ فلا يترجح دليل قطعي الثبوت فقط على دليل آخر قطعي الدلالة فقط ، ولا دليل قطعي الدلالة على دليل آخر قطعي الثبوت من أجل القطعية ؛ لتساويهما فيها .

هذا هو الظاهر من صنيع العلماء فيما إذا اجتمع دليلان أحدهما عام

(١) انظر بعض ما وقع هنا من الأمثلة في مناهج الاجتهاد في الإسلام ١/ ٥٠-٥١ .

ظني من القرآن والآخر خاص نص من خبر الواحد ؛ فإنهم لا يرجحون أحد الدليلين على الآخر لجهة القطعية فيه ، وإنما يصيرون إلى ما يصيرون إليه بأمر خارج عنهما ، كتغليب إرادة الخاص على إرادة العموم في مثل ذلك ، أو الترجيح بأن ذلك هو المنقول من فعل الصحابة رضي الله تعالى عنهم ، فتسكن نفس المستدل إلى ما فعلوا ونحو ذلك ، فدل على أن جهة الثبوت تعادل جهة الدلالة في القوة ^(١).

بل توقف القاضي أبو بكر الباقلاني وغيره في هذه المسألة ؛ لأنه لم يجد مرجحاً لأحد الدليلين على الآخر مع تقابلهما في أن كل واحد منهما راجح من جهة و مرجوح من جهة أخرى ، قال الجويني : « ورأى القاضي الوقف في المحل الذي يتعارض فيه الخبر ومقتضى لفظ الكتاب ؛ فإن أصل الخبر يتطرق إليه سبيل الظنون والمراد بالعموم في الكتاب في مظنة الظنون ، فضاهى معنى الكتاب في التعرض للتردد ^(٢) أصل الخبر الناص ، فمن ذلك الوجه وجب التوقف في قدر التعارض وإجراء اللفظ العام من الكتاب في بقية المسميات ^(٣) » ، ثم خالف إمام الحرمين شيخه القاضي فاختر القطع

(١) انظر تفصيل المسألة في البرهان للجويني ٢٨٥-٢٨٩ والمستصفى (بولاقي) ١٢٠/٢-١٢١ والمحصل للرازي ٩٤/٣ وشرح مختصر الروضة للطوفي ٥٦٣/٢-٥٦٤ .

(٢) سيأتي إن شاء الله تعالى أن بعض العلماء يستعمل (التردد) بمعنى الاحتمال . انظر (١٨٢) .

(٣) البرهان ٢٨٥/١-٢٨٦ .

بتخصيص العام من القرآن الكريم بالخاص من السنة ، واستدل على ما اختاره بسيرة الصحابة رضي الله عنهم ، قال : « وما ذكره القاضي وإن كان متجها في مسلك العقل فالمتبع في وجوب العمل ما ذكرناه ، ومن شك في أن الصديق عليه السلام ^(١) لو روى خبرا عن المصطفى عليه السلام في تخصيص عموم الكتاب لابتداه الصحابة قاطبة بالقبول فليس على دراية في قاعدة الأخبار » ^(٢).

وخالف بعض العلماء ما سبق ، فمال إلى ترجيح جهة الثبوت على جهة الدلالة ، وعلل ذلك بأن جهة الدلالة مفرعة عن جهة الثبوت فكان عدم قطعية الدليل من جهة الثبوت يورث شبهة في جهة الدلالة وإن كانت قطعية ، وذلك أن معنى الدليل ودلالته مُودَعان في اللفظ فهما تبع له وفرع عن ثبوته .

وعلى هذا القول فإذا تعارض دليل عام من القرآن ودليل خاص نص من السنة الأحادية قَدِّم العام من القرآن على الخاص من خبر الواحد لأنه راجح عليه ؛ فإن القطعية في العام من جهة الثبوت ، وهي على هذا المذهب أقوى من قطعية الخاص التي هي من جهة الدلالة ^(٣).

(١) هو عبد الله بن عثمان بن عامر أبو بكر الصديق بن أبي قحافة ، القرشي التيمي ، خليفة رسول الله عليه السلام وصاحبه في الغار وفي الهجرة إلى المدينة ، توفي سنة (١٣) هـ . انظر الإصابة

. ١٠٤-١٠١/٤

(٢) البرهان ١/٢٨٦ .

(٣) انظر أصول البزدوي مع كشف الأسرار للبخاري ٩/٣ ومسلم الثبوت لابن عبد الشكور

. ٣٥١-٣٥٠/١

ورُدَّ بكون الشبهة المنسحبة من جهة الثبوت إلى جهة الدلالة شبهة واحدة : في الثبوت بالذات وفي الدلالة بالتبعية ، فتبقى الجهتان متساويتين لأن في كل دليل شبهة واحدة فقط^(١).



(١) انظر فواتح الرحموت للأنصاري ١/٣٥٠-٣٥١ ، وما ذكره البزدوي وغيره القصد منه بيان رجحان العام من القرآن على الخاص من السنة عند تعارضهما وهو مذهب بعض الحنفية ، ونقض الأنصاري وجه دلالة ما ذكره على مذهب الحنفية بالعام الذي خص منه فإنه غير قطعي الدلالة عند الحنفية ويجوز تخصيصه بخبر الواحد عندهم ، مع أنه يجري عليه ما ذكروا من قوة جهة الثبوت على جهة الدلالة ، فكان ينبغي - على ما ذكروا - ترجيح العام المخصوص من القرآن على خبر الواحد ، وذلك خلاف مذهبهم .

المبحث الثاني : فيما يفيد القطعية في الدليل

قد يكون الدليل قطعيا بدون انضمام أمر آخر إليه ؛ كأن يكون نصا من كتاب الله عز وجل لا يحتمل إلا وجهها واحدا ، أو خبرا متواترا ، أو إجماعا مستكمل الشروط ، أو قياسا قطع فيه بالتعليل ثم قطع بوجود العلة في الفرع .

وقد يكون الدليل غير قطعي بالنظر إليه مجردا لكن تنضم إليه أمور أخرى تفيد القطعية فيه ؛ فخير الواحد المجرد قد لا يفيد القطع ، وقد ينضم إليه إجماع العلماء عليه وتلقيهم له بالقبول ، أو تحتف به من القرائن فيصير بما انضم إليه قطعيا^(١).

المطلب الأول

إفادة الإجماع القطعية في الدليل

الإجماع المفيد القطعية في الدليل هو ما كان قطعيا^(٢)؛ إذ ما لا يكون من الإجماع قطعيا لا يتصور أن يُكسب غيره قطعياً !

والإجماع على الدليل يمكن أن يكون إجماعا عليه من حيث الثبوت أو من حيث الدلالة ، فالإجماع على الدليل من حيث الثبوت مثل الإجماع على ثبوت خبر الواحد و الإجماع على ثبوت إجماع المتقدمين على أمر .

(١) سيأتي إن شاء الله تعالى في الباب الثاني الكلام على قطعية الخبر المتواتر والإجماع والقياس .

(٢) انظر ص (٤٠٢) فما بعدها في الإجماع القطعي وهو المستجمع لشروط القطعية ، ويجمعها عند بعض العلماء أن يكون الإجماع قوليا مشاهدا أو منقولا بالتواتر .

والإجماع على خبر الواحد متصور في ثلاث حالات :
الحالة الأولى : الإجماع على أن الخبر صدق وصحيح .
الحالة الثانية : الإجماع على العمل بالخبر .
الحالة الثالثة : الإجماع على حكم موافق لخبر لم يعلم أن الإجماع وقع عليه .

أما الحالة الأولى : وهي ما إذا أجمعت الأمة على تصديق الخبر فلم أطلع على من أنكر أن يكون ذلك الخبر صدقا قطعاً ممن يرى أن الإجماع حجة قطعية ، وإلا لكان الإجماع على أمر باطل ، وهو تصديق ما ليس بصدق ، وذلك يخالف قول كل من جعل الإجماع حجة قطعية ، وقد صرح في تلخيص التقريب بكون مثل هذا الخبر صدقا قطعاً^(١).

أما الحالة الثانية : وهي الإجماع على العمل بالخبر ، وإن لم يقطع كل المجمعين بصدق الخبر فمنها^(٢) : قول الرسول ﷺ : « إن الله قد أعطى لكل ذي حق حقه ؛ فلا وصية لوارث »^(٣) ، ومنها : نهيه ﷺ أن تنكح المرأة على عمتها أو

(١) انظر المصدر المذكور ٢/٧٢٥ .

(٢) انظر البحر المحيط ٦/٢٤٣-٢٤٤ ، وغيره من المراجع المذكورة في هذا البحث .

(٣) رواه الترمذي وأبو داود وابن ماجه والنسائي . انظر سنن الترمذي مع تحفة الأحوذى ٦/٣٠٩ -

٣١٤ وسنن أبي داود مع عون المعبود ٨/٧٢ وسنن ابن ماجه ٢/٩٠٥ وسنن

النسائي ٦/٢٤٧ . وقال الترمذي : « حديث حسن صحيح » ، وقال الحافظ ابن حجر في

تلخيص الحبير (٣/١٠٦) : « وهو حسن الإسناد » ، وانظر صحيح سنن أبي داود ٢/٥٥٤ .

خالتها^(١)، ومنها الخبر المروي عن المغيرة بن شعبه^(٢) ومحمد بن مسلمة^(٣) أن رسول الله ﷺ ورث الجدة السدس^(٤).

ومن ذلك الأحاديث المتفق عليها في صحيح البخاري وصحيح مسلم عند ابن الصلاح^(٥) وجماعة من العلماء ؛ لأن الأمة قد تلقت أحاديثهما بالقبول إلا أحرفا يسيرة تكلم فيها بعض النقاد^(٦).

(١) وهو متفق عليه . انظر صحيح البخاري مع فتح الباري ١٦٠/٩ وصحيح مسلم ١٠٢٨/٢ - ١٠٢٩ .

(٢) هو المغيرة بن شعبه بن أبي عامر أبو عيسى (أو أبو محمد) الثقفي ، أسلم قبل عمرة الحديبية ، توفي سنة (٥٠) هـ . انظر الإصابة في تمييز الصحابة ١٣١/٦ - ١٣٢ .

(٣) هو محمد بن مسلمة بن خالد أبو عبد الرحمن الأنصاري الأوسي الحارثي ، ولد قبل البعثة باثنتين وعشرين سنة ، وتوفي سنة (٤٣) أو (٤٦) هـ . انظر الإصابة ٦٣/٦ - ٦٤ .

(٤) رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه . انظر سنن أبي داود مع عون المعبود ١٠٠/٨ - ١٠١ . وسنن الترمذي مع تحفة الأحوذى ٢٧٧/٦ - ٢٧٨ وسنن ابن ماجه ٩٠٩/٢ - ٩١٠ .

قال ابن حجر في تلخيص الحبير ٩٥/٣ : « إسناده صحيح لثقة رجاله إلا أن صورته مرسل » ، وضعفه الألباني وتعقب الحافظ ابن حجر والحاكم والذهبي في تصحيحهم ، انظر إرواء الغليل ١٢٤/٦ . وعليه العمل كما نقل أهل العلم .

(٥) هو عثمان بن عبد الرحمن بن موسى أبو عمرو بن الصلاح ، محدث فقيه ، من تصانيفه : معرفة أنواع علوم الحديث ، وله فتاوى ، توفي سنة (٦٤٣) هـ . انظر سير أعلام النبلاء للذهبي ١٤٤٠/٢٣ - ١٤٤١ وطبقات الشافعية لابن السبكي ٣٢٦/٨ - ٣٣٦ والفتح المبين في طبقات الأصوليين للمراغي ٦٣/٢ - ٦٤ .

(٦) انظر مقدمة ابن الصلاح ١٠١/١٣ ومجموع فتاوى ابن تيمية ٣٥٠/١٣ - ٣٥١ واختصار علوم الحديث لابن كثير تحقيق وشرح أحمد شاكر ص ٣٣ .

ومن ذلك - أيضا - الحديث المشهور على اصطلاح بعض الحنفية^(١).

واختلف أهل العلم في قطعية مثل هذا الخبر على قولين :

القول الأول : أن خبر الواحد إذا تلقته الأمة بالقبول وأجمعت على العمل به يكون قطعيا في الثبوت ، وهذا القول نسبه غير واحد إلى جمهور الفقهاء والأصوليين^(٢)، وذكره ابن حزم^(٣) وأبو الحسين البصري^(٤).

ومن أدلة هذا المذهب ما يلي :

أولا : أن ظن من هو معصوم من الخطأ لا يكون إلا صوابا ؛ والأمة المجتمعة على العمل بالخبر معصومة من الخطأ ، فإذا أجمعت على العمل بالخبر وظنت صحته وصدقه كان كما ظنت ، وإلا كانت قد أجمعت على أمر باطل^(٥).

ثانيا : القياس على الإجماع على حكم مستند إلى ظاهر أو قياس غير قطعي ، فكما يجعل الإجماع ذلك الحكم قطعيا وإن لم يكن مستنده قطعيا

(١) انظر ميزان العقول لعلاء الدين السمرقندي ص ٤٢٨-٤٢٩ .

(٢) انظر مجموع الفتاوى ١٣/٣٥١-٣٥٢ ، ١٨/٤١ والمسودة ٢٤٣ والبحر المحيط ١/٤٦٦ ، ٢٤٣/٤-٢٤٤ .

(٣) انظر إحكام الأحكام لابن حزم ٢/٢٤٣ .

(٤) انظر المعتمد ٢/٨٤ .

(٥) انظر مقدمة ابن الصلاح ١٠١/١٣ ومجموع الفتاوى ١٣/٣٥٠-٣٥١ ، ١٨/٤٤-٤٥ والبحر المحيط ٤/٢٤٥ ، ٤٥٢ وفواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت ٢/١٢٥/١٢٦ .

فكذا خبر الواحد المجمع على العمل به يكون قطعياً بالإجماع^(١).

وهذا الدليل قياس على محل منازع فيه ، ولكن الجمهور من أهل العلم على جواز استناد الإجماع إلى دليل غير قطعي^(٢).

القول الثاني : أن الإجماع على تلقي الخبر بالقبول والعمل به لا يجعله قطعياً .

وهذا قول القاضي أبي بكر الباقلاني^(٣)، لكن نقل الزركشي عن ابن القشيري^(٤) أنه حكى عن القاضي أبي بكر الباقلاني أن ذلك يكون دليلاً على الصحة^(٥).

ومنع القطعية في هذه الصورة هو قول الآمدي^(٦).

(١) انظر مجموع الفتاوى ٤١/١٨ .

(٢) انظر خلاف أهل العلم رحمهم الله في جواز استناد الإجماع إلى دليل قطعي في إحكام الأحكام للآمدي ٢٢٦/١ والبحر المحيط للزركشي ٤/٤٥٢ وأصول السرخسي ١/٣٠٢ .

(٣) انظر تلخيص التقريب ٧٢٦-٧٢٧ وانظر البرهان لإمام الحرمين ١/٣٧٩ والبحر المحيط ٤/٢٤٣-٢٤٤ ومجموع الفتاوى ١٣/٣٥١-٣٥٢ .

(٤) هو عبد الرحيم بن عبد الكريم بن هوازن أبو نصر ابن أبي القاسم القشيري ، من علماء

الأشاعرة ، لازم إمام الحرمين ، من تصانيفه : التيسير في التفسير ، توفي سنة (٥١٤) هـ .

انظر سير أعلام النبلاء للذهبي ١٩/٤٢٤-٤٢٦ وطبقات الشافعية لابن السبكي ٧/١٥٩-

١٦٦ وطبقات المفسرين للداودي ١/٢٩١-٢٩٣ .

(٥) انظر البحر المحيط للزركشي ٤/٢٤٥-٢٤٦ .

(٦) انظر إحكام الأحكام ١-٢/٢٨٢ .

وحجة هذا القول : « أن تصحيح الأئمة للخبر مجرى على حكم الظاهر ، فإذا استجمع خبرٌ من ظاهره عدالة الراوي وثبوت الثقة به وغيرهما مما يريعه المحدثون فإنهم يطلقون فيه الصحة ، ولا وجه إذاً للقطع بالصحة والحالة هذه... فإنهم لا يتوصلون إلى العلم بصدقه ولو قطعوا لكانوا مجازفين وأهل الإجماع لا يجتمعون على باطل »^(١).

أما الحالة الثالثة : وهي الإجماع على حكم هو مقتضى خبر غير قطعي ولم يعلم أن الإجماع حصل من أجله - فالظاهر أنه لا يفيد القطعية ، لأن ما ذكره الجمهور هو أن الإجماع على الخبر وتلقي الأئمة له بالقبول مفيد القطعية فيه ، وذلك فيما لو وقع الإجماع على العمل بالخبر وعلم ذلك ، وفي هذا الصورة لم يعلم أن الإجماع وقع عليه فيحتمل أن يكون للإجماع مستند آخر غير ذلك الخبر^(٢)!

←

وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية والزركشي أن الجويني والغزالي تبعوا القاضي أبا بكر الباقلاني في هذا ، وذكره ابن تيمية عن ابن عقيل وابن الجوزي والرازي ، وذكره الزركشي عن إلكيا الطبري . انظر مجموع الفتاوى ١٣/٣٥١-٣٥٢ والبحر المحيط ٤/٢٤٣-٢٤٤ . وفي البرهان نفى إمام الحرمين الجويني أن يكون اتفاق « أئمة الحديث » على الحديث يجعله قطعياً ، فقيده بأئمة الحديث (انظر البرهان ١/٣٧٨-٣٧٩) ، وفي الحصول نفى الرازي أن يكون الخبر الذي وافق الإجماع مقتضاه قطعياً ، لكن هذه هي الصورة الثالثة وهي تختلف عن الصورة الثانية . انظر الحصول ٤/١٩٣ . والله تعالى أعلم .

(١) انظر البرهان للجويني ١/٣٧٩ والبحر المحيط ٤/٢٤٣-٢٤٤ والإحكام للآمدي ١-٢/٢٨٢ .

(٢) انظر تلخيص التقريب ٢/٧٢٥ والحصول للرازي ٤/١٩٣ .

والظاهر - والله أعلم - أن الإجماع في الحالتين الأولى والثانية مفيد للقطعية في الدليل ، أما في الحالة الأولى فلأن الإجماع على تصديق الخبر لا يمكن أن يكون خطأ فيجب أن يكون الخبر كما أجمعوا عليه ، وأما في الحالة الثانية فلأن الإجماع على تصحيح الخبر يجعله قطعياً ؛ وإن كان تصحيح كل واحد له هو بحسب ظنه ، وقطعيته لذلك الإجماع لا لنفس الخبر ، فهو أمر ظني أجمع عليه فارتفع بكونه سبيل المؤمنين إلى اليقين وعدم جواز الخلف ، أما الحالة الثالثة فالظاهر أن الخبر فيها غير قطعي ؛ لأنه خبر لم يعلم أن الإجماع وقع عليه . والله أعلم .

وأما كون الإجماع مفيداً القطعية في الدليل من حيث الدلالة فذلك فيما كان من الأدلة غير قطعي الدلالة واحتمل أن يراد منه غير ظاهره من حيث اللفظ فوق الإجماع على المراد منه ، فيصير الدليل قطعياً في أن المراد منه هو ذاك الذي وقع عليه الإجماع .

ومن ذلك الإجماع على القياس^(١)؛ فإنه يجعله قطعياً وإن لم يكن كذلك بالنظر إليه مجرداً ، وقد ذكر أهل العلم جملة من الأقيسة التي أجمع

(١) مذهب الجمهور : جواز استناد الإجماع إلى قياس ، ومنعه الشيعة وداود الظاهري وابن جرير الطبري ، وفصل فيه بعضهم فجوز ذلك في القياس الجلي دون الخفي ، وأدلة المخالف يظهر منها أن خلافه من أجل عدم إمكان تصور ذلك لا في أنه لو وقع لكان قطعياً ، وما ذكره هنا مبني على إمكان التصور وعلى الوقوع . انظر المسألة في أحكام الأحكام للآمدي ١-٢/٢٢٤ والبحر المحيط ٤/٤٥٢-٤٥٣ .

عليها العلماء رحمهم الله ، منها : إجماع الصحابة على إمامة أبي بكر
الصديق عليه السلام قياسا للإمامة الكبرى على الإمامة الصغرى في الصلاة ، ومنها :
الإجماع على قتال مانعي الزكاة قياسا لها على الصلاة ، والإجماع على تحريم
شحم الخنزير ، قياسا على لحمه ، والإجماع على وجوب الزكاة في
الجواميس قياسا على البقر^(١).



(١) انظر إحكام الأحكام للآمدي ١-٢/٢٢٤ والبحر المحيط ٤/٤٥٣ .

المطلب الثاني

أثر القرائن في إفادة القطعية

تعريف القرينة:

القرينة : فَعيلة بمعنى فاعلة من (قرن) ، ومن معانيه جمع الشيء إلى شيء ، ومنه القرآن بين الحج والعمرة في النسك ، والقران بين تمرتين في الأكل ، وقرينة الرجل : نفسه التي معه أو زوجه ، ودور قرائن : إذا كانت تستقبل بعضها بعضا .

والقرينة : ما يشير إلى المطلوب ، ومن أمثلتها في اللغة : القرائن اللفظية ، كما في قولك : (ضربتُ موسى جبلى) ؛ لأن التاء من (ضربتُ) قرينة من اللفظ على أن فاعل الضرب هو (جبلى) المتأخر ، ومنها : القرائن الحالية ، كما في قولك : (أكل الكمثرى موسى)^(١) ؛ فإن الحال تدل على أن الذي يحتمل أن يكون الآكل هو موسى ، أما الكمثرى ففاكهة مأكولة .

قرائن القطعية في الدليل:

ولكن المراد بالقرائن هنا أحص من ذلك ، فإن القرائن التي تفيد

(١) انظر معجم مقاييس اللغة لأحمد بن فارس ٧٦/٥ ولسان العرب لابن منظور ٣٣٩/١٣

والتعريفات للشرif الجرجاني ص ١٧٤ .

القطعية في الدليل : جميع ما يؤثر في الدليل ويزيده قوة في الثبوت أو في الدلالة مما ليس داخلا في حجته وصحته ولا في حده وحقيقته ؛ لأن من القرائن ما تكون لازمة للحجية الدليل وشرطا في قبوله وصحته مثل عدالة الراوي في خبر الواحد ؛ فإنها شرط في قبول الخبر ، وكل خبر حجة يلزم أن يكون راويه عدلا ، فلا يكون مثل هذه القرائن مرادا به ها هنا ؛ لأن القطعية فرع عن الحجية ، ولا يبحث في قطعية دليل لم يثبت كونه حجة .

وإنما المراد الأمور التي تقارن الدليل أو تسبقه أو تلحقه ، ويكون لها أثر في ازدياد قوة الدليل والثقة به ، وهي أمور قد تخفى على بعض المجتهدين دون بعضهم فيقطع بالدليل من اطلع عليها أو على قدر منها يفيد القطعية ولا يقطع بالدليل من لم يطلع عليها أو اطلع على قدر منها لا يفيد القطعية ، وذلك مثل كثرة الطرق المروي بها الخبر ، وكون رواته من الأئمة المشهورين المعروفين بمزيد عدل وصدق ، وكون الخبر له شواهد معززة في الأدلة الأخرى^(١).

ومن ذلك - أيضا - ما يذكر من القرائن المؤثرة في العدد المفيد العلم القطعي في الخبر المتواتر^(٢) ؛ لأنها ليست لازمة للحجية ولا هي داخلة في

(١) انظر مع شيء من التصرف والزيادة شرح الكوكب المنير ٢/٣٢٥-٣٢٦ ومسلم الثبوت مع فواتح الرحموت ٢/١١٠ .

(٢) انظر حاشية المطيعي على نهاية السؤل ٣/٦١ وشرح العضد على المختصر ٢/٥٢ ، ٥٦ ، ٥٥ .

حقيقة الخبر المتواتر ، فإن حقيقته - كما سيأتي - خير عدد يستحيل على مجموعهم الكذب ، وربما كثر العدد وقل بالنسبة إلى هذا أو ذاك لاختلافهم في الوقوف على القرائن المؤثرة في العدد ، ولأن تلك القرائن المؤثرة في العدد ربما خفيت على بعض فلا يكفيه عدد يكفي من اطلع على تلك القرائن .

وقد تكون القرينة لازمة وغير لازمة بحسب المواضع ، فمن ذلك العدد في رواية الخبر ؛ فإنه ليس لازماً للحجية في مطلق الخبر ، إذ الخبر يحتاج به إذا كان صحيحاً وإن لم يروه أكثر من واحد ، لكن العدد لازم لحقيقة الخبر المتواتر ، وذلك أن تعدد الرواة في الخبر المتواتر قرينة لازمة لحقيقة الخبر المتواتر وهو في مطلق الخبر قرينة غير لازمة . والله تعالى أعلم .

والقرائن قد تفيد القطعية في الدليل من جهة الثبوت وقد تفيدها فيه من جهة الدلالة ، أما من جهة الثبوت فذلك أثر القرائن في قطعية خبر الواحد من جهة الثبوت^(١) ، وأما من جهة الدلالة فذلك كل ما يذكر من الأمور المفيدة للمراد من الأدلة زيادة على ظهور المعنى حتى يقوى ويصل إلى القطع ، كأن تكون صيغة الدليل مثلاً ظاهرة في العموم أو في الوجوب أو في النهي... ويقف الناظر في الدليل على قرائن وشواهد أخرى تقوّي ظاهر هذه الصيغ حتى يقطع بأن المراد من الدليل ما ظهر منه^(٢) .

(١) انظر قطعية خبر الواحد ص (٢٨١) .

(٢) سيأتي - إن شاء الله قريباً - ضرب الأمثلة على ذلك عند ذكر تقسيمات القرائن .

وللاعتداد بالقرائن في الأدلة أهمية كبيرة ؛ فقد كان عدم النظر فيها وعدم الاعتداد بها سببا في نفي القطعية عن أدلة كثيرة .

فمن جهة الثبوت نفى كثير القطعية عن أخبار هي قطعية عند المطلعين على القرائن التي خفيت على من نفى القطعية ، كالنظر في أحوال الرواة وسيرهم وطرق الرواية^(١)، قال شيخ الإسلام ابن تيمية : « وكذلك الخبر المروي من عدة جهات يصدق بعضها بعضا من أناس مخصوصين قد يفيد العلم اليقيني لمن كان عالما بتلك الجهات وبحال أولئك المخبرين وبقرائن وضمان تحتف بالخبر ، وإن كان العلم بذلك الخبر لا يحصل لمن لم يشركه في ذلك ، ولهذا كان علماء الحديث الجهابذة المتبحرون في معرفته قد يحصل لهم اليقين التام بأخبار وإن كان غيرهم من العلماء قد لا يظن صدقها فضلا عن العلم بها »^(٢).

ومن جهة الدلالة أدت الغفلة عن النظر في القرائن المحيطة بالنصوص الشرعية إلى أن نفى بعض من لم يحط بها القطعية عن كثير من الألفاظ الشرعية ؛ إذ أخذها منفردة فتطرقت إليها عنده احتمالات كثيرة صعب عليه من أجلها القطع بها ، مع أن القرائن التي تسبقها أو تلحقها أو تقارنها تنفي عنها تلك الاحتمالات^(٣).

(١) انظر الإحكام للآمدي ٢/٣٧١-٣٧٢ ومختصر الصواعق المرسلة ٢/٣٥٧، ٣٧٧-٣٨٠ .

(٢) مجموع الفتاوى ٢٠/٢٥٧-٢٥٩ .

(٣) انظر البرهان ١/٢٧٨، ٢٧٩ والصواعق المرسلة لابن القيم ٢/٦٥٨ .

قطعية القرائن:

مذهب كثير من العلماء^(١) أن القرائن تؤثر في الدليل وقد تفيد فيه القطع ، وأطلق القاضي أبو بكر الباقلاني نفي أن يكون للقرائن أثر في جعل خبر الواحد قطعياً^(٢).

ولكن كون القرائن مفيدة للقطعية في الدليل إنما هو في الجملة ولا يلزم منه أن كل قرينة تفرض مفيدة للقطعية أو لكل أحد ، لذا اختلف في جملة من القرائن هل تفيد العلم القطعي في ثبوت خبر الواحد مثلاً ، كأن يكون الخبر قد تلقاه بعض الأمة بالقبول وأوله بعضهم ، أو يكون الواحد أخبر به في جماعة لم يكذبوه مع جواز تواطئهم على الكذب^(٣).

قرائن الأحوال:

هذا القسم الأول من القرائن .

ويصعب تحديدها بعبارات وافية^(٤)، قال الجويني : « وهى تنقسم إلى

(١) انظر البرهان ١/١٠٨، ١٨٦ والمستصفى ٢/١٨-١٩، ٤٢، ١٤٤-١٤٥ والمحصل ٣/٢١٤،

٢٨٤/٤ والإحكام للآمدي ٢/٢٧٤ وشرح مختصر الروضة ٢/٨٤، ١٠٨ .

(٢) انظر تلخيص التقريب ٢/٧١١-٧١٢، ٧١٦-٧١٧ وانظر المستصفى ٢/١٤٢ والإحكام

للآمدي ٢/٣٧١-٣٧٢ .

(٣) انظر الإحكام للآمدي ٢/٢٨٠-٢٨١ وشرح تنقيح الفصول للقرافي ٣٥٥ والبحر المحيط

للزركشي ٤/٢٤١-٢٤٦ .

(٤) انظر التقريب والإرشاد للقاضي أبي بكر الباقلاني ١/١٩٢ .

قرائن مقال وقرائن أحوال : أما الأحوال فلا سبيل إلى ضبطها تجنيسا وتخصيصا ، ولكنها إذا ثبتت لاح للعاقل في حكم طرد العرف أمور ضرورية»^(١)، وقال في موضع آخر : « إن العلوم الحاصلة على حكم العادات وجدناها مرتبة على قرائن الأحوال ، وهي لا تنضبط انضباط المحدودات »^(٢)، وقال الغزالي : « إن قصد الاستغراق يعلم بعلم ضروري يحصل عن قرائن أحوال ورموز... وأمور معلومة من عادته [أي المتكلم] ومقاصده وقرائن مختلفة لا يمكن حصرها في جنس ولا ضبطها بوصف »^(٣)، وقال الرازي : « إن القرائن لا تفي العبارات بوصفها ، فقد تحصل أمور يعلم بالضرورة عند العلم بها كون الشخص حجلا أو وجلا ، مع أننا لو حاولنا التعبير عن جميع تلك الأمور لعجزنا عنه »^(٤).

وضرب أهل العلم لقرائن الأحوال أمثلة تفيد في تقريبها إلى الذهن وفهم المقصود منها ، ومن تلك الأمثلة :

- أحوال رواة الأخبار عن رسول الله ﷺ ، وعاداتهم وما عرف من سيرهم ، وأحوال المخبر عنه ، وأحوال المخبر المبلغ ؛ فكل ذلك يؤثر في

(١) البرهان ١/ ١٨٦ .

(٢) المرجع السابق ١/ ٣٧٣ .

(٣) المستصفى (بولاقي) ٢/ ٤١-٤٢ .

(٤) المحصول ٤/ ٢٨٤ ، وانظر الوصول إلى الأصول ٢/ ٧٦ ونفائس الأصول ٣/ ٨-ب .

ازدياد قوة ثبوت الخبر عمن روي عنه^(١).

- العلامات التي تظهر على الإنسان الخَجَل أو الوجَل أو الغضبَان ،
فإذا أخبر عدل عن خجله أو وجله أو غضبه مع ظهور تلك العلامات فقد
نقطع بما أخبر^(٢).

- حركة المتكلم ، وأخلاقه ، وعاداته ، ومقاصده ، وتغيرات وجهه ،
وحركات رأسه المقارنة لكلامه ، والمعينة على قوة بيان مراده من كلامه^(٣).

- إذا علم المرء بامرأة حامل قد اكتملت مدة حملها ، ثم سمع الطلق
من وراء الجدار مع ضجة النسوان حول تلك الحامل ، ثم سمع صراخ
الطفل ، ثم خرجت نسوة يُعْلِنُ أنها قد ولدت وأخبرن بذلك ، فإنه لا
يستريب المخبر في خبرهن ، بل يحصل له العلم به قطعاً^(٤).

- قال بعض العلماء ممثلاً لقرائن القطعية في بعض أمور زمانه : « لو
أن سفيرا من خواص الخدم رفع جانب الستر الشريف عن باب الحرم ،
وأوماً بالإشارة إلى المنصب في دست الوزارة^(٥) : أن انهض بحرمتك فقد

(١) انظر الصواعق المرسلة ٣٧٧/٢ - ٣٨٠ .

(٢) انظر البرهان ٣٧٣/١ والمستصفى ٤١/٢ - ٤٢ .

(٣) انظر المستصفى كما سبق ، و(بولاق) ٣٣٩/١ - ٣٤٠ .

(٤) انظر إحكام الأحكام للآمدي ٢٧٩/٢ .

(٥) أي صدر الوزارة ، انظر القاموس المحيط ١٥٢/١ والتنقيح بتحقيق د. حمزة زهير حافظ

٣٧٥/٢ حاشية رقم (١) .

استغني عن خدمتك! لقطع الصدر والحاضرون بصدق قول السفير ، وصحة عزل الوزير... ولو حضر غريب لا يعرف اختصاص المخبر وسطوة السلطان أو عظم قدر المنصب لم يشاركهم في الاضطرار إلى العلم به...»^(١).

- قرائن السياق : وهي قريبة من قرائن الأحوال ، وهي ما تستنبط من سياق الدليل ، مثاله قوله تعالى : ﴿وَأَمْرًا مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٢) ، فإن « السياق في بيان شرفه ﷺ ، وذلك لا يحصل بإباحة لفظ الهبة له في النكاح دون غيره فقط ، بل بأنه ﷺ يجوز له النكاح بلا مهر »^(٣) ، فيتبين ضعف احتمال من حمل اللفظ على أن الخصوصية المشار إليها هي كون النكاح بلفظ (الهبة) خاصة به ﷺ دون غيره ، لقوله تعالى : ﴿خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٤).

فقرائن الأحوال هي كل ما يلبس الدليل مما يفهم من سياقه وحال وروده ويؤثر في زيادة قوته ثبوتاً أو دلالة ، وهي تفيد القطعية في الدليل ثبوتاً كما في قرائن الأحوال المحيطة بخبر الواحد^(٥) ، وتفيد القطعية فيه من حيث الدلالة ؛ كالإشارات والحركات والمقاصد والعادات التي شاهدها الصحابة

(١) تنقيح المحصول للتبريزي ٣٧٥/٢ ، ٣٧٦ .

(٢) سورة الأحزاب (٥٠) .

(٣) مفتاح الوصول/٥٢-٥٣ .

(٤) انظر تفسير القرطبي للآية والتفصيل في المسألة ٢١٠/١٤ فما بعدها .

(٥) انظر المرجع السابق .

عند نزول القرآن وبيان الرسول ﷺ للأحاديث ؛ ففهموا الوجوب والطلب الجازم من بعض صيغ الأمر وفهموا الندب من أخرى ، وفهموا العموم من بعض صيغه والتخصص من أخرى ، وفهموا الإطلاق والتقيد ونحو ذلك^(١).

قرائن المقال (أو القرائن اللفظية):

هذا القسم الثاني من القرائن ، وهي ما كان من قرائن الدليل لفظا معينا في بيان المراد منه ، وذلك في جهة الدلالة كالألفاظ المخصصة للعموم أو المقيّدة للمطلق أو المبيّنة للمجمل ، فقد تكون من الكثرة أو القوة بحيث يقطع من وقف عليها بالمراد بالدليل ، وفي جهة الثبوت كتواتر الخبر على ثبوت إجماع الأمة .

ومن الأمثلة على القرائن اللفظية :

- تأكيد المعنى الظاهر من الكلام ، كما إذا قال قائل : « اضرب الجناة وأكرم المصلحين » ، فإن ظاهر هذا العموم^(٢) ، فإذا قال : « كافتهم ، صغيرهم وكبيرهم ، شيخهم وشابهم ، ذكرهم وأنثاهم ، كيف كانوا ، وعلى أي وجه كانوا ، لا تغادر منهم أحدا ، بسبب من الأسباب ووجه من

(١) انظر - مع شيء من التصرف - التقريب والإرشاد للقاضي أبي بكر ٤٣٢/١ ، ٤٣٤ -

٤٣٦ والمستصفي ٤٢/٢ - ٤٣ (وبلوق) ٣٣٩/١ - ٣٤٠ .

(٢) على خلاف في الصيغة المطلقة في العموم هل تفيد العموم ظاهرا أم تفيده قطعا . انظر ص

(٣٥٦) من هذا البحث .

الوجه « ... حصل علم قطعي بأن مراده من الصيغة العموم^(١) .

- اطراد اللفظ الظاهر في موارد استعماله على معنى واحد ، فتجري مجرى النصوص التي لا تحتل غير مسماتها ، بتلك الموارد التي هي قرائن مفيدة زيادة بيان في الظاهر^(٢) .

- القرائن الخارجية : وهي قريبة من قرائن المقال ، وهي الأدلة المنفصلة من نص أو قياس أو عمل ، التي تبين المراد من الدليل المحتمل ، مثالها أن قوله تعالى : ﴿وَالْمُطَلَّقاتُ يَرْبِضْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾^(٣) يحتمل في جهة الدلالة أن يكون التربص بالحيض أو بالأطهار ، فيستدل من يرى أنه بالحيض بقرائن وأدلة أخرى تعزز ذلك الاحتمال كقوله تعالى : ﴿وَاللَّائِي يَنْسُنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ﴾^(٤) ، فجعل عدة المرأة التي لا تحيض لصغر أو يأس بالأشهر بدلا من الحيض ، فدل على أن الأصل في العدة أن يكون بالحيض ، وبأن القصد من العدة استبراء الرحم من الحمل والعلامة الدالة على براءة الرحم في العادة هي الحيض لا الطهر ! فإن الطهر تشترك فيه الحامل والحائِل ، والحيض في غالب

(١) انظر المستصفي (بولاقي) ٢/٤١-٤٢ .

(٢) انظر الصواعق المرسلة ٢/٦٧٠-٦٧٢ .

(٣) سورة البقرة (٢٢٨) .

(٤) سورة الطلاق (٤) .

العادة خاص بالحائل ، فكان النظر المناسب للمقصد الشرعي من ذلك أن تكون العدة بالحيض^(١).

ومثال قرينة موافقة العمل : أن قوله تعالى في آية الوضوء : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾^(٢) يحتمل أن يكون ﴿أَرْجُلَكُمْ﴾ معطوفاً على قوله : ﴿رُءُوسِكُمْ﴾ ويحتمل أن يكون معطوفاً على قوله : ﴿وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ﴾ ، وهو على الاحتمال الأول ممسوح ، وعلى الثاني مغسول ، لكن عمل الصحابة فمن بعدهم قرينة تؤيد الاحتمال الثاني ؛ إذ المنقول عن عامتهم هو الغسل لا المسح^(٣).

تقسيم آخر للقرائن :

قسم بعض العلماء القرائن إلى عادية وعقلية وحسية .

فالعادية : كالقرائن التي تكون على من يخبر بموت ولده من التفجع

وشق الجيوب !

(١) انظر مفتاح الوصول للشريف التلمساني ص ٥٣-٥٥ .

(٢) سورة المائدة (٦) .

(٣) انظر المرجع السابق ، وانظر تفصيل المسألة في تفسير القرطبي ٩١/٦ فما بعدها .

والعقلية : كخبر جماعة تقتضي البديهة أو الاستدلال صدقه ^(١).

والحسية : كالقرائن التي تكون على من يخبر بعطشه ^(٢).

(الاستدلال بالقرائن) في كلام الشيرازي والباجي:

في كلام الباجي وأبي إسحاق الشيرازي وغيرهما عبارة : « الاستدلال بالقرائن » ، وليس المراد بالقرائن في هذه العبارة ما في هذا المبحث ، وإنما المراد بها عندهم أن يقرن الشارع بين شيئين في اللفظ فيختلف في أن ذلك يقتضي التسوية بينهما في الحكم ^(٣)، ويسمى أيضا (دلالة الاقتران) ^(٤) أو (الاستدلال بالقران) ^(٥).

(١) وجعل الغزالي (المستصفى ١/٣٤٠) مما يقتزن به القرائن مثل قوله تعالى : ﴿وَالسَّوَاتِطُ مَطْوِيَّاتٌ بَيْنَهُ﴾ الزمر: (٦٧) وأنه قد أحيل في ذلك على دليل العقل . وانظر ص (٧٨) في أن أدلة العقول لا تعارض ظواهر الأدلة الشرعية وأن ما يفيد الظاهر هو المراد بدون تأويل ، فلا حاجة في مثل ذلك إلى قرائن العقول .

(٢) انظر شرح الكوكب المنير ٢/٦٧٠-٦٧٢ .

(٣) انظر إحكام الفصول للباجي ٦٧٥-٦٧٦ وشرح اللمع للشيرازي ١/٤٤٣-٤٤٤ .

وانظر التعريف في العدة لأبي يعلى ٤/١٤٢٠ والمسودة ١٤٠ وشرح الكوكب المنير ٣/٢٥٩ .

(٤) انظر البحر المحيط للزركشي ٦/٩٩-١٠١ .

(٥) انظر عبارات أهل العلم عن هذه الدلالة : (القران) و (القرينة) في العدة لأبي يعلى ٤/١٤٢٠

والمسودة ص ١٤٠ ، و (الاقتران) و (القرينة) في البرهان للحويجي ٢/٧٦٨ ، و (الاقتران) في

المستصفى ٣/٢٨٨ ، و (القران) في ميزان الأصول لعلاء الدين السمرقندي ص ٤١٥ وشرح

←

ووردت هذه العبارة في الأثر عن ابن عباس^(١) - رضي الله عنهما -

←

الكوكب المنير ٢٥٩/٣ .

وفي التبصرة للشيرازي (ص ٢٢٩) : « الاستدلال بالقرآن لا يجوز » ، لكن قال المحقق : « في الأصل (القرائن) وهو تحريف من الناسخ ، والصواب ما أثبتته » وأحال على اللمع والمستصفي .

أما اللمع فالذي وقفت عليه فيه قول الشيرازي عند كلامه على المسألة (ص ٤٣ من الطبعة الأولى لدار الكتب العلمية ، وص ١٣١ من الطبعة التي مع تخريج أحاديث اللمع) : « وهكذا كل شيئين قرن بينهما في اللفظ ثم ثبت لأحدهما حكم بالإجماع لم يجب أن يثبت ذلك الحكم للآخر... ومن أصحابنا من قال : إذا ثبت لأحدهما حكم ثبت لقرينه » ، والذي في المستصفي (٢٨٨/٣) : « ظن قوم أن من مقتضيات العموم الاقتران بالعام والعطف عليه... وهو غلط » .

ويؤيد أن عبارة (القرائن) التي في نسخة التبصرة هي الصحيحة أمور : منها أنه لا تعارض بين ما في المستصفي و اللمع - على فرض أن فيهما (القرآن) - وبين ما في أصل التبصرة ؛ لما سبق من تعدد عبارات العلماء عن هذه الدلالة ، ومنها أنها عبارة الشيرازي في شرح اللمع والباحي في إحكام الفصول وهو زميله في الأخذ عن القاضي أبي الطيب الطبري بل هي عبارة منقولة عن القاضي أبي الطيب الطبري نفسه ففي المسودة ص ١٤٠ : « قال أبو الطيب : اختلف أصحابنا في الاستدلال بالقرائن » وفي البحر المحيط ١٠٠/٦ « وقال أبو الطيب : قول ابن عباس : إنها لقرينتها ، إنما أراد بها لقرينة الحج في الأمر والأمر يقتضي الوجوب فكان احتجاجة بالأمر دون الاقتران... » .

والحاصل أن لأهل العلم عبارات كثيرة في التعبير عن هذه الدلالة ، وأن عبارة بعضهم - ومنهم الشيرازي في التبصرة - : (الاستدلال بالقرائن) وهي عبارة صحيحة ، وأن المراد بـ (القرائن) في ذلك غير ما ههنا . والله تعالى أعلم .

(١) هو عبد الله بن العباس بن المطلب أبو العباس القرشي الهاشمي ، ابن عم رسول الله ﷺ ، حبر

←

في الاستدلال على وجوب العمرة وأنها مثل الحج ، قال : « إنها - أي
العمرة - لقرينة الحج في كتاب الله تعالى : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ
لِلَّهِ ﴾ (١) « (٢) .



←

الأمة وترجمان القرآن ، ولد وبنو هاشم في الشعب قبل الهجرة ، وتوفي بالطائف سنة (٦٨)
هـ . انظر الإصابة ٩٠/٤ - ٩٤ .

(١) سورة البقرة (١٩٦) .

(٢) أخرجه البخاري معلقا عن ابن عباس . انظر صحيح البخاري مع فتح الباري ٣/٥٩٧ .

وأخرجه الشافعي بسنده عنه في الأم ٢/١٣٢ وأسنده البيهقي أيضا في السنن الكبرى
٣٥١/٤ ، وانظر تلخيص الحبير للحافظ ابن حجر ٢/٢٤١ .

المبحث الثالث : فيما يمنع القطعية عن الدليل

تقدم الكلام في المبحث السابق عن الأمور التي تضيي القطعية على دليل غير قطعي على فرض خلوه عن تلك الأمور ، فهل ثمة أمور إذا كانت في الدليل غير القطعي منعه من القطعية ، أو أزالته القطعية عنه إذا حلت فيه؟ وهل كون الدليل مختلفا فيه يثبت العذر ، ويرفع القطعية عنه ، أو يمنعه منها؟ وهل الاحتمال مخرج للدليل عن القطعية ، وما حدود ذلك؟ فمدار هذا المبحث على الاختلاف والاحتمال وأثرهما في رفع القطعية عن الدليل .

المطلب الأول

أثر الخلاف في منع القطعية

المقصود من الخلاف في الدليل هنا الخلاف فيه من جهة ثبوته و من جهة دلالة ، والخلاف الذي يلزم منه ذلك كالخلاف في حجتيه .

أما الخلاف في الدليل من جهة ثبوته ؛ فكالخلاف في ثبوت إجماع الصحابة رضوان الله عليهم على العمل بالقياس^(١) ، وكالخلاف في ثبوت التواتر في الأخبار المستدل بها على حجية الإجماع^(٢) ، وأما الخلاف في الدليل

(١) انظر الخلاف في ذلك في البرهان ٤٩٩/٢ - ٥٠٥ والمستصفى ٥٢٣/٣ والإحكام للآمدي

٣١٢-٣٠٠/٤-٣

(٢) انظر مبحث قطعية الإجماع وفيه الكلام على أدلة حجتيه ص (٣٨٨) .

من جهة دلالاته ؛ فكالخلاف في دلالة قول الله تبارك وتعالى : ﴿ وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ ۖ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴾ ^(١) على حجية الإجماع ^(٢) ومن ذلك الخلاف في دلالة آيات كثيرة من الكتاب العزيز على بعض المسائل الفقهية ؛ كدلالة قوله تعالى في آية الوضوء : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ﴾ ^(٣) على وجوب غسل المرفق مع اليد ، ودلالة قوله تعالى : ﴿ وَالْمُطَلَقَاتُ يَرْتَغْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ ^(٤) على أن الاعتداد بالأطهار أو بالحيض ^(٥).

والخلاف في حجية الدليل يلزم منه الخلاف في قطعيته مطلقا ؛ لأن القطعية فرع عن الحجية ، فمن لا يرى الدليل حجة أصلا فهو لا يراه قطعيا ! فيدخل ههنا بالتبع الخلاف في حجية خبر الواحد والإجماع والقياس ، فقد خالف في ذلك بعض الفرق البعيدة عن اتباع السنة ^(٦).

(١) سورة النساء (١١٥) .

(٢) انظر المسألة في المحصول ٣٥/٥-٦٦ والإحكام للآمدي ١-٢/١٧٠-١٧٩، ١٨٦ وروضة الناظر لابن قدامة ٢/٣٣٥-٣٣٨ .

(٣) سورة المائدة (٦) .

(٤) سورة البقرة (٢٢٨) .

(٥) انظر المسألتين في بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد الحفيد ١/٢٥٠، ٢/١٠٥ .

(٦) انظر الخلاف في حجية خبر الواحد في إحكام الفصول ص ٣٣٤ والبرهان ١/٣٨٨ وبيان المختصر ١/٦٧١ . وانظر الخلاف في حجية الإجماع في إحكام الفصول ص ٤٣٧

ولكلاً طَرَفَي الإثبات والنفي في هذه المسألة ما يعززه من الأمارات
وإشارات أهل العلم :

كون الخلاف مانعا من القطعية أو رافعا لها يدل عليه ما يلي :

أولا : أن مسائل الخلاف قد كثر فيها الخلو من الدليل القطعي ، قال
الزركشي : « لما غلب على مسائل الخلاف الظن ظُنَّ أن جميعها
كذلك... »^(١)؛ لأنه لما كان وجود الدليل القطعي يجعل الباحثين في الأدلة
يتفقون على القول بموجبه ، ويطمئنون إليه كان خلافهم موهما بعدم وجود
دليل قطعي في المسألة ، وأن جميع المختلفين اعتمدوا فيما ذهبوا إليه على أدلة
غير قطعية .

ثانيا : أن في عبارة كثير من أهل العلم ما يشير إلى ذلك :

- قال الشافعي - إشارة إلى القسم القطعي من الحجج - : هو « ما
كان نص كتاب يبين أو سنة مجتمع عليها... » ، وقال في القسم غير القطعي
منها : هو « ما كان من سنة من خبر الخاصة الذي قد يختلف الخبر فيه »^(٢)،

←

والبرهان ٤٣٤/١ وبيان المختصر ٥٢٥/١ .

وانظر الخلاف في حجية القياس في إحكام الفصول ٥٣١/٢ والبرهان ٤٩٠-٤٩٢ وبيان المختصر
١٤٢-١٤١/٣ ؛ فقد خالف في ذلك المعتزلة والروافض والنظام من المعتزلة وغيرهم .

(١) البحر المحيط ٤٧٣/١ .

(٢) الرسالة ص ٤٦٠-٤٦١ ، وانظر ص ٥٩٨-٦٠٠ .

فما ذكره - رحمه الله - يحتمل أن يكون معناه أن اجتماع الخبر مظنة القطعية واختلافه مظنة عدمها .

- وفرق أبو الحسين البصري بين ما هو من مسائل الاجتهاد وما ليس منها بقوله : « إن مسائل الاجتهاد التي لا لوم على المخطئ فيها هي ما اختلف فيه أهل الاجتهاد من الأحكام الشرعية »^(١).

- وقال الغزالي - إشارة إلى مسألة هل البسمة آية من القرآن - : « الإنصاف أنها ليست قطعية بل هي اجتهادية ، ودليل جواز الاجتهاد فيها وقوع الخلاف فيها في زمان الصحابة رضي الله عنهم »^(٢).

- وقال الرازي : « إنا نجد الناس مختلفين في معاني الألفاظ التي هي أكثر الألفاظ دورانا على السنة المسلمين اختلافا لا يمكن القطع فيه بما هو الحق »^(٣).

- وقال الطوفي - إشارة إلى مسألة الحقيقة الشرعية - : « والدليل على أنها ليست قطعية أنها لو كانت قطعية لنصب عليها دليل قاطع... لكن الدليل القاطع منتف قطعاً وإلا لما وقع هذا النزاع »^(٤).

(١) المعتمد ٢/٣٩٧-٣٩٨ .

(٢) المستصفى ٢/٢٠-٢١ .

(٣) المحصول ١/٢٠٤-٢٠٥ .

(٤) شرح مختصر الروضة ١/٥٠٠ .

- ويقول ابن السبكي^(١) - إشارة إلى مسألة جواز النسخ بمفهوم الموافقة - : « والمسألة خلافية ولا قاطع مع الخلاف »^(٢).

- ومن ذلك أن الإجماع القطعي عند بعض العلماء هو الإجماع الذي لا يختلف فيه أحد من القائلين بحجية الإجماع^(٣)، فكان الخلاف في الإجماع على هذا رافعا أو مانعا من كونه قطعيا .

- ومن ذلك أن الواقفية في صيغ العموم والأمر^(٤) يستدلون على نفي وجود دليل قطعي على حجية تلك الصيغ بدليل مشهور لهم ، وهو أنه لو وجد دليل قطعي لما خالفوا ؛ فيجعلون خلافهم دليلا على عدم القطعية في جميع ما استدل به الجمهور على حجية تلك الصيغ^(٥).

(١) هو عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي أبو نصر تاج الدين ابن تقي الدين السبكي ، فقيه أصولي مؤرخ ، من تصانيفه : جمع الجوامع في أصول الفقه ، رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب ، طبقات الشافعية الكبرى ، الأشباه والنظائر في الفقه . توفي سنة (٧٧١) هـ . انظر الدر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ٣/٣٩ الفتح المبين ٢/١٨٤-١٨٥ الأعلام ٤/٣٣٥ .

(٢) الإبهاج شرح المنهاج ٢/٢٨٢ .

(٣) انظر الكلام على الإجماع القطعي ومسالك العلماء في تحديده ص (٤٠٢) .

(٤) هم الذين يتوقفون في تلك الصيغ فلا يحكمون فيها بالأمور التي تذكر هناك كالعموم وأقل الجمع كالوجوب والندب وغيرها ، ولمذهبهم تفصيل ينظر فيه ما ذكر من المراجع .

(٥) انظر هذا الدليل في الوصول إلى الوصول لابن برهان ١/١٣٧-١٣٨ وبيان المختصر ٢/٣١ والإبهاج شرح المنهاج ٢/٤٢ ، وانظر قريبا منه في شرح العمدة ١/٣٢٣-٣٢٥ .

كون الخلاف لا يمنع القطعية ولا يرفعها يدل عليه ما يلي:

أولاً : أن المعول عليه في إثبات الأحكام الشرعية ونفيها هو الدليل وما يفيدته وليس موقف الناظرين في ذلك الدليل ، إلا أن يدل دليل شرعي على ذلك كما في الإجماع ؛ فقد ثبت بالأدلة القاطعة أن إجماع الأمة على أمر يجعل ذلك الأمر صواباً وينقطع فيه احتمال الخطأ ، ومن ذلك إجماع جميع المجتهدين على قبول الدليل ، أما الخلاف فليس كذلك إذ ليس الخلاف حجة^(١) ، فلا يرفع القطعية ولا يمنعها .

ثانياً : أن كثيراً من الأدلة والمسائل القطعية عند جمهور المسلمين قد خالف فيها مخالفون ، كحجية الإجماع وقطعيته وحجية خبر الواحد وجواز قطعيته وحجية القياس ، ومن ذلك ما ينقل من خلاف السمنية^(٢) في قطعية الخبر المتواتر ، ولو كان الخلاف رافعا للقطعية لما وقع القطع من الأئمة بأن

(١) وذكر الزركشي مواضع يكون الخلاف فيها حجة : منها أن الخلاف حجة في منع الخروج من الأقوال التي انحصرت فيها ، وأنه يسوغ الذهاب إلى أي قول من تلك الأقوال ، وأنه حجة على أن جميع الأقوال صواب على القول بالتصويب . انظر البحر المحيط ٥٤٩/٤ .

والخلاف في كل هذا أمانة على الدليل لا أنه حجة بنفسه ؛ أما الأول فإن انحصار الخلاف دليل على انحصار الحق والصواب فيما انحصر فيه ، وذلك يمنع من الخروج من تلك الأقوال وقد تعين الصواب فيها ، أما تسويغ الأخذ بأي من الأقوال وكونها صواباً كلها فدليله أدلة المصوبة في مسألة هل كل مجتهد مصيب . انظر المسألة في البحر المحيط ٢٣٦/٦-٢٤١ .

(٢) انظر الترجمة لهم والكلام على مذهبهم في قطعية المتواتر ص (٢٦٧) .

هذه أدلة وحجج على الأحكام الشرعية^(١).

ثالثا : أن من الخلاف ما لا يعتد به لبعده وكونه مبنيا على مخالفة

الصريح الصحيح ، فكيف يكون مثل ذلك مانعا من القطعية!

قال الشاطبي : « إن كل خلاف واقع لا يستمر أن يعد في الخلاف ... ؛

لأن الفرق الخارجة عن السنة حين لم تجمع بين أطراف الأدلة تشابهت عليها المآخذ فضلت ، وما ضلت إلا وهي غير معتبرة القول فيما ضلت فيه فخلافها لا يعد خلافا ، وهكذا ما جرى مجراها من الخروج عن الجادة »^(٢) ،

وقال في موضع آخر : « إن المخالفة للأدلة الشرعية على مراتب : فمن الأقوال ما يكون خلافا للدليل قطعي من نص متواتر أو إجماع قطعي في حكم كلي... فأما المخالف للقطعي فلا إشكال في اطراحه ، ولكن العلماء ربما ذكروه للتنبيه عليه وعلى ما فيه دون الاعتداد به »^(٣).

وقال إمام الحرمين مشيرا إلى من خالف في بعض أنواع القياس القوية

(١) انظر تلخيص التقريب ٢١٦/٣ والبرهان ٢١٦/١ ، ٣٩٦ ، ٢٨٦ ، ٧٥٥/٢ والمستصفى ١٣٣/٢ والإحكام للآمدي ٢١١/١ والبحر المحيط ٤٧٣/١ وكشف الأسرار عن أصول البزدوي ٢٥٤/٣-٢٥٥ ومسلم الثبوت مع فواتح الرحموت ١٢/١ ، ٣٧٧ ، ٣٤٧ ، ٢٤٥ ، ٢١٣/٢ .

وكذلك الأدلة العقلية قد وقع التنازع فيها بين أذكاء العقلاء كل يدعي أن ما عنده دليل عقلي قطعي وأن ما عند خصمه باطل ، وكذلك يدعي خصمه . انظر درء تعارض العقل والنقل ١٨٣/١ وانظر ٣٤٥/٥-٣٤٦ .

(٢) الموافقات ٩٥/٣ .

(٣) المرجع السابق ١٧٣/٤ ، وانظر المسودة/٤٩٧ .

كإلحاق صب البول في الماء الراكد بالبول فيه : « وقد قال القاضي لا يعتد بخلاف هؤلاء ولا ينخرق الإجماع بخروجهم عنه ، وليسوا معدودين من علماء الشريعة »^(١).

وذلك أن الخلاف قد يكون عن عناد أو عن خلل ، كخلاف السمنية في قطعية الخبر المتواتر ، فكيف يكون مثل هذا الخلاف رافعا للقطعية أو مانعا لها^(٢) ! بل قد يكون الخلاف بسبب الجهل وعدم الاطلاع على الدليل أو على القرائن المعززة له التي ترفعه عن الظهور إلى اليقين والقطع^(٣) ، أو يكون الخلاف عند التحقيق راجعا إلى الاتفاق ؛ « وأكثر ما يقع ذلك في تفسير الكتاب والسنة ، فتجد المفسرين ينقلون عن السلف في معاني ألفاظ الكتاب أقوالا مختلفة في الظاهر ، فإذا اعتبرتها وجدتها تتلاقى على العبارة كالمعنى الواحد »^(٤).

رابعا : أن كثيرا من المسائل يقع فيها الخلاف ، ثم إن كل فريق من

(١) البرهان ٥١٥/٢ ، ومن خالف في ذلك ابن حزم وقد قال فيه النهبي في السير ١٨٧/١٨ : « كان ينهض بعلوم جمة ويحيد النقل ويحسن النظم والنثر وفيه دين وخير... فلا نغلو فيه ولا نجفو عليه وقد أثنى عليه قبلنا الكبار » .

(٢) انظر المستصفى ١٣٣/٢ .

(٣) انظر الأحكام ٢٦١/٢ ، ٣٧١-٣٧٢ والمسودة ص ٤٩٦ والاستقامة ٦٨/١-٦٩ وفواتح الرحموت مع مسلم الثبوت ٣٤٧/١ .

(٤) الموافقات ٢١٤/٤ .

المختلفين يذهب إلى القطع في المسألة ويرى أن دليله قطعي فيما ذهب إليه وأن مخالفه مخطئ قطعاً^(١)، لذا يتطرق أهل العلم عقب بعض المسائل الخلافية إلى النظر في كونها من مسائل القطع أم لا ، بمعنى أن الأدلة فيها قطعية أم أنها متقاربة غير بالغة مبلغ القطع^(٢).

خامساً : أن القطعية في الدليل ليست صفة لازمة ومطرودة حتى يكون عدم قطع بعض من نظر فيه رافعا لقطعية عنه بالنسبة لغيره ، فليس كل دليل قطعي يجب أن يشترك جميع الناظرين في القطع به ؛ فلا يكون خلاف زيد من المستدلين يزيل القطعية عن الدليل بالنسبة لعمرو منهم ، قال ابن القيم : « إن كون الدليل من الأمور الظنية أو القطعية أمر نسبي يختلف باختلاف المدرك المستدل ، ليس صفة للدليل في نفسه... ؛ فقد يكون قطعيا عند زيد ما هو ظني عند عمرو »^(٣)، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية : « إن العلوم على اختلافها وتباين صفاتها لا توجب اشتراك العقلاء فيها لا سيما السمعيات والخبريات ، وإن زعم أقوام من أولي الجدل أن الضروريات يجب الاشتراك فيها ، فإن هذا حق في بعض الضروريات لا في جميعها ، مع تجويزنا عدم

(١) انظر المعتمد لأبي الحسين البصري ٣٩٧/٢-٣٩٨ وتعليقات الشيخ عبد الله دراز على الموافقات ٣٢٨/٤ .

(٢) انظر التلخيص ٤٦٦/١ والمستصفى ٢٥٩/١ .

(٣) مختصر الصواعق المرسلة ٤٣٢/٢-٤٣٣ وانظر الصواعق المرسلة ٦٦٠/٢-٦٦١ .

الاشتراك في شيء من الضروريات ، لكن جرت سنة الله بوقوع الاشتراك في بعضها فغلط أقوام فجعلوا وجوب الاشتراك في جميعها فجحدوا كثيرا من العلم الذي اختص به غيرهم^(١). يبين ذلك أن القطع وعدمه ربما كان بحسب ما وصل إلى الإنسان من الأدلة وبحسب قدرته على الاستدلال ، والناس يختلفون في هذا وذاك»^(٢).

فقد لا يقطع مستدل ناظر في الدليل لأنه لم يصله ما يكفي من ذلك للقطع أو يصله ما يكفي ولا يكون عنده القدرة على استنباط القطع من الأدلة ، فكيف يكون خلافه مانعا لغيره من القطع ! .

ومما يشير إلى هذا الطرف ما ذكره الغزالي في مسألة الصلاة في الدار المغصوبة مشيرا إلى القول بعدم صحة الصلاة فيها ، قال : « وكل من غلب عليه الكلام قطع بهذا نظرا إلى اتحاد أكوانه في كل حالة من أحواله وأن الحادث منه أكوان اختيارية هو معاقب عليها عاص بها فكيف يكون متقربا بما هو معاقب عليه ومطيعا بما هو به عاص »^(٣)، فالذي غلب عليه علم الكلام يقطع بهذا لما اعتاده من مباحث وحقائق في العلم الغالب عليه ، ولا

(١) مجموع الفتاوى ٤/ ٣٧٠-٣٧١ وانظر ٤٧/٢-٤٩ .

(٢) المرجع السابق ٢١١/١٩ ، وانظر شرح تنقيح الفصول/١٢٨، ١٩٢، ٣٤٠ والمقاصد الشرعية للشيخ الطاهر بن عاشور ص ٢٧، ٤٠ .

(٣) المستصفى ١/ ٢٥٤ .

يقطع به غيره ممن لم يمارس الكلام^(١).

قطعية الدليل بالنسبة للخلاف نوعان:

ويستخلص مما ذكر في هذا المطلب أن القطعية في الأدلة نوعان :

النوع الأول : القطعية المطلقة، وهي: ما يكون سبب القطع فيها واضحا صريحا ، كأن يكون الدليل نصا من كتاب الله تعالى لا شبهة فيه ، ثم يجمع عليه المسلمون عامتهم وخاصتهم ، فهذا لا يتصور فيه خلاف معتد به ، إلا مع فرض كونه عن عناد أو اتباع هوى ؛ لأن الكتاب العزيز قطعي من جهة الثبوت ، وكون الدليل فيه نصا يجعله قطعيا من جهة الدلالة أيضا ، فيقطع به وبما يدل عليه كل من عرف لغة العرب .

ولا يمكن أن يقال في مثل هذا النوع من القطعية إنه نسبي ! إذ لا يمكن أن يوجد من هو أهلٌ للنظر في الأدلة الشرعية وطَلَبِ الأحكام منها يجهل دليلا هو نص في كتاب الله تعالى مثبت لحكم شرعي يجمع عليه ! .

ولعل هذا النوع هو ما يفيد العلم القطعي الذي ذكر الإمام الشافعي - رحمه الله - أنه عِلْمُ عامَّةِ المسلمين الذي لا يَسَعُ بالغا غيرَ مغلوبٍ على عقله جهله^(٢).

(١) والمسألة المذكورة خلافية ، الجمهور على صحة الصلاة ، وهو اختيار الغزالي نفسه (انظر المرجع السابق) .

(٢) انظر الرسالة للإمام الشافعي ص ٣٥٧ .

النوع الثاني : القطعية المقيدة، وهي: ما يكون سبب القطع فيها غير قريب، معتمدا على قرائن متفرقة يحتاج الناظر للوقوف عليها إلى استقراء وتتبع ونظير في وجه استنباط القطع منها ، ثم يوفق في النظر في ذلك حتى يحصل له القطع واليقين منة من الله وفضلا ، يرفعه بذلك درجات بما أوتي من اليقين ، وقد لا يطلع غيره من المستدلين الناظرين على كل تلك القرائن أو يطلع عليها ولا يوفق في الاستنباط فيقف دون اليقين عند حد الرجحان .

فمثل هذا الاختلاف يرفع صفة الاطراد واللزوم عن القطعية في الدليل حتى يكون دليلا قاطعا في حق من وُفق إلى الوصول إلى اليقين ، وغير قاطع في حق غيره ممن لم يصل إلى ذلك ، ولا يكون عدم القطعية بالنسبة إلى من لم يقطع في هذا يمنع القطعية بالنسبة إلى غيره ، بل تكون القطعية نسبية .

وكون الغالب في مسائل الخلاف بين أهل العلم عدم القطعية المراد به القطعية بالمعنى الأول ، وإلا فلا يبعد أن يكون الغالب فيها القطع واليقين عند الأئمة الأعلام الجامعين لشتات الأدلة الواقفين على قرائنها في مظانها وغير مظانها^(١).

وعلى هذا يكون الدليل القطعي نوعين :

النوع الأول : دليل قطعي قطعاً مطلقاً ، وهذا قطعية الدليل بالنسبة

(١) انظر الاستقامة لشيخ الإسلام ابن تيمية ١/٥٥-٥٦، ٦٨-٦٩ .

لِلناظر المحتج لنفسه ولِلمناظر^(١) المحتج به على غيره ؛ لكون الدليل قطعيًا لذاته .

والنوع الثاني : دليل قطعي قطعًا نسبيًا : أي بالنسبة لمن حصَّل أسباب القطعية وحققها^(٢) ، وهذه قطعية الدليل بالنسبة لِلناظر دون المناظر ، لأن قرائن القطعية واختلاف نظر المجتهدين في الدليل سبب في القطعية ، فهو قطعي لغيره .

والقطعية في هذا النوع تحصل بالبحث عن الأدلة في الكتاب والسنة واستقراء قرائنها من النصوص وعمل الصحابة ومن تبعهم وتتبع ما ورثوا من

(١) الناظر فاعل من النظر وهو الفكر المؤدي إلى علم أو غلبة ظن ، والفكر حركة النفس في المعقولات ، والمناظر مفاعل من المناظرة وهي المحاورة في الكلام بين شخصين مختلفين يقصد كل واحد منهما تصحيح قوله وإبطال قول الآخر مع رغبة كل منهما في ظهور الحق ، فهي مشاركة بين اثنين في النظر . انظر آداب البحث والمناظرة للشيخ محمد الأمين الشنقيطي القسم الأول/ ١١ ، والقسم الثاني/ ٣ .

فالناظر ينظر في الدليل لنفسه ، والمناظر ينظر فيه ليصحح مذهبه على خصمه ، فإذا كان الدليل قطعياً مطلقاً نفعه في إلزام خصمه ، أما النوع الآخر فإن خصمه ربما خالفه في قطعيته وكان عنده ظن ، فيصار إلى الترجيح بين الظنون .

(٢) قارن بين هذا وبين تقسيم الدكتور عابد بن محمد السفيناني صفة الثبات في الشريعة قسمين : ثبات مطلق من حيث الزمان والمكان ولزومه لجميع الأمة ، وهذا ثبات الحكم المعصوم المستند إلى نص أو إجماع (أي إلى دليل قطعي) ، وثبات مقيد أي بالنسبة للمجتهد حين يراه ولم يظهر له بطلانه ، وهذا ثبات الحكم المختلف فيه ، أو « الثبات النسبي » . انظر الثبات والشمول في الشريعة لمحمد عابد السفيناني ص ٥٧٦-٥٧٧ .

ذلك عن النبي ﷺ في مظانها وغير مظانها والنظر فيها بما يؤدي إلى العلم بمقاصد الشريعة والقطع بثبوت الدليل وبراءة النبي ﷺ به^(١).

وما سبق نقله من بعض العلماء من جعل الخلاف رافعا للقطعية فذلك حيث كان مرادهم القطعية المطلقة المطردة التي لا يعذر من يخالفها ويقع اللوم والإثم عليه ، ولا يكون ذلك إلا فيما كان قريبا متناولا لكل المستدلين حتى يعد خلافه عن هوى أو عناد .

- قال الشافعي عند كلامه على قسمي الحجة : « أما ما كان نص كتاب بين أو سنة مجتمع عليها فالعذر فيها مقطوع ولا يسع الشك في واحد منهما ومن امتنع عن قبوله استتيب ، فأما ما كان من سنة من خبر الخاصة الذي قد يختلف الخبر فيه فيكون الخبر محتملا للتأويل وجاء الخبر فيه من طريق الانفراد فالحجة فيه عندي أن يلزم العالمين حتى لا يكون لهم ردُّ ما كان منصوبا منه كما يلزمهم أن يقبلوا شهادة العدول ، لا أن ذلك إحاطة كما يكون نص الكتاب وخبر العامة عن رسول الله ﷺ »^(٢).

فهذا ظاهر أن الإمام الشافعي يريد القطعي المطلق ، على أن المراد بالاجتماع والاختلاف هنا : اجتماع الرواة على رواية الخبر واختلافهم ،

(١) انظر درء تعارض العقل والنقل ٧٥/١ ، ١٩٥-١٩٦ حيث ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية نحو هذا في أدلة (أصول الدين) وأنها قطعية يعلمها أهل العناية بوراثة النبوة .

(٢) الرسالة ص ٤٦٠-٤٦١ ، وانظر ص ٥٩٨-٦٠٠ .

أي أن يرويه بعض دون بعض . والله تعالى أعلم .

- ويحمل ما ذكره أبو الحسين البصري على أن الخلاف السائغ المعتقد به يرفع اللوم عن المخالف في الدليل القطعي النسبي ، ولا يرفع أصل القطعية بالنسبة إلى غيره^(١).

- وقال الغزالي بعد مسألة (هل الشيء الواحد يكون طاعة ومعصية) :
« فإن قيل هذه المسألة اجتهادية أم قطعية ، قلنا هي قطعية والمصيب فيها واحد »^(٢) ، فأثبت القطعية مع التصريح بالخلاف .

- وقال الرازي بعد ذكر الخلاف في الألفاظ اللغوية : « ومن تأمل أدلتهم... علم أنها متعارضة وأن شيئا منها لا يفيد الظن الغالب فضلا عن اليقين »^(٣)، فعوّل في نفي القطعية وما دونها على الأدلة دون مجرد الخلاف .
- وقال الطوفي بعد تقسيمه المسائل إلى قطعية واجتهادية : « والظن والقطع فيهما تابع للدليل »^(٤)، فعوّل أيضا على الدليل .

فمن عوّل من العلماء على الدليل كان ذلك إشارة إلى أن حقيقة نفي القطعية راجعة إلى النظر في الدليل ، ومن كان منهم أثبت القطعية مع وجود

(١) انظر المعتمد ٢/٣٩٧-٣٩٨ .

(٢) المستصفى ١/٢٥٩ ، وانظر (بولاقي) ٢/٣٥٧-٣٥٨ ؛ أثبت القطعية مع الخلاف والإنكار .

(٣) المحصول ١/٢٠٤-٢٠٥ .

(٤) شرح مختصر الروضة ١/٤٩٩-٥٠٠ ، وانظر ٢/٤٨٤ ، ٣/٦٠١ .

الخلاف دل على أن منعه للقطعية حيث منع ليس لمجرد الخلاف ، فوجب حمل ذلك على نفي القطعية المطلقة التي يجب أن يستوي فيها الناظرون ، وكل ذلك راجع إلى الدليل دون مجرد الخلاف . والله أعلم .

وكذلك من أثبت القطعية مع الخلاف ذكر أن سببها أمور ربما خفيت على من لم يقطع أو لم تكن عنده المقدرة على الاستنباط المؤدي إلى القطع ، مع أن كل دليل قطعي ليست هذه صفته .

فما يجتمع عليه أكثر أقوال العلماء هو أن الخلاف المعتد به يرفع الإطلاق واللزوم والاطراد عن القطعية ، ولا يلزم منه رفع أصل القطعية^(١).



(١) وانظر ما ذكره الدكتور صلاح الصاوي في كتابه "الثوابت والمتغيرات في مسيرة العمل الإسلامي المعاصر" ، فإنه قصد بالثوابت القطعيات التي لا يحل فيها الخلاف خاصة (انظر منه ص ٣٣) والتي يمكن أن تكون أساسا يُتفق عليه وأصلا يُرجع إليه عند الاختلاف في مجال الدعوة الإسلامية ، وذلك بالنظر إلى ما ههنا أحد نوعي القطعيات وهو القطعي المطلق . والله أعلم .

المطلب الثاني

الاحتمال وأثره في منع القطعية

معنى الاحتمال:

أصل الاحتمال في اللغة يدل على إقلال الشيء وتقلّده ، يقال : (حَمَلَ الشيءَ يَحْمِلُهُ حملاً واحتمله) إذا أقله ، و(حَمَلْتُهُ فاحتمل) إذا طاع في التحميل ، ويقال : (احتمَلَه الغضب) إذا أقله ، ومنه : (احتمَل فلان) : إذا غضب^(١).

والاحتمال في الاصطلاح يأتي بمعنيين :

الأول : بمعنى الجواز والإمكان ، مثل قولهم : (يحتمل هذا الوجه أن يكون هو الصواب) ، أي يجوز ويمكن ، والاحتمال على هذا المعنى لازم .

الثاني : بمعنى الاقتضاء والتضمن ، مثل قولهم : (يحتمل الدليل وجوها كثيرة) ، أي يقتضيها ويتضمنها ، والاحتمال على هذا المعنى متعد^(٢).

ومن الاحتمال بالمعنى الأول الإمكان الذهني وهو : « ما لا يكون تصور طرفيه كافيا بل يتردد الذهن في النسبة بينهما »^(٣).

(١) انظر معجم مقاييس اللغة ١٠٦/٢ ولسان العرب ١١/١٧٤ والقاموس المحيط ٣/٣٧٢-٣٧٣ .

(٢) انظر المصباح المنير للفيومي ص ١٥١-١٥٢ والكليات لأبي البقاء ١/٧٢ .

(٣) التعريفات للشريف الجرجاني/ ١٢ .

والمعنيان متقاربان بالنظر إلى المراد بالاحتمال في هذا البحث ، فيقال بالنظر إلى المعنى الثاني المتعدي : (يَحْتَمِلُ هذا الدليلُ التحريمَ والندبَ) أي يتضمنهما ، فالدليل محتملُ والندب والتحريم فهما محتملان ، والفعل متعدّ ، ثم يقال بالنظر إلى المعنى الأول اللازم : (يَحْتَمِلُ الندب والتحريم أن يَرادَ بهما في هذا الدليل) ، أي يجوز ويمكن أن يَرادَ بهما ، فالتحريم والندب محتملان ، والفعل لازم .

ويكون الفرق بين المعنيين اللازم والمتعدي اختلاف النظر عند المتكلم في إرادة المحتمل فقط أو إرادته مع المحتمل ، فإذا عبر عن المحتمل فقط كان الفعل لازماً ، وإذا عبر عنه وعن المحتمل كان الفعل متعدياً . والله تعالى أعلم .

ألفاظ مرادفة للاحتمال:

وقد يعبر أهل العلم رحمهم الله في موضع استعمال الاحتمال بألفاظ أخرى مرادفة له في المعنى ، مثل الإمكان^(١) والجواز^(٢) والتزدد^(٣).

(١) انظر البرهان للحويني ١٠٧-١٠٨، ١٦١-١٦٢، ٣٥١ وإحكام الأحكام للآمدي ١٣٩/١ والموافقات ٢٦١/٣ .

(٢) انظر شرح مختصر الروضة للطوفي ٧٢٠-٧٢١ والصواعق المرسلة ٦٨٢/٢-٦٨٣ .

(٣) انظر البرهان ١٥٨/١ ، ٢٨٥-٢٨٦ ، ويفهم من بعض العبارات استعمال الشبهة بمعنى قريب من الاحتمال ، انظر الأم للإمام الشافعي ١٨١/٤ وأصول الشاشي ٣٧٩

وقد سبق أن من معاني الاحتمال الجواز والإمكان ، أي إمكان حمل
الدليل أو اللفظ على أي من الأمور المحتملة وجواز ذلك ، أما التردد فالظاهر
أن معناه في ذلك تردد الدليل بين المحتملين أو احتمالات من غير قطع ولا
ثبات ، أو تردد المستدل في حمل الدليل على أحد المحتملين .

أما مناسبة المعنى الاصطلاحي للمعنى اللغوي فهي أن الدليل يُقِلُّ
الأمور التي يحتملها ويتقلدها بتضمنه إياها واقتضائه لها ؛ إذ كان جائزا في
الاستعمال أن يحتملها .

وإذا احتمل الدليل - من حيث الدلالة - أكثر من وجه جاز أن تكون
تلك الوجوه كلها متساوية وأن يكون بعضها راجحا وبعضها مرجوحا ، فإن
تساوت الوجوه كان الدليل بمحَمَلا ، وإذا كان بعضها مرجوحا فالراجح
الظاهر^(١) .

أثر الاحتمال في الدليل:

من القواعد المتبعة عند العلماء في الجملة تأثير ورود الاحتمال على
الدليل - ثبوتا أو دلالة - في إضعافه وإضعاف الاستدلال به ، سواء أكان
ذلك التأثير في جهة الثبوت أم في جهة الدلالة^(٢) أو كان التأثير في الترتيب

(١) انظر نفائس الأصول للقرافي ٢/١٦٦ - ب .

(٢) ومثال الاحتمال المؤثر في الدليل من جهة الثبوت احتمال غلط الراوي أو خطئه أو كذبه في
خير الواحد ، ومثال الاحتمال المؤثر من جهة الدلالة احتمال أن يكون المراد من اللفظ الظاهر
في العموم غير ظاهره .

بين الأدلة ؛ فإذا احتمل الدليل معنى آخر غير ما ظهر للناظر احتمالا مبرراً ولم يكن من القرائن ما يدفع ذلك الاحتمال فإن مثل ذلك يضعف قوة الدليل ويجعل غيره مما ليس فيه احتمال راجحاً عليه عند التعارض ، وإذا كان الاحتمال ظاهراً مساوياً للمعنى الظاهر ضعف الاستدلال مطلقاً واحتاج الدليل إلى بيان من خارج .

وهو أمر ظاهر في أصول الفقه .

فهذا الإمام الشافعي - رحمه الله - قسم دليل الكتاب إلى نص لا يحتاج إلى بيان ، وإلى ما يحتمل أموراً عديدة فهو بسبب الاحتمال محتاج إلى البيان ، قال : « فمنها قول الله ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا ﴾ ^(١) فاحتمل قول الله ﴿ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ ﴾ ^(٢) أن يتزوجها غيره وكان هذا المعنى الذي يسبق إلى من خوطب به أنها إذا عقدت عليها عقدة النكاح فقد نكحت ، واحتمل حتى يصيبها زوج غيره لأن اسم النكاح يقع بالإصابة ويقع بالعقد ، فلما قال رسول الله لا امرأة طلقها زوجها ثلاثاً ونكحها بعد رجل : « لا تحلين حتى تذوقي عسيلته ويذوق عسيلتك » ^(٣) ، يعني حتى يصيبك زوج

(١) سورة البقرة (٢٣٠) .

(٢) بعض الآية السابقة .

(٣) أخرجه البخاري ومسلم . انظر الصحيح مع الفتح ٣٧١/٩ وصحيح مسلم ١٠٥٥/٢ -

غيره ، فالإصابة النكاح «^(١) .

وذكر الشافعي نحواً من هذا في قوله تعالى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴾ ^(٢) ، وفي قوله ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْفِقُونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرِ إِخْرَاجٍ ﴾ ^(٣) ، قال : « فكانت الآيتان محتملتين لأن تثبتا الوصية للوالدين والأقربين والوصية للزوج والميراث مع الوصايا... ومحتملة بأن تكون المواريث ناسخة للوصايا... فلما احتملت الآيتان ما وصفنا كان على أهل العلم طلب الدلالة من كتاب الله... » ^(٤) .

ومن الاعتداد بالاحتمال وتأثيره ؛ الترتيب بين الأدلة ، أو بين الأمور المتعلقة بها ، حسب وجود الاحتمال فيها وعدمه ، أو قربها فيها وبُعدها ، أو كثرتها فيها وقلته :

١ - فمن ذلك الترتيب بين ألفاظ سماع الحديث ؛ فإن أعلاها قول

←

١٠٥٦ . والمرأة المشار إليها في كلام الشافعي هي امرأة رفاعة القرظي ، ورجح ابن حجر أن

اسمها تميم (بالتصغير) بنت وهب . انظر فتح الباري ٩/٤٦٤ .

(١) الرسالة ص ١٥٩-١٦٠ .

(٢) سورة البقرة (١٨٠) .

(٣) سورة البقرة الآية (٢٤٠) .

(٤) الرسالة ص ١٣٧-١٣٩ ، وانظر ص ١٤٣ .

الراوي : (سمعت) لعدم احتمال غير السماع في ذلك ، ودون ذلك قوله (قال) لاحتمال الوساطة بين الراوي وبين المروي عنه ، وهكذا على هذا الترتيب إلى آخر المراتب حسب عدم الاحتمال أو وروده ثم حسب قلته وكثرته^(١).

٢- ومن ذلك تقديم بعض العلماء الإجماع على سائر الأدلة الشرعية في الترتيب لأنه يرد بعد انقضاء عهد الوحي والنص فلا يبقى فيه احتمال النسخ الذي يكون في النصوص^(٢).

٣- ومن ذلك تقديم قياس الضرب على التأفيف في التحريم على قياس القتل العمد على الخطأ في وجوب الكفارة ؛ لأن الثاني يحتمل أن يكون العمد لعظمه لا ينجر بالكفارة فيفارق الخطأ ، فهذان قياسان كان أحدهما أقوى من الآخر بسبب عدم الاحتمال في الأقوى وورود الاحتمال في الأضعف^(٣).

٤- ومن ذلك التفريق بين (النص) و (الظاهر) بالاحتمال الوارد

(١) انظر المستصفى ١٢٢/٢ وشرح مختصر الروضة ١٨٨/٢-٢٠٢ وشرح الكوكب المنير ٤٨١/٢-٤٩٠ وإرشاد الفحول للشوكاني ٢٤٤/١-٢٤٩ ونزهة النظر لابن حجر العسقلاني ص ١٤٤-١٤٦ واختصار علوم الحديث لابن كثير ص ١٠٥ .

(٢) انظر المستصفى (بولاقي) ١٠٢/٢ وشرح مختصر الروضة ٦٧٤/٣-٦٧٥ .

(٣) انظر المستصفى (بولاقي) ٢٨١/٢-٢٨٣ وشرح مختصر الروضة ٣٥١/٣-٣٥٢ .

ولو مرجوحا في الظاهر وعدم الاحتمال - مطلقا أو مع قيد البعد - في النص^(١).

وترتيب الحنفي في الدلالة بين الظاهر والنص والمفسر والمحكم بحسب الاحتمال ، فالظاهر أدونها لاحتمال إرادة غير الظاهر واحتمال التخصيص أو التقييد والنسخ ، ثم النص لعدم احتمال إرادة غير الظاهر مع ورود الاحتمالات الأخرى ، ثم المفسر لعدم احتمال التخصيص أو التقييد مع احتمال النسخ ، ثم أعلاها المحكم لانقطاع جميع الاحتمالات^(٢).

ومن اعتداد العلماء بالاحتمال وتأثيره في القطعية استدلالهم على تحقق القطعية بانتفاء الاحتمال واستدلالهم على انتفائها أو ما دونها بتحقيقه .
فمن الأول الاستدلال على قطعية الخبر بانتفاء احتمال الكذب ونحوه كالخطأ والغلط^(٣)، والاستدلال على النصية بعدم احتمال إرادة غير الظاهر^(٤)، ومن الثاني العبارة المنقولة عن الإمام الشافعي رحمه الله : « قضايا

(١) انظر المستصفى ١/٣٨٥-٣٨٦ وإحكام الفصول للباقي ١٨٩-١٩٠ ونهاية السؤل للآسنوي ٢/٦١ وكشف الأسرار عن المنار للنسفي ١/٢٠٥-٢١٤ .

(٢) انظر كشف الأسرار عن أصول البزدوي لعبد العزيز البخاري ١/٤٩-٥١ .

(٣) انظر المعتمد ٢/٨٦-٨٨ ؛ استدلال أبو الحسين البصري على قطعية التواتر بانتفاء احتمال الكذب من جميع الوجوه . وانظر إحكام الأحكام لابن حزم ١/١٣٣-١٣٦ ؛ ذكر أن قطعية خبر الواحد عنده من حيث قام البرهان القطعي على فساد احتمال الكذب والوهم فيه .

(٤) انظر البرهان لأبي المعالي الجويني ١/٢٧٨-٢٧٩ .

الأحوال إذا تطرق إليها الاحتمال كساها ثوب الإجمال وسقط بها الاستدلال»^(١)، فاستدل - رحمه الله - على انتفاء القطع والظهور بوجود الاحتمال^(٢).

(١) انظر الفروق للقراقي ٨٧/٢ وشرح تنقيح الفصول/ ١٨٦ والبحر المحيط ١٥٢/٣-١٥٣ وشرح الكوكب المنير ١٧١/٣-١٧٢ .

(٢) وخروج القضية عن القطعية والظهور إلى الإجمال فيما لو تساوت الاحتمالات في الدليل أو كان الاحتمال في الفعل دون القول .

انظر الكلام على مراد الشافعي بهذه العبارة في الفروق للقراقي ٨٧/٢-٩٢ مع إدرار الشروق على أنواء الفروق لابن الشاط ، وشرح تنقيح الفصول للقراقي أيضا ص ١٨٦-١٨٧ والكاشف عن المحصول لشمس الدين الأصفهاني القسم الرابع ٤١١/١-٤١٥ والبحر المحيط ١٥٢/٣-١٥٣ وشرح الكوكب المنير ١٧١/٣-١٧٢ .

فذكر القراقي أن مراد الشافعي - رحمه الله - بالاحتمال المسقط للاستدلال الاحتمال المساوي الوارد في الدليل الدال على الحكم دون الاحتمال في المحل الوارد عليه الحكم ، ومثل له بالاحتمالات في الاستدلال بما يروى أنه ﷺ قال عن النبيذ : « ثمرة طيبة وماء طهور » . [رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه (سنن أبي داود مع عون المعبود ١٤٥/١-١٥٥ وسنن الترمذي مع تحفة الأحوذى ٢٩١/١-٢٩٢ وسنن ابن ماجه ١٣٥/١-١٣٦) . وانظر تخرجه في نصب الراية لأحاديث الهداية للزيلعي ١٣٧/١-١٤٨ وضعيف سنن الترمذي للشيخ الألباني ص ٣٢] ، فيحتمل أنه أخبر بطهورية الماء قبل اختلاطه بالتمر ، ويحتمل أنه أخبر بذلك بعد الاختلاط فيسقط الاستدلال بهذا على جواز الوضوء بالنبيذ .

ولم يرض الأصفهاني بما ذكره القراقي وقرر بيان مراد الشافعي من طريق آخر ، ووافقه الزركشي . ومراد الشافعي بالعبارة على رأيهما : أن فعل الشارع إذا وقع على وجهين أو أوجه يختلف الحكم باختلافها ، ولم تفصل الواقعة بل نقلت محتملة ، فلا عموم للفعل ولا استدلال بتلك الواقعة ، ومثلاً له بما وقع من دخول النبي ﷺ الكعبة ؛ فقد أخرج البخاري ومسلم من حديث ابن عمر عن بلال -

←

ومما يدل على الاعتداد بالاحتمال أن موجب الإجمال في اللفظ هو استواء الاحتمالين أو الاحتمالات فيه بحيث لا يترجح أحدها ، كاستواء الاحتمال في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ طَلَقْتُمْوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ

←

رضي الله عنهم - أنه ﷺ صلى في الكعبة ، وأخرجنا عن ابن عباس أنه ﷺ لم يصل في الكعبة وإنما دعا في أركانها ، وهو في مسلم من حديث ابن عباس عن أسامة بن زيد رضي الله عنهم . انظر صحيح البخاري مع فتح الباري ٤٦٣/٣ ، ١٦/٨ ، وصحيح مسلم ٩٦٦-٩٦٧ ، ٩٦٨/٢ ، فما فعله في الكعبة من مجموع ما ورد في ذلك يحتمل أنه الصلاة المعهودة ، ويحتمل أنه غير ذلك ، فيكون محملاً يسقط به الاستدلال على جواز خصوص الصلاة في الكعبة .

ولا يظهر الفرق بين ما ذكره القراني وبين ما ذكره بالنظر إلى الأمثلة المذكورة ؛ لأن المثال الذي ذكره للقاعدة الاحتمال فيه في دليل الحكم نفسه ؛ إذ الحكم المراد إثباته بما وقع من النبي ﷺ في الكعبة هو جواز الصلاة في داخل الكعبة ، ودليله الواقعة نفسها ، وهي محتملة للصلاة وغيرها فكان الاحتمال واردا في دليل الحكم نفسه ، بخلاف ما يذكر من واقعة غيلان الثقفي ؛ فإن الدليل فيه غير محتمل وهو قول الرسول ﷺ ، وإنما الاحتمال وارد في المحل الذي ورد عليه قوله ﷺ وهو عقد غيلان الثقفي على نسائه ، إذ يحتمل أنه عقد عليهن بعقد واحد أو بعقد متتالية ، على ما ذكره أهل العلم .

لكن الأصفهاني والزركشي أشارا إلى حقيقة الفرق بين ما قرأه وبين ما ذكره القراني ، وهو أن الاحتمال المسقط للاستدلال على ما هو مقرر في المذهب الشافعي هو الاحتمال الوارد في فعل النبي ﷺ ، والاحتمال الذي ينزل الدليل منزلة العموم في المقال ويحسن به الاستدلال هو الاحتمال الوارد في قول النبي ﷺ ، وذلك غير ما ذكره القراني في تقريره ؛ إذ صرح في بيانه لمراد الشافعي - رحمه الله - بالقول المذكور بأنه قد يرد الاحتمال المسقط للاستدلال في كلام الشارع إذا استوت الاحتمالات ، وعندهما أن الاحتمال المسقط للاستدلال إنما يرد في فعل الشارع دون كلامه . والله تعالى أعلم .

لَهُنَّ فَرِيضَةٌ مِّمَّا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ النِّكَاحِ ﴿١﴾ ،
فيحتمل أن يكون الذي بيده عقدة النكاح هو الزوج أو ولي المطلقة .

وهذا من الأدلة على تأثير الاحتمال في رفع القطعية ؛ لأن سبب
الإجمال وجود الاحتمالات مع استوائها ، وحكمه التوقف وطلب المفسر
المبين للمراد منه من خارج^(٢) .

ومما يدل على الاعتداد بالاحتمال قول شيخ الإسلام ابن تيمية :
« والصواب في كثير من آيات الصفات وأحاديثها القطع بالطريقة الثابتة...
ويعلم طريقة الصواب في هذا وأمثاله بدلالة الكتاب والسنة والإجماع على
ذلك دلالة لا تحتمل النقيض ، وفي بعضها قد يغلب على الظن مع احتمال
النقيض ، وتردد المؤمن في ذلك هو بحسب ما يؤتاه من العلم والإيمان »^(٣) .

وقول ابن القيم : « إن ألفاظ القرآن والسنة ثلاثة أقسام : نصوص لا
تحتل إلا معنى واحدا ، وظواهر تحتل غير معناها احتمالا بعيدا مرجوحا ،
وألفاظ تحتاج إلى بيان فهي بدون البيان عرضة الاحتمال »^(٤) .

(١) سورة البقرة (٢٣٧) .

(٢) انظر الكلام على الحمل وأسبابه التي ترجع إلى الاحتمال في مختصر ابن الحاجب مع بيان
المختصر ٢٦٢/٢ ومفتاح الوصول للشريف التلمساني ص ٤٦-٥١ والبحر المحيط ٤٥٦/٣-
٤٦٥ ومذكرة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي في أصول الفقه ص ١٧٦ .

(٣) مجموع الفتاوى ١٧٧/٥ .

(٤) الصواعق المرسلة ٦٧٠/٢ .

فبان بما سبق أن من الأصول الثابتة والقواعد المتبعة في الأدلة : أن احتمال الدليل نقيض ثبوته أو نقيض مدلوله يؤثر في قطعيته ثبوتا أو دلالة ، نفيًا للقطعية عند وجود الاحتمال ، وإثباتا لها عند نفيه .

مسالك العلماء في الاعتداد بالاحتمال:

ما سبق من أثر الاحتمال هو في الجملة ، وتختلف مسالك العلماء بالنظر إلى حدود قوة الاحتمال في قطعية الدليل وقوته ، فمضيّق لحدود ذلك وموسع .

المسلك الأول : أن الاحتمال المؤثر في القطعية هو ما كان منه قريبا معتضدا بما يؤيده ، أما ما بُعد من الاحتمال فلا يرفع القطعية ولا يمنعها . وهذا هو المسلك الذي نص عليه في كتب الحنفية ، أنه مذهب الجمهور منهم^(١) ، لذا كانت دلالة العموم عندهم قطعية وإن احتمل اللفظ العام غير ظاهره احتمالا بعيدا غير مؤيد بدليل ، بل ذهب بعضهم إلى قطعية الظواهر إذا لم يكن هناك ما يعضد الاحتمال المرجوح فيها^(٢) .

ويؤيد هذا المسلك أمور منها :

أولا : أن الاحتمال المرجوح الذي لم يقم عليه دليل ملحق بالمعذوم حكما فلا يمنع القطعية ، فلا يمتنع العاقل من دخول الدار مثلا وإن احتمل

(١) انظر كشف الأسرار ٤٨/١ ومسلم الثبوت مع فواتح الرحموت ٢٦٥/١ .

(٢) انظر كشف الأسرار ٤٩/١ - ٥٠ ، وانظر الكلام على قطعية العموم ص (٣٥٦) .

عقلا أن يسقط سقفه ، إذا كان الاحتمال غير معزز بدليل من الواقع ، مع أنه يقطع بورود الاحتمال العقلي المجرد في كل بيت مسقوف أن يسقط سقفه^(١).

ثانيا : أنه لو أوجب مطلق الاحتمال رفع القطعية لانتزعت الثقة من النصوص ولم يبق ثمة دليل قطعي ؛ فإن كل دليل فيه احتمال قريب أم بعيد من نسخ أو خصوص أو مجاز أو نحو ذلك^(٢).

ثالثا : أن القواطع العادية قد تحتل أمورا عقلية ولا يؤثر ذلك بمنع القطعية عنها ، ومن ذلك أن مياه الأنهار والبحار تحتل عقلا انقلابها إلى دماء جارية ، كما تحتل جبال الأرض وجدران المساكن والأودية والسهول أن تنقلب إلى كتل من ذهب وفضة ، ومع كل ذلك يقطع بما استقر في العادة من نقيض ذلك^(٣).

المسلك الثاني : أن الاحتمال إذا ورد على الدليل في ثبوته أو في دلالاته منع القطعية فيه ورفعها عنه مطلقا ، قُرب الاحتمال أو بُعد ، ما لم يقطع ببطلان ذلك الاحتمال .

(١) انظر كشف الأسرار ٧٩/١ .

(٢) انظر المرجع السابق ١١٨/١-١١٩ .

(٣) انظر المرجع السابق ٢٥٤/٣-٢٥٥ والتوضيح على التنقيح لصدر الشريعة مع حاشية التفازاني ١٥٣-١٥٢/١ ، وانظر ما يؤيد هذا المسلك في الموافقات ٢٨١/٢-٢٨٢ ، ٣٢٧-٣٢٤/٤ .

وهذا المسلك ظاهر في كتب المتكلمين ومن سار على طريقتهم في أصول الفقه ، ومن أمثلة ذلك:

- قال إمام الحرمين - مضعفاً وجه الاستدلال على أن الأمر المطلق للوجوب بما نقل من تمسك الصحابة رضوان الله عليهم بالأوامر المطلقة - : « وهذا المسلك لا يصفو من شوائب النزاع ، ويتطرق إليه أنهم كانوا يفعلون ذلك فيما اقترن به اقتضاء الإيجاب » ، إلى أن قال مقررا القاعدة في ذلك : « وكل مسلك في الكلام تطرَّق إليه إمكان^(١) لم يفض إلى القطع^(٢) ».

- وقال في موضع آخر - إشارة إلى الاستدلال بالظاهر فيما المطلوب منه القطع - : « ثم إذا فرض ذلك في المستدل فليس من حق المستدل عليه أن يشتغل بالتأويل ، بل يكفيه أن يبين تطرق الاحتمال وخروج اللفظ عن القواطع ، وإذا وضح ذلك التحق الظاهر في محل طلب العلم بالجملات التي لا تستقل بأنفسها^(٣) ، فاعتد بالاحتمال البعيد المرجوح في اللفظ الظاهر ، حتى ألحقه - إذا ورد في المسائل القطعية - بالجملة الذي لا يفيد شيئا .

- وذكر في موضع آخر استدلال بعض العلماء على حجية الإجماع

(١) تقدم في صدر هذا المطلب أن الاحتمال يعبر عنه بـ (الإمكان) .

(٢) البرهان ١/١٦١-١٦٢ .

(٣) البرهان ١/٣٣٧ .

بقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ
الْمُؤْمِنِينَ نُؤَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴾ ^(١) ، ثم اكتفى في إبطال
الاستدلال بهذه الآية على حجية الإجماع بأن طرّق إليه احتمال أن يكون
المراد بمشاقة الرسول ﷺ واتباع غير سبيل المؤمنين الكفر أو تكذيب الرسول
ﷺ ، ثم قال : « ثم إن سلّم المعترض ظهور ذلك فذلك ، وإلا فهو وجه في
التأويل لائح ومسلّك في الإمكان واضح ، فلا يبقى للتمسك بالآية إلا ظاهر
معرّض للتأويل ، ولا يسوغ التمسك بالمحتملات في مطالب القطع ، وليس
على المعترض إلا أن يظهر وجهها في الإمكان ، ولا يقوم للمحصل عن هذا
جواب إن أنصف » ^(٢) ، أي أن احتمال الدليل غير الوجه الذي ذكره
المستدل يكفي في رفع القطعية عن دليله مطلقا ، سواء أكان الاحتمال الذي
ذكره المعترض ظاهرا راجحا على ما ذكره المستدل أم كان مرجوحا في
أوائل الإمكان .

- ورجح الغزالي أن أولى المعاني بإطلاق اسم (النص) : ما لا يتطرق
إليه احتمال أصلا ، لا عن قرب ولا عن بعد ^(٣) .

(١) سورة النساء الآية (١١٥) ، وقد استدلل الإمام الشافعي - رحمه الله - بالآية على ذلك .

(٢) البرهان ٤٣٥/١ ، وانظر مثله في الوصول إلى الأصول لابن برهان ٧٤/٢ والإبهاج لابن السبكي

٢٩/٢ ونبراس العقول في تحقيق القياس عند أهل الأصول للشيخ عيسى منون ص ٧٣ .

(٣) انظر المستصفى (بولاق) ٣٨٥/١ - ٣٨٦ .

- وقال الرازي : إن العلم اليقيني « إن قارنه احتمال النقيض ولو على أبعد الوجوه كان ظنا لا علما »^(١).

وهذا من أسباب القول بظنية العام عند بعض من قال بذلك ؛ لاحتمال الخصوص مطلقا ، وإن لم يستند إلى دليل خاص .

ويظهر هذا المسلك عند ذكر الأدلة ومناقشتها في المسائل التي يكون المطلوب فيها القطع عندهم ؛ فإنهم يظهرون عدم قطعية الدليل بتطريق الاحتمال إليه ، سواء أكان الاحتمال قريبا ، أم كان بعيدا في الاستعمال العادي أو الشرعي للألفاظ^(٢).

الظني المقارب للقطع:

وهذا المسلك يوسّع مجال تأثير الاحتمال في منع القطعية ، فينتج عن ذلك تقليل وجود القطعي ؛ ولذلك يذكر أصحاب هذا المسلك مرتبة وسطا بين القطعي المطلق وبين الظني المطلق ، وهي مرتبة (الظني القوي المقارب للقطع) ، وهو عندهم ما كان فيه احتمال لكنه بعيد جدا ، فيبقى معه الدليل ظنيا لورود أصل الاحتمال المؤثر ، لكن يكون الدليل قريبا من القطع لبعده

(١) المحصول ٤٠٠/٥ .

(٢) انظر أمثلة لذلك في المستصفى (بولاق) ٣٢٠/١ والمستصفى ٤٢/٢-٤٣، ٣٦٦-٣٦٨ والمنحول للغزالي ص ١٦٧ والمحصل للرازي ٢٣/٤، ١٥٣-١٥٦، ٣٦٦-٣٦٧ والإحكام للآمدي ٢١٥/١-٢١٦ والمواقف للإيجي ص ١٢٠، ٢٩٧، ٣٨٨ .

الاحتمال بُعْداً أضعف تأثيره في القطعية^(١). والله تعالى أعلم .

مطلق الاحتمال لا يرفع الحجية:

الاحتمال مهما كان من القرب لا يرفع الظهور عن الدليل المستند إلى احتمال أقوى وأرجح منه ، إلا أن يكون عليه دليل يجعله راجحاً ، فالظواهر لا تصرف عن المتبادر منها بمجرد الاحتمال ، فإذا علم مع ذلك أن الظهور يكفي لحجية الدليل في الجملة ، ووجوب العمل به لم يكن للاحتمال تأثير في وجوب العمل بها .

وفي هذا العبارة المنقولة عن الإمام الشافعي رحمه الله : « قَلَّ شيء إلا وَيَطْرُقُه الاحتمال ، ولكن الكلام على ظاهره حتى تقوم دلالة على أنه غير مراد »^(٢)، وقال الزركشي معلقاً : « فأبان بذلك إلى^(٣) أنه لا نظر إلى

(١) انظر ذكر الظن القوي المقارب للقطع في : المستصفى للغزالي ٢/٢٣٦، ٤٩٢-٤٩٣ والوصول لابن برهان ١/٢٧٠-٢٧١ والإحكام للآمدي ٣/٤٥ ومنتهى السؤل له أيضاً ٥١ وشرح مختصر الروضة للطوفي ٢/١١٠-١١١، ٣/٦١٦ ومقاصد الشريعة لابن عاشور ص ٢٢، ٤٠ .

(٢) ذكره الزركشي في البحر المحيط (١٥٢/٣) نقلاً عن الأم .

(٣) تعدية (أبان) بـ (إلى) لعلها من باب تضمين (أبان) معنى (أشار) ، أي أشار بذلك إلى... قال الزركشي في البرهان في علوم القرآن ٣/٢٣٨-٢٣٩ في معنى التضمين في الأفعال : « وهو أن تُضمَّن فعلاً معنى فعل آخر ويكون فيه معنى الفعلين جميعاً ، وذلك بأن يكون الفعل يتعدى بحرف فيأتي متعدداً بحرف آخر ليس من عادته التعددي بها... » ، فيكون معنى ما ذكر الزركشي : (أشار مبيناً إلى أنه...) ، وتكرر مثل ذلك منه في (سلاسل الذهب) وغيره من كتبه ، وكثرة وقوع ذلك مما قد لا يعذر فيه . انظر مقدمة تحقيق سلاسل الذهب للدكتور ←

احتمال يخالف ظاهر الكلام»^(١).

ويُبين إمام الحرمين - وهو الذي سبق النقل عنه في بيان المسلك الثاني المتوسع في الاعتداد بالاحتمال - أن الاحتمال وإن كان يرفع القطع فإنه لا يرفع الظهور ، ثم قال : « فإن قيل أليس تأويل الظواهر مقبولا بالاحتمال؟ قلنا ليس الاحتمال مقتضيا قبول التأويل ، ولكن رأينا الأولين على الجملة يتمسكون بالتأويلات ، وكما رأيناهم متفقين على التأويل مع التعويل على دليل يعضده ، رأيناهم غير مكتفين بهذه الإمكانات ، وهذا بمثابة دعوى النسخ من غير ثبوت ؛ فإن من ادعى نسخا فقد ادعى ممكنا ، ولكن لا يقبل منه بالإجماع إلا بثبت يعول عليه »^(٢).

وقال الآمدي : « الظاهر لا يترك بالشك والاحتمال »^(٣).

وذكر ابن القيم أنه لا نزاع في « أن غالب الألفاظ لها ظواهر هي موضوعة لها ومفهومة منها عند الإطلاق ، لكن النزاع في قطعية ذلك أم لا ؛ للاحتمال »^(٤).

←

محمد المختار بن الشيخ محمد الأمين ص ٧٠ .

(١) البحر المحيط ١٥٢/٣ .

(٢) البرهان ١/٣٥٠-٣٥١ وانظر المحصول ٥/٢١-٢٢ .

(٣) إحكام الأحكام ٢/٢٤٣ وانظر البحر المحيط ١٥٢/٣ والمواقات ٤/٣٢٤-٣٢٧ .

(٤) الصواعق المرسلة ٢/٦٥٧-٦٥٩ .

وقال القرافي عند شرحه قول الرازي في المحصول : « اعلم أن الخلل إنما يحصل في فهم السامع بناء على خمس احتمالات : الاشتراك والنقل والإضرار والمجاز والتخصيص » قال القرافي : « اعلم! أن المراد بالخلل ها هنا اختلاف القطع بمراد المتكلم ؛ لأن الظن حاصل مع هذه الاحتمالات ، فاحتمال المجاز لا يمنع الظن بل القطع »^(١).

فالقول بتأثير الاحتمال لا يتجاوز القطعية إلى الظن الغالب والظاهر الراجح ، سواء على المسلك المضيّق لحدود الاحتمال ، أم على المسلك الموسع لذلك . والله تعالى أعلم .

الاسترسال في تطريق الاحتمال:

إن الاسترسال في إيراد الاحتمالات على الأدلة الشرعية ليس مما يستحسن في الشرع ، لأنه يؤدي إلى توهين الأدلة الشرعية عند من يعجز عن دفع تلك الاحتمالات ، ويوقعه في الإشكال ، ويقلل ثقته بالأدلة ، وقد يسوقه ذلك إلى ترك الأدلة الشرعية عند الاستدلال على المطالب ، والدخول في الأدلة العقلية ، وربما هَوَتْ به الريح في حضيض الشك والحيرة ، وذلك طريق إلى الفتنة والأهواء ، نسأل الله العافية!

(١) نفائس الأصول ٢/٢٤٥-أ، وانظر ١٦٦-ب وانظر الفروق للقرافي ٢/٨٧-٨٨ ، وذكر ابن السبكي والآسنوي في شرحهما مختصر المحصول للبيضاوي (منهاج الأصول) نحو ما ذكره القرافي ، انظر الإبهاج ١/٣٢٣ ونهاية السؤل ٢/١٨٠ ، وانظر المواقف للعضد ص ٢٩٧ .

وذمَّ العلماء الإكثار في طُرُق الاحتمال واعتباره :

قال ابن القيم : « وفتح باب التجويزات لا آخر له ولا ثقة معه البتة ، وهذا الباب قد دخل معه على الإسلام مدخل عظيم وخطب جسيم ، وأهل الباطل على اختلاف أصنافهم لا يزالون يتعلقون به... ومن أعطى التأمل حقه وجد أن أكثر ما ادعاه أهل التأويلات المستشعة وأهل الباطل من جهة إخراج الألفاظ عن حقائقها ، وفتح أبواب الاحتمالات والتجويزات عليها »^(١).

وقال الشاطبي : « إن مجرد الاحتمال إذا اعتبر أدَّى إلى انخرام العادات والثقة بها ، وفتح باب السفسطة وجحد العلوم... بل ما ذكره السوفسطائية في جحد العلوم منه يتبين لك أن منشأها^(٢) تطريق الاحتمال في الحقائق العادية أو العقلية^(٣) ، فما بالك بالأمور الوجودية؟!... »

ولأجل اعتبار الاحتمال المجرد شدَّد على أصحاب البقرة ؛ إذ تعمَّقوا

(١) الصواعق المرسلة ٢/٦٨٢-٦٨٣ ، وانظر درء تعارض العقل والنقل ١/١٢ .

(٢) كذا في النسخة التي عندي ، وقد يكون الضمير عائداً إلى السوفسطائية أو السفسطة ، أي : منشأ تلك الفرقة أو مقولتهم أنهم طرَّقوا... والله تعالى أعلم .

(٣) لأنهم طرَّقوا إلى الوجود احتمال عدمه وإلى المعدوم احتمال وجوده ، كما طرَّق إلى الخير المتواتر احتمال الكذب عقلاً أو الوهم أو الخطأ ، وهكذا في الأمور المحسوسة . انظر أصول الدين للبزدوي ص ٥-١٠ . وقصة الإيمان لنديم الجسر ص ٤٩ .

في السؤال عما لم يكن إليه حاجة مع ظهور المعنى...^(١) بل هو أصل في الميل عن الصراط المستقيم ، ألا ترى أن المتبعين لما تشابه من الكتاب إنما اتبعوا فيه مجرد الاحتمال ، فاعتبروه وقالوا فيه وقطعوا على الغيب بغير دليل ، فذُوموا بذلك ، وأمر النبي عليه الصلاة والسلام بالحدز منهم...^(٢)

وإلى هذا فأنت ترى ما ينشأ بين الخصوم وأرباب المذاهب من تشعب الاستدلال وإيراد الإشكالات عليها بتطريق الاحتمالات ، حتى لا تجد عندهم بسبب ذلك دليلاً يعتمد ، لا قرآناً ولا سُنَّةً^(٣)، بل انجر هذا الأمر

(١) كما حكى الله سبحانه وتعالى قصتهم في سورة البقرة (الآيات من : ٦٧ إلى ٧١) ؛ فالبقرة التي أمروا بذبحها احتمل عندهم أن تكون فارضاً أو بكراً ، كما نقَّبوا عن احتمال كونها سوداء اللون أو حمراء أو صفراء... وغير ذلك من الاحتمالات التي لما اعتدوا بها وطرقوها ابتداء - حين أمروا بذبح بقرة - سألوا عما يبين ذلك ، فجاءهم ما قيد المطلوب بما يجعله عزيزاً . انظر تفسير القرطبي ١٠/٤ وتفسير ابن كثير ١١٤/١ .

(٢) وذلك فيما رواه البخاري ومسلم عن عائشة - رضي الله عنها - قالت : تلا رسول الله ﷺ هذه الآية : ﴿ هُوَ الَّذِي أُنْزِلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذْكُرُ إِلَّا أُولُوا الْأَلْبَابِ ﴾ قالت : قال رسول الله : ((فإذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمى الله فاحذروهم)) . صحيح البخاري مع فتح الباري ٢٠٩/٨ وصحيح مسلم ٢٠٥٣/٤ . فذمهم الله بأن في قلوبهم الزيف وأنهم يتبعون الفتنة ، وحذر منهم الرسول ﷺ .

وقال القرطبي في تفسيره ١٠/٤ : ((المتشابه في الآية من باب الاحتمال والاشتباه)) ، وانظر تفسير ابن كثير ٣٥٣/١ .

(٣) وهذا ظاهر في بعض كتب أصول الفقه المصنفة على طريقة المتكلمين ؛ كالحصول للرازي والإحكام للآمدي .

إلى المسائل الاعتقادية ، فاطَّرحوا فيها الأدلة القرآنية والسنية لبناء كثير منها على أمور عادية... واعتمدوا على مقدمات عقلية ، غير بديهية ولا قرينة من البديهية ؛ هربا من احتمال يتطرق في العقل للأمور العادية ، فدخلوا في أشد مما منه فروا»^(١).

فالأدلة الشرعية ترجع في الأصل إلى الكتاب والسنة ، وأوسع طرق الاستنباط منهما طريق الألفاظ التي وقع بها الخطاب ، ونحو ذلك من الأمور العادية ، وفهم مراد المتكلم من خطابه معتمد أولا على العادة والعرف ، ولا يستحيل ورود احتمال مستند إلى التجويز العقلي وبمجرد الإمكان على القواطع العادية والثوابت العرفية ، فالاعتداد بالاحتمال في مثل هذه الحالة تعسف وإفراط لا يحمد^(٢).

(١) الموافقات ٤/٣٢٤-٣٢٧ . وأثبت نص كلامه مع طوله لشدة بيانه في الموضوع ، وأن فيه مواضع تحتاج لتخريج ما يرمي إليه من أدلة ، وانظر الثبات والشمول لعابد بن محمد السفيناني ص ١٨٣ ، ٢٠١ ، ٣٤٤-٣٤٥ .

(٢) انظر كلام أهل العلم وإشاراتهم إلى هذه الحقيقة في الأدلة الشرعية في العدة لأبي يعلى ٣/٨٤٢-٨٤٣، ٨٥٠، إحكام الفصول للباجي ص ٤٣٥، ٤٤٩، ٤٥٠ شرح اللمع لأبي إسحاق الشيرازي ٢/٥٧٣ والبرهان لأبي المعالي الجويني ١/٣٧٧ والمحصل لفخر الدين الرازي ٤/١٩٥-١٩٦ ونفائس الأصول للقرافي ٣/١٣٧-ب ، وشرح تنقيح الفصول له أيضاً ص ٣٥٠ وشرح مختصر الروضة لنجم الدين الطوفي ٣/٦١٦ وبيان المختصر للأصفهاني ١/٤٩-٥٠ وشرح العضد على مختصر ابن الحاجب ١/٥٥-٥٧ والمواقف للعضد ١١/ والبحر المحيط للزركشي ٢/١٢٠، ٤/٢٤١، ٤٧٩ ونبراس العقول للشيخ عيسى منون ص ٢٢٩، ٣٥٨ .

الفصل الثاني

أثر قطعية الدليل

كان لقطعية الدليل أنواع من الآثار في مواضع كثيرة من أصول الفقه ؛ فقد كانت القطعية والاعتداد بها في الأدلة سببا في تميز بعض الاصطلاحات الأصولية ؛ كالتفريق بين الدليل والواجب ، وبين الفرض والواجب ، كما كان للقطعية آثار في بعض أحكام الاجتهاد في الأدلة والترجيح بينها ، وما يترتب على ذلك من الخطأ والصواب .

المبحث الأول : أثر القطعية في الاصطلاح

المطلب الأول

في الدليل والأمانة

- فرّق بعض العلماء في الاصطلاح بين الطرق الموصلة إلى الأحكام الشرعية ، فما كان منها طريقاً مفيداً للعلم القطعي خصوصه بإطلاق اسم (الدليل) ، وما كان دون ذلك من الحجج الموصلة إلى الأحكام الشرعية أطلقوا عليه اسم (الأمانة)^(١) ، ولم يصح عندهم إطلاق اسم (الدليل) على ذلك إلا على سبيل التجوّز ، قال أبو الحسين البصري : « والدلالة : ما النظر الصحيح فيه يفضي إلى العلم ، والأمانة : هي ما النظر الصحيح فيها يفضي إلى غالب الظن »^(٢) ، وقال في موضع آخر - بعد أن عرّف الأمانة بنحو ما سبق - : « وبذلك تتميز [أي الأمانة] من الدلالة »^(٣).

- ولم يفرق آخرون بين اللفظين ؛ بل الدليل عندهم شامل لما كان من تلك الطرق مفيداً للعلم القطعي وما لم يكن منها كذلك ، فالدليل على هذا القول : ما يمكن أن يتوصل بصحيح النظر فيه إلى مطلوب خبري . والمطلوب الخبري أعم من أن يكون قطعياً أم ظنياً ، أو يعرفون الدليل بأنه :

(١) الأمانة بفتح الهمزة ، وقد وقع خلال البحث الكلام على ما ذكره أهل اللغة في تعريفها ، والخلاف على المراد منها عند علماء الشرع رحمهم الله .

(٢) المعتمد ١/٥-٦ .

(٣) المصدر السابق ٢/١٨٩-١٩٠ .

« المرشد إلى المطلوب » سواء أكان المطلوب علما قاطعا أم ظنا^(١) .

واختلف في ثلاثة أمور في المسألة : في نسبة هذين المذهبين إلى قائلها ، وفي محل الخلاف أهو الطرق الشرعية أو هي والعقلية ، وفي أثر الخلاف .

نسبة الأقوال:

- أما في النسبة فقد نسب القاضي أبو بكر الباقلاني القول بالتفريق إلى « الفقهاء والمتكلمين »^(٢)، وكذا في تلخيص التقريب ذكر أنه مذهب « معظم المحققين »^(٣)، و من ذلك أن جعل الغزالي تسمية (الأماراة الظنية) دليلا من المجاز^(٤).

- وأما أبو الحسين البصري فقال بعد تعريف الأمارة : « والمتكلمون يسمون كل ما هذه سبيله أمارة ، والفقهاء يسمون الأمارة الشرعية ؛ كالقياس وخبر الواحد أدلة »^(٥)، فجعل المسألة بين الفقهاء والمتكلمين ،

(١) انظر العدة لأبي يعلى ١٣١-١٣٢ وإحكام الفصول للباجي/١٧١ والمنهاج في ترتيب الحجاج للباجي/١١ وشرح اللمع للشرازي ١٥٥-١٥٦ وإحكام للآمدي ١٠-١١ والمواقف لعضد الدين الإيجي ص ٣٤-٣٥ وشرح الكوكب المنير ٥٣/١ وميزان الأصول لعلاء الدين السمرقندي ص ٧٢-٧٣ ومسلم الثبوت مع فواتح الرحموت ٢٠/١ .

(٢) انظر التقريب والإرشاد ٢٢١-٢٢٢ .

(٣) انظر تلخيص التقريب ١٣٦-١٣٧ وانظر المستصفى (بولاق) ٣٧٦/٢ والمحصل ٨٨/١ .

(٤) انظر المستصفى (بولاق) ٣٧٦/٢ .

(٥) المعتمد ١٨٩-١٩٠ .

ومثله أبو المظفر السمعاني^(١)؛ فقد جعل التفريق مذهب أكثر المتكلمين وقلة من الفقهاء ، وأما عامة الفقهاء فذكر أن مذهبهم عدم التفريق^(٢) .

- وأما الآمدي وغيره فقد جعلوا التفريق مذهب الأصوليين^(٣) .

- وخالف الزركشي فيما ذكره من نسبة ذلك إلى الأصوليين وقال :
« بل المصنفون في أصول الفقه يطلقون الدليل على الأعم من ذلك ،
صرح به جماعة من أصحابنا ؛ كالشيخ أبي حامد^(٤) ، والقاضي أبي الطيب ،
والشيخ أبي إسحاق^(٥) ، وابن الصباغ^(٦) ، وحكاه عن أصحابنا ،

(١) هو منصور بن محمد بن عبد الجبار أبو الظفر ابن السمعاني ، من علماء أصول الفقه وغيره ،
من تصانيفه : القواطع في أصول الفقه ، و(الاصطلام) رد فيه على أبي زيد الدبوسي ،
والانتصار ، و(الأمالي) في الحديث ، توفي سنة (٤٨٩) هـ . انظر سير أعلام النبلاء ١٩/١١٤ -
١١٩ وطبقات الشافعية لابن السبكي ٣٣٥/٥ - ٣٤٦ والفتح المبين ١/٢٦٦ .

(٢) قواطع الأدلة/ق ٦-أ .

(٣) إحكام الأحكام ١/١٠-١١ ونهاية السؤل للآسنوي ١/١٠-١١ ، وانظر مثله في شرح تنقيح
الفصول ص ٣٣٩ .

(٤) هو أحمد بن أبي ظاهر محمد بن أحمد أبو حامد الإسفرائيني ، فقيه أصولي ، من تصانيفه : شرح
مختصر المزني ، وألف في الفقه تعليقة كبرى ، وله في الأصول كتاب ، توفي سنة (٤٠٦) هـ . انظر
طبقات الشافعية لابن السبكي ٤/٦١-٧٤ وسير أعلام النبلاء ١٧/١٩٣-١٩٧ والفتح المبين
١/٢٢٤-٢٢٥ .

(٥) هو الشيخ أبو إسحاق الشيرازي، سبقت ترجمته . انظر (١١٦) .

(٦) هو عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد أبو نصر ابن الصباغ ، فقيه أصولي ، من تصانيفه :
العمدة في أصول الفقه ، الكامل في الخلاف بين الحنفية والشافعية ، وله فتاوى ، توفي سنة
(٤٧٧) هـ . انظر طبقات الشافعية لابن السبكي ٥/١٢٢-١٣٤ وسير أعلام النبلاء

←

وسُلَيْم الرازي^(١)، وأبي الوليد الباجي من المالكية ، والقاضي أبي يعلى ، وابن عقيل^(٢)، والزاغوني^(٣) من الحنابلة «^(٤)».

محل الخلاف:

أما محل الخلاف فقد جعل أبو الحسين البصري ما تقدم من الخلاف في التفريق بين الدليل والأمانة قاصرا على الأدلة الشرعية ، أما العقليات فذكر أن من لا يفرق في الشرعيات يفرق في العقليات ؛ فلا يسمى الأمانة العقلية دليلا ؛ كالأمانة على القبلة وقيم المتلفات^(٥). وعلى هذا تكون تسمية الظني

←

١٨/٤٦٤-٤٦٥ . الفتح المبين ١/٢٥٨-٢٥٩ .

(١) هو سُلَيْم بن أيوب بن سُلَيْم أبو الفتح الرازي ، فقيه محدث لغوي ، علق عن شيخه أبي حامد (التعليقة) ، وله : غريب الحديث ، والإشارة ، توفي سنة (٤٤٧) هـ . انظر سير أعلام النبلاء ١٧/٦٤٥-٦٤٧ وطبقات الشافعية لابن السبكي ٤/٣٨٨-٣٩١ والأعلام ٣/١١٧ .

(٢) هو علي بن عقيل بن محمد أبو الوفاء ابن عقيل ، فقيه أصولي متكلم ، من تصانيفه : كتاب الفنون ، وهو كتاب جمع فيه فوائد من علوم عديدة ، وكتاب الروايتين والوجهين ، والواضح في أصول الفقه ، والإرشاد في أصول الدين ، توفي سنة (٥١٣) هـ . انظر الذيل على طبقات الحنابلة ١/١٤٢-١٦٣ وسير أعلام النبلاء ١٩/٤٤٣-٤٥١ والفتح المبين ١/١٣-١٣ .

(٣) هو علي بن عبيد الله بن نصر أبو الحسن ابن الزاغوني ، فقيه أصولي لغوي ، من تصانيفه : (الإقناع) في الفقه ، غرر البيان في أصول الفقه ، التلخيص في الفرائض ، توفي سنة (٥٢٧) هـ . انظر الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب ١/١٨٠-١٨٤ وسير أعلام النبلاء ١٩/٦٠٥-٦٠٧ والفتح المبين ٢/٢٣ .

(٤) البحر المحیط ١/٣٥-٣٦ ، وانظر موازنة بين دلالة النص والقياس الأصولي ١/٢٢-٢٣ .

(٥) انظر المعتمد ٢/١٨٩-١٩٠ .

العقلي أمانة ليست من محل الخلاف .

ويخالف ما ذكره تمثيل بعض العلماء لـ (الدليل الظني) بالغيم الرطب
الموصل بصحيح النظر في حاله إلى ظن وقوع المطر^(١)، فهذا ليس أمانة
شرعية .

ومن ذلك قول الغزالي : « إن الدلالة قد يُعبّر بها عن الأمانة التي
توجب ولا تؤثر ، فالغيم الرّكّم دليل على المطر... والكوكب دليل على
القبلة... »^(٢) .

أثر الخلاف:

أما أثر الخلاف فقد جعل بعض العلماء الخلاف المتقدم في التفريق بين
القطعي وغيره راجعا إلى خلاف في اللفظ ، دون أن يكون وراء ذلك خلاف
في المعنى .

قال أبو الحسين البصري مشيرا إلى الخلاف المتقدم : « والكلام في
ذلك كلام في عبارة ، لا طائل تحت الإكثار منه »^(٣) .

(١) انظر التحرير مع التقرير والتحجير ١/٥٠-٥١ .

(٢) شفاء الغليل/٢٠-٢١ ، وذكر العضد في شرح المختصر (٤١/١-٤٢) دخول الأمانة في بعض
أوجه تعريف الدليل عند المنطقيين ، وأن الدليل يتناول على ذلك الوجه القياس البرهاني
والظني والشعري والسفسطي .

(٣) المعتمد ٢/١٨٩-١٩٠ .

وذكر في تلخيص التقريب أن المفرقين إنما اصطالحوا على ذلك للتفريق بين الجنسين ثم قال : « وهذا اختلاف هَيْن المدرك »^(١).

وقريب مما سبق ما ذكره الخطيب البغدادي^(٢) فقال بعد أن ذكر الخلاف في التسمية بين العلماء : « قلت : وما غلط الفقهاء ولا المتكلمون ! أما المتكلمون فقد حكوا الحقيقة في الدليل والحجة ، وأما الفقهاء فسَمَوْا ما كُلفوا المصير إليه بأخبار الآحاد وبالقياس وغيره مما لا يكسب علما وإنما يفضي إلى غلبة الظن من طريق النظر ، فسَمَوْه حجة ودليلا للانقياد بحكم الشرع إلى موجهه ، وقد قيل : إنما سَمَوْا ما أفضى إلى غلبة الظن دليلا وحجة في أعيان المسائل لأنه في الجملة معلوم أعني أخبار الآحاد والقياس ، وإنما يتعلق بغلبة الظن أعيان المسائل ، فأما الأصل فإنه متيقن مقطوع به » .

وعزز ذلك بأنه ربما يسمى ما ليس بحجة في الحقيقة حجة كما قال تعالى : ﴿لَلَّائِكَوْنِ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾^(٣) إشارة إلى قول اليهود حين صلى رسول الله ﷺ إلى بيت المقدس : لو لم يعلم محمد أن

(١) تلخيص التقريب ١/١٣٦-١٣٧ ، وانظر البحر المحيط ١/٣٥-٣٦ .

(٢) هو أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر الخطيب ، محدث مؤرخ فقيه ، من تصانيفه : تاريخ بغداد ، والإنباء عن الأبناء ، والفقيه والمتفقه ، توفي سنة (٤٦٣) هـ . انظر وفيات الأعيان لابن حلكان ١/٩٢-٩٣ وسير أعلام النبلاء ١٨/٢٧٠-٢٩٧ وطبقات الشافعية لابن السبكي ٤/٢٩-٣٩ .

(٣) سورة البقرة (١٥٠) .

ديننا حق ما صلى إلى قبلتنا ، مع أن قولهم هذا ليس حجة في الحقيقة^(١).

- وقيل إن تفريق المتكلمين بين الدليل والأمانة ، وتخصيص الدليل بالقطعي ، مبني على ما ذهبوا إليه من أن الأدلة الظنية لا تحصل صفات تقتضي الظن بأنفسها كما تقتضي الأدلة القطعية العلم واليقين بأنفسها ، وإنما يأتي الظن من الأمانة الظنية عادة اتفاقاً^(٢).

ويدل على ذلك ما يلي :

١- قال في تلخيص التقريب عند تقسيم الأدلة : « وكذلك السمعي ينقسم إلى ما يفضي إلى القطع وهو يتضمن العلم ، وإلى ما لا يقتضيه كأخبار الآحاد والمقاييس السمعية ، فكما لا يوصف باقتضاء العلم لا يوصف باقتضاء غلبة الظن ، هذا مما يزلّ فيه معظم الفقهاء... ووجه التحقيق في ذلك بدا فيما قدمناه من عدم إفضاء الشبهة إلى الجهل... ولكن تعم العادة بحصول غلبة الظن في اثرها من غير أن تكون مقتضية لها »^(٣).

٢- وقال الجويني : « أخبار الآحاد وأقيسة الفقه لا توجب عملاً لذواتها ، وإنما يجب العمل بما يجب به العلم بالعمل ، وهي الأدلة القاطعة

(١) انظر الفقيه والمتفقه مجلد ٢/٢٣-٢٥ ، وانظر تفسير ابن كثير ١/٢٠١ ولباب النقول في أسباب النزول للسيوطي ص ٣٠ ، فقد ذكر احتجاج أهل مكة على توجه النبي ﷺ إلى بيت المقدس بنحو ذلك .

(٢) انظر المسودة/٥٠٥-٥٠٦ والبحر المحيط ١/٣٥-٣٦ .

(٣) تلخيص التقريب ١/١٣٧-١٣٨ .

على وجوب العمل عند رؤية أخبار الآحاد وإجراء الأقيسة»^(١).

٣- وقال الغزالي : « إن تسمية الأمارات أدلة مجاز ؛ فإن الأمانة لا توجب الظن لذاتها بل تختلف بالإضافة »^(٢).

وقال العضد : « الدليل ما يرتبط به ثبوت مدلوله ارتباطا عقليا ، والأمانة ما يحصل به الظن ولا يرتبط [به] ارتباطا عقليا »^(٣).

وعلى هذا فلا تعدو الأدلة الظنية - كخبر الواحد والقياس الشرعي - عن أن تكون علامات مجردة أنيط تعين الحكم بظهورها ، من غير أن يكون لها تأثير في تعيين ذلك الحكم .

ويكون الخلاف على هذا ذا معنى ؛ لأن الأمانة إذا كانت لا تفيد الظن والرجحان لذاتها بل بما اتفق من العادة ، وكانت الأمانة الشرعية عندهم هي أخبار الآحاد والأقيسة والظواهر والعمومات ، كانت أكثر الأدلة الشرعية غير مفضية إلى مدلولاتها إلا على سبيل الاتفاق العادي .

وبين شيخ الإسلام ابن تيمية مأخذ العلم من ذلك بأن العمل بالراجح الحاصل من الأدلة غير القطعية عمل بعلم ويقين ؛ لأن الرجحان أمر معلوم عند المجتهد المستدل ، وهو اعتقاد الرجحان الذي هو اتباع الأحسن كما

(١) البرهان ٧٨/١ .

(٢) المستصفى (بولاقي) ٣٧٦/٢ .

(٣) شرح العضد على المختصر ٢٩٨/٢ وانظر بيان المختصر ٩٢/١-٩٣ .

قال تعالى : ﴿الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾^(١)، وقال : ﴿وَاتَّبِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ﴾^(٢)، فالأدلة غير القطعية يُعلم منها الرجحان ، وهو كاف في وجوب العمل ، فهي مفضية إلى العلم من ذلك الوجه^(٣).

الترجيح:

الخلاف في التفريق بين الدليل القطعي وغير القطعي في التسمية - بالنظر إلى ترتب الآثار عليه - لا يخلو من أحد احتمالين : أولهما : أن يكون الخلاف لفظيا راجعا إلى الاختلاف في الاصطلاح بين العلماء ، وثانيهما : أن يكون خلافا مبنيا على معنى ، يختلف فيه العلماء .

الاحتمال الأول : أن يكون الخلاف في الاصطلاح ، فالأمر هين وقريب ؛ إذ إن مذهب جمهور العلماء - كما سبق - أن الأدلة الشرعية منها القطعي ومنها أدلة ظاهرة راجحة^(٤)، والتفريق في التسمية بين قسمي الأدلة بعد ذلك أمر لا يبعد ؛ لأنه تفريق بين أمرين متفق عليهما عند الجمهور . إلا أن الاصطلاح بالتفريق يتوجه عليه أمران :

(١) سورة الزمر (١٨) .

(٢) سورة الزمر (٥٥) .

(٣) انظر مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ١١٦-١١١/١٣ .

(٤) انظر ص(٤٥) من هذا البحث .

الأمر الأول : أن تخصيص كل من قسمي الأدلة الشرعية (القطعي والظني) بما خصوه به من الاسم لا يستند إلى ما يبرره شرعا أو لغة ؛ إذ لم يذكر المفرقون أن الاستعمال الشرعي يفرق بين اللفظين بما ذكروا ، ولا أن في اللسان العربي ما يبرر ذلك التخصيص ، فلم يذكر من رجعت إلى كتبهم من أهل اللغة أن في الاستعمال العربي تقييدا للدليل بالقطعي دون الأمانة ، بل عرّف بعضهم الدليل بقوله : « الدال واللام أصلان ، أحدهما إبانة الشيء بأمانة تتعلمها... والدليل : الأمانة في الشيء »^(١) ، فليس الدليل على مثل هذا التعريف غير الأمانة لغة .

هذا ، وقد اعترف بذلك المصطلحون على التفريق .

قال القاضي أبو بكر الباقلاني عن التفريق بين اللفظين بما ذكر : « وليس من موجب اللغة ؛ لأن أهلها لا يفرقون بين الأمانة والدلالة والسمة والعلامة »^(٢) . وفي تلخيص التقريب : « إن العرب لا تفصل في هذا المقصد بين الأمانة والدلالة ، ولو قلب قلب ما قدمناه في الترتيب ؛ فسمى الدلالة المفضية إلى العلم أمانة وما يفضي إلى غلبة الظن^(٣) دلالة لم

(١) معجم مقاييس اللغة ٢/٢٥٩ ، وانظر في معنى الدليل : الصحاح ٤/١٦٩٨ ولسان العرب ١١/٢٤٩ والقاموس المحيط ٣/٣٨٨ ، وتعريف الأمانة في : الصحاح ٢/٨٥٢ ومعجم مقاييس اللغة ١/١٣٩ ولسان العرب ٤/٣٢-٣٤ .

(٢) التقريب والإرشاد ١/٢٢٣ .

(٣) تقدم ما في تلخيص التقريب من أن وصف غير القطعي من طرق الأحكام بأنه يقتضي غلبة

يكن مبعدا»^(١).

فيكون في هذا الاصطلاح مثل الذي أخذوا على الحنفية في التفريق بين
الفرض والواجب ، فذكروا أنه ليس في الشرع واللسان العربي ما يبرر ذلك
التفريق^(٢).

الأمر الثاني : أن الذين ذكروا التفريق في التسمية وأيدوه لم يطرد
التزامهم بذلك الاصطلاح دائما ؛ فإن المتتبع لكتب بعض المفرقين يقف على
مواضع كثيرة أطلقوا فيها الدليل على غير القطعي ، تصرّحا أو تلميحا .

قال الرازي عند الاستدلال في مسألة (هل لله في كل واقعة حكم) بأنه
لو كان في الواقعة حكم لكان إما أن يكون عليه دليل أم لا : « وأعني
بالدليل القدر المشترك بين ما يفيد الظن وبين ما يفيد اليقين »^(٣)، وأطلق
(الدليل) على غير القطعي في مواضع أخرى من المحصول^(٤).

وعرف الآمدي التأويل بأنه حمل اللفظ على غير مدلوله الظاهر منه مع

←

الظن مناف للتحقيق ، وأنه كما لا تفضي الشبهة إلى الجهل فكذلك الأمانة لا تفضي إلى
الظن ، (انظر التلخيص ١/١٣٧-١٣٨) . وهنا قد ذكر إفضاء الأمانة إلى غلبة الظن ، فظاهر
ذلك عدم الاطراد فيما ذكر . والله أعلم .

(١) تلخيص التقريب ١/١٣٦-١٣٧ .

(٢) انظر ما يأتي من ذلك قريبا إن شاء الله تعالى ص (٢٣٤) .

(٣) المحصول ٤٤/٦ .

(٤) انظر المحصول ٣/٧١، ٨٦، ٩٨، ١٦٨/٦ .

احتماله له لدليل يعضده ، ثم قال عند شرح التعريف : « وقولنا (بدليل) يعم القاطع والظني »^(١)، بل عرف الدليل في موضع آخر من كتابه الإحكام بقوله : « إن الدليل ما يلزم من ثبوته لزوم المطلوب قطعاً أو ظاهراً »^(٢).

وقد يظهر من بعض العلماء عكس ذلك ؛ فيصرح بعدم التفريق في موضع ، ثم يقع منه التفريق في موضع آخر ، كالقاضي أبي يعلى الفراء^(٣)، وتلميذه أبي الخطاب^(٤)^(٥).

ومما يمنع اطراد هذا الاصطلاح أن الدليل القطعي قد لا يكون مطرداً

(١) الإحكام في أصول الأحكام ٥٠/٣ .

(٢) المصدر السابق ٣٦١/٤ ، وانظر ٣-٤/٢٤-٢٥ ، وانظر تعليق الشيخ عبد الرزاق عفيفي على الإحكام ٩/٢-١ .

(٣) فقد صحح أولاً عدم الفرق بين الدليل والأمانة (انظر العدة ١٣١/١-١٣٢) ثم قيد الأمانة عند تعريفه لها بالظني (انظر العدة ١٣٥/١) ، وفي المسودة ٥٧٤ إشارة إلى القول بالتفريق « وهذا الثاني ظاهر كلام القاضي في (الكفاية) فيما يعلم به تخصيص العام ؛ لأنه قال : « فالدلالة هي : الكتاب والسنة المقطوع بها والإجماع المقطوع به ، والأمانة خير الواحد والقياس » . لكن ما فعله في العدة كما سبق يدل على أنه لم يلتزم باصطلاح معين ؛ فيصعب تحديد مذهبه باستعماله لأحد الاصطلاحين في موضع . والله أعلم .

(٤) هو محفوظ بن أحمد بن الحسن أبو الخطاب الكلوزاني ، فقيه أصولي ، من تصانيفه : الخلاف الكبير المسمى : الانتصار في المسائل الكبار ، والتمهيد في أصول الفقه ، والتهذيب في الفرائض ، توفي سنة (٥١٠) هـ . انظر الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب ١١٦/١-١٢٧ سير أعلام النبلاء ١٩/٣٤٨-٣٥٠ والفتح المبين للمراغي ١١/٢ .

(٥) فقد أبطل - رحمه الله - القول بالفرق بين الدليل والأمانة (انظر التمهيد ٦١/١) ، ثم قيد الدلالة والأمانة في موضع آخر بما يفيد التفريق (انظر التمهيد ٧١/٢ ، ٣٣٢/٣) .

ولازما عند جميع من نظر فيه من المستدلين ، بسبب أنه يحتاج للقطع به إلى قرائن ربما خفيت على بعضهم^(١)، فيكون الدليل قطعيًا عند زيد من الناظرين غير قطعي عند عمرو منهم ، وعليه يقال إنه دليل بالنسبة لزيد مثلا ، وأما بالنسبة لعمرو .

أما الاحتمال الثاني - وهو أن الخلاف في التفريق راجع إلى ما ذكر من أن الأدلة الظنية عند المفرقين لا تفيد لذواتها ظنا ولا رجحانا - فقد سبق ما فيه ، وأنه غير مسلم^(٢).

واعتذر بعض المعاصرين للمفرقين من المتكلمين ؛ بأنهم فرقوا لأن معظم مسائل أصول الدين لا تثبت إلا بأدلة قطعية ، فحدوا الدليل إذا بما هو الغالب عندهم في مسائلهم^(٣).

وعلى هذا يكون منشأ التفريق في غير أصول الفقه ، بل من آثار علم الكلام فيه ؛ فإن المتكلمين لا يقبلون الدليل غير القطعي فيما هو عندهم من أصول الدين ، فناسب عندهم أن يفرقوا في التسمية بين ما هو حجة عندهم في علم الكلام وما ليس بحجة ، أما الفقه - الذي أدلته الإجمالية موضوع علم أصول الفقه - فكل دليل شرعي صحيح حجة في إثبات أحكامه ، فلا

(١) انظر أثر القرائن في القطعية ص (١٥٥) .

(٢) انظر ذلك ص (٢١٠) فما بعدها .

(٣) انظر تعليقات الدكتور أبي زنيد على التقريب والإرشاد ٢٠٢/١ .

يحتاج فيه إلى التفريق بين القطعي وغيره كحاجة المتكلمين إلى ذلك^(١).

تفريق آخر بين الدليل والأمانة:

وقد فُرق بين الدليل والأمانة بغير القطعية ، فقال ابن حزم : « والدليل قد يكون برهاناً ، وقد يكون اسماً يعرف به المسمى وعبارةً يتبين بها المراد... والأمانة علامة بين المصطلحين على شيء ما ، إذا وُجدت عِلْمُ الواجد لها ما وافقه الآخر ، وقد يجعلها المرء لنفسه يستذكر بها ما يخاف نسيانه »^(٢).
كما فُرق بينهما بأن (الأمانة) خاص بالمعاني ، و (الدليل) يسمَّى به المعاني والألفاظ^(٣).

تخصيص السرخسي (الآية) بالدليل القطعي:

وخص السرخسي لفظ (الآية) بما يوجب العلم القطعي من الحجج عند الإطلاق ؛ قال : « ولهذا سميت معجزات الرسل آيات قال تعالى : ﴿ وَلَقَدْ

(١) انظر ما ذكره الدكتور محمد العروسي عبد القادر في كتابه (المسائل المشتركة بين أصول الفقه وأصول الدين ص ٢٥) من أن أصل التفريق راجع إلى المعتزلة ومن وافقهم من نفاة الصفات . وانظر ص (١٠٣) من هذا البحث فيما يرد على تقسيم المسائل الشرعية إلى ما يجب الاستدلال فيه بالقطعي وما لا يجب فيه ذلك .

(٢) إحكام الأحكام لابن حزم ٥٠/١ ، ولعل سبب هذا أن ظاهر مذهب ابن حزم أن جميع الأدلة قطعية ، فهو يفرق بين الدليل والأمانة بغير القطعية ، والله أعلم . انظر مذهبه ص (٥٢) .

(٣) البحر المحيط ١٣٠/٦ .

«أَتَيْنَا مُوسَى تِسْعَ آيَاتٍ»^(١)، وقال : «فَاذْهَبَا بِآيَاتِنَا»^(٢)»^(٣). أما الدليل والحجة والبينة ، فتطلق عنده على القطعي وغيره^(٤).

فيكون (الدليل) عند من سبق من المفرّقين مثل (الآية) فيما ذكره السرخسي .

ويرد على ما ذكره من الإطلاق أن الآية العامة من القرآن الكريم التي خصت بدليل موجب لذلك لا يكون قطعي الدلالة عندهم .

إلا أن يكون مراده مما ذكر قطعية الثبوت فقط ، أو ما هو أعم من الآية المفردة^(٥)، مع أن الكلام على الآية المفردة دون عموم القرآن هو الصق يبحث أصول الفقه . والله تعالى أعلم .



(١) سورة الإسراء (١٠١) .

(٢) سورة الشعراء (١٥) .

(٣) أصول السرخسي ٢٧٧/١ .

(٤) انظر المرجع السابق ، وذكر نخو ما سبق علاء الدين السمرقندي في ميزان الأصول ص ٧٠-

٧٤ ؛ فخص الآية بأدلة « إثبات الصانع » ومعجزات الأنبياء وألفاظ القرآن ، وذكر أنه في

اللسان العربي للقطعي عموماً .

(٥) ويبين ذلك أن علاء الدين السمرقندي خصّ ما ذكره بـ « ألفاظ القرآن » .

المطلب الثاني

في الفرض والواجب

أصل الفرض في اللغة يدل على التأثير في شيء من حَزَّ أو قطع^(١)،
وأصل الوجوب السقوط والوقوع ، ويأتي بمعنى الخَفَقَان والاضطراب^(٢).

غير أن بعض أهل اللغة عرفوا الفرض بالواجب :

فقال الجوهري^(٣) : « الفرض ما أوجبه الله تعالى ؛ سمي بذلك لأن له
معالم وحدودا ، وقوله تعالى : ﴿ قَالَ لَاتَّخِذَنَّ مِنْ عِبَادِكَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا ﴾^(٤)
أي مقتطعا ومحدودا... »^(٥).

وقال أحمد ابن فارس^(٦) : « ... ومن الباب اشتقاق الفرض الذي

(١) انظر الصحاح ١٠٩٨/٣ معجم مقاييس اللغة ٤/٤٨٨-٤٨٩ لسان العرب ٣٠٧/٧ .

(٢) انظر الصحاح للجوهري ٢٣٢/١ ومعجم مقاييس اللغة ٦/٨٩-٩٠ ولسان العرب ٧٩٤/١ .

(٣) هو إسماعيل بن حماد التركي الأتتاري أبو نصر الجوهري ، من أئمة اللغة ، من تصانيفه :

الصحاح ، وله كتاب في العروض ، وكتاب المقدمة في النحو ، توفي سنة (٣٩٣) هـ . انظر

معجم الأدباء لياقوت ١٥١/٥-١٦٥ وسير أعلام النبلاء ١٧/٨٠-٨٢ والأعلام (ط).

الخامسة ٣١٣/١ .

(٤) سورة النساء (١١٨) .

(٥) الصحاح ١٠٩٨/٣ .

(٦) هو أحمد بن فارس بن زكرياء أبو الحسين القزويني الرازي ، لغوي محدث ، من تصانيفه :

المجمل ، مقاييس اللغة ، الصحاحي ، توفي سنة (٣٩٥) هـ . انظر وفيات الأعيان ١١٨/١-

١٢٠ وسير أعلام النبلاء ١٧/١٠٣-١٠٦ والأعلام ١٩٣/١ .

أوجبه الله تعالى»^(١).

وقال ابن منظور^(٢) : « فرضت الشيء أفرضه فرضا وفرضته للتكثير :

أوجبته»^(٣).

الخلاف في المسألة:

- في اصطلاح الحنفية : الفرض والواجب مختلفان غير مترادفين ،

وأسسوا التفريق على القطعية ؛ فإنهم نظروا إلى التفاوت بين الأدلة المثبتة للأحكام الشرعية في القوة ؛ فخصوا الفرض بما كان من الأحكام ثابتا بدليل قطعي لا شبهة فيه ، والواجب بما ثبت من الأحكام بما دون القطعي .

قال الشاشي^(٤) : « الفرض لغة هو : التقدير... وفي الشرع : ما ثبت

بدليل قطعي لا شبهة فيه ، والوجوب هو السقوط ؛ يعني ما سقط على العبد بلا اختيار منه ، وقيل : من الوجبة وهي الاضطراب ؛ سمي الواجب بذلك

(١) معجم مقاييس اللغة ٤/٤٨٨-٤٨٩ .

(٢) هو محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين ابن منظور الأنصاري الإفريقي ، من أئمة اللغة ، من تصانيفه : لسان العرب ، مختار الأغاني ، مختصر تأريخ دمشق ، توفي سنة (٧١١) هـ . انظر الدر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني ٣١/٥-٣٣ شذرات الذهب ٦/٢٦-٢٧ الأعلام ٧/٣٢٩ .

(٣) لسان العرب ٧/٢٠٧ وانظر القاموس المحيط ٣/٣٥٢ .

(٤) هو إسحاق بن إبراهيم أبو يعقوب الخراساني الشاشي ، فقيه أصولي حنفي ، من تصانيفه : كتاب في أصول الفقه يسمى (أصول الشاشي) ، توفي سنة (٣٢٥) هـ . انظر الجواهر المضية ١/٣٦٤ الفتح المبين ١/١٧٧ الأعلام ١/٢٩٣ .

لكونه مضطربا بين الفرض والنفل ، فصار فرضا في حق العمل حتى لا يجوز تركه ، ونفلا في حق الاعتقاد فلا يلزمنا الاعتقاد جزما ، وفي الشرع : ما ثبت بدليل فيه شبهة ؛ كالأية المؤولة والصحيح من الآحاد»^(١) .

وقال السرخسي : « والفرض : اسم لمقدر شرعا لا يحتمل الزيادة والنقصان ، وهو مقطوع به لكونه ثابتا بدليل موجب للعلم قطعا من الكتاب أو السنة المتواترة أو الإجماع... فأما الواجب فهو : ما يكون لازم الأداء شرعا ولازم الترك فيما يرجع إلى الحل والحرمة... من غير أن يكون دليله موجبا للعلم قطعا»^(٢) .

فأساس هذا الاصطلاح هو النظر إلى الدليل المثبت للحكم ، والتفريق بين القطعي منه والظني بتخصيص ما يثبتته كلٌ منهما باسم خاص .
والتفريق بين الفرض والواجب على ما سبق هو إحدى الروايتين عن الإمام أحمد^(٣) .

(١) أصول الشاشي ص : ٣٧٩ ، وفيه إشارة إلى نوعي الظني : وهما ما ليس بقطعي لدلالته ومثل لذلك بالأية المؤولة ، وما ليس بقطعي ثبوتا ومثل لذلك بالصحيح من الآحاد .

(٢) أصول السرخسي ١١٠/١ - ١١٢ ، وانظر ميزان الأصول لعلاء الدين السمرقندي ٢٨-٢٩ كشف الأسرار عن أصول البزدوي لعبد العزيز البخاري ٨٥/١ ، ٣٠١/٢ - ٣٠٤ ومسلم الثبوت مع فواتح الرحموت ٨٥/١ .

(٣) هو أحمد بن محمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني ، من الأئمة المتبعين ، إليه ينسب المذهب الحنبلي ، أشهر مؤلفاته كتاب المسند ، ومن تصانيفه الرد على الزنادقة ، وكتاب السنة ، توفي سنة (٢٤١) هـ . انظر حلية الأولياء لأبي نعيم الأصفهاني ١٦١/٩ - ٢٣٣ وطبقات الحنابلة

واستدل المفرقون بين اللفظين بأمور منها :

أولا : أن الفرض في الأصل التقدير والقطع ، ومنه قوله تعالى : ﴿فَنَصِفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾^(١) أي قدرتم ، وقوله تعالى : ﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا﴾^(٢) أي قطعنا الأحكام فيها قطعا ، والوجوب السقوط ؛ قال تعالى : ﴿فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾^(٣) ، فكان كل من الفرض والواجب فيه معنى اللزوم ولكن تأثير الفرض أكثر ؛ لأنه يسمى به ما بقي له أثر على كل حال ، والسقوط على الأرض وجوب وقد لا يبقى له أثر على الأرض ، فكان في الفرض ما ليس في الوجوب من القوة ولذلك أثر ، فلذلك اختص بـ (الفرض) ما ثبت من الأحكام بالدليل القطعي لمزيد قوة فيهما ، واختص بـ (بالواجب) ما ثبت بدليل غير قطعي لنزولهما عن درجة التأثير القطعي ، كما أن الواجب يأتي بمعنى الوجبة وهي الاضطراب فاختص به ما ثبت بدليل غير قطعي لنوع شبهة فيه حتى كان فيه اضطراب^(٤).

ثانيا : أن التسوية بين ما ثبت بدليل قطعي وبين ما ثبت بغيره حَطُّ

←

لأبي يعلى ٤/١ فما بعد ، وسير أعلام النبلاء ١١٧٧/١-٣٥٨ والفتح المبين ١٤٩/١-١٥٥ .

وانظر الرواية المذكورة عن الإمام أحمد في العدة لأبي يعلى ١٦٢/١ .

(١) سورة البقرة (٢٣٧) .

(٢) سورة النور (١)، وانظر فتح القدير للشوكاني ٤/٤ .

(٣) سورة الحج (٣٦) .

(٤) انظر أصول السرخسي ١١٠/١-١١٢ .

للقطعي من رتبته ورفع لغير القطعي عن رتبته ، والتفريق بين الموضعين مراعاة لكل دليل في رتبته فكان أولى^(١)، قال السرخسي : « إن فرضية القراءة في الصلاة ثابتة بالنص بدليل مقطوع به ، وهو قوله تعالى : ﴿ فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ ﴾^(٢) وتعيين الفاتحة ثابت بخبر الواحد^(٣)، فمن جعل ذلك فرضا كان زائدا على النص ومن قال : يجب العمل به من غير أن يكون فرضا كان مقرا للثابت بالنص على حاله وعاملا بالدليل الآخر بحسب موجهه^(٤) .

ومثلوا للفرض أيضا بالإيمان والصلاة والزكاة والصوم والحج ، وغيرها من العبادات التي هي أركان الدين ، ومثلوا للواجب بقراءة الفاتحة في الصلاة كما سبق ، والطهارة في الطواف والسعي^(٥) .

ثالثا : أن الواقع في الشرع كون بعض الواجبات أكد من بعض ،

(١) انظر أصول البزدوي مع كشف الأسرار ٢/٣٠٤-٣٠٥ ، وانظر إشارة إلى ذلك ١/٨٤-٨٥ .
(٢) سورة المزمل (٢٠) .

(٣) وجوب قراءة الفاتحة في الصلاة ثابت في الصحيحين وغيرهما من حديث عبادة بن الصامت وأبي هريرة رضي الله عنهما ، ومن ألفاظه : « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » ومنها : « كل صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب فهي خداج فهي خداج ، غير تمام » .
انظر صحيح البخاري مع فتح الباري ٢/٢٣٧ وصحيح مسلم ١/٢٩٥ ، وانظر الحديث بطرقه الأخرى في إرواء الغليل للشيخ ناصر الدين الألباني ٣/١٠ .

(٤) أصول السرخسي ١/١١٢-١١٣ .

(٥) المرجع السابق .

فصلاة الظهر أكد من صلاة النذر وإن كانتا واجبتين ، فوجب أن يفرق بينهما في التعبير عن هذا الواقع ؛ بكون الفرض لما هو في أعلى منازل الوجوب ، والواجب لما دون ذلك^(١).

- وذهب الجمهور إلى عدم التفريق بين الفرض والواجب ، ولم ينظروا في التسمية إلى الفرق بين الأدلة القطعية والظنية المثبتة للأحكام الشرعية^(٢).

ونقضوا ما ذكره الحنفية من الاصطلاح بأمور منها :

أولا : أن التفريق في التسمية ، وتخصيص كل من الموضعين باسم ، أمر لا يستند إلى لغة ولا شرع ولا عقل .

أما اللغة فلأن علماءها عرفوا الفرض بالوجوب ، كما سبق عن الجوهري وغيره^(٣)، بل قد يكون الوجوب وهو السقوط أقرب إلى التحقيق في أصل الاشتقاق من الفرض الذي هو التقدير والقطع^(٤)، ولأن الفرض في اللغة هو التقدير مطلقا ، سواء أكان تقديرا مقطوعا به أم غير مقطوع به ، والوجوب هو السقوط ، أعم من أن يكون سقوطا مقطوعا به أو غير مقطوع به^(٥).

(١) العدة لأبي يعلى ٣٧٩/٢ .

(٢) انظر التقريب والإرشاد ٢٩٤/١ وإحكام الفصول للباسجي ص ١٧٣ وشرح اللمع للشيرازي

٢٨٦/١ وشرح مختصر الروضة ٢٧٦-٢٧٧ وشرح العضد على المختصر ٢٣٢/١ .

(٣) انظر بداية هذا المطلب وانظر شرح مختصر الروضة ٢٧٦-٢٧٧ .

(٤) انظر التقريب والإرشاد ٢٩٤/١ وتلخيص التقريب ١٦٧-١٧٠ .

(٥) انظر المحصول ٩٨/١ والإحكام للآمدي ٨٧-٨٨ .

أما الشرع فلأنه لم يرد في لسان الشرع ما يبين هذا التفريق بين الموضوعين في التسمية ، قال تعالى : ﴿ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ ﴾ ^(١) أي أوجبه ، وقال رسول الله ﷺ : « يقول الله تعالى : ما تقرب إلي عبدي بشيء أحب إلي مما افترضته عليه » ^(٢) ، كما يطلق العلماء اسم (الفرض) على ما أدَّى من الصلاة المختلف في صحتها بينهم بقولهم : « أدَّ فرض الله تعالى » ، والأصل في الإطلاق الحقيقة ^{(٣)(٤)} .

أما العقل فلأنه ليس فيه ما يقتضي هذا التفريق ؛ فإن اختلاف طرق إثبات الحكم - حتى يكون هذا الطريق معلوما قطعاً وذاك الطريق دون ذلك - لا يوجب اختلافاً في الأحكام الثابتة بها في الحقيقة ، فاختلاف طرق الواجبات في الظهور والخفاء والقوة والضعف - حتى يقتل المكلف بترك بعضها دون بعض - لا يوجب اختلاف الواجب في حقيقته من حيث هو

(١) سورة البقرة (١٩٧) .

(٢) جزء من حديث قدسي طويل أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة رضي الله عنه . انظر صحيح البخاري مع فتح الباري ١١/٣٤٠-٣٤١ .

(٣) وجه الاستدلال من هذا : أن تلك الصلاة لما كانت مختلفاً فيها كانت غير قطعية الصحة ، فإذا أطلق عليها اسم الفرض فقد أطلق على واجب ثبت بطريق غير مقطوع به ؛ للخلاف ، وقد سبق في مبحث أثر الخلاف في إزالة القطعية ما في مثل هذا الإطلاق ، وأن الأمر المختلف فيه قد يكون قطعياً عند بعض المختلفين . انظر ص (١٦٥) .

(٤) انظر شرح اللمع ٢٨٦/١ والإحكام للآمدي ٨٧/١-٨٨ وشرح الكوكب المنير للفتوحى ٣٥٤-٣٥١/١ .

واجب ، كما أن اختلاف طرق النوافل والحرام بالقطع والظن غير موجب لاختلافها في نفسها من حيث هي نافلة وحرام^(١).

فإذا كان هذا الاصطلاح في التفريق بين الفرض والواجب لا يستند إلى لغة ولا شرع ولا عقل - فهو تحكم محض لا أساس له .

ثانيا : أن اصطلاحهم منقوض عليهم بأنهم أطلقوا اسم (الفرض) على أحكام ثبتت بأدلة غير قطعية ، من ذلك إطلاقهم الفرض على الوضوء اللازم على من اقتصد ، وعلى الصلاة الواجبة على من بلغ في الوقت بعد أدائه إياها ، وإطلاق الفرض على العُشر الواجب في غير الأقوات وفيما دون خمسة أوسق ، وإطلاقه على القعدة في الصلاة ، وعلى مسح رُبع الرأس^(٢).

ثالثا : أنه يلزم على ما ذكره أن تسمى النوافل الثابتة بطريق مقطوع به فروضا ، لكن ذلك غير جائز فبطل ما ذكروا^(٣).

رابعا : أنه لا مناسبة بين كل من (الفرض) و (الواجب) وبين ما خصوه به من الأحكام ؛ ولو عكس ما ذهبوا إليه فسُمي ما ثبت بقطعي واجبا وما ثبت بظني فرضا لم يكن ممتنعا ولا بعيدا ، وذلك خلل ظاهر في الاصطلاح^(٤).

(١) انظر الإحكام للآمدي كما سبق ، وانظر المحصول ٩٨/١ .

(٢) انظر تلخيص التقريب ١٦٧/١-١٧٠ والوصول لابن برهان ٧٩/١ والبحر المحييط ١٨٣/١ .

(٣) انظر شرح اللمع ٢٨٦/١ .

(٤) انظر التقريب ٢٩٥-٢٩٦ وتلخيص التقريب ١٦٧/١-١٧٠ وشرح اللمع ٢٨٦/١

وأجاب المفرقون عن هذه الأمور :

أما الأول - وهو أن الاصطلاح تحكم لا أساس له لغة ولا شرعا ولا عقلا - فدفعوه بأن بينوا أساس التفريق عندهم ؛ فلا يكون تحكما ، قال عبد العزيز البخاري^(١) : « إنا نخص الفرض بقسم باعتبار معنى القطع ، ونخص الواجب بقسم باعتبار معنى السقوط ... ولا يوجد معنى القطع في الواجب ولا معنى السقوط ... في الفرض ، فأنى يلزم التحكم وسائر الأسماء الشرعية والعرفية بهذه المثابة؟! »^(٢).

فالتفاوت المتحقق بين الأدلة الشرعية حتى يكون منها القطعي والظني مطرد في الأحكام الثابتة بتلك الأدلة حتى يكون فيها الفرض والواجب^(٣) ، بل إن بعضهم التزم التفريق في التحريم أيضا ؛ فما ثبت بدليل قطعي منه فهو الحرام وما ثبت بما دون القطعي فهو المكروه كراهة تحريم^(٤).

←

والوصول لابن برهان ١/٧٩-٨٠ والبحر المحيط للزركشي ١/١٨٢-١٨٣ .

(١) هو عبد العزيز بن أحمد بن محمد ، علاء الدين البخاري ، فقيه أصولي ، من مصنفاته : (كشف الأسرار) وهو شرح على أصول البزدوي ، وشرح المنتخب الحسامي للإحسيكي ، وهو في أصول الفقه أيضا ، توفي سنة (٧٣٠) . انظر الفوائد البهية ص ٩٤-٩٥ ، والفتح المبين للمراغي ٢/١٣٦ والأعلام للزركلي ٤/١٣٧ .

(٢) كشف الأسرار ٢/٣٠٤-٣٠٥ ، هذا جوابهم عن التحكم اللغوي .

(٣) أصول السرخسي ١/١١١-١١٢ والعدة لأبي يعلى ٢/٣٨٠-٣٨٣ .

(٤) انظر مسلم الثبوت مع فواتح الرحموت ١/٨٥ وانظر العدة ٢/٣٨٣-٣٨٥ .

أما عدم التفريق بين اللفظين في لسان الشارع فلأن الأدلة إنما تنقسم إلى قطعي وظني في حق غيره ، فكان التفريق غير وارد في حقه لاستواء الأدلة بالنسبة إليه^(١).

أما الثاني - وهو أن اصطلاحهم منقوض بأحكام سموها فرضا مع عدم ثبوتها بالقطعي - فدفعه بعض الحنفية بأن الفرض على نوعين : فرض قطعي وفرض عملي ظني وهو في قوة القطعي في العمل بحيث يفوت الجواز بفواته ، ومن الفرض العملي الظني المقدار في مسح الرأس والوتر^(٢)، قال الشيخ ابن عابدين^(٣): « إن المجتهد قد يقوى عنده الدليل الظني حتى يصير قريبا من القطعي^(٤)، فما ثبت به يسميه فرضا عمليا ؛ لأنه يعامل معاملة الفرض في

(١) انظر مسلم الثبوت كما سبق ، وهذا دفع للتحكم الشرعي ، وللاعتراض بعدم ورود ذلك في لسان الشرع .

(٢) انظر حاشية ابن عابدين ٩٤/١ - ٩٥ .

(٣) هو محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز ، المعروف بابن عابدين ، فقيه أصولي ، من تصانيفه : رد (المختار على الدر المختار) في الفقه ، وهو معروف بحاشية ابن عابدين ، و(نسمات الأسفار على شرح المنار) في الأصول ، والرحيق المختوم في الفرائض ، توفي سنة (١٢٥٢) هـ . انظر الفتح المبين ٣/١٤٧ - ١٤٨ والأعلام للزركلي ٦/٢٦٧ - ٢٦٨ .

(٤) تقدم (ص ١٩٥) أن بعض العلماء أثبتوا مرتبة بين القطعي المطلق وبين الظني المطلق ، وهو : الظني القوي أو المقارب للقطعي ، وعلى ما ذكر هنا يكون الدليل في هذه الرتبة هو المثبت للفرض العملي ، فكما أن الأدلة عند المثبتين للمرتبة الوسطى ثلاثية القسمة : قطعي مطلق ، وظني مطلق ، وظني قوي مقارب للقطعي ، فكذا الأحكام عند ابن عابدين ثلاثية القسمة تبعا للأدلة المثبتة لها ، وهي على الترتيب السابق : فرض مطلق ، وواجب مطلق ، وفرض عملي .

وجوب العمل ، ويسمى واجبا نظرا إلى ظنية دليله ؛ فهو أقوى نوعي
الواجب وأضعف نوعي الفرض»^(١)، أو أن ذلك محمول على أن ما بين من
الأدلة غير القطعية دليلا قطعيا مجملا فالحكم الثابت بالقطعي وبيانه الغير
القطعي حكم قطعي ، ومنه المقدار في مسح الرأس^(٢).

وحاصل هذا الجواب أن جميع ما سماه الحنفية فرضا مما لم يثبت بالدليل
القطعي : فإما أنه في مرتبة وسط بين الفرض المطلق والواجب المطلق ، وإما
أنه محمول على القطعي تبعاً ، ومن التبعيّة ما ذكر الزركشي أن إطلاق
الفقهاء لفظ (الفرض) في مثل هذا قد يكون من باب المشاكلة^(٣).

أما الثالث - وهو إلزامهم تسمية النافلة فرضا - فهو مدفوع بأن كلا
الموضعين في التقسيم مشترك أولاً في أنه مما يلزم ويتحتم ولا يجوز تركه في
العمل ، فلا يدخل في ذلك النوافل ابتداء ، حتى التي تثبت بالقواطع ؛ لأنها
ليست لازمة في العمل ، والفرض هو ما ثبت بدليل قطعي مما يلزم فعله ولا

(١) حاشية ابن عابدين ٩٤-٩٥ وانظر ٢٧٩، ٤٤٢ ، وانظر فتح الغفار بشرح المنار لابن نجيم
٦٢/٢ - ٦٤ .

(٢) حاشية ابن عابدين ٩٥/١ .

(٣) انظر البحر المحيط ١٧٨-١٧٩ ، والمشاكلة : الماثلة ، وهي عند أهل البديع : أن يذكر
الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته ، كقوله تعالى : ﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا
اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ البقرة (١٩٤) وقوله : ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾ الشورى (٤٠) ، انظر مفتاح
العلوم للسكاكي ص ٦٦١ والمعجم الوسيط ص ٤٩١ .

يجوز تركه ، والواجب ما ثبت بظني مما يلزم فعله ولا يجوز تركه ، وليست التسمية في مطلق الأحكام فيدخل فيها النافلة^(١).

أما الرابع - وهو أنه لو عكس اصطلاحهم لم يبعد - فهو قريب من الاعتراض الأول ، وقد أجيب عن ذلك ببيان وجه ذلك في اللغة والشرع والعقل^(٢)، ومن عكس ما فعلوه فهو مطالب ببيان وجه ما عكس .

مسألة : هل للخلاف أثر :

اختلف أهل العلم في أن هذا الخلاف المتقدم له أثر في الأحكام أم أنه خلاف لفظي :

- فذهب بعضهم إلى أن الخلاف نزاع لفظي .

قال الغزالي : « وأصحاب أبي حنيفة^(٣) - رحمه الله - اصطالحوا على تخصيص اسم الفرض بما يقطع بوجوبه ، وتخصيص اسم الواجب بما لا يدرك إلا ظنا ، ونحن لا ننكر انقسام الواجب إلى مقطوع ومظنون ، ولا حجر في

(١) انظر العدة لأبي يعلى ٣٨١/٢ .

(٢) انظر الجواب عن الاعتراض الأول .

(٣) هو النعمان بن ثابت بن زوطى ، أبو حنيفة ، من الأئمة المتبعين ، إليه ينسب المذهب الحنفي ، ينسب إليه كتاب الفقه الأكبر ، وله مسند جمعه تلاميذه ، توفي سنة (١٥٠) هـ . انظر الجواهر المضية في طبقات الحنفية ٤٩/١-٦٣ ووفيات الأعيان ٤٠٥/٥ وسير أعلام النبلاء ٤٠٣-٤١٥ والفتح المبين ١٠١/١-١٠٥ .

الاصطلاحات بعد فهم المعاني»^(١).

ومما يؤيد كون النزاع لفظيا أن كثيرا من المفرقين وغير المفرقين قد بنوا أحكام الفروع على التفريق ، فإن الفقهاء يذكرون أن الصلاة مشتملة على فروض وواجبات ، وفرقوا بين الموضعين بجعل الفرض أقوى من الواجب^(٢) ، وقال الزركشي مشيرا إلى ذلك : « وهذا ليس في الحقيقة فرقا يرجع إلى معنى تختلف الذوات بحسبه ، وإنما هي أوضاع نصبت للبيان »^(٣).

- وذكر بعض العلماء آثارا للخلاف :

١- منها تكفير جاحد الفرض دون الواجب^(٤).

وتعقب الزركشي ذلك بقوله : « وليس هذا من ضروريات الفرق »^(٥) ، أي أنه يمكن أن يقول بالتكفير من لا يفرق في التسمية ، وألا يقول بالتكفير من

(١) المستصفى ١/ ٢١٣ .

(٢) انظر شرح مختصر الروضة ١/ ٢٧٦ ، وانظر التمهيد في تخريج الفروع على الأصول للآسنوي ص ٥٨ ؛ ذكر بعض الفروع المخالفة لمذهب الشافعية في عدم التفريق بين الفرض والواجب .

(٣) البحر المحيط ١/ ١٨٤ ، أي أن التفريق بين الموضعين في التسمية للإيضاح وليس أمرا ذا معنى ، ونقل الآسنوي الخلاف في التفريق بين الفرض والواجب بين الحنفية والجمهور ، ثم قال : « فإن ادعوا [أي الحنفية] أن التفرقة شرعية أو لغوية فليس في اللغة ولا في الشرع ما يقتضيه ، وإن كانت اصطلاحية فلا مشاحة في الاصطلاح » ، ولم يخرج أية مسألة فرعية على هذا الخلاف بين الحنفية والشافعية ، انظر التمهيد في تخريج الفروع على الأصول/ ٥٨ .

(٤) انظر أصول السرخسي ١/ ١١٠-١١٢ وانظر التقريب والإرشاد ١/ ٢٩٥ .

(٥) البحر المحيط ١/ ١٨٣ .

يفرق بالتسمية ؛ لأن التكفير وعدمه من أجل الدليل المثبت للحكم ووصوله للجاحد وإقامة الحجة عليه وغير ذلك ، وليس مبنيًا على مجرد التسمية .

٢- ومنها : أن جميع الأحكام عند من لم يفرق قطعية ، وليس الأمر كذلك عند من فرق^(١) .

وهذا فيه نظر ؛ لأن القطعية في الأحكام تابعة للقطعية في الأدلة ، وقد تقدم أن مذهب الجماهير من المذاهب الأربعة أن الأدلة الشرعية فيها أدلة قطعية وأدلة غير قطعية ، فإذا ثبت الحكم بدليل غير قطعي لم يكن قطعيًا سواء أفرق بين الفرض والواجب أم لا . والله أعلم .

٣- ومنها : أنه على مذهب التفريق يجوز أن يكون بعض الواجبات أكد من بعض ، وليس كذلك على مذهب الجمهور^(٢) .

ويرد على هذا ما ذكره بعض العلماء من أن بعض الواجبات أكد من بعض سواء أقيّل بالتفريق في التسمية أم لا^(٣) ، وذكر الغزالي أن غير المفرقين لا ينكرون أن بعض الواجبات ثابتة بدليل قطعي وبعضها بدليل غير قطعي^(٤) ، وعلى ذلك فما ثبت بدليل قطعي من الواجبات كان أكد من

(١) نقله الزركشي عن ابن برهان ، انظر البحر المحيط ١/ ١٨٣ .

(٢) انظر كشف الأسرار عن أصول البزدوي ٢/ ٣٠٥ وشرح الكوكب المنير ١/ ٣٥١-٣٥٤ .

(٣) انظر شرح الكوكب المنير ١/ ٣٥٣-٣٥٤ .

(٤) المستصفى ١/ ٢١٣ .

جهة ثبوته مما ثبت بدليل غير قطعي .

٤- ومما ذكر من الآثار المترتبة على الخلاف السابق أن من فرق بين الموضوعين لا يكون عنده ترك قراءة الفاتحة في الصلاة مفسدا لها ، ومن لم يفرق من الجمهور كان تركها فيها مفسدا للصلاة عندهم .

ورُدَّ بأن الخلاف في فساد الصلاة بترك قراءة الفاتحة لا يضر في كون الخلاف لفظيا ؛ لأن ذلك أثر فقهي لا مدخل له في الخلاف في التسمية ؛ فظنية الدليل عند الحنفية تسبب عنها أمران : التسمية بالواجب ، وعدم فساد الصلاة بترك ما أثبتته ، و لا يلزم إذا تسبب عن الخلاف أمران أن يكون أحدهما سببا للآخر^(١) .

ويؤيد ذلك أمور : منها أن ما سبق من الخلاف في قراءة الفاتحة مبني على مسألة (الزيادة على النص وهل هي نسخ أم لا) ، وليس مبنيا على مجرد الخلاف في التسمية^(٢) ، ومنها أن الحنفية قد يطلقون الواجب كما يطلقه

(١) شرح المحلى على جمع الجوامع مع حاشية البناني ٨٩/١ .

(٢) يدل على ذلك أن التلمساني في مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول (ص ١٠٨- ١٠٩، ٤٥) ود. مصطفى سعيد الخن في كتابه أثر الاختلاف في القواعد الأصولية (ص ٢٦٤- ٢٦٥، ٢٧٣) ذكرا مسألة تعيين الفاتحة بالقراءة من آثار الخلاف في مسألة الزيادة على النص ، وانظر أصول البزدوي مع كشف الأسرار ١٩١/٣- ١٩٨ ؛ ففيه أن مسألة تعيين قراءة الفاتحة مبنية على مسألة الزيادة على النص . ومن الفروع المبنية على مسألة الزيادة على النص مشروعية التغريب مع الجلد في حد الزنا ؛ فإن التغريب عند الحنفية غير لازم مع فرض حد الزنا وهو واجب ، انظر أصول السرخسي ٨٢/٢ وتخريج الفروع على الأصول للزنجاني ص ٥٠ .

الجمهور على الحكم الجازم مطلقا سواء أثبت بدليل قطعي أم لا^(١)، وقد أطلق علاء الدين السمرقندي^(٢) من الحنفية على الفرض اسم « الواجب القطعي » وسَمَّى الموضوع الآخر « الواجب مع الاحتمال »^(٣).

هذا، ويرد على هذا الاصطلاح ما ورد على اصطلاح التفريق بين الدليل والأمانة ؛ فإن الدليل قد لا يكون مطردا في القطعية عند جميع العلماء ، وعلى ذلك يكون الحكم فرضا عند من ثبت عنده بدليل قطعي ، واجبا عند من ثبت عنده بدليل غير قطعي ، وذلك يمنع اطراد الاصطلاح^(٤). والله أعلم .

-
- (١) انظر التوضيح على التنقيح ١٢٤/٢ . وانظر حاشية ابن عابدين على الدر المختار ٩٤-٩٥ .
(٢) هو محمد بن أحمد بن أبي أحمد أبو منصور علاء الدين السمرقندي ، فقيه أصولي من الحنفية ، من تصانيفه : تحفة الفقهاء ، وميزان الأصول في نتائج العقول ، وشرح الجامع الكبير ، توفي سنة (٥٣٩) هـ . انظر الأعلام للزركلي ٢١٢/٦ والفوائد البهية للكنوي ١٥٨/١ ومقدمة التحقيق من كتاب ميزان الأصول لمحمد زكي عبد البر ص ز-ف .
(٣) انظر ميزان الأصول ص ٢٩، ٣١، ٣٣، ٩٧، ١٠٣ .
(٤) انظر مثل هذا الكلام في اصطلاح (الدليل والأمانة) ص (٢١٥) .

والتفريق بين الفرض والواجب عند الحنفية ، دون غيرهم من الجمهور ، يشير إلى مسألة أخرى الخلاف فيها معنوي وله أثر في الأحكام الشرعية ، وهي الزيادة بالدليل غير القطعي على الحكم الثابت بالدليل القطعي ؛ فإن الحنفية يمنعون أن تكون تلك الزيادة مثل الحكم الثابت بالدليل القطعي ، ويعملون الثابت بالدليل القطعي فرضا يَطل العمل بتركه ، والثابت بالدليل غير القطعي واجبا لا يطل العمل بتركه ، وذلك مثل مسألة تعيين الفاتحة بالقراءة ، فإنه ثابت بالخبر الصحيح عن النبي ﷺ ، وقد قال الله تعالى : ﴿ فَاقْرَؤُوا مَا يَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ ﴾ وعموم ذلك يقتضي أجزاء غير الفاتحة من القرآن ، فالثابت بنص القرآن - وهو لزوم القراءة مطلقا - فرض لا تصح

تفريق آخر بين الفرض والواجب:

وفرق بعض العلماء بين الفرض والواجب بفرق آخر غير ما سبق ، وذلك بأن الفرض ما ثبت بالقرآن والواجب ما ثبت بالسنة ، وهو رواية عن الإمام أحمد قال عنها في المسودة : « وهذه هي ظاهر كلام أحمد في أكثر نصوصه »^(١).

←

الصلاة بتركها ، والثابت بالخبر - وهو قراءة عين الفاتحة - واجب تصح الصلاة بقراءة غيرها من القرآن ، لأنه لو ثبت موجب الخبر فرضا وهو غير قطعي لنسخ موجب الآية وهي قطعية ، ونسخ القطعي بغير القطعي لا يصح ، أما الجمهور فلا يفرقون بين الثابت بالدليل القطعي والثابت بالدليل غير القطعي ولا يجعلون بين الآية والخبر تعارضا ، وهذه مسألة (هل الزيادة على النص نسخ؟) . فإذا كان الخلاف راجعا في أن الحنفية يرتبون آثارا عملية على انقسام الأدلة الشرعية إلى قطعي وظني - فذلك غير مسلم ، وإن الأدلة الشرعية قطعيها وظنيها سواء في العمل ، والعمل بالأحكام الثابتة بالأدلة غير القطعية عمل بما هو معلوم قطعاً وبقينا . راجع ص (٨٢) من هذا البحث .

(١) المسودة ص ٥٠ وانظر البحر المحيط ١/١٨٣-١٨٤ .

ونسب الشاطبي إلى الحنفية التفريق بين الفرض والواجب بهذا الفرق ، وهو كون الحكم في القرآن أو في السنة ، وقال : « وهو راجع إلى تقديم اعتبار الكتاب على اعتبار السنة » (الموافقات ٤/٧-٨) ، ولم يذكر من رجعت إلى كتبهم من الحنفية أن هذا الذي ذكره الشاطبي مذهب لهم ولا أنه قول لبعضهم ، وأما ما سبق عنهم فالظاهر أنه غير مبني على كون الحكم ثابتا بالقرآن أو بالسنة ، بل هو مبني على قوة الدليل وقطعيته سواء أكان من القرآن أم من السنة ، لكن الأمثلة المشهورة في ذلك كلها ثبت الفرض فيها بالقرآن وثبت الواجب فيها بالسنة ؛ كفرضية مطلق قراءة القرآن مع وجوب تعين الفاتحة ، وفرضية مطلق حد الزنا مع وجوب التغريب معه ، وفرضية مطلق الطواف مع وجوب الطهارة له ، والقطعي من السنة - وهو التواتر - لا يكثر التمثيل له وبناء الأحكام عليه في كتب الفقه وأصوله ، فلا يبعد أن تكون حقيقة قول الحنفية راجعة إلى ما أشار إليه الشاطبي .

والفرق بين هذا وبين ما سبق أن ما يظهر هنا أن النظر إلى وجود الحكم في القرآن أو في السنة مطلقا ، أما ما سبق فالنظر إلى القطعية ؛ فما أثبتته الدليل القطعي فهو فرض سواء أكان ذلك الدليل القطعي من القرآن أو من السنة المتواترة ، وكذا الواجب هو الثابت بالظني مطلقا .

قال الزركشي ردّا على هذا التفريق : « وألزمهم القاضي أن لا يكون شيء مما ثبت وجوبه بالسنة - مثل كيفية الصلاة ودية الأصابع والعاقلة - فرضا ، وأن يكون الإشهاد عند التبائع ونحوه من المندوبات الثابتة بالقرآن فرضا »^(١).

ويمكن توجيه هذا الاصطلاح بأن يكون المراد بالفرض فيه الواجبات الثابتة بالقرآن ، وأن يكون الواجب خاصا بالواجبات الثابتة بالسنة ، أو يكون المراد بالفرض فيه كل ما ثبت بالقرآن سواء أكان واجبا أم نفلا ، والواجب ما ثبت بالسنة من الواجبات والمندوبات ، ولا يكون الفرض والواجب على هذا الاصطلاح متفرعا على الطلب الجازم الذي لا يجوز تركه^(٢) ، والأمر في الاصطلاحات واسع ، والله أعلم.

(١) البحر المحيط ١/١٨٣-١٨٤ ، والظاهر أنه يريد القاضي أبا بكر الباقلاني ، ولم أجد في الجزء المحقق من التقريب ولا في تلخيص التقريب عند الكلام على المسألة .

(٢) هذا حمل لما نقل عن أهل العلم على وجه معقول ، غير أن الاصطلاح المشهور في الفرض والواجب أنهما يشتركان في كونهما مما طلب فعله طلبا جازما ولا يجوز تركه ، كما تبين في هذا البحث . والله تعالى أعلم .

ابن عبد البر يفرق بين الفرض والواجب في العبارة:

وقال الحافظ ابن عبد البر^(١): « وأول العلم حفظ كتاب الله عز وجل... ولا أقول إن حفظه كله فرض ، ولكن أقول إن ذلك واجب لازم على من أحبَّ أن يكون عالماً ، وليس من باب الفرض »^(٢).

فكأنه تحاشى - رحمه الله - أن يسمي ذلك فرضاً فاكتمى بأنه واجب ، وذلك تفريق لطيف مبني على أن الفرض أقوى من الواجب ، وأثقل في العبارة منه .

أثر آخر لقطعية الدليل في الاصطلاح:

ومن آثار قطعية الدليل في الاصطلاحات غير ما سبق من الدليل والأمانة والفرض والواجب : تفريق بعض العلماء بين مصطلحي المفسر والمؤول بأن المفسر ما تبين المراد منه بدليل قطعي ، والمؤول ما تبين المراد منه بدليل غير قطعي^(٣).

(١) هو يوسف بن عبد الله بن محمد أبو عمر الحافظ ابن عبد البر النمري القرطبي ، فقيه محدث نسّاب ، من تصانيفه : التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ، الاستذكار لمذاهب علماء الأمصار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار ، (الاستيعاب) في تراجم الصحابة ، الكافي في الفقه ، جامع بيان العلم وفضله ، توفي سنة (٤٦٣) هـ . انظر وفيات الأعيان لابن خلكان ٦٦/٧-٧٢ وسير أعلام النبلاء ١٨/١٥٣-١٦٣ والديباج المذهب ٣٦٧/٢-٣٧٠ .

(٢) جامع بيان العلم وفضله ١٦٦/٢-١٦٧ .

(٣) انظر ميزان الأصول لعلاء الدين السمرقندي/٣٦٠-٣٦١ والتحرير مع التقرير والتحرير

فعلى هذا الاصطلاح يكون معنى التفسير تبين المراد من الكلام على
سبيل القطع ، ومعنى التأويل تبين المراد منه على سبيلٍ دون القطع ، أي :
الظن الراجع^(١) .



←

١/١٤٧-١٤٨ ، وللمفسر والمؤول تفسيرات أخرى (انظر المرجعين السابقين) .

(١) انظر تفسير النصوص لمحمد أديب صالح ١/٣٦٦ .

المبحث الثاني : أثر القطعية في الاجتهاد والتخطة

تعريف الاجتهاد والتخطة:

الاجتهاد لغة : افتعال من الجُهد وهو الطاقة والجُهدُ بالفتح المشقة والاجتهاد : بذل الوسع والطاقة^(١).

أما في الاصطلاح فهو : « بذل الفقيه وسعه بالنظر في الأدلة لأجل أن يحصل له الظن أو القطع بأن حكم الله في المسألة كذا »^(٢).

فهو عند الإطلاق يراد به الاجتهاد في الأحكام الفقهية^(٣).

والتخطة : تَفْعِلَة من الخطأ وهو ضد الصواب ، يقال : (خطأه تخطة وتخطيها) إذا قال له : أخطأت ونسبه إلى الخطأ^(٤).

(١) انظر الصحاح ٢/٤٦٠-٤٦١ ولسان العرب ٣/١٣ والمصباح المنير للفيومي ص ١١٢ .

(٢) مذكرة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي في أصول الفقه ٣١١ .

وانظر تعريف الاجتهاد في الحدود للباجي ص ٦٤ وشرح اللمع ٢/١٠٤٣ والمستصفي ٤/٤ والمحصل ٦/٦ وروضة الناظر للموفق ابن قدامة ٢/٤٠١ وإحكام الأحكام للآمدي ٤/٣٩٦ ومختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٣/٢٨٨ ومنهاج الأصول للبيضاوي مع نهاية السؤل ٤/٥٢٤ شرح مختصر الروضة ٣/٥٧٥ وجمع الجوامع وشرح المحلي ٢/٣٧٩ والبحر المحيط ٦/١٩٧ شرح الكوكب المنير ٤/٤٥٨ ، وانظر التحرير (مع التيسير) للكمال ابن الهمام ٤/١٧٩ وكشف الأسرار عن أصول البزدوي لعبد العزيز البخاري ٤/١٤ .

(٣) انظر شرح المحلي على جمع الجوامع ٢/٣٧٩ ، والمراجع السابقة .

(٤) انظر الصحاح ١/٤٧ ولسان العرب ١/٦٦ .

قطعية الدليل مانعة من الاجتهاد وموجبة خطأ مخالف الدليل القطعي ؛
لأن معنى كونه قطعياً اليقين والجزم بنسبته إلى الله تعالى أو إلى الرسول ﷺ ،
ولا تجوز مخالفة أمر الله ورسوله ﷺ بعد أن يتبين بيقين ، قال الله تعالى :
﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُمْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ
أَمْرِهِمْ ﴾ (١) ، وقال تعالى : ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ
يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ (٢) .

ولذا كانت الأحكام الشرعية الثابتة بقواطع الأدلة غير قابلة للاجتهاد
المؤدي إلى مخالفتها ، ومن فعل ذلك فهو مخطئ في اجتهاده قطعاً ، فكل
مسألة فيها دليل قطعي مسألة قطعية ، والحق فيها متعين فيما أفاده الدليل
القطعي ، ومخالفه مخطئ سواء أقصر في طلب الدليل أم لم يقصر (٣) .

وما يظهر من نقل بعض العلماء الخلاف في تخطئة مخالف الدليل
القطعي إذا لم يقصر ، وأن ذلك داخل في مسألة التصويب والتخطئة (٤) -

(١) سورة الأحزاب (٣٦) .

(٢) سورة النور (٦٤) .

(٣) انظر المستصفى (بولاقي) ٣٥٤/٢ ، ٣٥٧-٣٥٨ والمحصول للرازي ٢٧/٦ والإحكام للآمدي
٣٩٨/٤ وشرح مختصر الروضة للطوفي ٤٩٩/١-٥٠٠ والبحر المحيط ٢٧٧/٦ والمواقفات
١٥٦/٤ وشرح الكوكب المنير ٤٩٠/٤ وانظر أصول الجصاص ص ١٦١-١٦٢ والثوابت
والمتغيرات للدكتور صلاح الصاوي ص ٥٦ .

(٤) مما نقل من ذلك ما ذكره الجويني في البرهان ٨٨٥-٨٨٦ عن القاضي أنه يقول بالتصويب
ولو في مسألة فيها نص .

ليس كما يظهر ، بل الصحيح أنه لا خلاف في تخطئة مخالف الدليل القطعي ، بمعنى أن ما أفاده الدليل القطعي هو الصواب والحق ، وإنما الخلاف في تأثيم المخطئ في المسألة التي فيها دليل قطعي إذا لم يقصر في طلب الدليل ؛ بكونه أدى ما عليه من الاجتهاد^(١) ، قال شيخ الإسلام ابن تيمية : « إن الأحكام الشرعية التي نصبت عليها أدلة قطعية معلومة - مثل الكتاب والسنة المتواترة والإجماع الظاهر ، كوجوب الصلاة والزكاة والصيام وتحريم الزنا والخمر والربا - إذا بلغت هذه الأدلة المكلف بلاغا يمكنه من اتباعها ، فخالفه تفريطا في جنب الله وتعديا لحدوده ، فلا ريب أنه مخطئ آثم ، وأن هذا الفعل سبب لعقوبة الله في الدنيا والآخرة ؛ فإن الله أقام حجته بالرسل الذين بعثهم ﴿مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾^(٢) ... »^(٣) .

الاجتهاد والقطعية النسبية:

خالف أبو الحسين البصري في تعريف المسألة الاجتهادية بأنها التي ليس فيها دلالة قاطعة ، واختار أن المسألة الاجتهادية هي كل مسألة خلافية ، فقال : « إن مسائل الاجتهاد التي لا لوم على المخطئ فيها هي ما اختلف فيها أهل الاجتهاد من الأحكام الشرعية »^(٤) ، فأدخل في

(١) انظر جمع الجوامع مع شرح المحلى ٣٩٠/٢ وحاشية المطيعي على نهاية السؤل ٥٦٥/٤ .

(٢) سورة النساء (١٦٥) .

(٣) مجموع الفتاوى ١٤٢/١٩-١٤٣ وانظر المسودة ص ٥٠٤ .

(٤) المعتمد ٣٩٦/٢ .

الاجتهاديات المسائل الخلافية مطلقا ؛ سواء أكان فيها دليل قاطع أم لم يكن فيها دليل قاطع ، وهو يثبت مع ذلك جواز الخطأ ، أي أن الذي يرتفع عنده عن المجتهد في المسائل الخلافية هو اللوم ، دون جواز الخطأ .

ومن نوع ما ذكره أبو الحسين البصري عدم تسليم شيخ الإسلام ابن تيمية تعريف المسألة الاجتهادية بأنها المسألة التي ليس فيها دليل قاطع ، وقال - إشارة إلى تعريف الاجتهاد بذلك - : « تضمن هذا أن ما يعلم بالاجتهاد لا يكون قطعيا قط ، وليس الأمر كذلك فرب دليل خفي قطعي »^(١) ، وفي كلامه أمر آخر : وهو أن كون قطعية الدليل مانعة من الاجتهاد وموجبة للتخطئة لا يعني الاجتهاد وبذل الوسع في الوصول إلى الدليل القطعي ؛ فإن القطعية ربما كانت مستندة إلى قرائن يستدعي تحصيلها استقراءً وبذل جهد في الوقوف عليها^(٢) .

والظاهر أن معنى كون القطعية مانعا للاجتهاد ؛ أن الدليل القطعي إذا أثبت حكما معينا في مسألة ، لم يجز الاجتهاد في طلب حكم آخر فيها ، فالقطعية إنما تمنع الاجتهاد بعد تحققها ، أما الاجتهاد للوصول إلى الدليل القطعي الخفي فهو اجتهاد قبل تحقق القطعية عند الناظر المستدل ، فلا يكون ممنوعا .

(١) المسودة/٤٩٦ .

(٢) انظر حاشية المطيعي على نهاية السؤل/٤/٥٣٩ .

ولعل هذا هو مراد من عرّف المسائل الجائز فيها الاجتهاد بما ليس فيه دليل قطعي ، أي دليل تحققت عند الناظر قطعيته ، وإلا فكيف تمنع القطعية وهي لم تثبت بعد! . والله تعالى أعلم .

فخلاصة ما سبق أن من جَوّز الاجتهاد فيما فيه قاطع فمراده القطعية المقيدة ، أي يجوز الاجتهاد في مسألة فيها دليل قطعي لمن لم يتحقق عنده القطعية ، ومن أطلق القول بمنع الاجتهاد للقطعية فمراده القطعية المطلقة أو المقيدة بالنسبة لمن تحققت عنده القطعية ، أما القطعية من حيث هي فلا يلحقها الاجتهاد عند ناظر واحد . والله تعالى أعلم

ومن هذا الباب أنه يشترط لصحة القياس شرعا ألا يوجد نص في المسألة ، فإذا وجد لم يجز القياس ، ويكون - إذا خالفه - خطأ قطعاً^(١) ، والقياس من أنواع الاجتهاد ، بل « هما اسمان لمعنى واحد »^(٢) كما ذكره الإمام الشافعي رحمه الله .

الجهتان في منع القطعية للاجتهاد وفي التخطئة:

إذا كان الدليل قطعياً من جهة الثبوت والدلالة فمنعه الاجتهاد منع

(١) وهو القياس الموصوف بأنه فاسد الاعتبار . انظر إحكام الأحكام للآمدي ٣٢٦/٤ وشرح مختصر الروضة للطوفي ٤٦٨/٣ وشرح الكوكب المنير ٢٣٦/٤ ، وانظر أصول السرخسي ١٥٠/٢ - ١٥١ .

(٢) الرسالة/٤٧٧ .

مطلق ، أما إذا كان الدليل قطعيا من جهة دون أخرى فمنع القطعية للاجتهاد يكون في الجهة التي الدليل مقطوع به فيها دون الأخرى .

ومثال ذلك كما سبق : أن يكون الدليل من القرآن ، فيكون قطعيا من جهة الثبوت ، ولا يكون قطعيا من جهة الدلالة ؛ فيجوز الاجتهاد فيه من جهة الدلالة ، ومنه قوله تعالى : ﴿وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾^(١) ، فقد اجتهد العلماء - رحمهم الله تعالى - في هذه الآية من جهة دلالتها على ما فيه يكون التربص أفي الأطهار أم في الحيض ؛ إذ كانت الآية وحدها غير قطعية الدلالة على شيء من ذلك ، وهي قطعية الثبوت اتفاقا^(٢) .

وكذلك التخطئة ، فإن الذي يخطئ في مسألة التربص أيكون بالحيض أو بالأطهار لا يوصف بأنه أخطأ في الآية من جهة الثبوت بل من جهة الدلالة . والله تعالى أعلم .

نوعا القطعية في منع الاجتهاد وفي التخطئة:

إذا كان الدليل قطعيا مطلقا فمنع القطعية الاجتهاد فيه يكون لجميع الناظرين المستدلين ، أما إذا كان الدليل من القواطع المقيدة - أي التي يمكن ألا يطلع عليها بعض الناظرين في الدليل^(٣) - فمنع القطعية للاجتهاد في مثل

(١) سورة البقرة (٢٢٨) .

(٢) انظر الكلام على جهتي القطعية مع التمثيل ص (١٢٨) .

(٣) انظر الكلام على نوعي القطعية هذين في بحث أثر الخلاف في منع القطعية ص (١٧٥) .

ذلك يكون في حق من تحققت قطعية الدليل عنده ، بل إن المطلوب من الذي لا يقطع بالدليل أن يجتهد ويبذل الوسع في النظر فيه ؛ ليقف على مسببات القطعية وقرائنها ، فيصير الدليل قطعيا عنده^(١).

أما التخطئة فالظاهر أن من ثبتت عنده قطعية الدليل كان كل من خالفه مخطئا عنده ؛ لأنه على يقين بالصواب بالدليل القطعي ، فإذا احتمل أن يكون الصواب مع مخالفه لم يجتمع مثل هذا الاحتمال مع قطعية دليله ، والله تعالى أعلم .



(١) وقد سبق ذلك قريبا في هذا المبحث .

المبحث الثالث : أثر القطعية في التعارض والترجيح

تعريف التعارض والترجيح:

ذكر الفيومي^(١) في المصباح المنير أن الاعتراض معناه : المنع ، قال : « ومنه... تعارض البيّنات ؛ لأن كل واحدة تعترض الأخرى وتمنع نفوذها »^(٢).

وقال الزركشي : « التعارض حقيقته : تفاعل من العُرض (بضم العين) وهو الناحية والجهة ، وكأن الكلام المتعارض يقف بعضه في عرض بعض ، أي في ناحيته ، فيمنعه من النفوذ إلى حيث وجّه »^(٣).

(١) هو أحمد بن محمد بن علي ، أبو العباس الفيومي ، لغوي فقيه ، أشهر تصانيفه : المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ، ومنها : نثر الجمان في تراجم الأعيان ، توفي حوالي سنة (٧٧٠هـ) . انظر الدرر الكامنة ١/٣٣٤ والأعلام ١/٢٢٤ .

(٢) المصباح المنير/٤٠٣ .

(٣) البحر المحيط ١٠٩/٦ ، وانظر (العرض) بمعنى الناحية والجانب في المحكم لابن سيدة ١/٢٤٦ . ولم أجد فيما رجعت له من كتب اللغة اشتقاق (التفاعل) من مادة (عرض) أي (تعارض) في المحكم لابن سيدة ١/٢٤٦ والصحاح ٣/١٠٨٢-١٠٩٢ ولسان العرب ٧/١٦٥-١٨٧ والقاموس المحيط ٣/٣٤٦-٣٤٨ .

والتعارض مرادف للتعاذل في عبارات كثير من علماء الأصول . انظر المحصول ٥/٣٧٩ جمع الجوامع لابن السبكي ٢/٣٥٧ والبحر المحيط ٦/١٠٨-١٠٩ وسلاسل الذهب للزركشي مع
⇐

أما التعارض اصطلاحاً : فهو تقابل الدليلين على سبيل الممانعة .
 وذلك بأن يقتضي كل منهما عدم مقتضى الآخر^(١)، مثل أن يكون
 أحد الدليلين يدل على الجواز والآخر يدل على التحريم ، فدليل الجواز يمانع
 دليل التحريم ودليل التحريم يمانع دليل الجواز^(٢).
 أما الترجيح فهو لغة تفعيل من الرجحان وهو جعل شيءٍ راجحاً ، وأصل
 الرجحان الزيادة والميلان ، ومنه (رجحان الميزان) إذا مال إلى جانب الزيادة^(٣).
 والترجيح في الاصطلاح : تقوية أحد الدليلين المتعارضين على
 الآخر^(٤) .
 وذلك لمعرفة أقواهما للعمل به واطراح الآخر^(٥).

←

- تعليقات د. محمد المختار الشنقيطي عليه ص ٤٣١ والتحصيل للأرموي ٢/٢٥٣ ، وانظر ما
 عرف به الفتوحى لكل منهما في شرح الكوكب المنير ٤/٦٠٥-٦٠٦ .
 (١) انظر التحرير مع التيسير ٣/١٣٦ والبحر المحيط ٦/١٠٩ شرح الكوكب المنير ٤/٦٠٥ .
 (٢) انظر تحقيق د. محمد المختار لسلال الذهب للزركشي ص ٤٣١ حاشية رقم (١) .
 (٣) انظر الصحاح ١/٣٦٤ ومعجم مقاييس اللغة ٢/٤٨٩ ولسان العرب ٢/٤٤٥ والمصباح المنير
 للفريسي ص ٢١٩ .
 (٤) انظر تعريف الترجيح في الحدود للباجي ص ٧٩ والبرهان ١/٧٤١ والمحصل ٥/٣٩٧ وإحكام
 الأحكام للآمدي ٤/٤٦٠ والتحصيل للأرموي ٢/٢٥٧ ومختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر
 ٣/٣٧١ وشرح مختصر الروضة ٣/٦٧٣ والبحر المحيط ٦/١٣٠ وشرح الكوكب المنير ٤/٦١٦
 ومذكرة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي في أصول الفقه ص ٣١٧ .
 (٥) انظر المراجع السابقة .

أثر القطعية في التعارض والترجيح:

مذهب أكثر أهل العلم أن القطعية مانعة من التعارض بين الأدلة القطعية ، وأنها لا تمتنع التعارض بينها لا يتأتى الترجيح بينها^(١)، بل نقل غير واحد من العلماء اتفاق العقلاء على عدم جواز تعارض الدليلين القطعيين^(٢) أو تعادلهما^(٣).

أما امتناع التعارض بين دليلين قطعيين فلا أمور منها :

أولا : أن قطعية الدليل تنبني على أمور يستحيل حصولها في موضعين متعارضين ؛ لأن القطعية لا تتأتى إلا عند اجتماع أربعة علوم : أحدها العلم الضروري بحقيقة المقدمات المتركب منها الدليل القطعي ، إما ابتداء أو إسنادا^(٤)، ثانيها : العلم الضروري بصحة تركيبها ، ثالثها العلم الضروري بلزوم النتيجة عن تلك المقدمات ، رابعها العلم الضروري بأن ما لزم من

(١) انظر تلخيص التقريب ٨١٨/٢ والبرهان ٧٤٢/٢ والمستصفي ١٩٢/٢ والمحصل ٤٠٠/٥ والإحكام للآمدي ٤٦٢/٤ وشرح مختصر الروضة ٦٨٦/٣، ٦٨٧ والصواعق المرسلة ٧٩٧/٣ شرح الكوكب المنير ٦٠٧/٤-٦٠٨ ، وانظر أصول الجصاص ص ١٦٨ وميزان الأصول لعلاء الدين السمرقندي ص ٧٣٠ .

(٢) انظر درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ٧٩/١ والصواعق المرسلة لابن القيم ٧٩٧/٣ .

(٣) انظر شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ٢٩٨/٢ .

(٤) ذكر القرافي في نفائس الأصول شرح الحصول للرازي ٣/١٣٧-ب : أن قوله (ابتداء) قصد به أن تكون المقدمات بديهية ، وقوله (إسنادا) بمعنى أن تكون المقدمات نظرية .

الضروري لزوما ضروريا فهو ضروري^(١)، ويستحيل حصول هذه العلوم في موضوعين متعارضين .

ثانيا : أن الدليل القطعي إذا عارض دليلا آخر قطعيا لزم من ذلك أمور كلها باطلة : فإما أن يُعمل بهما معا ، وذلك باطل ؛ لأنه جمع بين النقيضين في الإثبات ، أو يُمتنع عن العمل بهما معا ، وذلك باطل ؛ لأنه جمع بين النقيضين في النفي ، أو يعمل بأحدهما دون الآخر ، وهو باطل أيضاً ؛ لأنه لا أولوية لأحدهما مع كونهما متساويين في القطعية ، فهو ترجيح بلا مرجح^(٢).

ثالثا : أن التعارض بين الدليلين القطعيين يؤدي إلى أن يكون أحدهما كذبا قطعيا وذلك غير جائز ؛ فإن الأدلة الشرعية كلها صدق وعدل^(٣).

وأما امتناع الترجيح بين الدليلين القطعيين :

- فلأن الترجيح إنما يتأتى بين الدليلين المتعارضين^(٤)، والتعارض غير

جائز بينهما^(٥).

(١) انظر المحصول للرازي ٤٠٠/٥ .

(٢) انظر الإحكام للآمدي ٤٦٢/٤ وشرح العضد على مختصر ابن الحاجب ٣١٠/٢ وانظر درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ٧٩/١ والصواعق المرسلة لابن القيم ٧٩٧/٣ وشرح الكوكب المنير ٦٠٧/٤-٦٠٨ .

(٣) انظر شرح مختصر الروضة ٦٨٢/٣ .

(٤) انظر شرح الكوكب المنير ٦١٦/٤ .

(٥) انظر المحصول والإحكام كما سبقا ، وانظر البرهان ٧٥٩/٢-٧٦٠ والمستصفي (بولاق) ١٩٢/٢ والإبهاج لابن السبكي ٢٢٤/٣ .

- ولأن المقصود من الترجيح جلب زيادة قوة وغلبة ظهور لأحد الدليلين المتعارضين على الآخر ، والدليل القطعي قد بلغ غاية القوة والظهور حتى انفصل منه كل احتمال فهو لا يقبل الزيادة إذ لا غاية وراء اليقين^(١) ، قال الطوفي : « وهذا كمن يمشي على جبل أو سطح ، فلا يزال المشي مُمكنًا منه حتى ينتهي إلى حافته ، فيستحل منه لانتهاه غاية المشي ، فلو زاد بعد انتهائه إلى الطرف خطوة لصار مشيه في الهواء وهو محال ، بل يقع الماشي فيهلك أو يتأذى »^(٢).

وذهب بعض العلماء إلى جواز وقوع التعارض بين الأدلة القطعية ، وأنه يتأتى الترجيح بينها .

وعللوا ذلك بأمور منها :

أولا : أنه إذا كان المراد من التعارض والترجيح وقوعهما في حقيقة الأمر فالأدلة الشرعية كلها سواء في امتناع ذلك فيها ؛ لأن وقوع ذلك في أي دليل شرعي قطعيا كان أم غير قطعي يلزم منه التناقض إذا كان في حقيقة الأمر ، وذلك غير جائز ، وأما إذا كان المراد من ذلك وقوع ذلك في ذهن المجتهد أو في ظاهر الأمر فذلك واقع بين الأدلة الشرعية القطعية ، فقد

(١) انظر تلخيص التقريب ٨١٨/٢ والبرهان لإمام الحرمين ٧٤٢/٢ والمحصل ٤٠٠/٥ وإحكام الأحكام للآمدي ٤٦٢/٤ وميزان الأصول للسمرقندي ص ٧٣٠ .

(٢) شرح مختصر الروضة ٦٨٦/٣-٦٨٧ .

يتعارض عند المجتهد قطعيان بحيث يعجز عن القدح في أحدهما^(١).

ثانيا : أن عدم جواز الترجيح بين الأدلة القطعية مبني على القول بمنع وقوع التفاوت في القطعيات ، وذلك مسألة خلافية :

- فمذهب فريق من العلماء جواز وقوع التفاوت في القطعيات ، قال الزركشي : « إنه أصح الوجهين عن الشافعية » قال : « ولذا فرق بعضهم بين علم اليقين وعين اليقين وحق اليقين » ، وعليه حديث « ليس الخبر كالمعاينة »^(٢)؛ فإن موسى عليه السلام لم يلق الألواح لما سمع عن قومه ، وألقاها لما رآهم ، ويؤيده أن علم الأنبياء أقوى من علم أمهم .

- وذهب آخرون إلى عدم التفاوت في القطعيات وأن القطع واليقين إذا استقر تساوى ولم يكن لبعضه فضل قوة على بعض ، ونسب ابن السبكي هذا القول إلى المحققين ، وأن معنى ذلك أن بعضها ليس أقوى من بعض في الجزم ، وعلى هذا المذهب فما يظهر من تفاوت بين القطعيات فبكثرة المتعلقات أو بسبب أن النفس قد ألِفَت أحد المعلومين دون الآخر^(٣).

(١) انظر البحر المحيط ١١٣/٦ ، ١٣٢ والتحرير مع التقرير والتحبير ٣/٣ ومسلم الثبوت مع فواتح الرحموت ١٨٩/٢ .

(٢) رواه الإمام أحمد في المسند ٢٧١/١ والحاكم في المستدرک ٣٢١/٢ وغيرهما . وانظر تخريجه أوفى ص (٩٠) من هذا البحث .

(٣) انظر المسألة في إحكام الأحكام ١-٢٧٦/٢ وجمع الجوامع مع شرح المحلى ١٦٠/١-١٦١ والبحر المحيط ١-٥٥/١ ، ٥٨-١١٣/٦ ، ١٣٢ وانظر الفقيه والمتفقه مجلد ١/٢١٥ .

وعلى القول بجواز التفاوت في القطعيات يتفرع جواز الترجيح في القواطع ، قال الزركشي في البحر المحيط^(١) : « ولهذا يجد الإنسان تفرقة بين علمه بأن الواحد نصف الاثنين ، وأن الكل أعظم من الجزء ، وبين علمه ثبوت الجوهر الفرد والخلاء^(٢) وغيرها من المسائل النظرية اليقينية ، مع أن كل واحد يقين ».

والذي يظهر أنه لا يمكن أن تتعارض القواطع ويكون تعارضهما في واقع الأمر ، أما ما كان من القواطع مبنيًا على نظر المستدل في قرائن القطعية

(١) ٦٥/١ .

(٢) أما الجوهر الفرد فقال الشهرستاني في نهاية الإقدام ص ٥٠٥-٥١١ : « الجسم ينتهي بالتجزئة إلى حد لا يقبل الوصف بالتجزئ ، ويسميه المتكلمون جوهرًا فردًا ، وصارت الفلاسفة إلى أنه لا ينتهي إلى حد لا يقبل الوصف بالتجزئ » .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في درء تعارض العقل والنقل (١/١٥٨-١٥٩) : « وحتى أذكيا الطوائف ؛ كأبي الحسين البصري ، وأبي المعالي الجويني ، وأبي عبد الله بن الخطيب حاروا في مسألة الجوهر الفرد ؛ فتوقفوا تارة ، وإن كانوا قد يجزمون بها أخرى ... » .

وعلى هذا فرمّا لا يسلم أن ثبوت الجوهر الفرد أمر قطعي ، فلا يكون التفاوت بينه وبين القطعيات وجهًا لجواز التعارض بين القطعيات .

أما الخلاء فقال الجرجاني في تعريفاته (ص ١٠٠) : « هو البعد المفطور عند أفلاطون ، والفضاء الموهوم عند المتكلمين » ، أي هو ما إذا قُدِّرَ أن الكأس - مثلاً - فارغ من شغل أي جسم له من ماء أو هواء أو غير ذلك ، فالخلاء هو هذا الفراغ مع قيد ألا يشغله شاغل من الأجسام ، وذكر أن الفلاسفة يقولون بامتناعه والمتكلمون يقولون بإمكانه ، وانظر تعريفه في تحقيق د. حمزة زهير حافظ للمستصفي ١٤٥/١ .

واستقراءات الشواهد ؛ فيمكن أن ينظر المستدل في دليلين مع قرائنهما وشواهدهما ، ويتقويان في نظره حتى يبلغا القطع أو قريبا منه ، مع تعارضها في الظاهر عنده ، ويكون واقع الأمر إما أن أحدهما ليس قطعيًا ، وإما أنه لا تعارض بينهما إلا في نظر المستدل في ظاهر الأمر ، قال ابن تيمية بعد نفى جواز تعارض القطعيات : « وحينئذ ؛ فلو تعارض دليلان قطعيان وأحدهما يناقض مدلول الآخر... فلا بد من أن يكون الدليلان أو أحدهما غير قطعي ، أو أن لا يكون مدلولهما متناقضين »^(١).

وهذا الأمر يتأتى في النوع الثاني من القطعيات وهو المبني على النظر في قرائن القطعية ، أما النوع الأول منها - وهو ما كان من القطعيات قريبا سببه واضحا مأخذه ولا يحتاج إلى كبير نظر واستقراء - فلا يتصور فيه ذلك ، ومن هذا ما يُذكر من التفاوت بين قطعية خبر الواحد وقطعية غيره من الأدلة بأن القطعية في خبر الواحد المحتف بقرائن القطعية لا يمنع من الترجيح بين أخبار الآحاد المفيدة للعلم إذا تعارضت ، أما القسم الآخر من القطعيات فلا يبقى فيه مسلك للترجيح^(٢).

(١) درء تعارض العقل والنقل ١/٧٩ .

(٢) انظر النكت على مقدمة ابن الصلاح لابن حجر ١/٣٧٩ وانظر نزهة النظر له ص ٧٣ ، وانظر ص (٣٢٧) من هذا البحث .

الباب الثاني

أحكام القطعية في الأدلة الأربعة

الفصل الأول

أحكام القطعية في الكتاب والسنة

الدليل من الكتاب^(١) أو السنة^(٢) دليل لفظي ، والقطعية فيه تكون من الجهتين : الثبوت والدلالة .

أما من جهة الدلالة فتعلق القطعية بالدليل منهما مطرد فيهما ؛ إذ قطعية العام والخاص وقطعية النص والمنطوق وقطعية المفهوم ونحوها - تتعلق بعمومهما ونصهما ومفهومهما...^(٣)

وأما من جهة الثبوت فليس حكم القطعية فيها متعلقا بهما بدرجة

(١) أي القرآن ، وهو كلام الله تبارك وتعالى لفظا ومعنى الذي نزل به جبريل عليه السلام على النبي محمد ﷺ المعجز بآية منه المتعبد بتلاوته المكتوب في المصاحف الذي أوله سورة الفاتحة وآخره سورة الناس المنقول نقلا متواترا بلا شبهة . انظر أجزاء هذا التعريف في روضة الناظر للموفق ابن قدامة ٨/٢ والإحكام في أصول الأحكام للآمدي ١٣٧/١ ومختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٤٥٧/١ وشرح مختصر الروضة للطوفي ١٧٨/١-١٧٩ والإبهاج شرح المنهاج للسبكي ١٩٠/١ وجمع الجوامع لابن السبكي ٢٢٣/١ ونهاية السؤل للآسنوي ٣/٢ والبحر المحيط للزركشي ٤٤١/١ وشرح الكوكب المنير ٨-٧/٢ وانظر أصول البزدوي مع كشف الأسرار ٢٢-٢١/١ وكشف الأسرار للنسفي ١٧/١ والتحرير للكمال ابن الهمام ٣/٣ ومذكرة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي في أصول الفقه ص ٥٤ .

(٢) هي في اللغة الطريقة والسيرة ، وفي اصطلاح الأصوليين هنا : تطلق على كل ما صدر عن النبي ﷺ غير القرآن من قوله وفعله وتقريره . انظر الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ١٤٥/١ وشرح مختصر الروضة ٦٠/٢ والإبهاج ٢٦٣/٢ وجمع الجوامع ٩٤/٢ ومنهاج الأصول ونهاية السؤل ٥-٣/٣ والبحر المحيط ١٣٦/٤ وكشف الأسرار للنسفي ٣/٢ والتحرير ٣٠/٣ ومذكرة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي في أصول الفقه ص ٩٥ .

(٣) سيأتي التعريف بها في موضعها إن شاء الله تعالى في المبحث الثالث من هذا الفصل .

واحدة ؛ إذ لا خلاف في قطعية الدليل من القرآن من جهة الثبوت^(١)، وكذا السنة المتواترة ، وقد اشتهر الخلاف بين العلماء في قطعية خبر الواحد من جهة الثبوت .

المبحث الأول :

الكتاب والسنة أصل الأدلة الشرعية القطعية وغيرها

كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ أصل الأدلة الشرعية كلها ، سواء منها ما كان قطعيا وما كان دون ذلك ، والدليل على ذلك أمور :

أولا : أن الأدلة الشرعية الأخرى إنما يثبت كونها حججا شرعية بدلالة الكتاب والسنة أو أحدهما على حجيتها ، فلا يعتمد على أي دليل في إثبات الأحكام الشرعية إلا إذا قامت أدلة صحة الاعتماد عليه من الكتاب والسنة ، فالكتاب والسنة هما عمدة الأدلة الشرعية من وجهين :

أحدهما : جهة دلالتهما على أهم الأحكام الجزئية ، كأحكام الطهارة والصلاة والزكاة والحج والجهاد والصيد والذبائح وغيرها .

الثاني : جهة دلالتهما على حجية الأدلة الأخرى والقواعد الكلية التي

(١) فما كان منه متواترا فهو قطعي بلا خلاف ، أما القراءة الشاذة المنقولة نقلا دون التواتر فالخلاف في حجيتها وجواز الاستدلال بها، وليس في أنه يقطع بأنها قرآن .

تستند إليها بعض الأحكام الجزئية ، كدلالتهما على حجية الإجماع^(١) ، ودلالتهما على حجية القياس^(٢) ، وعلى قاعدة (الضرر يزال)^(٣) وغيرها^(٤) ؛ فهما عمدة الأحكام الشرعية بدرجة أو بأكثر .

ثانيا : أن الأدلة الشرعية هي حجج الله تعالى التي يثبت بها أحكامه على المكلفين ، والحكم كله من الله وحده كما قال تعالى : ﴿ إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ ﴾^(٥) ، فكان أصل ما يثبت حكم الله تعالى : الوحي المتلو في كتاب الله

(١) فإن دليل حجيته قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ ۖ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴾ سورة النساء (١١٥) ، وما جاء عن الرسول ﷺ من تعظيم أمر هذه الأمة ونفي الخطأ عما اجتمعت عليه .

(٢) فإن مما يستدل به على حجيته آيات من القرآن وأحاديث من السنة ومنها أقيسة الرسول ﷺ وإجماع الصحابة وهو - أي الإجماع - حجة بدلالة الكتاب والسنة كما سبق . انظر الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ٢٨٦/٣ فما بعدها ، وإعلام الموقعين ١/٢٠٠ فما بعدها .

(٣) أصل هذه القاعدة الفقهية قوله ﷺ : « لا ضرر ولا ضرار » ، رواه الإمام أحمد في المسند ٣٢٧/٥ وابن ماجه في سننه ٧٨٤/٢ وغيرهما . انظر الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٨٣-٨٨ وإرواء الغليل للشيخ ناصر الدين الألباني ٤٠٨/٣ فما بعدها ، وقد صحح الشيخ الألباني الحديث بمجموع طرقه . هذا ، وإن دفع الضرر معلوم من أدلة كثيرة في الكتاب والسنة .

(٤) انظر الموافقات للشاطبي ٤٢/٣ ، وانظر التقريب والإرشاد للباقلاني ٣١١/١-٣١٤ وشرح اللمع للشيرازي ١٦٣/١ وأصول السرخسي ٢٧٩/١ وكشف الأسرار عن أصول البزدوي ٣٠/١ وانظر تفسير النصوص لمحمد أديب صالح ٥٠/١-٥١ .

(٥) سورة الأنعام (٥٧) .

العزیز ، والوحي غير المتلو من سنة رسول الله ﷺ ؛ كما قال تعالى : ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى ﴾ ^(١) ، وما عدا هذا لا يكون حجة إلا حيث كان مستندا إليهما ، فالقياس مثلاً لا بد فيه من أصل ثبت حكمه بالكتاب أو بالسنة ، أو بالإجماع الذي ثبتت حجتيه فيهما ^(٢) .

ثالثاً : قول الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ ^(٣) ، قال ابن كثير رحمه الله : « قال مجاهد ^(٤) وغير واحد من السلف : أي كتاب الله وسنة رسوله » قال : « وهذا أمر من الله عز وجل بأن كل شيء تنازع فيه الناس من أصول الدين وفروعه أن يرد التنازع في ذلك إلى الكتاب والسنة ، كما قال تعالى : ﴿ وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكِّمُوهُ إِلَى اللَّهِ ﴾ ^(٥) ، فما حكم به الكتاب والسنة

(١) سورة النجم (٣ ، ٤) .

(٢) انظر المستصفي للغزالي ٢/٣-٣ والبرهان ١/١١٩-١٢٠ والبحر المحيط ١/١٧-١٨ .

(٣) سورة النساء (٥٩) .

(٤) هو مجاهد بن جبر أبو الحجاج المكي المخزومي (مولاهم) ، من مشاهير مفسري التابعين ، أكثر من الرواية عن ابن عباس -رضي الله عنهما- في التفسير وفي الفقه ، توفي بين عامي (١٠٠) و (١٠٨) هـ على اختلاف بين أهل العلم رحمهم الله . انظر سير أعلام النبلاء للذهبي ٤/٤٩٩-٤٥٧ وتهذيب التهذيب ١٠/٤٢-٤٤ .

(٥) سورة الشورى (١٠) .

وشهدا له بالصحة فهو الحق ، وما ذا بعد الحق إلا الضلال»^(١).

وأصلية الكتاب والسنة هي في التقديم على غيرهما في الجملة للوصول إلى الحكم الشرعي ، وهي في القوة كذلك من حيث بناء غيرهما عليهما وعدم بنائهما على غيرهما .

وأما العقل المجرد فليس من أدلة الفقه وطرق الأحكام الشرعية ؛ فإنه إنما يستعمل معينا في طرق الأدلة الشرعية ، أو محققا لمناطها ، أو ما أشبه ذلك ، كأن يدل على نفي الحكم لانتفاء الأدلة لكون الثمر معدوما لعدم الثمر ، وإن الأحكام الشرعية إنما تعلم بالسمع والنقل ، وأصله الكتاب والسنة^(٢).

ويذكر بعض العلماء أن العقل أصل النقل من حيث إن النقل يثبت صحته بالعقل ، فهو أصله الذي يقدم عليه إذا عارضه^(٣).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في رد ذلك : « إن أردت أنه (أي العقل) أصل في ثبوته (أي النقل) في نفس الأمر فلا يقوله عاقل ؛ فإن ما هو ثابت في نفس الأمر بالسمع أو غيره هو ثابت سواء علمنا ثبوته أم لم نعلم ثبوته لا بعقل ولا بغيره ؛ إذ عدم العلم ليس علما بالعدم ، وعدم علمنا بالحقائق لا

(١) تفسير ابن كثير ٥٣١/١ .

(٢) انظر المستصفى ٤٠٦/١ والقواطع لابن السمعاني ق ٢/أ-ب ، والموافقات للشاطبي ٣٥/١ .

(٣) انظر هذا القول في المحصل للرازي ٤٠٦-٤٠٧ . والمواقف لعضد الدين الإيجي ص ٤٠ .

وما سبق نقله عن المستصفى والموافقات يدل مع هذا القول على أن المراد بأصلية العقل للنقل عند من يقول به أن ذلك في غير الأحكام الشرعية التي أدلتها موضوع أصول الفقه ، ولعلها في الأمور المتعلقة بما هو عندهم من أصول الدين ، والله تعالى أعلم .

ينفي ثبوتها... وإن أردت أن العقل أصل في معرفتنا بالسمع ودليل على صحته - وهو ما أراده - فيقال : أعني بالعقل هنا الغريزة التي فينا أم العلوم التي استفدناها بتلك الغريزة؟ فالأول لم ترده... لأن تلك الغريزة ليست علما يتصور أن يعارض النقل... وإن أردت بالعقل الذي هو دليل السمع وأصله المعرفة الحاصلة بالعقل فيقال لك : من المعلوم أنه ليس كل ما يعرف بالعقل يكون أصلا للسمع ودليلا على صحته ؛ فإن المعارف العقلية أكثر من أن تحصر ، والعلم بصحة السمع غايته أن يتوقف على ما به يعلم صدق الرسول ﷺ ، وليس كل العلوم العقلية يعلم بها صدق الرسول ﷺ ، بل ذلك يعلم بما يعلم به. أن الله تعالى أرسله... فليس جميع المعقولات أصلا للنقل»^(١) .

فالكتاب والسنة أصل الأدلة السمعية والنقلية الموصلة إلى الأحكام الشرعية مطلقا ، وأما العقل فإنه آلة في معرفة صدق الرسالة ، وذلك ليس دليلا على إطلاق القول بأنه أصل ، ثم إطلاق القول بتقديم العقل عند التعارض على الأدلة السمعية النقلية التي أصلها الكتاب والسنة ؛ لأن قدرا فقط من العلوم العقلية هو المستعمل في الاستدلال على صدق الرسالة ، وذلك لا يجعل العقل أصلها مطلقا ، مع أنه لا يسلم جواز التعارض بينهما أصلا أي بين الدليل النقلية الصحيح الصريح والعقل السليم^(٢) .

(١) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ١/٧٨-٩٠ .

(٢) ودفع هذا التحيز موضوع كتاب درء تعارض النقل والعقل ، وأطال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - في بيان استحالة التعارض بين العقل السليم والنص الصريح الصحيح .

البحث الثاني : أحكام القطعية في السنة من جهة الثبوت

المطلب الأول

قطعية الخبر المتواتر

تعريف (الخبر) و (المتواتر) :

الخبر بتحريك الباء : واحد الأخبار ، وهو النبأ^(١).

أما تعريفه عند علماء الشريعة فذكر فخر الدين الرازي أنه غني عن الحد والرسم لكونه ضروريا^(٢)، وعرفه غيره من علماء أصول الفقه ؛ فذكر إمام الحرمين أنه : « الذي يدخله الصدق والكذب »^(٣)، وقال الغزالي : إنه « القول الذي يتطرق إليه التصديق والتكذيب »^(٤)، وقال الآمدي : هو « عبارة عن اللفظ الدال بالوضع على نسبة معلوم إلى معلوم أو سلبها على وجه يحسن السكوت عليه من غير حاجة إلى تمام مع قصد المتكلم الدلالة على النسبة أو سلبها »^(٥).

والخبر عند علماء الحديث مرادف للحديث^(٦)، وقيل الحديث ما جاء

(١) انظر الصحاح للجوهري ٦٤١/٢ ولسان العرب ٢٢٧/٤ والقاموس المحيط ١٧/٢ .

(٢) انظر المحصول ٢٢١/٤-٢٢٢ .

(٣) البرهان ٣٦٧/١ .

(٤) المستصفى ١٣١/٢ .

(٥) الإحكام ١-٣٥٣/٢ .

(٦) وذلك موافق لما جاء من تفسير الحديث بالخبر عند أهل اللغة . انظر اللسان ١٣١/٢ -

عن النبي ﷺ والخبر ما جاء عن غيره ، ومن ثم سمي المشتغل بالتواريخ
بالاخباري والمشتغل بالسنة النبوية بالحدث ، وقيل كل حديث خبر من غير
عكس ، فيكون بينهما عموم وخصوص مطلق^(١).

وأما المتواتر فهو في اللغة : اسم فاعِل من التواتر وهو التابع مطلقا ، أو
التابع إذا كان بين الأمور المتتابعة فترات ، ومن أصله (تتري) في قوله تعالى :
﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَى﴾^(٢) أي واحدا بعد واحد^(٣).

ومن تعريفات الأصوليين للخبر المتواتر :

- أنه « خبر أقوام بلغوا في الكثرة إلى حيث حصل العلم بقولهم »^(٤).
- أنه « عبارة عن خبر مفيد بنفسه العلم بمخبره »^(٥).
- أنه « خبر عدد يمتنع معه - لكثرتيه - تواطؤ على كذب ، عن
محسوس »^(٦).

⇐

١٣٣ والصحاح ٢٧٨/١ والقاموس المحيط ١٧٠/١ .

(١) انظر نزهة النظر للحافظ ابن حجر ٥٢/٢ - ٥٣ .

(٢) سورة المؤمنون (٤٤) .

(٣) انظر الصحاح ٨٤٣/٢ ومعجم مقاييس اللغة ٨٤/٦ ولسان العرب ٢٧٥-٢٧٦ والقاموس
المحيط ١٥٧/٢ .

(٤) المحصول ٢٢٧/٤ .

(٥) الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ٢٠٨/٢ - ١ .

(٦) شرح الكوكب المنير ٣٢٤/٢ .

وعرف الحافظ ابن حجر العسقلاني^(١) الخبر المتواتر بأنه في اصطلاح المحدثين الخبر الجامع لأمر أربعة :

أحدها : عدد كثير أحالت العادة تواطؤهم على الكذب .

الثاني : روايتهم ذلك عن مثلهم من الابتداء إلى الانتهاء .

الثالث : كون مستند انتهائهم الحس .

الرابع : أن يصحب خبرهم العلم لسامعه^(٢) .

قطعية الخبر المتواتر:

والخبر المتواتر يفيد العلم القطعي واليقين بما تضمنه عند جميع

(١) هو أحمد بن علي بن محمد أبو الفضل شهاب الدين ابن حجر العسقلاني ، من الأئمة المتبحرين في علم الحديث ، وهو مؤرخ ، من تصانيفه : فتح الباري في شرح صحيح البخاري ، الإصابة في تمييز الصحابة ، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في اصطلاح أهل الحديث ، والدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، توفي سنة ٨٥٢ . انظر البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكانى ٩٢-٨٧/١ والأعلام للزركلى ١٧٨/١-١٧٩ .

(٢) انظر نزهة النظر/٥٦-٥٧ .

وعرف الماوردي - رحمه الله - الخبر المتواتر تعريفا غريبا ؛ فقال : « هو ما ابتدأ به الواحد بعد الواحد حتى يكثر عددهم ويلغوا قدرا ينتفي عن مثله التواطؤ والغلط ولا يعترض في خبرهم تشكك ولا ارباب ، فيكون في أوله من أخبار الآحاد وفي آخره من أخبار التواتر » ، وذكر في تعريف الخبر المستفيض مثل الذي ذكره العلماء هنا في تعريف الخبر المتواتر . انظر أدب القاضي ٣٧١/١-٣٧٢ وانظره بنصه في الحاوي الكبير (أدب القاضي) ٨٥/١٦-٨٦ ، وانظر ما ذكره الزركشي عن تقسيم الماوردي هذا في البحر المحيط ٢٤٩/٤-٢٥٠ .

المسلمين ، قال ابن حزم - رحمه الله - عن الخبر المتواتر : « وهو ما نقلته الكافة بعد الكافة حتى تبلغ النبي ﷺ ، وهذا خبر لم يختلف مسلمان في وجوب الأخذ به وفي أنه مقطوع على مغيبه^(١) ؛ لأنه بمثله عرفنا أن القرآن هو الذي أتى به محمد ﷺ »^(٢) ، وقال الآمدي رحمه الله^(٣) : « اتفق الكل على أن خبر التواتر مفيد العلم بمخبره ، خلافا للسمنية^(٤) والبراهمة^(٥) » .

(١) أي يقطع المبلغ بسماعه الخبر على مدلوله الغائب .

(٢) إحكام الأحكام لابن حزم ١١٦/١ - ١١٧ .

(٣) الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ٢٥٨/٢ - ١ وانظر جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر ٣٤ - ٣٣/١ وقواطع الأدلة لابن السمعاني/ق ١٠٣ - ب .

(٤) السمنية بضم السين وفتح الميم : فرقة من عبدة الأصنام تقول بالتناسخ وتكرر وقوع العلم بالأخبار . انظر الصحاح ٢١٣٨/٥ .

(٥) البراهمة : ذكر الشهرستاني أنهم قوم من طوائف الهند ينفون النبوات أصلا ، نسبة إلى رجل منهم يسمى براهم ، وهم أصناف و فرق . انظر الملل والنحل ٩٥/٣ - ١٠٠ .

والسبب في خلافهم أنهم حصروا مدارك القطع غير الضرورية في المحسوسات ، فما ليس محسوسا كالأخبار لا يكون قطعيا مفيدا العلم . انظر المستصفى للغزالي ١٣٢/٢ - ١٣٣ والإحكام للآمدي ٢٥٩/٢ وشرح مختصر الروضة للطوفي ٧٦/٢ .

أما إمام الحرمين فقد نقل في البرهان ١٠٢/١ - ١٠٣ القول بقطعية الخبر المتواتر عن السمنية فقال : « حكي أصحاب المقالات عن بعض الأوائل حصرهم مدارك العلوم في الحواس... ونقلوا عن طائفة يعرفون بالسمنية أنهم ضموا إلى الحواس أخبار التواتر ونفوا ما عداها » ، فنقل هنا نفي القطعية في غير المحسوسات عن غير السمنية ، ثم حمل قول من نُقل عنهم نفي القطعية في غير الحواس على وهم النقلة عنهم لسوء فهمهم اصطلاحهم في ذلك ، قال : « وأنا أنبّه على وجه الغلط ؛ قال الأوائل : العلوم كل ما تشكل في الحواس وما يفضي إليه نظر

أما الخلاف في كون العلم القطعي المستفاد من الخبر المتواتر ضروريا أو نظريا ^(١) فليس خلافا في أصل القطعية ؛ لأن الضرورية والنظرية من أوصاف القطعية ، فهما زائدتان على أصل القطعية .

وكذا ما ينقل عن النظام ^(٢) من أن قطعية المتواتر هي بسبب قرائن فيها ، خلافا لما عليه الجمهور من أن قطعية المتواتر بسبب العدد الكثير الذي

←

العقل مما لا يتشكل فهو معقول ، فنظر الناقلون إلى ذلك ولم يحيطوا باصطلاح القوم « البرهان كما سبق ، وقال في موضع آخر : « نقل النقلة عن السمنية أنهم قالوا : لا ينتهي الخبر إلى منتهى يفضي إلى العلم بالصدق » ، قال : « وهو محمول على أن العدد وإن كثر فلا يكتفى به حتى ينضم إليه ما يجري مجرى القرينة » البرهان ٣٧٥/١ . وانظر البحر المحيط للزركشي ٢٣٩/٤ .

فالسمنية - على ما نقله إمام الحرمين - يذهبون إلى قطعية المتواتر ، ومستند القطعية في الخبر المتواتر عندهم ليس كثرة العدد فقط ، بل انضمام أمور أخرى كالقرائن إلى العدد ، وسيأتي قريبا نقل مثل هذا عن أبي إسحاق النظام المعتزلي . ونقل عن السمنية أيضا أن منهم من يسلم بقطعية الخبر المتواتر في الأمور الماضية ، إذا تواتر الخبر فيها في الحال . انظر المحصول ٢٨٨/٤ والبحر المحيط ٢٣٨/٤ .

(١) انظر الخلاف في ذلك في المصادر المذكورة في هذا البحث .

(٢) هو إبراهيم بن سيار بن هانئ أبو إسحاق النظام ، متكلم ، شيخ طائفة (النظامية) من المعتزلة ، وله آراء شاذة في علم الكلام والفقه وفي أصول الفقه كإنكاره حجية الإجماع والقياس ، من تصانيفه : كتاب النكت ، وكتاب الطفرة ، توفي سنة (٢٢١) . انظر سير أعلام النبلاء ١٠/٥٤٢-٥٤١ والفتح المبين في طبقات الأصوليين ١/١٤١-١٤٢ ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ٣٧/١ .

يُحِيل عادة تواطؤ المخبرين على الكذب^(١)، فأصل القطعية هنا أيضا ثابت ،
والخلاف في سبب القطعية أهو العدد أم القرائن ، بل ذكر أبو الحسين
البصري أن مراد النظام بذلك القرائن اللازمة للخبر كامتناع اتفاق الكذب
منهم ونحوه ؛ فإن مثل ذلك لازم لكل خبر متواتر ، كما أن قرائن أخرى
تجعل حصول القطعية أسرع في حال دون حال : كالأحوال الراجعة إلى
المخبر المتكلم والمخبر السامع ونحوها^(٢).

وحمل أبو المعالي الجويني قول نفاة قطعية المتواتر من السمنية على أنهم
نفوا حصول القطع من العدد وجعلوا القطع من أمور أخرى كالقرائن^(٣).
وجعل السرخسي إنكارَ قطعية مطلق الخبر قولَ فريق ممن ينكر رسالة
المرسلين^(٤).

وجعل شيخ الإسلام ابن تيمية التفريق بين المعلوم بالتواتر والمعلوم عن
طريق الحس - من أصول الإلحاد والكفر ؛ لأنه سبيل إلى إنكار المنقول عن
الأنبياء بالتواتر من المعجزات وغيرها^(٥).

(١) انظر المعتمد لأبي الحسين البصري ٩٣/٢ ، ونقل البزدوي عنه إنكار قطعية الخبر المتواتر ، ولم
يشر إلى أثر القرائن في ذلك ، انظر أصول الدين للبزدوي ص ٩-١٠ .

(٢) انظر المعتمد ٩٣/٢ .

(٣) البرهان ١/٣٧٥ .

(٤) انظر أصول السرخسي ٢٨٣/١ .

(٥) انظر كتاب الرد على المنطقيين ص ٩٨-٩٩ .

والقول بنفي القطعية عن الخبر المتواتر - أيا كان قائله وحقيقة قوله ومحل النزاع معه - قول مردود وباطل ، والتحقيق في الرد على منكر ذلك أن يقال : إنا نجد نفوسنا قاطعة ومتيقنة بما يخبر به أهل التواتر كعلمنا وجزمنا بما نحسه ولا سبيل إلى دفع ما نجده ، فرجعت حقيقة الاحتجاج على هؤلاء المنكرين في قطعية المتواتر إلى وجدان السامعين للخبر المتواتر - وهم جميع المسلمين - بالقطعية ، ولا سبيل للمنكر في دفع ما يجدونه بإنكاره^(١).

قال أبو الحسين البصري في إبطال قول منكري قطعية الخبر المتواتر : « والذي يطل قولهم وجداننا أنفسنا معتقدة وجود مصر وخراسان ساكنة إلى غير ذلك ، عند تواتر الأخبار علينا بها ، فجرى مجرى المعرفة بالمشاهدات... ومن خالف في أنا معتقدون لذلك واثقون به فقد دفع ما نجده ؛ فلا وجه لمكالمته! »^(٢).

وقال الآمدي مستدلا على قطعية المتواتر : « ودليل ذلك ما يجده كل عاقل من نفسه من العلم الضروري بالبلاد النائية ، والأمم السالفة ، والقرون الخالية ، والملوك والأنبياء والأئمة والفضلاء المشهورين ، والوقائع الجارية بين السلف الماضين ، بما يرد علينا من الأخبار حسب وجداننا كالعلم بالمحسوسات عند إدراكنا لها بالحواس ، ومن أنكر ذلك فقد سقطت

(١) انظر نقض المنطق لابن تيمية ص ٢٨ .

(٢) المعتمد لأبي الحسين البصري ٨١/٢ .

مكالمته ، وظهر جنونه أو مجاحدته»^(١).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية : « إن معرفة الإنسان بكونه يعلم أو لا يعلم مرجعه إلى وجود نفسه عالمة ؛ ولهذا لا يحتج على منكر العلم إلا بوجود أنفسنا عالمة ، كما احتجوا على منكري الأخبار المتواترة^(٢) بأننا نجد نفوسنا عالمة بذلك جازمة به كعلمنا وجزمنا بما أحسنناه»^(٣).

ومن الشبه التي تمسك بها المنكرون :

١- أنه لو أفاد الخبر المتواتر العلم القطعي لاشترك الجميع في العلم به ، ولما خالف من نُقل خلافه في ذلك .

والجواب : أنه لو كان خلافهم مزيلا للقطعية عن الخبر المتواتر لأزال خلاف السوفسطائية^(٤) القطعية عن المحسوسات ، وذلك باطل ؛ بل إن مجرد الخلاف لا يزيل القطعية ولا يمنعها^(٥)، كيف والخلاف في قطعية المتواتر لا يتصور - عند من يجدها - إلا عن جاحد معاند ، أو عن مختل العقل ساقط

(١) الإحكام في أصول الأحكام ٢/٢٥٩ ، وانظر الاستدلال على قطعية المتواتر بالوجدان في الأحكام لابن حزم ١/١١٦-١١٧ والعدة لأبي يعلى ٣/٨٤١-٨٤٢ وإحكام الفصول للباجي ص ٣١٩ وشرح تنقيح الفصول ص ٣٥٠ .

(٢) أي منكري وقوع العلم القطعي بالأخبار المتواترة .

(٣) نقض المنطق ص ٢٨ .

(٤) سبق التعريف بهم انظر ص (٥٥) .

(٥) انظر أثر الخلاف في منع القطعية ص (١٦٥) .

المكاملة ، كما ذكره أهل العلم رحمهم الله .

٢- أن الخبر إذا جاز أن يكون كذبا حالة الانفراد بنقل الآحاد جاز أن يكون كذلك حالة التواتر باجتماع عدد كثير في نقله ؛ لأن الاجتماع من الانفراد .

والجواب : أن للاجتماع ما ليس للانفراد ، كما هو مشاهد في المحسوس ؛ فرب شيء ثقيل لا يقدر الواحد على حمله فإذا اجتمع عليه مع غيره يحمله ، فلا يقال إن عدم قدرته على الحمل منفردا يلزم منه عدم قدرته على ذلك مع غيره ؛ فقد يدعو إلى الكذب في حالة الانفراد داع ، ولكن يستحيل اتفاق الدواعي على الكذب عند اجتماع عدد التواتر مع الكثرة واختلاف الهمم .

٣- أن الجرم الغفير قد يجتمع على الكذب في الأمور المدركة بالاجتهاد ، كالفلاسفة^(١) وغيرهم ، فكذا في الأمور المدركة بالحس كالتواتر .

والجواب : أن الاجتهاد مظنة الخطأ ، بخلاف المدرك بالحس كالخبر المتواتر ؛ فإنه يدرك بالسماع أو المشاهدة .

(١) أي علماء الفلسفة ، وهي كلمة يونانية ويعرفونها بأنها : « البحث عن طبائع الأشياء وحقائق الموجودات » ، أو هي : « استكمال النفس الإنسانية بتصور الأمور والتصديق بالحقائق النظرية والعلمية على قدر الطاقة الإنسانية » . انظر الفلسفة في الإسلام للدكتور عرفان عبد الحميد ص ٤٢-٤٤ ، وانظر ما عرف به الجرجاني الفلسفة في التعريفات / ١٦٩ .

٤- أن الكذب مع التواتر واقع في اجتماع الجمع الكثير من اليهود والنصارى على الكذب على أنبيائهم .

والجواب : أن شرط التواتر وقوع الكثرة المذكورة في الخبر من أوله إلى آخره ، وذلك غير متحقق في ما ذكر فإن أول ذلك أخبار منقولة بعدد يسير غير متواتر^(١).

قطعية التواتر المعنوي:

الخبر المتواتر إذا كان لفظيا فما يفيد اللفظ هو القطعي ، وأما التواتر المعنوي^(٢) فالمقطوع به فيه القدر المشترك بين الأخبار المتواترة في ذلك المعنى ، لا فيما انفرد به كل خبر عن بقية الأخبار المتواترة ؛ فإن ذلك غير متواتر^(٣).

وربما كانت قطعية التواتر اللفظي أسرع لاتحاد لفظه ومعناه ، من قطعية التواتر المعنوي لاختلاف ألفاظه وما طابقتها من المعاني ، وإن اتضح

(١) انظر العدة لأبي يعلى ٨٤٣/٣-٨٤٥ وشرح اللمع للشيرازي ٥٧٠/٢-٥٧١ والتنقيح للتبريزي ٣٧٣/٢ والوصول إلى الأصول لابن برهان ١٣٩/٢ فما بعدها .

(٢) التواتر المعنوي : أن يروي جماعة كثيرون يقع العلم بخبرهم ، كل واحد منهم يروي حكما غير الذي يروي صاحبه ، إلا أن الجميع يتضمن معنى واحدا ، فيكون ذلك المعنى بمنزلة ما تواتر به الخبر لفظا ، ومثل الخطيب البغدادي للتواتر المعنوي بما روي في عمل الصحابة بخبر الواحد ، وذلك في وقائع وأحداث متغايرة يشترك جميعها في أن فيها عمل الصحابة بخبر الواحد . انظر الفقيه والمتفقه المجلد الأول ص ٩٥ .

(٣) انظر الإحكام للآمدي ٢٧٢/٢ ودرء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ١٩٥/١ .

مدلولها من جهة التضمن^(١) والالتزام^(٢)^(٣)، فدلالة المتواتر اللفظي على الحكم المدلول عليه بالمطابقة ، ودلالة المتواتر المعنوي إما بالتضمن أو بالالتزام .

التفاوت بين المتواتر والمحسوسات:

جعل بعض المنطقيين^(٤) قطعية المتواتر أدنى درجة من قطعية المحسوسات ؛ لأن قطعيته غير مشتركة بل تختص بمن علمها ، أما قطعية المحسوسات فهي مشتركة يُحتج بها على المنازع مطلقا^(٥)، ولأن الخبر مهما كثر عدد رواته يتطرق إليه إمكان التواطؤ عقلا فلا بد من نوع من الفكر في الوصول إلى قطعيته ، بخلاف المحسوس ونحوه^(٦).

(١) « دلالة التضمن هي دلالة اللفظ على جزء مسماه في ضمن كله ، ولا تكون إلا في المعاني المركبة ، كدلالة الأربعة على الواحد رُبْعها وعلى الاثنين نصفها... فمن قال : عندي أربعة دنائير دلّ ذلك على أن عنده دينارين » . آداب البحث والمناظرة للشيخ محمد الأمين الشنقيطي ١٤/١ ، وانظر التعريفات للجرجاني ١٠٤-١٠٥ .

(٢) دلالة الالتزام هي دلالة اللفظ على أمر خارج عن مسماه لازم له لزوما ذهنيا بحيث يلزم من فهم المعنى المطابق فهم ذلك الأمر الخارج اللازم ، وذلك كدلالة (الأربعة) على أنها عدد زوج . انظر آداب البحث والمناظرة ١٤/١ وانظر التعريفات ص ١٠٤-١٠٥ .

(٣) الإحكام للآمدي ٢/٢٧٢ .

(٤) نسبة إلى المنطق ، وهو من العلوم الآلية ، ويعرفونه بأنه : « آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر » . التعريفات للشيخ الجرجاني ص ٢٣٢ .

(٥) انظر كتاب الرد على المنطقيين ص ٩٢ .

(٦) انظر البرهان ١/١٠٧-١٠٨ .

وليس هذا التفريق مسلما ؛ لأن قطعية المتواتر قد تكون عامة ومشاركة بين الناس ، كاشتراك الناس بوجود مكة ونحوها من البلاد المشهورة ، واشتراكهم في العلم بوجود البحر وأكثرهم ما رآه ، وقد تكون خاصة يعلمها من شارك في تحصيل الأخبار المسببة في القطعية ، وكذلك الأمور الحسية قد تكون مشتركة ، كاشتراك الناس في رؤية الشمس والقمر والكواكب ، وأخص من ذلك اشتراك أهل البلد الواحد في رؤية ما عندهم من جبل أو نهر ، وقد تكون خاصة ، كما في ذوق الأمور ؛ فإن المعين الذي ذاقه شخص ليس هو المعين الذي ذاقه غيره ؛ إذ كل إنسان يذوق ما في بطنه وإن اشتركوا في جنس ذلك ، فإذا كان كل من المحسوس والخبر المتواتر قد يكون خاصا وقد يكون عاما مشتركا ؛ فلا وجه للفرق بينهما حتى يكون هذا محتجا به على المخالف دون ذلك^(١).

أما تطرق الاحتمال العقلي ثم الاحتياج في نفيه إلى نوع من الفكر فبعد نفيه يستوي العلم القطعي به ، وذلك لا يوجب فرقا بينه وبين غيره في الاحتجاج^(٢) ، على أن من العلماء من ذكر أن المتواتر يفيد علما ضروريا لا يحتاج لشيء من ذلك .

هذا ، وقد يُرتَّب بين القطعيات من المحسوس والخبر المتواتر وغيرهما

(١) انظر كتاب الرد على المنطقيين ص ٩٢-٩٩ (بتصرف) .

(٢) انظر البرهان ١/ ١١٠ .

بتقديم بعضها على بعض ، دون إشارة إلى كون المقدم أقوى من المؤخر^(١)، ولعل ذلك راجع إلى كون بعض اليقينيات أسرع من بعض ؛ كتقديم الأوليات على المجربات^(٢) .

ندرة التمثيل للمتواتر عند الأصوليين، والكلام عليه عند المحدثين:
تفصيل الكلام في الخبر المتواتر وشروطه لا يخلو منه كتاب من كتب أصول الفقه المشهورة ، ولكن ذكر مثال للخبر المتواتر لا يكثر فيها كثرة البحث فيه .

وأخرج بعض أهل الحديث الكلام في المتواتر من مباحث علم الحديث ؛ لندرته و غرابته عن طبيعة ذلك العلم .

قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح عند كلامه على الحديث المشهور :
« ومنه المتواتر الذي يذكره أهل الفقه وأصوله ، وأهل الحديث لا يذكرونه باسمه الخاص المشعر بمعناه الخاص... ولعل ذلك لكونه لا تشمله صناعتهم

(١) انظر مثلا : ميزان العقول لعلاء الدين السمرقندي/٨-٩ والمواقف للإيجي ص ٣٨ .

(٢) انظر البرهان كما سبق ، والمنحول للغزالي ص ٤٦ .

والأوليات : « العقلية المحضة التي أفضى ذات العقل بمجرده إليها من غير استعانة بحس أو تخيل ، وجبل على التصديق بها ، مثل علم الإنسان بوجود نفسه وأن الاثنين أكبر من الواحد » ، والمجربات : ما يحتاج العقل فيه في حزم الحكم إلى تكرار المشاهدة مرة بعد أخرى ، مثل حكمك بأن النار محرقة والخبز مشبع . انظر المستصفى للغزالي ١٣٨/١ والتعريفات ص ٢٠٢ .

ولا يكاد يوجد في رواياتهم... ومن سئل عن إبراز مثال لذلك أعياه طلبه...»^(١)، وقال النووي^(٢): «ومنه [أي المشهور] المتواتر المعروف في الفقه وأصوله ، ولا يذكره المحدثون ، وهو قليل لا يكاد يوجد في رواياتهم»^(٣).

فهما يجعلان سبب قلة أمثلة الخبر المتواتر ندرته في الأحاديث المروية .
وقال السخاوي^(٤) إشارة إلى البحث في الخبر المتواتر : « وليس من مباحث هذا الفن فإنه لا يبحث عن رجاله لكونه لا دخل لصفات المخبرين فيه ولذلك لم يذكره من المحدثين إلا القليل كالحاكم^(٥) والخطيب في أوائل

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ٣٩٢-٣٩٣ .

(٢) هو يحيى بن شرف بن مري شيخ الإسلام أبو زكرياء محيي الدين النووي ، الحافظ الفقيه الزاهد ، من تصانيفه : (رياض الصالحين)، و(الأربعين) في الحديث ، والمنهاج شرح مسلم ، و(المجموع) شرح المذهب ، والأذكار ، توفي سنة (٦٧٦) هـ . انظر تذكرة الحفاظ للذهبي ١٤٧٠/٤ والفتح المبين في طبقات الأصوليين ٨١/٢-٨٢ والأعلام ٩/١٨٤-١٨٥ .

(٣) تقريب النووي مع تدريب الراوي ١٧٦/٢ .

(٤) هو محمد بن عبد الرحمن بن محمد أبو الخير شمس الدين السخاوي ، من علماء الحديث والتاريخ ، من مؤلفاته : شرح على ألفية العراقي في مصطلح الحديث ، والمقاصد الحسنة في الأحاديث الجارية على الألسنة ، والضوء اللامع في أعيان القرن التاسع ، توفي سنة (٩٠٢) هـ . انظر شذرات الذهب ١٥/٨-١٧ والأعلام للزركلي ٦٧/٧-٦٨ .

(٥) هو محمد بن عبد الله بن محمد أبو عبد الله الحاكم النيسابوري ويعرف بـ (ابن البيع) ، من أئمة الحديث ، من مؤلفاته : المستدرك على الصحيحين ، ومعرفة علوم الحديث ، وتاريخ علماء نيسابور ، توفي سنة (٤٠٥) هـ . انظر وفيات الأعيان لابن خلكان ٤/١٨٠-٢٨١

الكفاية^(١) وابن عبد البر^(٢) وابن حزم^(٣) «^(٤).

فهو يعزو سبب القلة إلى أن الخبر المتواتر خارج عن موضوع صناعة المحدثين وهو النظر في الأسانيد .

ففيما ذكروا أمران : أحدهما أن البحث في الخبر المتواتر بحث غريب في علوم الحديث ، والثاني أن الخبر المتواتر يعزُّ وجوده في الأخبار المروية عن رسول الله ﷺ .

أما الأمر الأول فهو واضح ؛ لأن أهم خصائص علم الحديث النظر في الأسانيد والرجال وصفاتهم وصيغ الأداء ونحو ذلك ؛ ليحكم بصحة الحديث أو ضعفه ، أما الخبر المتواتر فهو يجب العمل به من غير بحث في تلك الأمور ؛ لوقوع العلم منه بكثرة عدد المخبرين^(٥).

أما الأمر الثاني - وهو عزة الأخبار المتواترة في الأحاديث المروية -

←

وتذكرة الحفاظ للذهبي ١٠٣٩/٣-١٠٤٥ .

ولم أقف على كلامه في الخبر المتواتر فيما رجعت له من كتبه ، بيد أنه قال في كتابه معرفة علوم الحديث (ص ١٦٢) : « قد تواترت الأخبار عن الرسول ﷺ في فضائل قبائل العرب قبيلة قبيلة... » ، وذكر الخبر المشهور الذي يستوي في معرفته الخاص والعام ص ٩٢-٩٣ .

(١) انظر الكفاية ص ٥٠ .

(٢) انظر جامع بيان العلم وفضله ٣٣/٢-٣٤ .

(٣) انظر إحكام الأحكام ١١٦/١ .

(٤) فتح المغيث ٣/٣٦ .

(٥) انظر نزهة النظر شرح نخبة الفكر للحافظ ابن حجر ص ٦٠ .

فقد منعه الحافظ ابن حجر العسقلاني ، وعلل من وجه آخر عزة أمثلة الخبر المتواتر ؛ بأن ذلك « نشأ عن قلة الاطلاع على كثرة الطرق وأحوال الرجال وصفاتهم المقتضية لإبعاد العادة أن يتواطأوا على الكذب أو يحصل منهم اتفاقا » ، قال : « ومن أحسن ما يُقرَّر به كون المتواتر موجودا وجوداً كثرة في الأحاديث أن الكتب المشهورة المتداولة بأيدي أهل العلم شرقا وغربا المقطوع عندهم بصحة نسبتها إلى مصنفها - إذا اجتمعت على إخراج حديث وتعددت طرقه تعددا تحيل العادة تواطؤهم على الكذب... إلى آخر الشروط - أفاد العلم اليقيني بصحته إلى قائله ، ومثل ذلك في الكتب المشهورة كثير »^(١).

وجمع بعض أهل العلم بين ما ذكر من ندرة الخبر المتواتر وكثرته ، فذكر أن القول بعزته وندرته محمول على المتواتر لفظا ومعنى ، وأن القول بالكثرة محمول على المتواتر معنى فقط^(٢) .

فمن الأمثلة القريبة للخبر المتواتر قول النبي ﷺ : « من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار » ، فقد رواه جمع كثير من الصحابة - رضي

(١) المرجع السابق ص ٦١-٦٢ .

(٢) انظر دليل أرباب الفلاح لتحقيق فن الاصطلاح للشيخ حافظ بن أحمد الحكمي ص ١٢ ، ومما مثَّل به للمتواتر اللفظي حديث « نضر الله امراة سمع مقالتي فوعاها... » ، ومثل للمتواتر المعنوي حديث نزول القرآن على سبعة أحرف .

الله عنهم - عن الرسول ﷺ ، ورواه عن الصحابة عدد غير قليل من مشاهير
التابعين وأعلامهم رحمة الله عليهم أجمعين^(١) .



(١) انظر ما سبق من تخريجه في ص(١٣٥) ، وذكر الحافظ في فتح الباري ٢٠٣/١ أن من الأخبار المتواترة الأحاديث الواردة في المسح على الخفين ، ورفع اليدين والشفاعة ، والحوض ، ورؤية الله تعالى في الآخرة ، وحديث « من بنى لله مسجدا » ، وحديث « الأئمة من قرش » .

المطلب الثاني

قطعية خبر الواحد

أهمية مسألة قطعية خبر الواحد:

من أهم مباحث القطعية في الأدلة الأربعة الخلاف في إفادة خبر الواحد العلم القطعي ، وهو من مباحث القطعية التي يذكرها العلماء في غالب كتب أصول الفقه^(١)، يشترك في ذلك مع مبحث قطعية العموم والخلاف فيها ، والفرق بينهما أن الخلاف في قطعية العموم هو من حيث الدلالة ، والخلاف في قطعية خبر الواحد هو من حيث الثبوت .

ووجه أهمية مبحث قطعية خبر الواحد ؛ أن بعض العلماء ذهبوا إلى أن في المسائل ما يجب الاستدلال فيها بالقطعي من الأدلة دون غيره ، ومسائل أخرى يجوز أن يستدل فيها بالقطعي وغير القطعي من الأدلة الشرعية ، فإذا كان خبر الواحد - وهو معظم الأخبار المروية عن رسول الله ﷺ - لا يمكن البتة أن يفيد علما قطعيا ، فلا جرم كان غير مفيد عند أولئك فيما المطلوب منه القطع ، ومن ذلك عندهم مسائل العقيدة^(٢)، فتكون النتيجة أن معظم الأخبار المروية عن

(١) بحث شيخنا د. أحمد محمود عبد الوهاب هذه المسألة في باب كامل من كتابه خبر الواحد وحجته ص ٦٧-١٢١ ، وهو من المراجع المهمة في هذا المبحث .

(٢) انظر البحر المحيط ٤/ ٢٦١-٢٦٢ .

رسول الله ﷺ مُقْصَاةٌ عَنْ مَوْضِعٍ مِنْ أَهَمِّ مَوَاضِعِ الدِّينِ .

غير أن تقسيم الدين إلى ما سبق أمر غير ظاهر وقد لا يُسلم ، وأما ما فُرِّعَ على التقسيم من التفريق في الاستدلال فأمر غير مسلم وهو غير صحيح^(١) .
وعلى القول بعدم التقسيم وصحة الاحتجاج بكل دليل شرعي في كل مسألة شرعية يمكن القول بعدم قطعية خبر الواحد دون أن يكون لذلك ما سبق من الخطورة .

تعريف خبر الواحد:

أما تعريف الخبر فقد تقدم عند أول الكلام على قطعية الخبر المتواتر^(٢) .
وأما تعريف خبر الواحد عند الأصوليين فمن ذلك :
ما عرفه به الغزالي بأنه : « ما لا ينتهي من الأخبار إلى حد التواتر المفيد للعلم »^(٣) .
وقال الآمدي : « خبر الواحد ما كان من الأخبار غير منتهٍ إلى حد التواتر »^(٤) .

وذكر الحافظ ابن حجر أنه في اصطلاح المحدثين : الخبر الذي لا يجمع شروط المتواتر^(٥) .

-
- (١) تقدم الكلام في مسألة تقسيم الدين إلى أصول لازم قطعية وفروع جائز القطعية انظر (١٠٣) .
(٢) انظر ص (٢٦٤) .
(٣) المستصفى ١٧٩/٢ .
(٤) الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ١-٢٧٤/٢ .
(٥) انظر نزاهة النظر ص ٧٠-٧١ .

وعلى هذا فلا واسطة بين الخبر المتواتر وبين خبر الواحد ؛ إذ عُرِف
خبر الواحد بكونه كل ما ليس متواترا ، فيدخل في جملة خبر الواحد الخبر
المستفيض والمشهور^(١) ، وهو قول كثير من الأصوليين^(٢).

وقد جعل بعض العلماء الخبر المستفيض واسطة ؛ دون الخبر المتواتر
وفوق خبر الآحاد .

(١) المشهور في اصطلاح المحدثين : ما له طرق محصورة بأكثر من اثنين ولم يبلغ حد المتواتر ، سمي
الخبر مشهورا لوضوح أمره ، وهو المستفيض على رأي جماعة من أئمة الفقهاء والأصوليين
وبعض المحدثين ، وسمي هذا مستفيضا لانتشاره وشيوعه في الناس ، ومنهم من غاير بين
المشهور والمستفيض بأن المستفيض يكون في ابتدائه وانتهاه وفيما بينهما سواء وأن المشهور
أعم من ذلك فيشمل ما كان أوله منقولاً من الواحد ، ومنهم من فرق بينهما بوجه آخر وهو
أن المستفيض ما تلقته الأمة بالقبول دون اعتبار عدد . انظر نزهة النظر لابن حجر ٥٦-٥٧
وفتح المغيث للسخاوي ٣٢٢/٣-٣٣ وتدريب الراوي للسيوطي ١٧٣/٢ .

وعرف الماوردي الأخبار المستفيضة بقوله : « هي أن تبدو منتشرة من البر والفاجر ويتحققها
العالم والجاهل فلا يختلف فيها خبر ولا يتشكك فيها سامع ويكون انتشارها في ابتدائها...
كانتشارها في آخرها » أدب القاضي ٣٧١/١-٣٧٢ .

وقال علاء الدين السمرقندي (ميزان الأصول/٤٢٨) في تعريف الخبر المشهور عند الحنفية :
« هو اسم لخبر كان من الآحاد في الابتداء ثم اشتهر فيما بين العلماء في العصر الثاني حتى
رواه جماعة لا يتصور تواطؤهم على الكذب... وقيل في حده : ما تلقته الأمة بالقبول »
ويسمى (المستفيض) ، وهو يفيد عند بعضهم علم طمأنينة ، ويفيد العلم اليقيني القطعي عند آخرين
منهم . انظر المرجع السابق ص ٤٢٨-٤٣٠ وأصول البزدوي مع كشف الأسرار ٣٦٨/٢-٣٦٩ .
والأمر في هذا راجع إلى النظر في قرائن القطعية التي منها قرينة تلقي العلماء الخبر بالقبول
وقرينة اشتهاه الخبر واستفاضته .

(٢) انظر شرح الكوكب المنير ٣٤٥/٢ وإرشاد الفحول ٢٠٧/١ .

وألحق آخرون الخبر المستفيض والخبر المشهور بالمتواتر^(١).

وجعل الماوردي^(٢) الخبر المستفيض أعلى رتبة من الخبر المتواتر وقال إنه

« أقوى الأخبار حالا وأثبتها حكما »، لكنه سَوَّاهما في القطعية^(٣).

والأمر بالنظر إلى القطعية أن ما ألحق من هذه الأخبار بالمتواتر فحكمه

في القطعية عند الملحق حكم المتواتر ، وما ألحق منه بخبر الواحد فالخلاف في

قطعية خبر الواحد يجري فيه ، ومن جعل منه واسطة بين الخبر المتواتر وبين

خبر الواحد فالنظر فيه متردد ؛ فإن منهم من جعل المستفيض مفيدا للعلم

(١) انظر البحر المحيط للزركشي ٢٤٩/٣-٢٥١ وأصول الدين للبزدوي ٨٤ وميزان العقول

للسمرقندي ص ٤٢٨-٤٢٩ ونزهة النظر/٦٢-٦٣ والباعث الحثيث ص ١٦٠ ، وانظر

سلاسل الذهب للزركشي مع تعليقات د. محمد المختار الشنقيطي ص ٣١٠-٣١١ ، وانظر

مقدمة ابن الصلاح ص ٣٩٢-٣٩٣ وتقريب النووي مع تدريب الراوي ١٧٦/٢ ؛ جعللا

المتواتر من المشهور..

(٢) هو علي بن محمد بن حبيب ، أبو الحسن البصري الماوردي، فقيه من أعلام المذهب الشافعي ،

من مصنفاته : (الحاوي) ، وأدب الدين والدنيا ، والأحكام السلطانية ، توفي سنة (٤٥٠)

هـ . انظر سير أعلام النبلاء ١٨٤/٦٤-٦٨ وطبقات الشافعية لابن السبكي ٢٦٧/٥-٢٨٥

والفتح المبين ١/٢٤٠-٢٤١ .

(٣) انظر أدب القاضي لأبي الحسن الماوردي ٣٧١/١ ، وانظر الحاوي الكبير له ٨٥/١٦ ، وقال

الزركشي : إنه تقسيم غريب ، (البحر المحيط ٢٤٩/٤) ، يدل على غرابة ما ذكر أنه جعل

الخبر المتواتر ما كان أوله من خبر الآحاد ثم بلغ رواه قدره يستحيل عليهم التواطؤ ، وذلك

الحديث المشهور عند الحنفية كما سبق قريبا ، وهو قريب من الخبر المتلقى بالقبول .

أما في بداية كتابه الحاوي (١٦/١-١٩) فقد قسم الماوردي الأخبار إلى قسمين : أخبار تواتر

وأخبار آحاد ، وذكر أن العلم الضروري حاصل بأخبار التواتر .

القطعي ، ومنهم من جعله مفيدا للظن الغالب دون العلم القطعي ، ومنهم من جعله مفيدا ظنا قويا مقاربا لليقين والقطع^(١)، وسبب هذا التردد اختلاف النظر في الاستفاضة والشهرة ، وهل هما من القرائن المفيدة للعلم القطعي في خبر الواحد أم لا . والله تعالى أعلم .

تحرير محل النزاع:

تظهر الحاجة إلى تحرير محل النزاع في هذه المسألة بالنظر في أدلة المتنازعين فيها ؛ فرما استدل بعضهم على قطعية خبر الواحد بأدلة حجته ، وإن حجته غير قطعيته ، وربما استدل بعضهم بما يوهم أن مخالفه يقول بقطعية مطلق خبر الواحد ، وهو ما لا يقول به أحد كما سيأتي .

وتحديد المحل المتنازع فيه يكون ببيان أمور :

الأمر الأول : ليس مطلق خبر الواحد هو محل الخلاف ، وإنما الخلاف في خبر واحد مقيّد بكون الخبر الذي رواه الواحد متصلا بنقل العدول إلى النبي ﷺ ، وهو الحديث الصحيح^(٢) الذي يجب العمل به دليلا على الأحكام الشرعية .

(١) انظر البحر المحيط للزركشي ٢٥١/٤ ، والمراجع السابقة من كتب الحنفية .

(٢) وقال ابن الصلاح - رحمه الله - في تعريف الحديث الصحيح : « هو الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى متناه ، ولا يكون شاذا ، ولا معللا » (مقدمة ابن الصلاح ص ٨٢) ، والشذوذ : انفراد الثقة بما يخالف به من هو أوثق منه

قال ابن حزم : « أما احتجاج من احتج بأن صفة كل خير واحد هي أنه يجوز الكذب عليه والوهم فهو كما قالوا ، إلا أن يأتي برهان حسي أو برهان منقول نقلا يوجب العلم من نص ضروري على أن الله تعالى قد برأ بعض الأخبار من ذلك ، فيخرج بدليله عن أن يجوز فيه الكذب والوهم ، وإنا حين نأخذ - إن شاء الله تعالى - في إيراد البراهين على أن خير الواحد العدل المتصل إلى رسول الله ﷺ في أحكام الشريعة يوجب العلم ولا يجوز فيه البتة الكذب والوهم ... » الخ^(١).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية : « فصل يتعلق بمسألة خبر الواحد المقبول في الشرع هل يفيد العلم ؛ فإن أحدا من العقلاء لم يقل إن خير كل واحد يفيد العلم ، وبحث كثير من الناس إنما هو في رد هذا القول »^(٢).

وقال ابن القيم : « كذب بعض الأصوليين كذبا صريحا لم يقله أحد قط ! فقال : مذهب أحمد في إحدى الروايتين عنه أن خبر الواحد يفيد العلم

← (ص ١٧٣) . والعلة في الحديث : « عبارة عن أسباب خفية قاذحة فيه مع سلامته في الظاهر منها » (ص ١٩٥) . وانظر كلام ابن دقيق العيد - رحمه الله - في الخلاف في قيد عدم الشذوذ والعلة القاذحة زيادة على قيد العدالة في تعريف الحديث الصحيح بين الفقهاء والمحدثين في الاقتراح ص ١٥٣-١٥٤ .

(١) إحكام الأحكام لابن حزم ١/١٣٣-١٣٦

(٢) المسودة ص ٢٤٤ ، وانظر شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ٥٦/٢ .

من غير قرينة ، وهو مطرد عندهم في كل خير^(١) » ، قال منكرا : « فيا لله العجب ! كيف لا يستحي العاقل من المجاهرة بالكذب على أئمة الإسلام ، لكن عذر هذا وأمثاله أنهم يستجيزون نقل المذاهب عن الناس بلازم أقوالهم ، ويجعلون لازم المذهب في اصطلاحهم مذهباً »^(٢) .

وقريب من هذا قول الغزالي : « فإن قيل : فهل يجوز أن يحصل العلم بقول واحد ، قلت : حكي عن الكعي^(٣) جوازه ، ولا يُظنّ بمعتوه تجويزه مع انتفاء القرائن »^(٤) .

ومنه ما نقله الزركشي عن ابن دقيق العيد^(٥) أنه قال : « قد أكثر

(١) ذكر الآمدي - رحمه الله - نحواً من هذا في الإحكام ٢/٢٧٤ ؛ قال عند ذكره المذاهب في المسألة : « ومنهم من قال : إنه يفيد العلم اليقيني من غير قرينة ، لكن من هؤلاء من قال : ذلك مطرد في كل خير واحد ، ك بعض أهل الظاهر ، وهو مذهب أحمد في إحدى الروايتين عنه » . ولعل الكذب في كلام ابن القيم بمعنى الخطأ في النقل ؛ والله يغفر لنا ولهم !

(٢) مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم اختصره الموصلي ٢/٤٤٥ .

(٣) هو عبد الله بن أحمد بن محمود ، أبو القاسم البلخي الكعي ، أصولي متكلم ، إليه تنسب الطائفة (الكعبية) من المعتزلة ، وله آراء في أصول الفقه يخالف فيها الجمهور كقوله : إن المباح مأمور به ، وإن العلم الحاصل بالخير المتواتر نظري ، توفي سنة (٣١٩) هـ . انظر سير أعلام النبلاء ١٤/٣١٣ وشذرات الذهب ٢/٢٨١ والفتح المبين ١/١٧٠-١٧١ .

(٤) المستصفى ٢/١٤٦-١٤٧ .

(٥) هو محمد بن علي بن وهب ، أبو الفتح تقي الدين ابن دقيق العيد ، من المتبحرين في كثير من العلوم الشرعية ، من تصانيفه : شرح مقدمة المطرزي في أصول الفقه ، والإمام في الحديث ، والاقتراح في علوم الحديث ، توفي سنة (٧٠٢) هـ . انظر طبقات الشافعية لابن السبكي

الأصوليون من حكاية إفادته [أي خبر الواحد] القطع عن الظاهرية أو بعضهم ، وتعجب الفقهاء وغيرهم منهم ؛ لأننا نراجع أنفسنا فنجد خبر الواحد محتملا للكذب والغلط ، ولا قطع مع هذا الاحتمال ، ثم وجه ابن دقيق العيد القول بالقطعية بأنه في الأخبار التي معها قرينة خارجة عن الخبر ، وقال : « وإنما ذكرنا هذا لأن كثيرا من الفقهاء والأصوليين يعتقدون أن مذهبهم خارج عن ضروب العقل ، فبيّنّا هذا دفعا لهذا الوهم ، وتنبيهها لما ينبغي أن ينظر ويبحث معهم فيه »^(١).

والحاصل أنه ليس مطلق خبر الواحد محل الخلاف ، بل الخلاف فيما كان من أخبار الآحاد مقيدا على الأقل بكونه حجة شرعا .

الأمر الثاني : الخلاف في قطعية خبر الواحد وإفادته العلم معناه هل يقطع المستدل الناظر في الخبر المتصل الذي يرويه الواحد العدل بأن الرسول ﷺ قاله ويتيقن بذلك جازما ، أم هو يعمل به لظهور احتمال ثبوته عنه ﷺ ورجحان ذلك مع احتمال ضعيف بغلط الراوي الواحد ، أو وهمه أو نحو ذلك .

فليس أصل الخلاف هنا في وجوب العمل بخبر الواحد ، وأنه دليل من الأدلة الشرعية التي يتوصل بها إلى الأحكام الشرعية في الجملة ، فذلك

←

٢٠٧/٩ - ٢٤٩ والدرر الكامنة ٢١٠/٤ - ٢١٤ والفتح المبين ١٠٢/٢ - ١٠٣ .

(١) انظر البحر المحيط نقلا عن ابن دقيق العيد ٢٦٤/٤ .

حجية خبر الواحد وهي غير قطعيته .

والقطعية فرع عن الحجية ؛ فمن لا يثبت أن طريقا من طرق الأحكام حجة - لا يبحث معه عن قطعيته ، فجميع من يرد هنا من المتنازعين في القطعية هم من القائلين بالحجية^(١).

الأمر الثالث : بعض الأخبار ليست من محل النزاع لأدلة خاصة ، وذلك كخبر الله تعالى وخبر الرسول ﷺ وخبر أهل الإجماع ؛ فهؤلاء لا يجوز في حقهم الكذب لأدلة خاصة ، وهي أدلة حجية الكتاب والسنة والإجماع .

وإنما الخلاف في خبر وصل المستدل بنقل الواحد ، فمن نفى القطعية عن مثل هذا الخبر فهو ينظر إلى ما نقله الواحد وليس أن خبر الرسول ﷺ لا يفيد القطع واليقين ؛ إذ هو حين ينفي القطعية لم يتيقن كونه خبر الرسول ﷺ ، ولو حكم جازما بصدق الناقل عنه ﷺ كان الخبر صدقا قطعاً .

يدل على ذلك أن كثيرا من المصنفين في أصول الفقه يذكرون في صدر الكلام على الأخبار أخبارا قطعية لأدلة خاصة ومنها خبر الرسول ﷺ^(٢).

(١) لذا يكون بحث قطعية خبر الواحد في كتب الأصول مؤخرا عن بحث الحجية ومفرعا عليه .

(٢) انظر الإحكام لابن حزم ١٣٣/١ والتلخيص لأبي المعالي الجويني ٧٣٤/٢ والمستصفي للغزالي ١٦٣/٢ والتمهيد لأبي الخطاب ١٤/٣ والإحكام للآمدي ٢٥٦/٢-١ وشرح مختصر الروضة للطوفي ٦٤/٢ والإبهاج لابن السبكي ٢٨١/٢-٢٨٥ وانظر أصول الدين للبزدوي ص ٩ ،
←

ويدل على ذلك أيضا أن الغزالي أخرج خبر رسول الله ﷺ من أخبار
الآحاد ؛ لقطعيته ، فقال : « قول الرسول عليه السلام - لما علم صحته -
لا يسمى خبر الواحد »^(١).

فمبنى الخلاف في قطعية خبر الواحد : على أنه هل يقطع بأن الرسول
ﷺ قاله ، وليس أنه هل يقطع بقول الرسول ﷺ وحديثه^(٢).

أمور موضحة:

وهناك أمور إذا اتضحت ساعدت في توضيح محل النزاع ، وفي توجيه
الأدلة ومناقشتها :

- منها : أن بعض أدلة من نفى القطعية مطلقا لا ترد إلا على من
أثبت القطعية مطلقا ، كما أن بعض أدلة من أثبتها مطلقا لا ترد إلا على من
نفاها مطلقا ، ومن توسط بينهما فقال بالقطعية عند وجود قرائنها يسلم من
كثير من اعتراضات أدلة الفريقين .

- ومنها : ذهب بعض العلماء إلى أن خبر الواحد يفيد العلم الظاهر .
ونفى وجود العلم الظاهر من كلا طرفي النفي والإثبات في المسألة .

←

وميزان الأصول لعلاء الدين السمرقندي ص ٤١٩ .

(١) المستصفى ١٧٩/٢ .

(٢) وفي إضافة الخبر إلى الواحد ما يشير إلى ما سبق ، وأن الخلاف في خبر الواحد عن رسول الله
ﷺ لا في فيما يعلم أنه خبر رسول الله ﷺ .

فمن النافين : قوله في تلخيص التقريب : « فإن قيل : فالذي أطلقتموه هو العلم الباطن والذي أطلقناه هو العلم الظاهر ، قلنا : هذا الكلام خلو من التحقيق ؛ فإن العلم مهما تحقق استحال أن يجامع الرّيب سواء كان علما بظاهر أو باطن... اللهم إلا أن يعنوا بالعلم الظاهر سماعهم الخبر فمسلم لهم ذلك ، فإنه يعلم ضرورة... وإن حملوا العلم بالظاهر على غلبة الظن فيرتفع الخلاف في المعنى ، فيؤول الكلام إلى المناقشة في العبارة »^(١).

ومن المثبتين مطلقا : قول ابن حزم : « وقال بعضهم إذا انقطعت به الأسباب : خبر الواحد يوجب علما ظاهرا ، قال أبو محمد : وهذا كلام لا يعقل ، وما علمنا علما ظاهرا غير باطن ولا علما باطنا غير ظاهر ، بل كل علم متيقن فهو ظاهر إلى من علمه وباطن في قلبه معا ، وكل ظن يتيقن^(٢) فليس علما أصلا ؛ لا ظاهرا ولا باطنا »^(٣).

فالقول بإفادة خبر الواحد العلم الظاهر يرد عليه سؤال الاستفسار ؛ فإنه إن كان هو اليقين والقطع فالقائل به يُجمع مع القائلين بالقطعية ، وإن كان دون اليقين فهو مع النافين ، وإن كان غير ذلك فلا بد من بيانه ، كأن يكون مرتبة الظن القوي المقارب للقطع .

(١) تلخيص التقريب للقاضي الباقلاني لخصه الجويني ٢/٢٣٦ .

(٢) أي يعلم قطعا أنه ظن وراجح ، وهو اعتقاد الرجحان .

(٣) الإحكام ١/١٤٢-١٤٣ .

والأقرب أن يكون المراد بالعلم الظاهر أمراً دون اليقين والقطع ؛ لما سبق في استعمال الشافعي وغيره للعلم الظاهر دون الباطن أنه يرادف الظن الغالب والرجحان ، وبين بعض العلماء المراد بالعلم الظاهر : فقال أبو الحسين البصري عند الكلام على الخلاف في قطعية خبر الواحد : « وحكي عن قوم أنه يقتضي العلم الظاهر وعنوا به الظن »^(١)، وقال الغزالي : « وما حكي عن المحدثين من أن ذلك يوجب العلم فلعلهم أرادوا أنه يفيد العلم بوجوب العمل ، أو يسمي الظن علماً ، ولهذا قال بعضهم يورث العلم الظاهر ، والعلم ليس له ظاهر وباطن ، وإنما هو الظن »^(٢)، وحمل السرخسي القول بأن خبر الواحد يفيد العلم على أن المراد بالعلم علم طمأنينة القلب ، وقال : « وطمأنينة القلب نوع علم من حيث الظاهر »^(٣).

- ومنها : من أقوى أدلة نفاة القطعية في هذه المسألة أن خبر الواحد فيه احتمال أن يكون الواحد الراوي للخبر عن الرسول ﷺ غير عدل في الواقع ؛ لأن الحكم بعدالة المرء هو بحسب الظاهر من أمره مع احتمال خلاف ذلك في الباطن .

(١) المعتمد ٩٣/٢ .

(٢) المستصفى ١٧٩/٢ - ١٨٠ .

وتقدم أن التعبير عن الظن الغالب بالعلم الظاهر أو العلم في الظاهر دون الباطن استعمله الشافعي وغيره ، انظر ص (٣١) ، والنفي هنا مبني على أن العلم مرادف للقطع مرادفة تامة .
(٣) أصول السرخسي ٣٢٩/١ - ٣٣٠ .

ولكن هذا الاحتمال وارد في حق غير الصحابة رضي الله عنهم ، أما عدالة الصحابة فمقطوع بها ؛ بتزكية الله إياهم في غير ما موضع من كتابه ، وتزكية الرسول ﷺ .

ومن الأدلة من القرآن على تزكيتهم قوله تعالى : ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾ ^(١) ، وقوله : ﴿ لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ﴾ ^(٢) وقوله : ﴿ وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ﴾ ^(٣) ، وقوله : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ^(٤) ، وقوله : ﴿ لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصَرُّوْنَ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ . وَالَّذِينَ تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ ^(٥) .

(١) سورة آل عمران (١١٠) .

(٢) سورة الفتح الآية (١٨) .

(٣) سورة التوبة (١٠٠) .

(٤) سورة الأنفال (٦٤) .

(٥) سورة الحشر (٨-٩) .

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله : « وجميع ذلك يقتضي القطع بتعديلهم ، ولا يحتاج أحد منهم مع تعديل الله له إلى تعديل أحد من الخلق ، على أنه لو لم يرد من الله ورسوله فيهم شيء مما ذكرناه لأوجبت الحال التي كانوا عليها - من الهجرة والجهاد ونصرة الإسلام وبذل المَهج والأموال وقتل الآباء والأبناء والمناصحة في الدين وقوة الإيمان واليقين - القطع على تعديلهم والاعتقاد لنزاهتهم وأنهم كافة أفضل من جميع الخالفين بعدهم... هذا مذهب كافة العلماء ومن يعتمد قوله »^(١).

كما ورد في ذلك أحاديث كثيرة عن رسول الله ﷺ ، وصفهم فيها النبي ﷺ بالخير ، وأثنى عليهم .

قال الخطيب البغدادي رحمه الله : « والأخبار في هذا المعنى تتسع وكلها مطابقة لما ورد في نص القرآن ، وجميع ذلك يقتضي طهارة الصحابة والقطع على تعديلهم ونزاهتهم »^(٢).

ومن الأحاديث المروية في ذلك قوله ﷺ : « لا تسبوا أصحابي ! فلو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ، ما بلغ مدّ أحدهم ، ولا نصيفه »^(٣)، وقوله ﷺ : « خير أمتي قرني ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم... » الحديث^(٤).

(١) الإصابة في تمييز الصحابة ٧/١

(٢) الكفاية للخطيب البغدادي ص ٩٦ .

(٣) رواه البخار ومسلم . انظر صحيح البخاري مع فتح الباري ٢١/٧ وصحيح مسلم ٤/١٩٦٧ .

(٤) رواه البخاري ومسلم . انظر صحيح البخاري مع فتح الباري ٣/٧ وصحيح مسلم ٤/١٩٦٤ .

أما احتمال النسيان فقد استبعده بعض العلماء كذلك في حقهم ؛ بسبب « صحبة النبي ﷺ واختيار الله تعالى إياهم لحفظ دينه... وما عرف منهم من بذل الجهد في ذلك... فصار احتمال النسيان كاحتمال المجاز في الخاص والتأويل في النص ؛ فلا يعتد به »^(١).

ولا يقوى هذا قوة ما قبله من قطعية العدالة ، على أنه جارٍ على أحد مذاهب العلماء في الاعتداد بالاحتمال^(٢). والله أعلم .

الخلاف في المسألة:

وقد اختلف العلماء في إفادة خبر الواحد العلم القطعي إلى ثلاثة أقوال : النفي المطلق ، والإثبات المطلق ، والإثبات في الأخبار التي احتفت بها قرائن القطعية دون التي لم تحتف بها تلك القرائن .

القول الأول : أن خبر الواحد لا يفيد العلم القطعي بحال ، فكل خبر لم يتواتر نقله عن النبي ﷺ لا يحصل العلم القطعي واليقين بأنه قاله ، غاية ما يمكن أن يفيدته مثل ذلك الخبر غلبة الظن ورجحان أنه ﷺ قاله .

فكان أصل هذا القول : أن الخبر لا يمكن أن يحصل العلم القطعي إلا من حيث كثرة العدد كثرة يستحيل معها احتمال الكذب والوهم ، وما دون

(١) فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت ١١٢/٢ .

(٢) وهو مذهب كثير من الحنفية ، أن الاحتمال - إذا بُعد ولم يعتضد - لا يرفع القطع ولا يمنعه . انظر مسلكي أهل العلم في أثر الاحتمال في نفي القطعية ص (١٩١) .

ذلك لا يمكن أن يحصل العلم حتى مع احتفاف القرائن به ، ويبين هذا الأصل عندهم أنهم يذهبون إلى أن خبراً ما إذا أفاد العلم القطعي في واقعة لشخص وجب أن يفيد العلم القطعي في كل واقعة ولكل شخص ؛ لأن سبب حصول العلم القطعي فيه هو العدد فقط ، وقد استوت الوقائع والأشخاص في ذلك .

وهذا مذهب القاضي أبي بكر الباقلاني فيما نقله عنه غير واحد^(١)، وفي تلخيص التقريب - بعد نفي إفادة خبر الواحد العلم مطلقاً ، وأن ما كان من الأخبار يفيد العلم تارة فإنه يفيد تارة أخرى - قال : « ومقصودنا بما ذكرنا الرد على النظام ؛ فإنه صار إلى أن خبر الواحد قد يقتزن في بعض الأحوال بقرائن يفضي إلى العلم الضروري » ، ثم رد على ذلك وقال : « ولا يغرّنك تمويهه وتصويره في الواحد المخبر مع قرائن تقتزن به ؛ فإن كل ما يصوره قد يتقرر في العادة تصوير مثله مع تعمد الخلف أو تصور الغلط »^(٢) .

وذكر بعض العلماء أن هذا القول مذهب الأكثر^(٣) .

(١) انظر المستصفى للغزالي ٢/١٤٥، ١٤٨ والمحصل للرازي ٤/٢٨٢ والإحكام للآمدي ٢/٢٧١-٢٧٢ والمسودة ص ٢٤٠-٢٤١ .

(٢) تلخيص التقريب للباقلاني لخصه الجويني ٢/٧٣٦ ، وجعل في موضع آخر إفادة خبر الواحد العلم من قبيل انخراق العادة مثل انفطار السماوات ونضب البحار . انظر ٢/٧١٦-٧١٧ .

(٣) انظر المعتمد لأبي الحسين البصري ٢/٩٢-٩٣ وإحكام الفصول للباجي ٣٢٣-٣٢٤ وشرح الكوكب المنير ٢/٣٤٧ وانظر جامع بيان العلم وفضله ٢/٣٤ : ففيه إشارة إلى أن إيجاب خبر

←

ونازع في تلك النسبة شيخ الإسلام ابن تيمية وغيره^(١).

ونسب ابن القيم هذا القول إلى الطوائف المخالفة للسلف ، وقال :
« وتبعهم بعض الأصوليين والفقهاء ، ولا يعرف لهم سلف من الأئمة
بذلك »^(٢).

أدلة هذا القول^(٣):

الدليل الأول : استدلوا بأن خبر الواحد لو أفاد القطع لنزوم من ذلك
أمور باطلة ، وما يلزم منه الباطل باطل ، ومن تلك اللوازم الباطلة :
أ- أنه يلزم منه تصديق كل خبر يُسمع ؛ فإنه لن يخرج ذلك الخبر عن
كونه خبر واحد .

وهذا خروج عن محل النزاع ؛ لأن بطلان القول بقطعية مطلق خبر
الواحد لا يختلف فيه ، ولا يلزم من ذلك بطلان القول بقطعية بعض أخبار
الآحاد المقيدة ، فمحل الاتفاق في بطلان القطعية خبر واحد مطلق كان هذا
الواحد فاسقا أو صادقا كافرا أو مسلما... وأما محل الخلاف في القطعية

←

الواحد العمل دون القطع به قول الأكثر .

(١) انظر مجموع الفتاوى ٣٥١/١٣ ، ٤١/١٨ .

(٢) مختصر الصواعق المرسلة ٣٦٢/٢ - ٣٦٣ .

(٣) انظر أدلة هذا القول في روضة الناظر لموفق الدين ابن قدامة ٢٦١/١ - ٢٦٢ وشرح مختصر

الروضة للطوفي ١٠٥/٢ - ١٠٦ وانظر المحصول للرازي ٢٨٢/٤ - ٢٨٤ والمستصفي للغزالي

١٧٩/٢ - ١٨٠ .

فخبر واحد متصل بالعدول إلى النبي ﷺ ، فافترقا ، وقد سبق في تحرير محل النزاع تغليظ ابن القيم القول على من زعم أن الخلاف في مطلق الخبر^(١).

ب- أنه يلزم من قطعية خبر الواحد ألا يقع تعارض بين خبرين مطلقا لأن القطعيين لا يتعارضان ، لكن التعارض بين الأخبار واقع .

والجواب عن هذا أنه لا يسلم إمكان تعارض خبرين مفيدتين للقطع على وجه لا يتبين الأمر فيهما بترجيح أو جمع أو نحو ذلك^(٢).

ج- أنه يلزم من قطعية خبر الواحد جواز نسخ القرآن والسنة المتواترة به ، وذلك غير جائز .

والجواب عن هذا من وجهين :

الأول : أنه لا يسلم عدم جواز نسخ الدليل من القرآن أو من السنة المتواترة بالدليل غير القطعي مثل خبر الواحد ؛ فإن ذلك محل متنازع فيه^(٣)،

(١) انظر الأمر الأول من الأمور المذكورة في تحرير محل النزاع في بداية هذا المطلب .

(٢) شرح الكوكب المنير ٦١٧/٤ ، وانظر تعليق الشيخ عبد الرزاق عفيفي على الأحكام للآمدي ٣٣/٢-٣٤ وخبر الواحد وحجته للدكتور أحمد محمود عبد الوهاب ص ٧١ .

(٣) فالأكثر على جوازه عقلا ؛ لأن العمل بالظني مقطوع بوجوبه ، ولكنه عند الجمهور غير واقع شرعا ، وذهب جماعة من أهل الظاهر إلى وقوعه ؛ احتجاجا بقصة أهل قباء لما حولوا قبلتهم بخبر الواحد ، وفصل آخرون فقالوا بوقوعه في زمن الرسول ﷺ دون غيره . انظر البحر المحيط ١٠٨/٣-١٠٩ وإرشاد الفحول للشوكاني ٩٦/٢-٩٨ .

ونصر الشيخ محمد الأمين الشنقيطي - رحمه الله - الجواز والوقوع شرعا ، وأيد ذلك بأن شرط التعارض اتحاد زمان المتعارضين ، ولا يتحد زمن الناسخ والمنسوخ ، ومثل للوقوع بنسخ

ولا يصلح الاحتجاج بمحل الخلاف^(١).

الوجه الثاني : أنه - على التسليم بعدم جواز نسخ القرآن والسنة المتواترة بالدليل غير القطعي - لا يتحقق المانع من ذلك على القول بقطعية خبر الواحد ، لأنهما يستويان إذاً في القطعية ، فيقوى خبر الواحد القطعي على نسخ القطعي ، فجواز نسخ الدليل من القرآن أو السنة المتواترة بالدليل من خبر الواحد هو فرع عن مسألة قطعية خبر الواحد ، فإذا قيل بالقطعية في المسألة لم يلزم من نسخ القطعي بخبر الواحد شيء محظور ؛ لاتحادهما في القوة المجوز لذلك .

د- أنه يلزم من القول بقطعية خبر الواحد جواز الحكم بشاهد واحد دون الحاجة إلى شاهد ثان ولا يمين ؛ لأن العلم إذا حصل بقول الشاهد الواحد لم تكن ثمة حاجة إلى سوى ذلك إلا تحصيل حاصل ، وهو عبث .
والجواب عن هذا ببطلان الملازمة بين صدق خبر الواحد وبين صدق الشاهد الواحد .

←

إباحة الحمر الأهلية المنصوص عليها بالحصص الصريح في قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعُمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِيتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهْلًا لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ ﴾ الأنعام (١٤٥) - نسخ بالسنة الصحيحة الثابت تأخرها . انظر مذكرة الشيخ محمد الأمين في أصول الفقه ص ٨٦-٨٧ .

(١) انظر خبر الواحد وحجته لشيخنا الدكتور أحمد بن محمود عبد الوهاب ص ٧٣-٧٥ .

ذلك أن هناك أوجه فرق بين الرواية عن رسول الله ﷺ وبين الشهادة في الخصومات والأقضية ، وحقيقة الفرق بينهما راجعة إلى أن ما يترتب على احتمال الكذب أو الوهم في الرواية من المحظورات لا يترتب على احتمال كذب الشاهد ، بل إن مدار الحكم في الأقضية على الظواهر دون القطع واليقين بما في باطن الأمر والواقع في الحقيقة ، كما في حديث أم المؤمنين أم سلمة^(١) - رضي الله تعالى عنها - أن الرسول ﷺ سمع خصومة بباب حجرته فخرج إليهم وقال : « إنما أنا بشر وإنه ليأتيني الخصم ، فلعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأحسب أنه صدق فأقضي له بذلك ، فمن قضيت له بحق مسلم فإنما هي قطعة من النار ، فليأخذها أو ليزكها »^(٢) ، أما الرواية فإنه يلزم من احتمال كذب بعضها - كالخير الذي تلقته الأمة بالقبول - أن يكون الناس قد ضلوا الحق واعتمدوا الكذب وقالوا على الله بغير علم ، وذلك باطل .

والله سبحانه وتعالى لم يتكفل بحفظ الدماء أن تهرق ، ولا بصيانة الأموال أن تؤخذ ، ولا الفروج أن تستباح بغير حق في الخصومات والأقضية

(١) هي هند بنت أبي أمية حذيفة بن المغيرة ، أم المؤمنين أم سلمة القرشية المخزومية ، كانت ذات عقل بالغ ورأي صائب ، وهي آخر أمهات المؤمنين وفاة ، وذلك بين سنة (٥٩) وسنة (٦٢) هـ على اختلاف أقوال أهل العلم . انظر الإصابة ٨/٢٤٠-٢٤٢ .

(٢) رواه البخاري ومسلم . انظر صحيح البخاري مع فتح الباري ١٠٧/٥ وصحيح مسلم ١٣٣٨/٣ ، وقد سبق تخريجه ص (٨٣) .

بل ذلك واقع ، ولكنه تكفل بحفظ الدين عن أن يختلط به ما ليس منه عند المسلمين^(١).

هـ- أنه يلزم من القول بقطعية خبر الواحد أن يستوي خبر العدل والفسق في الإخبار ؛ لأنه إذا حصل بالخبر العلم لم ينظر إلى عدالة قائله من فسقه كما في الخبر المتواتر ، وباطل أن يستوي خبر العدل والفسق ، وقد قال تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْحَبُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾^(٢).

والجواب عن هذا أنه خروج عن محل النزاع أيضاً ، فإن الخلاف ليس في مطلق خبر الواحد حتى يتناول خبر الفاسق ، بل في خبر العدل خاصة عن رسول الله ﷺ .

على أن هذا جمع بين موضعين مختلفين ؛ إذ لا يلزم من كون خبر العدل صدقاً قطعاً أن يكون خبر الفاسق صدقاً كذلك ؛ فالعدل غير الفاسق .

و- أنه يلزم من القول بقطعية خبر الواحد تصديق قول مدعي النبوة ؛ لأنه خبر واحد .

(١) انظر الأحكام لابن حزم ١٤٧/١-١٤٩ والمسودة ص ٢٤٥-٢٤٧ ومختصر الصواعق المرسلة ٣٦٨/٢-٣٦٩ وتعليق الشيخ عبد الرزاق عفيفي على الأحكام للآمدي ٣٤/٢-٣٥ .

(٢) سورة الحجرات (٦) .

والجواب بالفرق بين دعوى النبوة عن الله سبحانه وتعالى وبين الرواية عن رسول الله ﷺ ، باطراد العادة باستحالة صدق دعوى النبوة من مخبر واحد دون ضمانة معجزة ؛ إذ هو يخبر عن الله سبحانه وتعالى بما لا يعلم إلا من جهته ، وثبوت النبوة له يستلزم أموراً عظيمة من الموالاتة والقطع على طهارته ظاهره وباطنه والتصديق في جميع ما يخبر به ونحو ذلك ، وذلك يستدعي معجزة خارقة تدل على صدقه ، بخلاف الراوي المخبر عن الرسول ﷺ^(١).

الدليل الثاني : واستدل على القول الأول بأن الواحد العدل ليس معصوماً من الخطأ والنسيان والوهم ونحوه مما يعرض للبشر ، فاحتمال تلك العوارض وارد في حقه قطعاً ، بل إن الحكم بالعدالة هو بحسب الظاهر من حاله وليس يُقطع بأنه عدل في باطن أمره وسريته ، فاحتمال الكذب غير مدفوع عنه قطعاً ، ومع ورود هذه الاحتمالات لا يمكن القطع واليقين بأن ما قاله صدق وحق ، بل ذلك على الظاهر واعتقاد الرجحان مع احتمال خلافه .

قال إمام الحرمين : « والقول فيه أنه قد زلَّ من الرواة الأثبات جمع لا يعدون كثرة ، ولو لم يكن الغلط متصوراً لما رجع راو عن روايته ، والأمر

(١) انظر الكفاية للخطيب البغدادي ص ٥٤-٥٥ ، عند ذكره الرد على من يوجب القطع لقبول الرواية ، قياساً على مدعي النبوة .

بخلاف ما تخيلوه»^(١)، ولذا توعد الرسول ﷺ على الكذب في الحديث عنه ، وقال : « من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار »^{(٢)(٣)}.

والجواب أن هذا الاحتمال يرد على خبر رواه عدل واحد ، لم يعرف عنه إلا عدالته وحفظه في الظاهر من أمره ، أما من كان من الرواة قد تتبع النقد الجهابذة المدققون سيرتهم ، ووقفوا على أحوالهم الخاصة في سرهم وعلنهم ، أو أجمعوا على عدالتهم ، وتعزز ذلك بورود خبر آخر مثل ذلك الخبر ، مع رسوخ في العلم ، وانضاف إلى ذلك تلقي الأمة للخبر بالقبول ، ونحو ذلك من القرائن التي لا تزال تحتف بالخبر حتى ينقطع فيه احتمال النسيان والخطأ والكذب ونحوها ، ويفيد الخبر القطع واليقين بالنسبة لمن وقف على ذلك^(٤).

هذا وقد استدلل أصحاب القول بنفي القطعية مطلقا في هذه المسألة بأدلة خاصة على أن احتفاف القرائن بالخبر لا يفيد القطعية ، ومن ذلك :

١ - أن جميع تلك القرائن التي يذكر أن الخبر قد يفيد القطع معها يجوز أن يكون قد تعمد في وضعها مَنْ يريد التمويه والكذب ، فضلا عن أن

(١) البرهان ٣٩٢/١ ، وانظر تلخيص التقريب ٢٣٧/٢ وشرح الكوكب المنير ٣٤٧/٢-٣٥٠ وأصول السرخسي ٣٢٩/١-٣٣٠ .

(٢) رواه البخاري ومسلم . انظر صحيح البخاري مع فتح الباري ٥٧٧/١-٥٧٨ وصحيح مسلم ٢٢٩٩/٤ .

(٣) انظر العدة لأبي يعلى الفراء ٩٠٤/٣ .

(٤) انظر خبر الواحد وحجته ص ٧٩-٨٢ .

تكون دليل الصدق ، فإن أحدهم قد يريد أن يُموّه على الناس ليعتقدوا موت ولد له مثلاً ، وذلك لغرض مّا ؛ كالفرار من مسؤوليته أمام سلطان أو نحو ذلك ، فيذهب المذاهب المختلفة في البكاء والعويل والصراخ ، ويتصنع بإحضار الجنازة والأكفان ، ولا يألوا جهداً في ضرب خده وشق جيبه... بل قد يكون أخير عن موت ولده فقام بكل ذلك ، مع أن الولد في الواقع أغمي عليه أو أصابته سكتة^(١).

والجواب عن هذا : أن غاية ذلك أن هذه القرائن المذكورة والمعينة لا تفيد علماً ، ولا يلزم من ذلك أن كل قرينة لا تفيد العلم القطعي ؛ لأن القدح في صورة خاصة لا يقتضي القدح في كل الصور^(٢)، على أن القرائن المحتفة بالخبر الذي هو الحجة شرعاً ليس من قبيل ما سبق^(٣).

٢- أنه لو كانت القرائن هي المفيدة للعلم لجاز ألا يقع العلم القطعي بالخبر المتواتر ؛ لعدم لزوم تلك القرائن فيها ، وذلك باطل^(٤).

والجواب : أن العلم القطعي لا يستفاد من القرائن فقط ، بل تارة من كثرة العدد كما في المتواتر ومن الخبر مع قرائن القطعية تارة أخرى كما هو القول هنا^(٥).

(١) انظر المحصول للرازي ٤/٢٨٢-٢٨٤ .

(٢) انظر المرجع السابق ، وشرح تنقيح الفصول للقراقي ص ٣٥٥ .

(٣) انظر القرائن المحتفة بالخبر الحجة ص (١٥١) .

(٤) المحصول كما سبق .

(٥) المرجع السابق .

٣- أن العلم المستفاد من الخبر المختف بالقرائن إما أن يكون سببه القرائن وحدها ، أو القرائن بشرط وجودها مع الخبر ، أو الخبر وحده ، أو الخبر بشرط وجوده مع القرائن .

أما أن يكون سبب القطعية القرينة وحدها أو هي مع الخبر فباطل ؛ لأن القرينة لا تتناول المخبر عنه وإنما المتناول لذلك الخبر ، وأما أن يكون سبب القطعية هو الخبر وحده فذلك غير مسلم ؛ لأن الخبر يقتضي القطعية عند التجرد عن القرينة إذاً وذلك ممنوع ، وأما أن يكون سبب القطعية هو الخبر مع القرائن فباطل ؛ لعلنا أنه لو تجردت هذه القرائن عن الخبر لكان اعتقادنا المخبر كاعتقادنا مع وجودها^(١).

والجواب : أن الخبر قد يكون من القوة بحيث لا يبقى من إفادته القطع إلا قدر يسير ، وتقوم القرينة مقام ذلك القدر ، والقرينة تتناول ما تناوله الخبر - وهو المخبر عنه - لتعلقها به ، كالصراخ في بيت من أخبر بموته ونحو ذلك ، فإنه يدل على الموت كالخبر بذلك^(٢).

القول الثاني : أن خبر الواحد العدل إذا اتصل إلى رسول الله ﷺ يفيد العلم القطعي ، ولا يجوز أن يكون كذبا بحال .

(١) انظر المعتمد لأبي الحسين البصري ٩٣/٢-٩٤ .

(٢) انظر المعتمد ٩٣/٢-٩٤ .

وهذا قول ابن حزم الظاهري رحمه الله ، قال : « خير الواحد العدل المتصل إلى رسول الله ﷺ في أحكام الشريعة يوجب العلم ، ولا يجوز فيه ألَبته الكذب والوهم »^(١).

وعلى هذا فسواء اتصل بالخبر قرائن أم لم تتصل به يكون قطعيًا ؛ لكونه لم يقيد الخبر القطعي إلا بما هو المقيد به في الأخبار المقبولة شرعا من العدالة والاتصال ، فكانت حجية الخبر عنده مستلزمة لقطعيته .

ونسب ابن حزم - رحمه الله - هذا القول إلى أبي سليمان داود الظاهري^(٢) ، والحسين بن علي الكرايسي^(٣) ، والحارث بن أسد المحاسبي^(٤) ،

(١) إحكام الأحكام لابن حزم ١٣٢/١ - ١٣٣ .

(٢) هو داود بن علي بن داود ، أبو سليمان الأصفهاني ، إمام أهل الظاهر ، من تصانيفه : إبطال القياس ، وكتاب خير الواحد وبعضه موجب للعلم ، وكتاب العموم والخصوص ، وإبطال التقليد ، توفي سنة (٢٧٠) هـ . انظر سير أعلام النبلاء ١٣/٩٧ - ١٠٨ وطبقات الشافعية ٢٨٤/٢ - ٢٩٣ والفتح المبين ١/١٥٩ - ١٦١ .

(٣) هو الحسين بن علي بن يزيد ، أبو علي الكرايسي ، كان إماما جامعاً بين الحديث والفقه والكلام ، وذكر من ترجم له أن له تصانيف في الفروع والأصول ، وفي الجرح التعديل ، توفي سنة (٢٤٨) وقيل (٢٤٥) هـ . انظر وفيات الأعيان لابن خلكان ٢/١٣٢ - ١٣٣ وسير أعلام النبلاء ١٢/٧٩ - ٨٢ وطبقات الشافعية ٢/١١٧ - ١٢٦ .

(٤) هو الحارث بن أسد ، أبو عبد الله المحاسبي ، كان إماماً في الفقه والأصول والتصوف والكلام والحديث ، قال الذهبي : « له كتب كثيرة في الزهد وأصول الديانة » ، توفي سنة (٢٤٣) هـ . انظر وفيات الأعيان ٢/٥٧ - ٥٨ وسير أعلام النبلاء ١٢/١١٠ - ١١٢ وطبقات الشافعية ٢/٢٧٥ - ٢٨٤ .

وابن خويز منداد^(١) رحمهم الله.

ونازعه الزركشي في نقله عن الحارث المحاسبي ؛ فقال : « وفيما حكاه عن الحارث نظر ؛ فإني رأيت كلامه في كتابه (فهم السنن) ، نقل عن أكثر أهل الحديث وأهل الرأي والفقهاء أنه لا يفيد العلم ، ثم قال : « وقال أقلهم يفيد العلم » ولم يختَر شيئاً ، واحتج بإمكان السهو والغلط من نقله كالشاهدين يجب العمل بقولهما لا العلم »^(٢).

كما نقل الزركشي عن المازري^(٣) أنه نازع ابن خويز منداد في نقله عن مالك أنه يفيد العلم ؛ لعدم وجود نص لمالك في ذلك ، وأنه ربما اعتمد على مقالة له مشيرة إلى ذلك غير صريحة^(٤).

(١) هو محمد بن أحمد بن عبد الله ، أبو بكر أو أبو عبد الله بن خويز منداد ، فقيه أصولي ، ذكروا له كتباً في أصول الفقه والخلاف وأحكام القرآن ، ولم أطلع على ذكر سنة وفاته في الكتب التي رجعت إليها في ترجمته ، وجعل صاحب الشجرة الزكية ابن خويز منداد من طبقة القاضي عبد الوهاب المالكي المتوفى سنة (٤٢٢) . انظر الديباج المذهب لابن فرحون ٢/٢٢٩ . وطبقات المفسرين للداودي ٢/٦٨ . وشجرة النور الزكية لمخلوف ص ١٠٣ .

(٢) البحر المحيط ٤/٢٦٢ .

(٣) هو محمد بن علي بن عمر ، أبو عبد الله المازري ، من كبار علماء المالكية ، فقيه أصولي متكلم طبيب ، من تصانيفه : شرح البرهان لإمام الحرمين المسمى (إيضاح المحصول من برهان الأصول) ، كتاب المعلم في شرح مسلم ، ونظم الفوائد في علم العقائد ، توفي سنة (٥٣٦) . انظر الديباج المذهب ٢/٢٥١-٢٥٢ وسير أعلام النبلاء ٢٠/١٠٤ والفتح المبين ٢/٢٦-٢٧ .

(٤) انظر البحر المحيط ٤/٢٦٣ .

ونُسب هذا القول إلى الإمام أحمد بن حنبل ، وأصحاب الحديث^(١) .
 وخرّج القاضي أبو يعلى قول الإمام أحمد على أن المراد خير واحد
 تلقي بالقبول ، أو احتفت به قرائن أخرى^(٢) .

أدلة هذا القول :

الدليل الأول : أن حديث رسول الله ﷺ المنقول إلينا بخبر الواحد
 وحي من الله تعالى وبيان للوحي ، كما قال عز وجل : ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ
 الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾^(٣) ، وقال عز وجل : ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ
 لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾^(٤) ، وقد قال الله تعالى : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ
 وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾^(٥) ، وقال عز وجل : ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ
 عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا ﴾^(٦) ، وقال تعالى : ﴿ وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ
 الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾^(٧) ، فكان الذكر
 والوحي كله محفوظا بضمان الله تعالى ، ومثل ذلك لا يضيع منه شيء ، ولا

(١) تقدم من ذلك ما ذكره الآمدي عن الإمام أحمد في تحرير محل النزاع في مطلع هذا المطلب ،

وانظر إشارة الغزالي إلى أن ذلك قول منقول عن المحدثين في المستصفى ١٧٩/٢ - ١٨٠ .

(٢) انظر العدة ٣/٩٠٠ - ٩٠١ .

(٣) سورة النجم (٤، ٣) .

(٤) سورة النحل (٤٤) .

(٥) سورة الحجر (٩) .

(٦) سورة المائدة (٣) .

(٧) سورة آل عمران (٨٥) .

يُحرّف ، ولا يختلط اختلاطا « لا يتميز بيقين عند أحد من الناس »^(١).

وإذا كان كذلك فلا سبيل إلى ضياع شيء مما ذكره الرسول ﷺ في بيان الذكر ؛ لأن ضياع ذلك من ضياع الذكر وذلك باطل ، فكل خبر عن رسول الله ﷺ فهو مقطوع به ، غير مختلط ، ولا محرّف ، ولا مكذوب ، ولا مخطوء فيه^(٢).

ويرد على وجه الاستدلال بهذا الدليل على القطعية المطلقة : أن هذا الدليل إنما يفيد في بعض أخبار العدول ، ولا يفيد أن جميع أخبار الآحاد يلزم أن تكون قطعية .

وبيان ذلك : أن خبر الواحد العدل إذا اقترن به أن أجمعت الأمة على العمل به لزم من كونه غير صحيح أن يكونوا قد عملوا بما ليس صحيحا ، ولزم من ذلك أن يكون بيان رسول الله ﷺ للذكر المنزل قد اختلط به ما ليس منه مما وقع فيه الخطأ ولم يتميز ، أما إذا فرض خبر واحد اختلف في صحته أو لم يعمل به بعض الأمة فاحتمال كون مثل هذا الخبر غير صحيح لا يلزم منه شيء مما ذكر .

(١) وهذا القيد الذي نص عليه ابن حزم - رحمه الله - يخرج بعض أخبار الآحاد مما ذكره هنا من إطلاق ؛ لأن قيد أن لا يتميز ما في الخبر عند أحد من الناس بيقين يخرج الأخبار التي اختلف في صحتها ، وقدح فيها بعض العلماء .

(٢) انظر هذا الدليل في إحكام الأحكام لابن حزم ١/١٣٣-١٣٦ ، ١٤١-١٤٢ .

فعلية يقال : إن خبر واحد معيَّن^(١) إذا وصل إلى مستدلين ناظرين في الأدلة الشرعية فصحيحه وجب عليهم العمل به وإن كان غيرهم لم يصححه ، مع أنه يحتمل أن يكون الصواب مع الذين ضعفوه ، فيكون المصححون قد عملوا بما ليس صحيحا ، ولا يلزم من ذلك محذور أن الأمة عملت بالباطل ، أو أن بيان الذكر قد ضاع...

فخبر الواحد العدل لا يلزم من عدم صحته شيء مما ذكر ، إلا أن يقتزن به مثل تلقي الأمة له بالقبول والعمل ، والتلقي بالقبول قرينة زائدة على مطلق الخبر الحجة ، وهو خبر العدل المتصل ، والله تعالى أعلم . وهذا وارد على كثير من أدلة هذا القول المطلق .

الدليل الثاني : أن العمل بخبر الواحد واجب ، فدل على أنه يفيد العلم القطعي ؛ إذ لو لم يكون مفيدا العلم القطعي لما وجب العمل به ؛ لأن العمل بما ليس علما غير جائز ؛ قال الله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾^(٢) ، ونهى الله أن يقال عليه ما لا يعلم ، فقال : ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ

(١) انظر كلام شيخ الإسلام ابن تيمية حول الفرق بين خبر الواحد المعين وخبر الواحد مطلقا ، في

المسودة ص ٢٤٥-٢٤٧ .

(٢) سورة الإسراء (٣٦) .

بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿١﴾ (٢).

والجواب أن العمل بما لا يفيد القطع من طرق الأحكام هو من العمل بالعلم ؛ لقيام الأدلة القطعية على صحة الاعتماد على تلك الطرق في الوصول إلى الأحكام ، ووجوب العمل بها ، فذلك مستند إلى القطع على الحجية ، وليس ذلك من باب اتباع ما لا يعلم (٣).

الدليل الثالث : أن احتمال كون الخبر المحتج به كذبا أو وهما أو خطأ في واقع الأمر - يلزم منه أمور باطلة في الشرع ، ومن تلك الأمور :
أ- اختلاط الحق بالباطل بدون تمييز ، فلا يتميز ما قاله الرسول ﷺ لأئمة من أمور دينهم ودنياهم مما افتراه الوضّاعون ، أو غلط فيه الواهمون ، أو أخطأ فيه المخطئون ، وذلك باطل شرعا ؛ لأن ضمان الشرع مكفول من الله تعالى .

ب - لزوم أن يكون الله سبحانه قد أمر بالكذب والعمل بالباطل ؛ لأنه أمر بالعمل بما أخبر به الواحد العدل عن رسول الله ﷺ ، فلو كان ذلك يحتمل أن يكون كذبا لزم منه أنه تعالى أمر بذلك ، وكل ذلك غير صحيح (٤).

(١) سورة الأعراف (٣٣) .

(٢) انظر أصول السرخسي ٣٢٩/١ وشرح مختصر الروضة ١٠٧/٢-١٠٨ و مختصر الصواعق المرسلة ٣٩٥/٢-٣٩٦ .

(٣) تقدم ذلك في مبحث وجوب العمل بالأدلة القطعية والظاهرة . انظر ص (٨٢) .

(٤) انظر الإحكام لابن حزم ١٣٧-١٣٨ .

ج- تبدّل الدين وتغيّر سنة الله وتحوّلها ؛ لأن ما علّمه الرسول ﷺ من

شرائع الدين وبيان الذكر هو من سنة الله وكلماته ، وقد أخبر الله تعالى أنها لا تبدل فقال : ﴿ وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا ﴾ ^(١) وقال : ﴿ وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَحْوِيلًا ﴾ ^(٢) وقال : ﴿ لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ ﴾ ^(٣).

د- إضلال الخلق ؛ لأنه لو أمر بالعمل بخير الواحد العدل ثم ثبت كونه

كذبا أو خطأ لزم من ذلك ضلال العاملين به ، بسبب ما أمروا من العمل به ^(٤).

هـ- عدم تحقيق التبليغ ؛ لأن التبليغ يكون بما تقوم به حجة الله على

عباده ، والحجة تحصل بما يحصل به العلم ، وقد قال الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا

الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ ﴾ ^(٥) وقال :

﴿ وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ ﴾ ^(٦) ، وعليه فيما أن يقال إن الرسول ﷺ

لم يبلغ إلا القرآن وما رواه عدد التواتر من أخباره ، وإما أن يقال إن الحجة

والبلاغ حاصلان بما لا يوجب علما ، ولا يقتضي قطعاً وقيناً ، وكلاهما

باطل ^(٧).

(١) سورة الأحزاب (٦٢) .

(٢) سورة فاطر (٤٣) .

(٣) سورة يونس (٦٤) .

(٤) مختصر الصواعق المرسلة ٣٦٨/٢ ، وانظر المسودة ص ٢٤٥ .

(٥) سورة المائدة (٦٧) .

(٦) سورة النور (٥٤) .

(٧) مختصر الصواعق المرسلة ٣٩٦/٢ .

ويرد على جميع ما ذكر في هذا الدليل من اللوازم الباطلة شرعا على عدم القول بالقطعية المطلقة : أن العمل بالدليل لا يشترط فيه أن يكون الدليل المعمول به قطعيا ، فليس كل ما أوجب العمل يوجب العلم القطعي ؛ لأن بعض الأدلة الصالحة للاحتجاج شرعا - كالأقيسة - يجب العمل بها عند جماهير العلماء وقد لا تفيد العلم القطعي^(١) ، ومن ذلك أيضا العمل بما ترجح عند المجتهد من وجوه الأدلة المختلفة ، فإنه واجب عليه قطعاً مع جواز أنه قد لا يقطع به ، بل قد يكون خطأ^(٢) ، فلا يمكن أن يُستدل بحجية الدليل على قطعيته مطلقاً .

على أن كل هذه الأمور يلزم على خبر واحد مقيد ، كالخبر الذي تلقته الأمة بالقبول ، وإلا فلا تلزم هذه الأمور في خبر صححه مستدل وهو غير صحيح عند غيره ، وقد يكون هو على خطأ .

وسياأتي إن شاء الله تعالى - عند الكلام على القول الثالث - أن أغلب أدلة العلماء من جميع الأقوال تشير إلى أن المفيد للقطع خبر واحد احتف به - زيادة على قيود الحجية (العدالة والاتصال) - قرائن أخرى ؛ من تلق بالقبول ، أو شهرة رواته ، أو تعدد طرقه ونحو ذلك^(٣) .

(١) انظر وجوب العمل بالأدلة القطعية والظاهرة ص (٨٢) .

(٢) انظر المستصفي ٢/١٧٩-١٨٠ في وجوب العمل بالظاهر المحتمل .

(٣) انظر ص (٣٢٠) .

الدليل الرابع : واستدل لهذا القول بما حدث من الوقائع الكثيرة التي قبل فيها خبر الواحد ، بحيث دل على أنه أفاد العلم القطعي^(١) ، حدث ذلك من الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم ومن الصحابة رضوان الله عليهم ، ومن تلك الوقائع :

أ- قبول موسى عليه السلام خبر الذي جاءه من أقصى المدينة ، قال الله تعالى في ذلك : ﴿ وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَى قَالَ يَا مُوسَى إِنَّ الْمَلَائِكَةَ آمَتُونَ بِكَ لَيَقْتُلُونَكَ فَأَخْرِجْ إِنِّي لَكَ مِنَ النَّاصِحِينَ . فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا يَتَرَقَّبُ قَالَ رَبِّ نَجِّنِي مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴾^(٢) ، فقبل خبر الواحد وحزم به هاربا من المدينة ، خائفا من أن يدركه من أخبره الواحد عن ائتمارهم لقتله .

ب- قبول موسى عليه السلام خبر ابنة صاحب مدين ، كما ورد في قوله عز وجل : ﴿ فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاءٍ قَالَتْ إِنَّ أَبِي يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا فَلَمَّا جَاءَهُ وَقَصَّ عَلَيْهِ الْقَصَصَ قَالَ لَا تَخَفْ نَجَوْتَ مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴾^(٣) .

ج- قبول موسى عليه السلام خبر أبيها ، فيما حكاه الله تعالى من

(١) انظر ذلك في مختصر الصواعق المرسلة ٢/٤٠٣-٤٠٤ .

(٢) سورة القصص (٢٠، ٢١) .

(٣) سورة القصص (٢٥) .

قوله : ﴿ قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِيَ حِجَجٍ فَإِنْ أَتَمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ ﴾ إلى قوله : ﴿ فَلَمَّا قَضَى مُوسَى الْأَجَلَ وَسَارَ بِأَهْلِهِ ﴾ الآية (١).

د- قبول يوسف عليه السلام خبر الرسول الذي جاءه من عند الملك ، وذلك في قول الله عز من قائل : ﴿ وَقَالَ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَا أُنَبِّئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُون . يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا ﴾ إلى قوله : ﴿ قَالَ ارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ فَاسْأَلْهُ مَا بَالُ النِّسْوَةِ اللَّاتِي قَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ ﴾ الآية (٢).

هـ- وقبل النبي ﷺ خبر الآحاد الذين كانوا يخبرونه بنقض المعاهدين له مواثيقهم ، فيغزوهم النبي ﷺ بخبر أولئك الآحاد ، ويستبيح دماءهم وأموالهم وذرائعهم.

ومما ورد من ذلك في سيرة النبي ﷺ قصة فتح مكة ، فقد روي أن سبيه أن بني بكر (حلفاء قريش) أغارت ليلاً على خزاعة (حلفاء النبي ﷺ) ، وأعانهم قريش على ذلك بالسلاح وغيره ، خلافاً لما كان المتفق عليه بينهم وبين النبي ﷺ في صلح الحديبية ؛ فذهب عمرو بن سالم الخزاعي إلى النبي ﷺ يستنجده ، وأخبره في آيات بنقض قريش الميثاق وإخلافهم العهد ، فقال النبي ﷺ :

(١) سورة القصص (٢٧-٢٩) .

(٢) سورة يوسف (٤٥-٥٠) .

« نُصِرَتْ يَا عمرو بن سالم » ، ثم استعد رسول الله ﷺ لفتح مكة^(١).

وفي الآثار عن الصحابة :

و- قبول أبي طلحة الأنصاري^(٢) خبر الذي أتاهم بتحريم الخمر ،
وذلك في حديث أنس بن مالك^(٣) ﷺ قال : « كنت أسقي أبا عبيدة^(٤) وأبا
طلحة وأبي بن كعب^(٥) من فضيخ زهو وتمر^(٦) ، فجاءهم آت ، فقال : إن

(١) انظر البداية والنهاية لابن كثير ٢٧٧/٤-٢٧٨ والسيرة النبوية الصحيحة ٤٧٣/٢ .

(٢) هو زيد بن سهل بن الأسود بن حرام ، أبو طلحة الأنصاري الخزرجي ، زوج أم سليم أم أنس رضي الله عنهم جميعا ، اختلف في وفاته ، فقيل توفي سنة (٥٠) أو (٥١) وقيل غير ذلك .

انظر الإصابة في تمييز الصحابة للحافظ ابن حجر ٢٨/٣-٢٩ .

(٣) هو أنس بن مالك بن النضر ، أبو حمزة الأنصاري الخزرجي ، خادم رسول الله ﷺ ، وأحد المكثرين من الرواية عنه ، توفي سنة (٩٠) أو (٩١) هـ . انظر الإصابة للحافظ ابن حجر ٧١/١-٧٣ .

(٤) هو عامر بن عبد الله بن الجراح ، شهرته أبو عبيدة بن الجراح ، القرشي الفهري ، أحد السابقين إلى الإسلام لقَّبه رسول الله ﷺ أمين هذه الأمة ، توفي في طاعون عمواس بالشام سنة (١٨) هـ انظر . الإصابة في تمييز الصحابة ١١/٤-١٣ .

(٥) هو أبي بن كعب بن قيس بن عبيد ، أبو المنذر وأبو الفضل الأنصاري النجاري ، من أصحاب العقبة الثانية ، سيد القراء ، شهد بدرًا والمشاهد ، توفي سنة (٢٠) أو (١٩) أو (٢٢) وقيل غير ذلك . انظر الإصابة في تمييز الصحابة ١٦/١-١٧ .

(٦) الفضيخ : شراب يتخذ من البسر المفزوخ أي المشدوخ ، ويطلق الفضيخ على البسر وعلى التمر وعلى الخليط منهما ، والزَّهْوُ : البسر الذي يحمر أو يصفر . انظر النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الجزري ٢/٣٢٣ وفتح الباري ١٠/٣٨ .

فالمعنى : أسقيهم شرابا خليطا من بسر وتمر .

الخمير قد حرمت ، فقال أبو طلحة : قم يا أنس فاهرقها ، فاهرقتها»^(١) ،
فأتلفوا ما لهم الذي كان لهم حلالا يقينا بخبر واحد .

ز- بل إن الصحابة أثبتوا بأخبار الآحاد الفروض والشرائع ، والتحليل
والتحريم ، وجعلوا ذلك دينا يدان به ، كما في إثبات أبي بكر الصديق رضي الله عنه
ميراث الجدة بخبر محمد بن مسلمة والمغيرة بن شعبة ، وذلك فيما روي أن
أبا بكر رضي الله عنه لما جاءته الجدة تسأل ميراثها ، قال لها : ما لك في كتاب الله
شيء ، وما علمت لك في سنة نبي الله صلى الله عليه وسلم شيئا ، ثم سأل الناس ، فأخبره المغيرة
بن شعبة ومحمد بن مسلمة بأن الرسول صلى الله عليه وسلم أعطاهما السدس ، فأنفذه لها^(٢) .

وأثبت عمر بن الخطاب^(٣) رضي الله عنه دية الجنين بخبر حمل بن مالك^(٤) ،

(١) رواه البخاري ومسلم . انظر صحيح البخاري مع فتح الباري ٣٧/١٠ وصحيح مسلم
١٥٧٢/٣ ، وفي رواية مسلم قول أبي طلحة : يا أنس قم إلى هذه الجرة فاكسرها ، قال
أنس : فقمتم إلى مِهْرَاسٍ لنا ، فضربتها بأسفله حتى تكسرت .

(٢) رواه أبو داود في سننه ١٠٠/٨-١٠١/٨ والترمذي ٢٥١/٨-٢٥٢/٨ وابن ماجه في سننه ٩٠٩/٢-
٩١٠ . قال أبو عبد الله الحاكم في المستدرک ٣٣٩/٤ : « هذا حديث صحيح على شرط
الشيخين ولم يخرجاه » وقال الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير ٩٥/٣ : « وإسناده صحيح
لثقة رجاله إلا أن صورته مرسل » ، وضعفه الشيخ ناصر الدين الألباني وتعقب الحاكم
والذهبي وابن حجر في تصحيحهم للخبر . انظر إرواء الغليل ١٢٤/٦-١٢٥ وضعيف سنن ابن
ماجه ص ٢١٨-٢١٩ . لكن عليه العمل وسبق ص (١٤٥) .

(٣) هو عمر بن الخطاب بن نفيل أبو حفص القرشي العدوي ، أمير المؤمنين وخليفة خليفة رسول
الله صلى الله عليه وسلم رضي عنهما ، أحد المحدثين ، توفي سنة (٢٣) هـ . انظر الإصابة في تمييز الصحابة
٢٧٩/٤-٢٨٠ و أسد الغابة لابن الأثير الجزري ١٤٥/٤-١٨١ .

(٤) هو حمل بن مالك بن النابغة بن جابر أبو نضلة الهذلي ، صحابي عاش إلى خلافة عمر . انظر الإصابة

←

وأثبت ميراث المرأة من دية زوجها بخبر الضحاك بن سفيان^(١) وحده ، رضي الله تعالى عنهم أجمعين ، وذلك في حديث سعيد بن المسيب^(٢) قال : « كان عمر يقول : الدية للعاقلة ولا ترث المرأة من دية زوجها شيئا ، حتى قال الضحاك بن سفيان : كتب إلي رسول الله ﷺ أن ورث امرأة أشيم الضبابي^(٣) من دية زوجها ، فرجع عمر »^(٤).

فكل أولئك لم يرتبوا على تلك الأخبار ما رتبوا من أمور ذات خطر عظيم وهم يجوزون أن تكون تلك الأخبار كذبا^(٥).

←

في تمييز الصحابة ٣٨-٣٩ .

وأثر عمر رضي الله عنه فقد أخرجه النسائي ٤٧/٨ وأبو داود ٣١٤/١٢ وابن ماجه ٨٨٢/٢ . وصححه الألباني ، انظر صحيح سنن ابن ماجه ٩٧/٢ .

أما حكم دية الجنين فقد رواه مسلم في صحيحه (١٣٠٩/٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا .
(١) هو الضحاك بن سفيان بن عوف أبو سعيد الكلابي ، قيل كان سيافا للرسول ﷺ قائما على رأسه متوشحا بسيفه . انظر الإصابة في تمييز الصحابة ٢٦٧/٣ .

(٢) هو سعيد بن المسيب بن حزن أبو محمد القرشي المخزومي ، من أفضل التابعين علما وفضلا وهو عند بعض العلماء أفضلهم مطلقا ، أحد السبعة الفقهاء في المدينة ، جمع بين الحديث والفقه والزهد والعبادة والورع ، وفاته بين عام (٩١) وعام (٩٥) . انظر وفيات الأعيان ٣٧٨-٣٧٥/٢ وتهذيب التهذيب ٨٨-٨٤/٤ .

(٣) هو أشيم الضبابي ، صحابي قتل في عهد النبي ﷺ . انظر الإصابة في تمييز الصحابة ٥١/١-٥٢ .

(٤) رواه أبو داود ١٤٤/٨ والترمذي ٤٢٥-٤٢٦ وقال : « حديث حسن صحيح » .

وصححه الشيخ ناصر الدين الألباني ، انظر صحيح سنن أبي داود ٥٦٥/٢ .

(٥) انظر مختصر الصواعق المرسلة ٤٠٤/٢ .

ويرد على وجه الاستدلال بما سبق على أن خبر الواحد يفيد مطلقا العلم القطعي أمور :

منها : أن ما نقل هو عملهم بخبر الواحد ، ووجوب العمل بخبر الواحد ليس هو محل النزاع هنا ؛ لأن الراجح أن خبر الواحد إذا صح بنقل العدول والاتصال لزم العمل به ، مهما كان الحكم الذي يفيد قد بلغ من الخطورة والعظم ، سواء أفاد القطع عند المستدل أم لم يفد ، كيف ويجوز إثبات الحدود التي فيها القطع وهتك العرض - بالقياس عند كثير من العلماء^(١)، مع أن القياس قد لا يقطع به .

ومنها : أنه ليس فيما نقل من الوقائع ما يدل على أن الذين عملوا بتلك الأخبار قد قطعوا بمدلولها ، بل قد يكون ذلك جاريا على ما استقر في العادة من وجوب العمل بالظواهر في المعاملات والأقضية عند اعتقاد الرجحان من دون قطع .

ومنها : أنه ليس في تلك الوقائع أنه لم يكن مع الأخبار التي فيها قرائن القطعية .

فما يفيد هذا الدليل هو حجية خبر الواحد ، ولزوم العمل بما يفيدهما كان من العِظَم ، وليس يلزم إذا عمل بالخبر في أمر عظيم أن يكون العامل به قد

(١) انظر العدد ١٤٠٩/٤ الحصول ٣٤٩/٥ - ٣٥٠ . وهو خلاف مذهب الحنفية ، انظر التحرير مع التيسير ١٠٣/٤ .

قطع بمدلوله ، وحصل عنده يقين جازم . بمغيبه . والله تعالى أعلم .

القول الثالث : أن خبر الواحد الواجب العمل به في الشرع قد يفيد

العلم القطعي ، إذا احتف به قرائن القطعية ، وذلك كتلقي الأمة له بالقبول والعمل ، وكون رواته من المجمع على عدالتهم ، ورجوع الخبر في معناه إلى القرآن الكريم ، ونحو ذلك من المعززات للخبر في سنده ونقلته أو في معناه ومتمنه ، فكل ذلك لا يزال يُبعد احتمال الكذب والنسيان ونحوهما عن رواته ، ويُقصي احتمال الوهم والخطأ ونحوهما في متمنه ومعناه بما يعزز ثبوته ، حتى تستقر في مثل هذا الخبر القطعية عند المطلع على ذلك ، ويتيقن نفي كل احتمال في ثبوته عن النبي ﷺ^(١).

رجوع أقوال العلماء إلى القول الثالث:

وهذا القول هو الذي يرجع إليه - بعد التحقيق - قول أكثر العلماء ، يستفاد ذلك ليس من إطلاقاتهم فقط ، ولكن منها ومن استدلالاتهم وردودهم وأجوبتهم عند المناقشة ، ولكي يتبين هذا التحقيق ينبغي توضيح أمرين : تحقيق المراد بالقرائن ههنا ، ثم أن مذهب أكثر العلماء راجع إلى الإقرار بهذا القول على الجملة .

(١) وهذا هو النوع المقيد من نوعي القطعية ، أي : الذي قد لا يقطع به بعض المستدلين الناظرين في الدليل ؛ بسبب أن القطعية نتيجة قرائنها الزائدة عن حد الحجية في الدليل .

الأمر الأول : قرائن القطعية في كل دليل تكون من جنس ما يجعل ذلك الدليل أقوى في الثبوت أو في الدلالة ، وليس كل ما يفرض من قرائن يمكن أن يقوّي كل دليل ، فليست قوة إسناد القياس إلى المجتهد القائس بمقوّ له ، وإنما الذي يقويه هو ما من شأنه أن يقوي ثبوت كون الوصف فيه علة الأصل ، أو يقوي وجودها في الفرع .

والمراد بقرائن القطعية في خبر الواحد هنا كل ما من شأنه أن يقوّي الخبر في ثبوته ، وينفي عنه احتمالات النسيان والخطأ والوهم أو الكذب ، مما ليس لازماً للخبر المقبول شرعاً كالعدالة والاتصال ، فتكون قرينة القطعية هنا أخص من مطلق القرائن التي يمكن احتفافها بالدليل^(١) ، بل وأخص من مطلق القرائن التي يمكن أن تحتف بمطلق خبر الواحد ؛ لأن المراد هنا خبر واحد عن رسول الله ﷺ ، فالقرائن هنا ما كان من قبيل الأمور المتعلقة برجال السند من قوة أو كثرة ، والأمور المتعلقة بما يعزز الحكم الذي أفاده الخبر ، كأن يوجد في معناه آية أو خبر آخر .

وجعل الحافظ ابن حجر - رحمه الله - الخبر المحتف بالقرائن راجعاً إلى ثلاثة أنواع :

النوع الأول : خبر الصحيحين ؛ أي صحيح الإمام أبي عبد الله

(١) انظر الكلام على القرائن مطلقاً ص (١٥١) .

البخاري^(١)، وصحيح الإمام مسلم بن الحجاج^(٢) رحمهما الله ؛ وذلك لما لكتائيهما من مزايا وخصائص عند المسلمين .

النوع الثاني : خبر دون المتواتر له طرق متعددة مشهورة .

النوع الثالث : خبر تسلسل في روايته الأئمة الحفاظ المتقنين ، وتعاقب في نقله من المشهود لهم بالأمانة والورع والتقوى والفضل والحفظ والإتقان .
ثم نبه الحافظ على أن تلك القرائن لو اجتمعت في خبر واحد ؛ فإن ذلك يضيفي عليه من القوة ما قد يُسرّع كثير ممن وقف عليها إلى القطع بذلك الخبر^(٣).

هذا ، ويقع التمثيل في كثير من كتب الأصول ببعض أنواع القرائن التي تحتف بالخبر : مثل خروج والد الذي أخبر العدل عن وفاته حاسر الرأس ، حافي القدمين ، وما يتلو ذلك من مشاهد غير معتادة في نفسه وحشمه^(٤)،

(١) هو محمد بن إسماعيل بن إبراهيم أبو عبد الله البخاري ، من أئمة الإسلام في حفظ الحديث وإتقانه ، صنف الجامع الصحيح (صحيح البخاري) ، ومن تصانيفه : (التاريخ) و (الضعفاء) ، و (خلق أفعال العباد) ، و (الأدب المفرد) ، توفي سنة (٢٥٦) هـ . انظر وفيات الأعيان ١٨٨/٤-١٩١ ، وتذكرة الحفاظ للذهبي ٥٥٥/٢-٥٥٦ ، والأعلام ٢٥٨/٦-٢٥٩ .

(٢) هو مسلم بن الحجاج بن مسلم أبو الحسين القشيري النيسابوري ، من أئمة الإسلام في حفظ الحديث وإتقانه ، من تصانيفه : صحيحه ، والعلل ، وغيرهما ، توفي سنة (٢٦٠) هـ . انظر وفيات الأعيان لابن خلكان ١٩٤/٥-١٩٥ وتذكرة الحفاظ للذهبي ٥٨٨/٢-٥٩٠ .

(٣) انظر نزهة النظر ص ٧٦-٧٨ .

(٤) انظر المستصفى ١٤٥/٢ وإحكام الأحكام للآمدي ٢٧٨/١-٢٧٩ .

ونحو ذلك من القرائن .

والظاهر أن المقصود من ذلك تقريب صورة قرائن القطعية في الخبر ،
وإلا فلا يظهر كيف يمكن أن تحتف عين هذه القرائن أو مثلها بخبر الواحد
العدل المتصل إلى رسول الله ﷺ .

فتطريق الاحتمالات إلى مثل هذه القرائن التي وقع التمثيل بها بذكر
أمور قد تقع في بعض الأزمان المتأخرة ، وفي شئون هذه الدنيا حيث
الأطماع والأغراض... لا ينفي ذلك كون قرائن القطعية في خبر الواحد
الذي هو من الأدلة الشرعية التي يثبت بها الحلال والحرام... مفيدة العلم
القطعي لمن وفقه الله للوقوف عليها واستنباط اليقين منها^(١).

(١) وذكر الدكتور محمد حسن هيتو في كتابه الوجيز في أصول التشريع (ص ٣١٥) أنه كان يؤيد
القول بقطعية الخبر مع القرائن ، لكنه رجع عن ذلك ، وعلل رجوعه عن ذلك بأن « وقائع
الحياة التي نراها أصبحت تشكك الإنسان في كثير من مثل هذه المظاهر » ، ثم استشهد على
ذلك بما يجري اليوم في العالم من تمويهات وكذب ، تحف بها القرائن الموهمة الصدق عمدا ،
وانتهى قائلا : « لا أريد أن أنفي احتمال حصول العلم به ، فلاحتمال وارد ، إلا أن نطاقه
ضيق جدا ، ويكاد يكون محالا ، والأصل عدمه » .

وهذا إن كان الكلام فيه في مطلق الخبر في كل عصر فلا يبعد أن يكون له وجه ، ولكن
الظاهر أنه لا يرد فيما فيه البحث هنا ؛ لأن الكلام في هذا البحث عن الخبر الذي هو دليل
شرعي ، وهو خبر العدل عن مثله متصلا إلى النبي ﷺ في البشارة والندارة والحلال والحرام
والأمر والنهي... فلا يظهر كيف يؤثر في مثل هذا الخبر وقرائنه الخاصة به ما يجري اليوم من
وقائع التضليل والكذب ، وإن لم يأل واضعوها جهدا في تصنيع القرائن الكثيرة لتعزيزها ،
فهذا غير ذاك . والله تعالى اعلم .

الأمر الثاني : ويبين أن هذا القول الوسط هو الذي يرجع إليه قول

كثير من العلماء أمور منها :

أولا : أنه قد تجد أحدهم عند الكلام على المسألة المعقودة لقطعية خبر

الواحد يوحى كلامه بالنفي المطلق ، ثم تجده في مواضع أخرى يذهب إلى أن

خبر الواحد يفيد العلم القطعي إذا تلقتة الأمة بالقبول ، أو كان بحضرة جماعة

كثيرة لم ينكروا سماعه ممن ادعى سماعه منه ، أو نحو ذلك مما قد لا يسميها

قرينة ، مع أن كل ذلك أمور زائدة على مطلق خبر الواحد ، فهي داخلية في

المراد بالقرائن ههنا^(١).

ثانيا : أنه قد ينفي أحدهم قطعية خبر الواحد مع قرائن معينة ، من غير

أن يدل كلامه على نفي أصل قطعية خبر الواحد مع القرائن^(٢)، لذا قال

القرافي لما أورد اعتراضا على قطعية خبر الواحد بوقوع قرائن كثيرة مع أخبار

لم تفيد القطع : « إنا نمنع أن الحاصل من تلك الصور علم بل اعتقاد ، ونحن

لا ندعي أن القرائن تفيد العلم في جميع الصور بل في بعضها »^(٣) .

(١) انظر مثلا العدة لأبي يعلى ٩٠٤/٣ ثم ٨٩٨/٣ ، وإحكام الفصول للباقي ص ٣٢٣-٣٢٤

ثم ٣٣٠ ، وشرح اللمع للشيرازي ٥٧٩/٢-٥٨٠ ، والوصول لابن برهان ١٧٤/٢ ثم ٩٠/٢ ، ١٥٠ .

(٢) انظر إحكام الفصول للباقي ص ٢٣٦ والتمهيد لأبي الخطاب ٧٩/٣-٨٠ والوصول لابن برهان ١٧٤/٢ .

(٣) شرح تنقيح الفصول ص ٣٥٥ .

ثالثا : أنه تجد أحدهم قد توهم عباراته بالإثبات المطلق في مواضع ، ثم تجده في مواضع أخرى يبين أن سبب القطعية بعض الأمور التي خفيت على من نفى القطعية ، ولا يمكن أن تكون تلك الأمور إلا زائدة على مطلق خبر الواحد الحجة .

فهذا ابن القيم لما استدل بقصة قباء على قطعية خبر الواحد قال : « وغاية ما يقال أنه خبر اقترنته قرينة... ومعلوم أن قرينة تلقي الأمة له بالقبول وروايته قرنا بعد قرن من غير نكير من أقوى القرائن وأظهرها ، فأى قرينة فرضتها كانت تلك أقوى منها »^(١)، بل جاء مصرحا في مختصر الصواعق المرسلة أن الكلام في هذه المسألة « في الخبر الذي تلقته الأمة بالقبول ، وعملت بموجبه ، وأثبتت به صفات الرب وأفعاله »^(٢).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية : « والصحيح أن خبر الواحد قد يفيد العلم إذا احتف به قرائن تفيد العلم... ولهذا كان أكثر متون الصحيحين مما يعلم علماء الحديث علما قطعيا أن النبي ﷺ قاله ؛ تارة لتواتره ، وتارة لتلقي الأمة له بالقبول... وتارة يكون علم أحدهم لقرائن تحتف بالأخبار توجب

(١) مختصر الصواعق المرسلة ٢/٣٩٤ .

(٢) المرجع السابق ٢/٣٦٨ ، وذكر في موضع آخر قرائن القطعية في الخبر وأنها راجعة في الجملة إلى الأمور المتصلة بالمخبر والمحبر عنه والمخبر به والمخبر المبلغ . انظر ذلك مع التفصيل في مختصر الصواعق المرسلة ٢/٣٧٧-٣٨٠ .

لهم العلم ، وَمَنْ عَلِمَ ما علموا حصل له من العلم ما حصل لهم «^(١).

فتعليق القطعية في خبر الواحد بأمر اطلع عليها القاطع بالخبر وجهلها من لم يقطع به - دليل على أن القطعية ليست مطلقة ، بل سببها تلك الأمور ، وهي قرائن القطعية في خبر الواحد بمعناها المناسب هنا .

وبهذا النظر خرّج القاضي أبو يعلى الفراء قول الإمام أحمد بن حنبل في المسألة ، فحمله على أن مراده بالخبر القطعي خبر نقله آحاد الأئمة المتفق على عدالتهم وثقتهم ، وتلقته الأمة بالقبول^(٢).

وبه أيضا ذهب الشيخ أبو عمرو بن الصلاح إلى أن ما أسنده البخاري ومسلم في صحيحيهما يفيد العلم القطعي ؛ « لأن ظن من هو معصوم من الخطأ لا يخطئ ، والأمة في إجماعها معصومة من الخطأ »^(٣) .

(١) مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ١٨/٤٠-٤١ ، وانظر ما ذكره الشيخ أحمد شاكر في الباحث الحثيث ص ٣٤ .

(٢) انظر العدة ٣/٩٠٠-٩٠١ ، وانظر شرح مختصر الروضة ٢/١٠٣-١٠٤ .

(٣) مقدمة ابن الصلاح ص ١٠١ ، وقال ابن الصلاح في موضع آخر (المقدمة/٧٩) : « إذا وجدنا فيما يروى من أجزاء الحديث وغيرها حديثا صحيح الإسناد ، ولم نجده في أحد الصحيحين ولا منصوبا على صحته في شيء من مصنفات أئمة الحديث المعتمدة المشهورة - فإننا لا نتجاسر على جزم الحكم بصحته... فقد تعذر في هذه الأعصار الاستقلال بإدراك الصحيح بمجرد اعتبار الأسانيد » .

فهذا يبين أن القطعية في خبر الواحد هي بأمر زائدة على مجرد ما هو المعتبر في الحجية من الصحة المستندة إلى ظاهر الإسناد ، وذلك ما يحتف به من قرائن القطعية ، كأن يرويه الأئمة

←

وبه ردّ النووي ما ذكره ابن الصلاح وخالفه ؛ لأنه لم ير قرينة رواية الشيخين للحديث باللغة قدرا يفيد مع الخبر العلم القطعي ؛ لذا قال - معقبا على ما ذكره - : « ولا يلزم من إجماع الأمة على العمل بما فيهما إجماعهم على أنه مقطوع بأنه كلام النبي ﷺ »^(١).

وبه أيضاً صحّ الحافظ ابن حجر وغيره مذهب ابن الصلاح ، وردّ ما ذكره النووي بأنهم إذا أجمعوا على العمل به ولم يكن صحيحا كانوا قد أجمعوا على العمل بالباطل ، وذلك غير ممكن^(٢).

فكل ذلك من باب الخلاف في قرينة معينة هل هي من قرائن القطعية أم لا؟

رابعا : أن الحافظ ابن حجر جعل الخلاف في قطعية خبر الواحد لفظيا ، بناء على أن العلم الذي أثبتته القائل بالقطعية ليس هو العلم الذي نفاه غيره ، فلم يتوارد النفي والإثبات على محل واحد ، وذلك أن المثبت في رأي الحافظ أثبت علما نظريا حاصلا عن استدلال والنافي نفى علما قطعيا^(٣)، لذا

←

الأعلام ويتلقوه بالقبول أو نحو ذلك .

وذكر الزركشي أن الأستاذ أبا إسحاق الإسفرائيني سبق ابن الصلاح إلى القول بقطعية خبر الصحيحين ، انظر سلاسل الذهب/ ٤٢٠-٤٢١ .

(١) شرح مسلم للنووي ١/ ١٩-٢٠ .

(٢) انظر النكت على ابن الصلاح لابن حجر ١/ ٣٧٨ ، وانظر تأييد ابن كثير لابن الصلاح في اختصار علوم الحديث مع الباعث الحثيث ص ٣٣ .

(٣) انظر نزهة النظر ص ٧٣ .

فهو يفرق في العبارة بين أن يقال : إن خبر الواحد يفيد العلم النظري ، وبين أن يقال : إنه يفيد العلم اليقيني القطعي ، وذكر أن خبر الصحيحين يفيد الأول دون الثاني ؛ لأن خبرهما يقبل الترجيح ، قال : « فلو كان الجميع مقطوعا به ما بقي للترجيح مسلك »^(١).

وهذا - وإن كان قد لا يُسلم أن الخلاف لفظي^(٢) - يدل على أن أقوال العلماء في هذه المسألة تتقارب ؛ إذا حقق النظر في حقيقة كل قول .

خامسا : أن القول بأن خبر الواحد قد يفيد العلم مع القرائن في الجملة هو اختيار طائفة من مشاهير علماء أصول الفقه من المتكلمين وغيرهم ،

(١) النكت ٣٧٩/١ .

(٢) قال الزركشي في البحر المحيط ٢٦٦/٤ منها بعد مسألة قطعية خبر الواحد : « زعم جماعة أن الخلاف في هذه المسألة لفظي ، وليس كذلك بل هو معنوي » ، ثم ذكر للخلاف فيها فائدتين : أولاهما : أنه على القول بالقطعية يكفر جاحد خبر الواحد ، ولا يكفر على القول الآخر ، والآخرى : أنه على القول بعدم القطعية لا يقبل خبر الواحد في أصول الديانات ، ويقبل فيها على القول بالقطعية . انتهى قول الزركشي .

أما التكفير فإن من يرى أن قطعية خبر الواحد ليس من النوع الذي يجب أن يشترك جميع المجتهدين فيه - لانبثاقها على القرائن التي ربما خفيت على بعضهم - لم يكفر جاحد الخبر على ذلك ، على أن التكفير لا بد فيه من إقامة الحجة والبيان ، وذلك أمر زائد على مجرد القطعية . انظر الكلام على التكفير ص (٣٩٩) .

وأما الفائدة الثانية فإنها مبنية على أن (أصول الدين) لا يستدل فيها إلا بالقطعي ، وقد سبق ما في ذلك ، وأنه غير مسلم ، انظر مبحث قطعية أصول الفقه ص (٩٦) .

منهم الجويني^(١) والغزالي^(٢) والرازي^(٣) والآمدي^(٤) وغيرهم^(٥)، وذكر الزركشي أن قطعية خبر الواحد إذا تلقت الأمانة بالقبول هو قول كثير من الأصوليين^(٦).

وقد يرد لأولئك عبارات تشير إلى خلاف ما سبق عنهم ، وذلك محمول إما على الخلاف في قرائن معينة ، وإما على الوفاق في أصل المسألة مع عدم القول بالوقوع لقلة التجربة .

فمن ذلك أن الغزالي قال مشيراً إلى المسألة : « أما إذا اجتمعت قرائن فلا يبعد أن تبلغ القرائن مبلغاً لا يبقى بينها وبين إثارة العلم إلا قرينة واحدة ، ويقوم إخبار الواحد مقام تلك القرائن » قال رحمه الله : « فهذا مما لا يُعرف استحالاته ولا يُقطع بوقوعه ؛ فإن وقوعه إنما يُعلم بالتجربة ونحن لم نُجرب^(٧)ه ،

(١) انظر البرهان ١/٣٧٣-٣٧٤ .

(٢) انظر المستصفي ٢/١٤٥ .

(٣) انظر المحصول ٤/٢٨٤ .

(٤) انظر الإحكام في أصول الأحكام ٢/٣٧٤ ، وانظر نسبة القول بالقطعية مع القرائن إليهم في البحر المحيط ٤/٢٧٤ والنكت على مقدمة ابن الصلاح لابن حجر ١/٣٧٧ .

(٥) انظر الوصول إلى الأصول لابن برهان ٢/٩٠-١٥٠ وشرح تنقيح الفصول ص ٣٥٥ وشرح العضد على مختصر ابن الحاجب ٢/٥٥-٥٦ وشرح مختصر الروضة ٢/١٠٨ والتحرير لابن الهمام مع التقرير والتحرير لابن أمير الحاج ٢/٢٦٨ .

(٦) انظر البحر المحيط ٤/٢٤٤ .

(٧) ومن هنا يتبين الفرق في هذه المسألة بين المشتغل بالأحاديث ، المتضلع في النظر في طرق الرواية

ولكن قد جربنا كثيرا مما اعتقدنا جزما بقول الواحد مع قرائن أحواله ، ثم انكشف أنه كان تلييسا»^(١).

ومن ذلك أن عبد العلي الأنصاري^(٢) استبعد تحقق قرائن القطعية في خبر الواحد مع التسليم بجواز احتفاف قرائن القطع به ، فقال في بيان أنواع القرائن التي يمكن أن تحتف بالخبر : « ... وإن كانت القرائن قرائن صدق المخبر ؛ فإن كانت دالة عليه قطعاً فإذا أخبر مع وجود تلك القرائن حصل القطع بصدق الخبر وتحقق مضمونه قطعاً » قال : « لكن الكلام في تحقق مثل هذه القرائن في غير المعصوم وأهل الإجماع ؛ فإنه لم يدل دليل على تحققها في مادة من المواد فلا بد من إثبات تحققها ، ودونه خرط القتاد »^(٣).

⇐

والشواهد والمتابعات... وبين من قلّت بضاعته في ذلك ! وفي قول أبي حامد الغزالي - رحمه الله - من الإنصاف إشارة عظيمة .

(١) المستصفى ١٤٦/٢ - ١٤٧ ، وللخبر عن الرسول ﷺ خاصية ليست لخبر الناس عن بعضهم .

(٢) هو عبد العلي بن نظام الدين بن قطب الدين ، الأنصاري السهالوي اللكنوي ، لقّب ببهر العلوم وملك العلماء ، فقيه أصولي متكلم ، من تصانيفه : فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت ، والأركان الأربعة في الفقه ، وحواشي على شرح المواقف ، وشرح سلم العلوم مع المنهيات ، توفي سنة ١٢٢٥ هـ . انظر نزهة الخواطر وبهجة المسامع والمناظر للشريف عبد الحفي الحسيني ٢٨٢/٧ - ٢٨٧ .

(٣) فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت ١٢٢/٢ .

وقوله : « دونه خرط القتاد » من الأمثال العربية ، يضرب به للأمر الذي دون تحققه مانع .
(والخرط) قشر الورق وحتّه ، وهو أن تقبض على أعلاه ثم تمر يدك عليه إلى أسفله ، وأما

⇐

فتبين أن أصل جواز أن يكون مع الخبر قرائن القطعية مسلم عند كثير من العلماء ، وإن كانوا ربما نفوا القطعية مع قرائن معينة ، أو مثلوا ببعض القرائن التي يمكن احتفافها بمطلق الخبر لا خبر الواحد العدل بحديث رسول الله ﷺ ، أو استبعدوا اجتماع قرائن القطعية لانتفاء التجربة .

أدلة القول الثالث :

الدليل الأول : أن مجرد الخبر قد يفيد العلم بدون قرائن ، وذلك عند كثرة المخبرين كما في الخبر المتواتر ، و القرائن المجردة قد يفيد العلم أيضا وإن لم يكن معها خبر ، وذلك كما إذا رأينا شخصا يكثر من النظر إلى آخر مستحسن فإنا نظن حبه له ، فإذا اقترن بذلك ملازمته له زاد الظن ، ولا يزال الظن يتزايد بزيادة خدمته له ، وبذل ماله له ، وتغير حاله بسببه ، إلى غير ذلك من

←

(القتاد) فشجر له شوكة حجناء (أي معقوفة الرأس) وقصيرة . (انظر المحكم لابن سيده ١٨٢/٦) (في معنى القتاد) ، والصحاح للجوهري ١١٢٢/٣ (في معنى الخרט) ، وانظر المثل في مجمع الأمثال للنيسابوري الميداني ٢٦٥/١ .

ووجه المثل : أن القتاد دون خرطه مانع الشوك المعقوف ، وكذا ما ادّعي هنا من المنع من تحقق القطعية في خبر الواحد ، والجواب أن غاية ما في ذلك المطالبة ، وقد قطع الحفاظ وأئمة الحديث بما لم يقطع به غيرهم كما تبين في هذا البحث .

ومن اللطائف في هذا المثل أن شيخ الإسلام ابن تيمية ذكر هذا المثل نفسه في معرض الرد على دعوى عدم قطعية الدليل السمعي مطلقا ، فقال : « لكن كون السمعي لا يكون قطعيا دونه خرط القتاد » (درء تعارض العقل والنقل ٨٠/١) ، فوقع المثل في كلام الذي يستبعد وقوع القطعية مطلقا في خبر الواحد ، والذي يستبعد نفي القطعية مطلقا عن الأدلة السمعية .

القرائن ، حتى يحصل العلم بحجبه ، كما في تزايد الظن في أخبار الآحاد حتى يصير تواترا » ، فلا يبعد أن تنضم القرائن إلى الأخبار ، فيعزز بعضها بعضا ، وتقوم بعض القرائن مقام بعض المخبرين ، فيكون كالكثر في الأخبار .

ومن ذلك أيضا أنه قد يخبر عدد من المخبرين عن موت ولد ولا يحصل العلم بصدقهم ، « لكن إذا انضم إلى خبرهم خروج والد المخبر عن موته من الدار حاسر الرأس ، حافي الرجل ، ممزق الثوب ، مضطرب الحال ، يصفق وجهه ورأسه ، وهو رجل كبير ذو منصب ومروءة ، لا يخالف عادته ومروءته إلا عن ضرورة ، فيجوز أن يكون هذا قرينة تنضم إلى قول أولئك فتقوم في التأثير مقام بقية العدد » .

كما أن القرائن قد تكون من الكثرة قد بلغت حدا لم يبق بينها وبين إفادتها العلم القطعي إلا قرينة واحدة ، فيقوم إخبار الواحد مقام تلك القرينة^(١) .

الدليل الثاني : الوقوع أي أنه قد وقع العلم بالخبر المحتف بالقرائن :
- وأشرف ما وقع من ذلك وألصقها بالمسألة : حصول العلم القطعي ببعض الأحاديث غير المتواترة لأهل الحديث وغيرهم ، ممن اطلع على ما اطلعوا عليه من القرائن التي ترجع إلى طرق الحديث وعددها ، ورواته ،

(١) انظر المستصفى ١٤٥/٢ والإحكام في أصول الأحكام للآمدي ١-٢/٢٧٨-٢٧٩ .

واختلاف مخارجه ، وموقف العلماء قاطبة من الخبر ، ونحو ذلك^(١).

- ومن ذلك أيضا إذا أخبر واحد - مع كمال عقله وحسه بحياة نفسه وكرهيته الألم وهو في أرغد عيشه نافذ الأمر قائم الجاه - أنه قَتَلَ من يكافئه عمدا وعدوانا ، بآلة يقتل مثلها غالبا ، من غير شبهة له في قتله ، ولا مانع له من القصاص ، كان خبره مع هذه القرائن موجبا صدقه عادة^(٢).

- ومن ذلك أنه قد يعلم كون الشخص خجلا أو وجلا بقرائن تكون عليه^(٣).

- ومن ذلك أن المريض قد يخبر عن ألم في بعض أعضائه ، مع أنه يصبح وتُرى عليه علامات ذلك الألم ، ثم إن الطبيب يعالجه بعلاج لو لم يكن صادقا في قوله لكان ذلك العلاج قاتلا له ، فيحصل العلم بصدقه في خبره عن الألم في عضوه^(٤).

الدليل الثالث : أن مدار نفي القطعية في الخبر على احتمال الخطأ أو الوهم أو الكذب في المخبر لعدم عصمته ، والقرائن التي تحتف بالخبر تؤثر في إزالة هذا الاحتمال ورفعها ، حتى يصبح احتمال كذب المخبر العدل مع تلك

(١) انظر مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم ٣٥٧/٢ ، وقد سبق الكلام على ذلك في مواضع كثيرة من هذا البحث .

(٢) انظر الإحكام للآمدي ٢٧٩/٢ .

(٣) انظر البرهان للجويني ٣٧٣/١ والمحصل للرازي ٢٨٤/٤ .

(٤) انظر المحصول كما سبق .

القرائن بعيدا مطرحا قريبا من احتمال كذب الرسل صلوات الله وسلامه عليهم فيما أخبروا^(١).

الدليل الرابع : أن هناك قرائن معينة لا يمكن أن تكون كذبا حتى لو انفردت ، فكيف إذا كانت مع خبر الواحد العدل المتصل إلى رسول الله ﷺ ، مثل تلقي الأمة للخبر بالقبول والعمل ؛ فإن ذلك لا يكون إلا حقا ؛ لأنهم وإن استند كل واحد إلى ظن فباجتماعهم يتقوى ظنهم^(٢).

الراجع:

بعد ذكر الأقوال وأدلتها وما أمكن من إيراد الاعتراض على بعضها ، يظهر - والله أعلم - أن الراجع في هذه المسألة هو القول الثالث ، وهو أن خبر الواحد العدل المتصل إلى الرسول ﷺ قد يفيد العلم القطعي ، إذا احتفت به من قرائن القطعية قدر يكفي الناظر في الخبر وتلك القرائن من القطع واليقين بأن الرسول ﷺ قد قاله وأن نقلة الخبر لم يهملوا ولا نسوا فيه ، بل أدّوه كما سمعوا ، كلٌّ ممن نقل عنه إلى النبي ﷺ .

ولا يلزم أن يكون مثل هذا القطع حاصلًا لكل أحد سمع الخبر مجردا

(١) انظر مختصر الصواعق المرسلة ٢/٣٥٩، ٤٠٩ .

(٢) انظر مجموع فتاوى ابن تيمية ١٨/٤٤-٤٥ ومقدمة ابن الصلاح ص ١٠١ .

وانظر مختصر الصواعق المرسلة ٢/٣٣٤ والموافقات للشاطبي ٣/١٦-١٧ فقد ذكرا طرفا من القرائن المقوية .

من قرائن القطعية ، أو وقف منها على قدر لا يكفيه في القطع بالخبر واليقين ، فلا عليه عندئذ أن يكتفي باعتقاد الرجحان والظن الغالب الموجب للحجية ووجوب العمل ، فإن العلم في مثل هذا منة من الله وفضل ، وقد أوجب جلت حكمته العمل بما دون ذلك .

فالقضية في خبر الواحد من القطعية المقيدة التي لا يلزم اطرادها لجميع من وقف على الدليل ، ذلك أن سبب القضية ليس الخبر وحده حتى يكفي مجرد سماع الخبر المحتج به في أن يقطع السامع ، بل سببها الخبر مع قرائن القضية التي يحتاج الناظر للاطلاع عليها إلى جهد واستقراء وبحث عن الرجال والطرق والشواهد .

ولا مجال هنا للعقل المجرد عن شهادة الواقع أو الشرع ؛ فيطرق إلى القضية من هذا النوع الاحتمالات العقلية التي لا تشهد لها العادة بالوقوع؛ لأن القضية التي تسببها القرائن هنا من القطعيات العادية^(١) .
والذي يؤيد هذا القول أمور :

منها : أنه المذهب الذي تجتمع عنده الأدلة وتنظم في نظامه الشواهد ، فأقرب دليل على نفي القضية أن العصمة متفية عن رواة الأخبار ، ومع انتفاء العصمة يرد احتمال الخطأ والكذب حتما ، ومع وروده يرتفع القطع واليقين .

(١) وذكر الزركشي في البحر المحيط ٢٤١/٤ أن قضية المتواتر عادية ، وانظر أثر الاحتمال في القضية ص (١٨٣) .

فيقال : إن ذلك احتمال عقلي في مطلق الخبر الذي يرويه مطلق العدل ، أما إذا كان المراد خبر الواحد عن الرسول ﷺ ، وصحب ذلك الاطلاع على خاصة الرواة وأحوالهم وسيرهم ، وما كانوا عليه من الصلاح والضبط والإتقان والحفظ ، وعزز ذلك ورود الخبر من طرق أخرى ، مع تلقي الأمة له بالعمل... فإن ذلك يرفع الاحتمالات ويتركها ضعيفة بعيدة في أوائل الإمكان ، فلا يصيب هذا الدليل القول بقطعية خبر الواحد مع قرائنها ؛ لوروده على خبر مطلق غير مخوف بقرائن .

ومن أقرب أدلة القول بالإثبات المطلق : أن الخبر المقبول شرعا الذي يجب العمل به إذا احتمل أن يكون كذبا أو وهما لزم من ذلك ضياع الحفظ المضمون للذكر وبيانه ، وكان تقولا على الله بغير علم .

فيقال : إن تلك اللوازم لا تلزم على مجرد خبر الواحد ، بل على خبر واحد تعزز بتلقي الأمة له بالقبول والعمل به ، وذلك خبر واحد مع قرينة التلقي بالقبول .

ومنها : أن هذا القول هو الذي يرجع إليه قول كثير من العلماء ، إذا اعتبر بلواحق كلامهم وقرائنه وسوابقه . والله تعالى أعلم .

أثر اختلاف منهج البحث في المسألة:

ويبقى هنا التنبيه على أمر قد يكون من سبب انتشار الخلاف في هذه المسألة ، وهو أنه ربما تكون المسألة مبنية على اختلاف في منهج البحث في

قواعد الأدلة الشرعية :

وهو أن نفي قطعية خبر الواحد مبني على النظرة التجريدية إلى أصول الفقه وأدلته عند تأصيل القواعد المتعلقة بتلك الأصول والأدلة ، وإثبات القطعية ربما كان مبناه النظرة الشاملة للأدلة وأصول الفقه عند تأصيل قواعد الأدلة ، أي النظر في القرائن واستقراء ملابسات الدليل أو القاعدة ، والنظر إلى جميع ما من شأنه أن يبين ذلك من الجزئيات والمقاصد الشرعية .

والنظر الأول هو الغالب في كتابات المتكلمين ومن نهج طريقتهم في أصول الفقه ، فيكثر عندهم نفي القطعية ، ويعنون بذلك مطلق خبر واحد عدل ، بل ربما أخذ من كلام بعضهم أنه ينازع في مطلق خبر واحد ، عدلٍ أو فاسق^(١).

والنظر الثاني هو نظرة من يأخذ في الاعتبار شواهد الدليل ويستقرئ قرائنه عند الكلام عليه ، ومحققو المحدثين - ممن ينظر في الشواهد والمتابعات^(٢) وأحوال السند والطرق المختلفة للأخبار - يقفون على القرائن الكثيرة المعززة للخبر ، فيكثر عندهم القول بقطعية خبر الواحد ، ويعنون به خبر واحد احتف به قرائن اطلعوا عليها^(٣). وهذا النظر من أهم خصائص منهج الإمام

(١) انظر تحرير محل النزاع في مطلع هذا المبحث .

(٢) قال الشيخ أبو عمرو ابن الصلاح في الاعتبار والشواهد والمتابعات : « هذه أمور يتداولونها في نظرهم في حال الحديث هل تفرد به راويه أو لا وهل هو معروف أو لا ؟ » . مقدمة ابن الصلاح ص ١٨٢ ، وانظر دليل أرباب الفلاح للشيخ حافظ الحكمي ص ١٧-١٨ .

(٣) والتقييد بالتحقيق في علم الحديث لأن من ينظر في الأحاديث قد يقع في خطأ آخر ، وهو

أبي إسحاق الشاطبي^(١) - رحمه الله تعالى - في بحث أصول الشريعة وقواعدها .
والله تعالى أعلم .

←

القطع بخبر لم تحتف به قرائن القطعية ، فهو يقطع اعتمادا على ظاهره فقط دون التحقيق ، والقطع بدليل دون موجه خطأ .

وأشار شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - في مجموع الفتاوى (٣٥٢/١٣-٣٥٤) إلى طَرَفَيِ الناس الواقعين في الخطأ في هذا قائلا : « والناس في هذا الباب طرفان : طرف من أهل الكلام ونحوهم ممن هو بعيد عن معرفة الحديث وأهله لا يميز بين الصحيح والضعيف ، فيشك في صحة أحاديث أو في القطع بها مع كونها معلومة مقطوعا بها عند أهل العلم به ، وطرف آخر ممن يدعي اتباع الحديث والعمل به ، كلما وجد لفظاً في حديث قد رواه ثقة ، أو رأى حديثاً بإسناد ظاهره الصحة ، يريد أن يجعل ذلك من جنس ما جزم به أهل العلم بصحته ، حتى إذا عارض الصحيح المعروف أخذ يتكلف له التأويلات الباردة ، أو يجعله دليلاً في مسائل العلم ، مع أن أهل العلم بالحديث يعرفون أن مثل هذا غلط » .

فدل ما ذكره - رحمه الله - في الطرف الثاني أنه لا يجوز القطع بأخبار لم تحتف بها قرائن تفيد القطع في الأخبار ، ولا جعلها في مصاف الأحاديث القطعية المجزوم بحقيقة الأمر فيها ، وإنما الواجب فيها اعتقاد الظاهر منها دون القطع ، لعله يتبين الأمر فيها بالتحقيق ، وأن المسائل التي فيها أدلة شرعية مفيدة للعلم لا يستدل فيها بأخبار لم يعلم صحتها إلا من ظاهر أسانيدنا دون النظر في التحقيق فيها ، وهو تتبع القرائن وقول أهل الشأن ؛ فقد يكون الخبر ظاهر الصحة بالنظر إلى إسناده ويكون فيه علة خفية قاذبة .

(١) انظر مرتقى الوصول إلى تاريخ علم الأصول تأليف د. موسى بن محمد القرني ص ٣٥-٣٦ .
ومن الأمثلة التطبيقية في بيان هذا المنهج في النظر في الأدلة والقواعد الكلية ؛ الطريقة التي اتبعها الشاطبي في مسألة قطعية العموم والقواعد المتعلقة بالعام، فهي مغايرة لمناهج بحث هذه المسألة في كتب الأصول . انظر الموافقات ٣/٢٦٠-٣٠٧ ، وحلل د. عابد بن محمد منهج الشاطبي في هذه المسألة تحليلاً يشتمل على بيان أمور كثيرة مفيدة في منهج الشاطبي عموماً ، انظر الثبات والشمول في الشريعة الإسلامية ص ٣٢٠-٣٥٤ .

المبحث الثالث :

أحكام القطعية في الكتاب والسنة من جهة الدلالة

سبق أن بحث القطعية في الدليل من الكتاب أو من السنة - وهما من الأدلة اللفظية - يرد فيه الجهتان من القطعية ، وقد تقدم الكلام على أحكام القطعية فيهما من جهة الثبوت ، وتبين أن حقيقة بحث القطعية في ذلك راجع إلى بحث أحكام القطعية في السنة النبوية ، من قطعية المتواتر ، وقطعية خبر الواحد ، والكلام هنا في القطعية فيهما من جهة الدلالة ، وتعلق أحكام القطعية في ذلك يكون في الكتاب والسنة جميعا .

المطلب الأول

قطعية النص

تقسيمات الدلالة وموقع النص منها:

قبل الكلام على قطعية النص نعرض لتقسيمات الدلالة عند العلماء ، حتى يتبين موضع النص من ذلك ، فقد قسم العلماء -رحمهم الله- دلالة اللفظ على المعنى تقسيمات متعددة ؛ بتعدد العلاقة بين اللفظ وبين ما يدل عليه من المعنى . فهناك تقسيم بالنظر إلى تعدد مدلول اللفظ أو توحيده ؛ فيكون اللفظ إما عاما أو خاصا .

وتقسيم بالنظر إلى أن المدلول في محل النطق أو أنه يفهم في غير محل النطق ، فيكون اللفظ إما منطوقا أو مفهوما ، ثم ينقسم كل ذلك تقسيمات

كثيرة ، تبعا لتعدد النظر في الأمر الذي ينبني عليه التقسيم ، كموافقة المفهوم للمنطوق أو عدم موافقته .

وتقسيم بالنظر إلى وضوح المدلول من اللفظ أو عدم وضوحه ، وهو الذي ينقسم به اللفظ إلى نص وظاهر ونحوهما ، وهو موضوع هذا البحث .

وتقسيم بالنظر إلى « وجوه الوقوف على المراد والمعاني ، على حسب الوسع والإمكان وإصابة التوفيق »^(١)، وهو الذي تنفرع عليه عند الحنفية دلالة العبارة ودلالة الإشارة ودلالة النص ودلالة الاقتضاء .

وتقسيم بالنظر إلى أن المدلول مستعمل في ما وضع له أولاً أو لا...^(٢) ثم إن العلماء - رحمهم الله تعالى - لم تتحد مناهجهم في النظر إلى تلك العلاقة بين اللفظ وبين مدلوله ، وقد اشتهر خلاف الحنفية للجمهور في

(١) أصول البزدوي ٦٧/١ .

(٢) انظر تقسيمات الحنفية لدلالات الألفاظ في أصول البزدوي مع كشف الأسرار ٦٧/١-٨٤ . وانظر تقسيم الجمهور في مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٤٣٢/٢ فما بعدها ، والبحر المحيط ٤٦٢/١-٤٦٣ . وسيأتي الكلام على تعريف هذه المصطلحات قريباً إن شاء الله تعالى ، إلا المنطوق : وهو ما دل عليه اللفظ في محل النطق ، مثل دلالة قوله تعالى ﴿وَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ﴾ على تحريم التأنيف . انظر مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٤٤٢/٢ .

وقد فصل الكلام في ذلك الدكتور محمد أديب صالح في تفسير النصوص ١٣٧/١ فما بعدها ، والدكتور حمد حمدي الصاعدي في كتابه موازنة بين دلالة النص والقياس الأصولي ١١٣/١ فما بعدها .

تقسيم دلالات الألفاظ^(١).

لكن التقسيم الذي انبنى على النظر في وضوح المعنى من اللفظ - حتى يصل إلى القطعية ، أو عدم وضوحه فيكون دون القطعية من الظهور - هو تقسيم الجمهور اللفظ إلى نص وظاهر ، وما يقابله من تقسيم الحنفية اللفظ إلى ظاهر ونص ومفسر ومحكم .

فتقسيم دلالة اللفظ - بالنسبة لمطلق قطعية الدلالة وعدمها - هو ما سبق ؛ لأنه التقسيم الذي انبنى النظر فيه على وجود احتمال في دلالة اللفظ على غير ما ظهر منه أو عدم احتمال ذلك ، ثم النظر - بعد ذلك عند الحنفية - إلى قلة الاحتمال المؤثر في وضوح الدلالة أو كثرته .

فاللفظ المحتمل لغير المعنى الذي هو راجح فيه هو (الظاهر) ، والصريح الذي لا يحتمل غير ما دل عليه هو (النص) ، هذا عند الجمهور .

أما الحنفية فالاحتمالات الواردة على اللفظ في هذا النظر ثلاثة : احتمال اللفظ غير ما ظهر منه ، واحتماله التخصيص ، واحتماله النسخ ؛ فإن احتمال اللفظ الثلاثة الاحتمالات فهو : (الظاهر) ، وإن احتمل التخصيص والنسخ دون الاحتمال الأول فهو : (النص) ، وإن احتمل النسخ دون الاحتمالين السابقين فهو : (المفسر) ، وإن لم يحتمل أيًا من الاحتمالات الثلاثة فهو (المحكم) .

(١) انظر المراجع السابقة .

غير أن مما اختص به جمهور الحنفية أن الاحتمالات الواردة في اللفظ هنا إذا لم يكن لها ما يعضدها فلا يعتد بها ، فيكون (الظاهر) فما فوقه قطعيا إذا لم تتعزز الاحتمالات الواردة عليه بدليل ، ثم تبقى فائدة التقسيم في الترتيب عند التعارض^(١).

فحقيقة تقسيم دلالة الألفاظ - بالنظر إلى اختلاف القطعية - ترجع إلى تقسيم الجمهور ، والدلالة القطعية فيه هي دلالة (النص)^(٢).

تعريف النص:

قال ابن فارس : « النون والصاد أصل صحيح يدل على رفع وارتفاع وانتهاء في الشيء ، ومنه قولهم : (نصّ الحديث إلى فلان) رفعه إليه ، والنص في السَّير : أرفعه... ونصُّ كل شيء منتهاه »^(٣).
ومنه منصة العروس : وهي ما تظهر عليه لترى^(٤).

(١) انظر أصول البزدوي مع كشف الأسرار ١/٤٨-٤٩ ، والقطعي في ذلك بمعناه الأعم وهو الذي فيه احتمال لم يعتد به لعدم الدليل ، وانظر خلاف مشايخ سمرقند من الحنفية لمذهب جمهورهم وموافقتهم جمهور العلماء من غيرهم في ميزان الأصول لعلاء الدين السمرقندي ص ٢٦٠ .

(٢) ولذا يذكر أهل العلم بعد الكلام على أنواع التقسيمات الأخرى ما إذا كانت نصا قطعيا أو ظاهرا ظنيا ، كالقوله على قطعية الخاص والعام وقطعية المفهوم وقطعية عبارة النص أو إشارته... ونحو ذلك ، انظر تفسير النصوص ١/١٥٣، ١٦٩، ١٧٥، ٤٩٤، ٥٢٥، ١٠٦/٢ ، ١٦٢ ، وموازنة بين دلالة النص والقياس الأصولي ١/٣٥٣ .

(٣) معجم مقاييس اللغة ٥/٣٥٦-٣٥٧ .

(٤) انظر لسان العرب لابن منظور ٧/٩٧-٩٩ .

وأما إذا أخذ النص في اصطلاح من يستعمله فيما لا احتمال فيه^(١) فله تعريفان :

الأول : أنه اللفظ الذي لا يتطرق إليه احتمال أصلا ، لا عن قرب ولا عن بعد .

الثاني : أنه اللفظ الذي لا يتطرق إليه احتمال مقبول يعضده دليل^(٢) .
فكون الدليل (نصا) هو قطعيته من جهة الدلالة ، وبلوغه غاية الوضوح والظهور ومنتهى البيان ، بارتفاعه فوق موارد الاحتمالات ومتطرق الشبه في الدلالة ، وإلى هذا تشير تعريفات أهل العلم له^(٣) .
وما سبق من اختلاف تعريف النص مبني على اختلاف التعريف في القطع ، واختلاف مسالك العلماء في الاعتداد بالاحتمال في إزالة القطعية^(٤) .

(١) ففيه اصطلاحات أخرى غير ذلك كاستعماله بمعنى (الظاهر) أو استعماله بمعنى اللفظ الوارد في الكتاب والسنة . انظر المستصفى للغزالي ٣/٨٤-٨٥ والبحر المحيط للزركشي ١/٤٦٢-٤٦٤ .

(٢) انظر المرجعين السابقين .

(٣) انظر التقريب والإرشاد للقاضي أبي بكر الباقلاني ١/٣٤٠-٣٤١ والعدة للقاضي أبي يعلى ١/١٣٧ والحدود للباجي ٤٢-٤٣ وشرح تنقيح الفصول للقرافي ص ٣٦ ، وشرح مختصر الروضة للطوفي ١/٥٥٣-٥٥٤ .

(٤) انظر تعريف القطع عند الأصوليين ص (٣٩) ، ومسلكي أهل العلم في الاعتداد بالاحتمال ص (١٩١) من هذه الرسالة .

واختلاف التعريف في (النص) هنا يشير إلى أن طرح الاحتمال البعيد في التأثير في القطعية ليس

على أن ما دون النص من الظهور والرححان قد تحتف به قرائن القطعية ، فتدفع عنه الاحتمالات ، ويستوي غير النص وضعاً بالنص في قطعية الدلالة ؛ فإن القطعية كما يكون سببها مجرد اللفظ وهي القطعية القرية المطلقة ، كذلك قد يكون سببها القرائن المحتفة بغير القطعي ، والتي ترفعه إلى القطعية والنصية^(١).

مثل لذلك بعض العلماء بقوله ﷺ لما سئل عن بيع الرطب بالتمر ، قال : « أينقص الرطب إذا جف ؟ » ، قالوا : نعم ، قال « فلا إذا »^(٢) ، فإن قرائن السياق تدل قطعاً على أن المراد من النفي في قوله (فلا) نفي الجواز ، أي المنع من البيع ؛ من ذلك أنه ﷺ إنما سئل عن الجواز ، فالنفي في الجواب للجواز الواقع في السؤال ؛ إذ السؤال يقع على الجواب ، ومن ذلك التعليل بالنقص ، فإن نقص أحد العوضين مناسب للمنع في الربويات وليس الجواز .

وبه يتبين ضعف قول من ذكر أن قوله ﷺ : ((فلا إذا)) يحتل أن يكون المنفي الجواز بتقدير : (فلا يجوز إذا) ، وأنه يحتل أن يكون المنفي البأس فيقدر :

←

مسلكاً خاصاً بالحنفية ؛ لأن تعريفات النص هنا على اصطلاح الجمهور غير الحنفية .

(١) انظر مبحث أثر القرائن في القطعية ص (١٥١) .

(و)النصية) ك (القطعية) صوغاً ومعنى ، غير أن (النصية) للقطعية من جهة الدلالة خاصة ؛ لأنها من النص ، والقطعية عند الإطلاق تشمل الجهتين ؛ فالنسبة بينهما عموم وخصوص مطلق.

(٢) رواه الإمام أحمد في المسند ٥٠/٣ ، وانظر تخرجه أوفى ص (٤٥٤) .

(فلا بأس إذا)^(١)، ويكون المعنى على الاحتمال الثاني جواز البيع .

مثال النص:

قال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى : « والبيان اسم جامع لمعان مجتمعة الأصول متشعبة الفروع... وإن كان بعضها أشدَّ تأكيداً بيان من بعض... فجماع ما أبان الله لخلقه في كتابه مما تعبد بهم به... من وجوه : فمنها ما أبانه لخلقه نصاً ، مثل جمل فرائضه في أن عليهم صلاة وزكاة وحجاً وصوماً ، وأنه حرم الفواحش ما ظهر منها وما بطن ، ونص الزنا والخمر وأكل الميتة والدم ولحم الخنزير ، وبين كيف فرض الوضوء »^(٢).

ومثل الإمام الشافعي لذلك من الأدلة بقوله تعالى : ﴿فَمَنْ تَمَعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتَ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾^(٣)، قال : « فكان بيناً عند من خوطب بهذه الآية أن صوم الثلاثة في الحج والسبعة في المرجع عشرة كاملة »^(٤)، ومثل بقوله تعالى : ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَّمْنَاهَا بِعَشْرِ فَنَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾^(٥) .

(١) انظر مفتاح الوصول للشريف التلمساني ٤٣-٤٤ .

(٢) الرسالة ص ٢١ .

(٣) سورة البقرة ١٩٦ .

(٤) الرسالة ص ٢٦ .

(٥) سورة الأعراف (١٤٢) .

فكل هذا قطعي في وجوب صيام عشرة أيام على المتمتع ، وأن ميقات
الرب تعالى لموسى أربعون ليلة .

وفي الآيتين زيادة في تبين جملة العدد في السبع والثلاث ، وفي الثلاثين
والعشر .

ومثل القاضي أبو بكر الباقلاني للنص بقوله تعالى : ﴿ مُحَمَّدٌ رَسُولُ
اللَّهِ ﴾ ^(١) ، قال : « وأمثال ذلك من النصوص الظاهرة التي لا إشكال ولا
احتمال في المراد بها » ^(٢) .



(١) سورة الفتح (٢٩) .

(٢) التقريب والإرشاد ١/ ٣٤٠-٣٤١ ، ٤٣١-٤٣٢ .

المطلب الثاني

قطعية العموم

من مباحث القطعية في الكتاب والسنة قطعية ما وقع فيهما من الألفاظ العامة^(١)، وبحث القطعية في العموم هو من حيث الدلالة ؛ لأن العام قد يكون من جهة الثبوت قطعيا ، كما إذا كان اللفظ العام في الكتاب ، أو في السنة المتواترة ، أو في خبر الواحد الذي احتفت به قرائن القطعية ، وقد لا يكون العام قطعيا من جهة الثبوت ، كما لو وقع في خبر واحد لم تحتف به قرائن القطعية فترجحت صحته على ضعفه مع احتمال .

قطعية الخاص:

وقبل البدء في بحث القطعية في العموم يحسن ذكر رأي العلماء في قطعية الخاص .

والخاص : هو اللفظ الدال على مسمى معلوم بعينه أو على كثير محصور ، والخصوص : هو كون اللفظ كذلك^(٢)، كألفاظ العدد .

(١) وقد يستفاد إرادة العموم في الأحكام الشرعية من غير طريق الألفاظ الموضوعية للشمول والعموم والتي هي صيغ العموم التي يقع عليها البحث الأصولي غالبا ، وذلك ما يستفاد من مقاصد الشريعة واستقراء الأدلة الجزئية . انظر الموافقات للشاطبي ٣/٣٠٧ .

(٢) انظر تعريف الخاص في مختصر ابن الحاجب وشرحه ببيان المختصر ١٠٨/٢ وشرح مختصر

ولا خلاف في قطعية الخاص من حيث كان العام غير قطعي ، فيتفق العلماء على جواز إطلاق القطعية على الخاص^(١)، لكن قطعية اللفظ الخاص هي بالنظر إلى مقابلته للفظ العام ؛ لأن الخاص لا يحتمل التخصيص من حيث هو خاص والعام قد يحتمله ، أما إذا كان اللفظ خاصا من وجه و عاما من وجه آخر فالقطعية فيه من حيث هو خاص ، والخلاف في قطعية العام جار فيه من حيث هو عام .

وذلك كلفظ (المسلمين) ، هو عام بالنسبة لأفراد المسلمين خاص بالنسبة لأفراد بني آدم ، فإذا قيل : « أَكْرَمَ المسلمين » كان قطعيا في عدم شموله لغير المسلم ، ولم يكن في ذلك احتمال مطلقا ، بل كان الأمر بالإكرام خاصا بالمسلمين قطعا ، ولكنه ظاهر في دخول جميع المسلمين في الأمر ، فيجري فيه الخلاف في قطعية العام ؛ هل شمول لفظ (المسلمين) لكل فرد مسلم يقطع به أم لا؟^(٢) والله تعالى أعلم .

←

الروضة ٥٥٠/٢ والبحر المحيط ٢٤٠/٣ ، وانظر التعريفات للجرجاني ص ٩٥ .

(١) انظر التحرير للكمال ابن الهمام ٢٦٧/١ ، وذكر الأمير بادشاه أن قطعية الخاص هي بالمعنى الأعم الذي لا ينفي إلا الاحتمال الناشئ عن الدليل ؛ وعلل ذلك بأن الخاص يحتمل الجاز فيما هو خاص فيه . انظر تيسير التحرير ٢٦٨/١ وتفسير النصوص ٢١٦٢-١٦٩ ، ويكون الأمر على اصطلاح من لا يطلق القطع بالمعنى الأعم أن القطع هنا هو بالنظر إلى قطع احتمال معين وهو احتمال التخصيص .

(٢) انظر البحر المحيط للزركشي ٢٩/٣ مع زيادة وتفصيل .

تعريف العام:

قال الجوهري : « العامة خلاف الخاصة... عَمَّ الشيء يعم عموما : شمل الجماعة ، يقال : عمهم بالعطية »^(١)، وقال ابن فارس : « العين والميم أصل صحيح واحد يدل على الطول والكثرة والعلو... ومن الجمع قولهم : عَمَّنَا هذا يعمننا عموما) إذا أصاب القوم أجمعين »^(٢).

أما في اصطلاح علماء الأصول فهو :

كلام مستغرق لجميع ما يصلح له ، بحسب وضع واحد ، دفعة ، بلا حصر^(٣).

فخرج بقيد الاستغراق نحو قولك : (بعض الحيوان إنسان) ؛ فإنه لا

(١) الصحاح ١٩٩٢/٥-١٩٩٣ .

(٢) معجم مقاييس اللغة ١٥/٤-١٨ ، وانظر لسان العرب ١٢/٤٢٦ .

(٣) انظر مذكرة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي في أصول الفقه ٢٠٣ ، وانظر تعريف العام والعموم في المعتمد لأبي الحسين البصري ١٨٩/١ والعدة لأبي يعلى الفراء ١٤٠/١ والمنهاج في ترتيب الحاجج للباقي ١٢/١ والمعونة في الجدل للشيرازي ١٢٩/١ والمستصفى للغزالي ٢١٢/٣ والوصول لابن برهان ٢٠٢/١ والمحصل للرازي ٣٠٩/٢ والإحكام في أصول الأحكام للآمدي ٤١٣/٢ ومختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ١٠٤/٢ ومنهاج الأصول مع نهاية السؤل ٣١٢/٢ والتحصيل للأرموي ٣٤٣/١ وشرح مختصر الروضة للطوفي ٤٤٨/٢ وجمع الجوامع لابن السبكي ٣٩٩/١ والبحر المحيط ٥/٣ وشرح الكوكب المنير ١٠١/٣ أصول البزدوي مع كشف الأسرار ٣٣/١ والتحرير للكمال ابن الهمام (مع التيسير) ١٩٠/١ والمنار مع كشف الأسرار للنسفي ١٥٩/١ .

يستغرق ، وخرج بقيد (بحسب وضع واحد) مثل المشترك ، كلفظ (العين) ؛ فإنه يتناول ما يصلح له من العين الجارية والعين الباصرة... لكن بوضعين فصاعدا ، وخرج بقيد (دفعه) النكرة في سياق الإثبات مثل (اضرب رجلا) ؛ فإن استغراقها بدلي لا دفعة واحدة ، وخرج بقيد (بلا حصر) ألفاظ العدد ، كلفظ (عشرة) ؛ فإنه محصور باللفظ .

فمعنى قطعية العام : هل يتيقن أن اللفظ العام مجردا شامل لجميع ما يصلح له ، أم أن شموله لذلك على سبيل الظهور والرجحان دون اليقين والقطع .

مثال العام قوله تعالى : ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾^(١) فإن حد القطع شامل لكل سارق استنادا إلى حجية العموم عند جميع القائلين بحجيته ، والخلاف في القطعية بعد ذلك معناه : هل يقطع بدخول كل سارق في هذا الحد استنادا إلى مجرد لفظ (السارق) مع فرض خلوه من جميع القرائن المبينة ، أم أن ذلك معمول به مع احتمال التخصيص بالنسبة لأي فرد من أفراد السارقين .

تحرير محل النزاع:

ويتحرر محل الخلاف في قطعية العام بأمور :

(١) سورة المائدة (٣٨) .

الأمر الأول : أنه ليس الخلاف هنا في حجية العام ، أي دلالة الصيغ والألفاظ الموضوعة للعموم عليه ، وصحة الاحتجاج بها في إثبات الأحكام الشرعية ؛ لأن القطعية فرع عن الحجية ، فمن خالف في وجود صيغ موضوعة للعموم فعدم كونه قائلاً بقطعية تلك الصيغ في العموم أمر ظاهر ، لذا ينحصر الخلاف في هذه المسألة في القائلين بالحجية دون المانعين^(١).

الأمر الثاني : ليس الخلاف في دلالة اللفظ العام على معناه الأصلي في وضع اللغة ، فلفظ (الرجال) موضوع في اللسان لجمع الرجال ، وإنما الخلاف في هل يتيقن أن المتكلم بذلك يريد كل ما يصلح له اللفظ ، أم أنه يحتمل أنه يريد به بعض ذلك ، أي أن الخلاف في إرادة المتكلم الشمول من اللفظ لا في معنى اللفظ وضعا^(٢).

الأمر الثالث : الخلاف في العام المطلق أي الذي لم يقتزن به ما يدل على كونه مراداً به بعض ما يصلح له اللفظ أو كله على سبيل القطع ، فما دلت القرائن على قطعية العموم أو عدم قطعيته فيه لا يختلف في أنه على

(١) ويدل عليه ترتيب العلماء البحث في العموم ؛ إذ يجعلون الخلاف في قطعية العام مفرعاً على القول بحجية صيغ العموم . انظر ميزان الأصول لعلاء الدين السمرقندي/ ٢٧٧-٢٨٠ والبحر المحيط للزركشي ١٧/٣-٢٦ .

(٢) انظر الإبهاج لابن السبكي ١٤٩/٢ وشرح المحلى على جمع الجوامع ٤٠٧/١ وشرح الكوكب المنير للفتوحى ٢٣٨/١ وانظر التحرير مع التقرير والتحبير ٢٣٨/١ ومسلم الثبوت مع فواتح الرحموت ٢٦٥/١ .

حسب ما دلت القرائن .

ومن العام القطعي بالقرائن قوله تعالى : ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾^(١)
وقوله جل شأنه : ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾^(٢) ، وقوله عز وجل :
﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا كُلٌّ فِي
كِتَابٍ مُبِينٍ﴾^(٣) ، فكل ذلك مما علم قطعاً عمومه .

ومما دلت قرائن القطعية على عدم العموم فيه قول الله تبارك وتعالى :
﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا
حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾^(٤) ، قال الإمام الشافعي رحمه الله : « باب بيان ما
نزل من الكتاب عام الظاهر يراد به كله الخاص » ، وذكر الآية السابقة ، ثم
قال : « فإذا كان من مع رسول الله ناساً غير من جمع لهم الناس ، وكان
المخبرون لهم ناساً غير من جمع لهم وغير من معه ممن جمع عليه معه ، وكان
الجامعون لهم ناساً - فإن الدلالة بيّنة مما وصفت من أنه إنما جمع لهم بعض
الناس دون بعض ، والعلم يحيط^(٥) أنه لم يجمع لهم الناس كلهم ، ولم
يخبرهم الناس كلهم ، ولم يكونوا هم الناس كلهم... وإنما هم جماعة غير

(١) مثلاً : سورة البقرة (٢٩) .

(٢) سورة البقرة (٢٨٤) .

(٣) سورة هود (٦) . وانظر الرسالة للشافعي ص ٥٣-٥٤ فيما علم منه العموم .

(٤) سورة آل عمران (١٧٣) .

(٥) هذا ونحوه في كلام الشافعي عبارة عن معنى القطعية غالباً . انظر ص (٣٣) فما بعد .

كثير من الناس الجامعون منهم غير المجموع لهم ، والمخبرون للمجموع لهم
غير الطائفتين ، والأكثر من الناس في بلدانهم غير الجامعين ولا المجموع لهم
ولا المخبرين»^(١).

فهذا مما علم بقرائن القطعية أن المراد به غير العموم .

فمدار عدم القطعية على احتمال الخصوص مع رجحان العموم ، فإذا
كان معلوما بالقرائن والأدلة الأخرى انتفاء احتمال الخصوص خلص اللفظ
للقطعية ، وكذلك إذا علم بقرائن القطع أن المراد من العام بعض مما يصلح له
قطعا لم يرد الخلاف في هل هو قطعي أم لا^(٢).

الأمر الرابع : العام الذي خصّ بدليل موجب للتخصيص قابل للتعليل
لا يدخل في محل النزاع بين الجمهور والحنفية ، لأن الحنفية لا يقولون بقطعية
العام في مثل ذلك ، إلا ما نقل عن بعضهم من أن التخصيص إذا كان
بقطعي وكان المخصوص معلوما قطعا - أن العام يبقى قطعيا فيما بقي بعد
التخصيص ، وإذا خص منه مجهول لم يبق قطعيا^(٣).

(١) الرسالة/٥٨-٦٠ . وبين - رحمه الله - أن الذي سوغ استعمال (الناس) في ذلك أنه يطلق على
الجمع من ثلاثة إلى جميع الناس وما بين ذلك.

(٢) انظر البرهان للجويني ٢٢٢/١ وشرح الكوكب المنير ٣/١١٤-١١٥ وكشف الأسرار عن
أصول البزدوي ٢٩١/١ وأصول السرخسي ١٣٩/١ وانظر تفسير النصوص لمحمد أديب صالح
١٠٢-١٠٤/٢ .

(٣) انظر أصول الشاشي/٢٦ وأصول الجصاص/١٥٥-١٥٦ وأصول السرخسي ١/١٤٤ .

الأمر الخامس : ليس مما يتنازع فيه ورود الاحتمال في اللفظ العام عقلا ، لذا كان العام عند الحنفية قطعيا نصا غير مُحكَّم ؛ لاحتمال التخصيص عقلا ، فقطعيته عندهم بالمعنى الأعم للقطعية وهو مبني على طرح الاحتمال الذي لا يعضده دليل^(١).

الأمر السادس : عدم قطعية العام يعني احتمال ألا يراد بحكمه أي فرد من أفرادها الداخلة فيه وضعا ، وربما دلت القرينة على عدم احتمال الخصوص في فرد معين من أفرادها ، فلا يكون ذلك الفرد المعين من جملة ما يحتمل ألا يراد في حكم العام .

وذلك مثل الصورة التي ورد العام عليها ؛ فهي قطعية الدخول فيه عند أكثر العلماء ، ونُقل عن تقي الدين السبكي أنه يذهب إلى أن صورة السبب ليست قطعية الدخول في العموم كغيرها من أفرادها ، إلا إذا دل دليل آخر - غير كونها صورة السبب الوارد عليها العام - على دخولها فيه ؛ لأن المقطوع هو بيان حكم السبب وذلك معلوم مع تقدير خروجه من اللفظ العام^(٢).

(١) انظر أصول السرخسي ١٣٧/١ والتحرير مع التقرير والتحجير ٢٣٨/١ .

وقال أبو زيد الدبوسي في تأسيس النظر (ص ٢٢) : « الأصل عند أبي حنيفة أن ما يتناوله اللفظ من طريق العموم ليس كما يتناوله اللفظ من طريق النص والخصوص » ، فهذا يشير إلى أن دلالة العام عند أبي حنيفة ليس في قوة دلالة الخاص .

(٢) انظر جمع الجوامع لابن السبكي ٣٩/٢ - ٤٠ وشرح الكوكب المنير ١٧٨/٣ .

ولعل الخلاف في هذا راجع إلى الخلاف في قرينة كون هذا الفرد صورة السبب ، وهل ذلك من قرائن القطع على تناول العام له أم لا؟ فعند السبكي ليست هذه القرينة من قرائن القطعية في العموم ، خلافاً لأكثر العلماء^(١)، وذلك لا يمنع من أن السبكي يرى كون بعض أفراد العام قطعي الدخول فيه إذا دلت القرينة على ذلك ، وفي كلامه ما يشعر بذلك .

فالحاصل أن العام الذي اقترن به ما يدل على دخول بعض أفراداه فيه قطعاً خارج من محل الخلاف ؛ لأن العام ليس مطلقاً من القرينة بالنسبة لذلك الفرد . والله تعالى أعلم .

الأمر السابع : أدخل الزركشي في محل النزاع اللفظَ المطلق ، وهل ماهيته وشيوعه في جنسه قطعية أم ظاهرة ؛ لأن الإطلاق عموم على سبيل البذل ، وماهيته صالحة لعموم أفراداه^(٢)، وأخرجه الأنصاري من محل النزاع ؛ فجعله من باب الخاص ، فهو قطعي الدلالة بالنسبة لاحتمال التخصيص^(٣).

والتحقيق أن النظر الأول في صلوحه ، وهو عام ؛ فيدخل في محل النزاع ، والنظر الثاني صدقه في الواقع ، وهو في ذلك خاص بفرد مما يصلح له ؛ فلا يدخل في النزاع في قطعية العام ، فقله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ

(١) انظر حاشية البناني على شرح المحلي على جمع الجوامع ٣٩/٢ .

(٢) انظر البحر المحيط ٤١٥/٣ .

(٣) انظر فواتح الرحموت ٣٦٣/١ .

نَسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا ﴿١﴾؛ ﴿رَقَبَةٌ﴾ :
عام باعتبار صلوحه لسائر أنواع الرقاب على سبيل البدل ، وليس
عاما بالنظر إلى أنه لا يجب عتق جميع الرقاب^(٢).

وعليه يمكن أن يختلف في كون لفظ (رقبة) صالحا لجميع الرقاب قطعاً
أو أنه يحتمل عدم صلوحه لبعض الرقاب ، فترتفع القطعية ويبقى الظهور
والرجحان في صلوحه لذلك ، لكن كونه يصدق على رقبة واحدة فقط
بمعنى أجزاء عتق رقبة واحدة ليس من محل النزاع لأنه خاص . فالمطلق يخرج
ويدخل في محل النزاع بحسب هذين النظيرين .

الخلافاً في المسألة:

وقد اختلف العلماء في قطعية دلالة العام على قولين :
القول الأول : أن دلالة العام على كل فرد من أفرادهِ غير قطعية ،
فكل عام يحتمل أن يكون المراد به بعض أفرادهِ دون بعض ، ما لم يدل دليل
خاص على إرادة كل الأفراد أو بعضها .
وهذا مذهب الجمهور ، وبعض الحنفية^(٣).

(١) سورة المجادلة (٣) .

(٢) انظر تلقيح الفهوم في تنقيح صيغ العموم لخليل بن كيكلي العلابي ص ٩٩-١٠٠ .

(٣) انظر مذهب الجمهور في العدة لأبي يعلى الفراء ٢/٥٥٥-٥٥٨، ٥٦٨ ، وإحكام الفصول
للأباجي ص ١٥٥ ، ٢٦٤ ؛ جعل العام من قسم (المحتمل) المقابل للنص ، ص ١٧٨ -

أدلة هذا القول :

الدليل الأول : أن العام يحتمل تخصيص أي فرد من الأفراد الداخلة فيه ، ومع الاحتمال لا يقطع بكون أي واحد منها داخلا في العموم ، غاية ذلك أن دخول الأفراد ظاهر وراجع على عدم دخولها^(١).

واعترض المخالف على هذا الدليل بأن هذا الاحتمال ، وإن كان واردا عقلا ، فإنه مجرد عن دليل يعضده ، فكان كلا احتمال ، فمراد المتكلم إذا لم يكن عليه دليل لم يجوز أن يكون غير ما دل عليه ظاهر لفظه^(٢).

وأجاب أصحاب القول الأول عن هذا الاعتراض بأن الدليل على

←

١١٦/٢ ، وشرح اللع ٣٥٤/١ والبرهان للجويني ٢٢٢/١ والمستصفى (بوقاق) ١١٦/٢ والوصول لابن برهان ٢٦١/١ والإحكام للآمدي ٥٢٨/٢ ، ٥٣٢-٥٣٣ ومختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ١٤٨/٢ وشرح تنقيح الفصول للقرافي ص ٢٠٩ والبحر المحيط ٢٨/٣ . ونسبه العلاتي إلى الجمهور (تلقيح الفهوم في تنقيح صيغ العموم ص ١٨١) ، وكذا الكمال بن الهمام التحرير مع التقرير والتحجير ٢٣٨/١ ، وفي مسلم الثبوت (٢٦٦/١) نسبه ابن عبد الشكور إلى الأكثر .

وانظر مذهب بعض الحنفية في أصول السرخسي ١٣٢/١ وكشف الأسرار لعبد العزيز البخاري ٢٩١/١ ومسلم الثبوت مع فواتح الرحموت ٢٦٥/١ ، وانظر ميزان الأصول لعلاء الدين السمرقندي ص ٢٧٧-٢٨٠ فقد أيد مذهب الجمهور هذا وذكر أنه مذهب مشايخه من سمرقند .

(١) انظر إحكام الفصول للباحي ص ١٥٥ والبرهان ٢٢٢/١ والإحكام للآمدي ٥٢٨/٢ وتلقيح الفهوم بتنقيح صيغ العموم لخليل بن كيكليدي العلاتي ص ١٨٣-١٨٤ وشرح الكوكب المنير ١١٤/٣-١١٥ ، وانظر ميزان الأصول ص ٢٨٤-٢٨٥ .

(٢) انظر أصول السرخسي ١٣٧/١-١٤٠ وكشف الأسرار عن أصول البزدوي ٣٠٦-٣٠٥ .

الاحتمال الوارد في دلالة العام على أفراده كثرة وقوع التخصيص في العمومات الشرعية ، حتى شاع أنه لم يرد عام إلا خص إلا يسيرا ، فذلك يورد الاحتمال في كل لفظ عام أن يراد به بعض أفراده^(١).

ورد المخالفون على ذلك بعدم التسليم بكون ما ذكر دليلا على ورود الاحتمال في كل عام ، وذلك لأمر :

أ - أن التخصيص وقع في كل تلك المواضع بما يسوّغه من الأدلة والقرائن المخصصة ، وذلك لا يوجب الاحتمال فيما لم يرد فيه دليل ولا قرينة على التخصيص .

ب - أن كثرة التخصيص إنما تكون موجبة لورود احتمال التخصيص في كل عام لو أن المخصص الوارد في تلك المواضع مخصص واحد ، فيصبح كل عام محتملا لذلك المخصص المعين ، وليس كذلك ؛ فلا يلزم أن يكون ورود مخصص معين في عام موجبا لاحتمال ورود مخصص آخر غير ذلك في عام آخر .

ج - لو كانت كثرة التخصيص موجبة احتمال التخصيص في كل عام لما صح أن يريد المتكلم من اللفظ العام دخول جميع ما يتناوله ، مع أن قصده إلى ذلك صحيح^(٢).

(١) انظر التحرير مع التقرير والتحجير ٢٣٨/١-٢٣٩ ومسلم الثبوت مع فواتح الرحموت ٣٦٥/١-٣٦٦ .

(٢) انظر مسلم الثبوت مع فواتح الرحموت كما سبق .

د - أن مثل هذا الاستدلال يجري في اللفظ الخاص أيضا ؛ لأن الاستعارة^(١) كثيرة في الكلام ، حتى إنه يعاب شعراً خالٍ منها ، فعلى ما سبق من الاستدلال يكون كل لفظ محتملا للمجاز ، وهو غير صحيح^(٢) . وأجيب عن هذا بأن « المجاز لا يكون أصلا بقرينة منفصلة لا تعلم حالة النطق باللفظ ، بخلاف العام فإنه يتخصص بالأدلة المنفصلة... وتلك الأدلة قد تخفى »^(٣) .

هـ - عدم التسليم بما ذكر من كثرة التخصيص ؛ لأن التخصيص لا يكون إلا بكلام مقارن مستقل مساوٍ للمخصوص في دلالاته ، وذلك غير كثير^(٤) . وأجيب عن هذا أن المراد بالتخصيص قصر العام على بعض أفرادها ، وذلك أعم من أن يكون تخصيصا عند الحنفية أم لا^(٥) .

و - غاية ما في كثرة التخصيص على التسليم بها أن يكون بقاء العموم على عمومها قليلا ، والقليل إنما يحمل على الكثير إذا كان مشكوكا

(١) هي أن تذكر أحد طرفي التشبيه وتريد به الطرف الآخر كقولك : (رأيت أسدا) تريد به رجلا شجاعا . انظر التعريفات ص ٢٠ ، ومفتاح العلوم للسكاكي ص ٦٢٦ .

(٢) انظر المرجعين السابقين .

(٣) تلقيح الفهوم بتنقيح صيغ العموم للعلائي ص ١٨٤ .

(٤) هذا مذهب الحنفية في التخصيص ، انظر التلويح على التوضيح ٤٠/١-٤١ والتحرير مع التقرير والتحجير ٢٤٢/١ ومسلم الثبوت مع شرحه ٢٦٦-٢٦٧ .

(٥) انظر التلويح مع التوضيح ٤٠/١-٤١ والتحرير مع التقرير والتحجير ٢٣٨/١-٢٣٩ وانظر تفسير النصوص لمحمد أديب صالح ١١٢/٢-١١٣ .

فيه غيرَ بَيِّن ، والعام المجرد عما يصرفه عن عمومهِ موضوع للعموم لغة ، فهو بين ، فلا يحمل على الكثير^(١).

الدليل الثاني : صحة تأكيد العموم ، كما في قوله تعالى : ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾^(٢) ولو كان العام قطعيًا في تناوله لجميع أفرادهِ لما احتيج إلى تأكيد ، فتأكيده لقطع ما في مجرد اللفظ العام من الاحتمال ، حتى يثبت اليقين بتناوله الكل .

واعترض على هذا بما ورد من تأكيد المعلوم قطعًا ، مثل قوله تعالى : ﴿ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾^(٣) فظاهره أنه تأكيد للعشرة وهو خاص معلوم قطعًا . وأجاب المانعون للقطعية عن هذا الاعتراض بتأويل التأكيد إلى غير العدد ، كالشواهد^(٤).

الدليل الثالث : واستدل القائل بعدم القطعية بأن التخصيص بالمترaxي لا يكون نسخًا ، ولو كان العام قطعيًا في تناوله جميع أفرادهِ نصًا لكان

(١) انظر التحرير مع التقرير والتحرير ١/٢٣٨-٢٣٩ . ومسلم الثبوت مع فواتح الرحموت ١/٣٦٥-٣٦٦ .

(٢) سورة الحجر (٣٠) .

(٣) سورة البقرة (١٩٦) .

(٤) انظر تلقيح الفهوم بتنقيح صيغ العموم ص ١٨٣-١٨٤ وتخراج الفروع على الأصول للزنجاني ص ٣٢٦-٣٢٧ .

إخراج بعضها منه بعد قطعية التناول - نسخا^(١).

وجواب المخالف عن هذا بالتزام كون إخراج فرد من أفراد العام منه على نحو ما ذكر - نسخا غير تخصيص ؛ لأن التخصيص عندهم إنما يكون بمقارن مستقل مساوٍ للمخصوص في دلالة^(٢).

الدليل الرابع : واستدل لهذا القول بأن العام يجوز تخصيصه بالقياس وخبر الواحد ودليل العقل ، ولو كان العموم كالنص على كل فرد لم يجوز تخصيصه بما ذكر ؛ لعدم جواز إخراج ما يتيقن دخوله في الحكم بما لا يفيد اليقين بخروجه منه^(٣).

وأجاب المخالف عن هذا بوجهين :

الوجه الأول : أن الخاص يجوز صرفه عن حقيقته الثابتة له بخبر الواحد والقياس ، مع أن ثبوته على حقيقته قطعي عند عدمهما ، فكذلك العام .
الوجه الثاني : أن مذهب أكثر الحنفية عدم جواز تخصيص العام بخبر

(١) انظر شرح الكوكب المنير ١١٤/٣ - ١١٥ .

(٢) انظر التلويح على التوضيح ٤٠/١ - ٤١ والتحرير مع التقرير والتحبير ٢٤٢/١ ومسلم الثبوت مع شرحه ٢٦٦/١ - ٢٦٧ .

(٣) استدلل لهم السرخسي بذلك ١٤١/١ - ١٤٢ .

وانظر الاستدلال على عدم القطعية بجواز التخصيص مطلقا في الوصول إلى الأصول لابن برهان ٩٤/١ - ٩٥ ، والاستدلال على عدم القطعية بجواز التخصيص بالعقل في المستصفى للغزالي (بولاقي) ١٢٦/٢ ، والاستدلال على عدم القطعية بجواز التخصيص بخبر الواحد في المرجع السابق ١١٦/١ .

الواحد والقياس ، ما لم يخص من قبل بدليل موجب للتخصيص ؛ فيكون القياس وخبر الواحد حينئذ مرجحين لإدخال الفرد المخصوص بهما في جملة دليل المخصوص الموجب^(١).

القول الثاني : قطعية اللفظ العام ، أي العلم القطعي بشموله كل فرد من أفرادهِ .

وهذا مذهب جمهور الحنفية^(٢).

ونقل ذلك عن الإمام الشافعي^(٣)، وحمله الزركشي على أن الناقل ربما استند إلى أن الإمام الشافعي - رحمه الله - قد يسمي الظواهر نصوصا ؛ فيقول في العام : إنه (نص) ، ولا يكون ذلك بمعنى أنه قطعي ؛ لأن اصطلاح الشافعي في (النص) أعم من القطع^(٤).

ونقل إمام الحرمين أن مذهب الشافعي قطعية العموم حيث كان نفي قرينة المخصوص قطعي^(٥)، وذلك واضح ؛ فإن عدم القطعية سببه احتمال

(١) انظر أصول السرخسي ١٤١/١ - ١٤٢ .

(٢) انظر أصول الشافعي ص ٢٠ وأصول الجصاص ص ١٠٢، ١٠٣، ١٥٥ وأصول السرخسي

١٣٢/١ وكشف الأسرار مع أصول البزدوي ٢٩١/١ والتحرير مع التقرير والتحبير ٢٣٨/١

ومسلم الثبوت مع فواتح الرحموت ٢٦٥/١ .

(٣) انظر نهاية السؤل للآسنوي ٣٤٢/٢ - ٣٤٣ والبحر المحيط ٢٧/٣ - ٢٨ .

(٤) انظر البحر المحيط ٢٧/٣ - ٢٨ .

(٥) انظر البرهان ٢٢٢/١ .

الخصوص ، فإذا قطعنا بنفي ما يخصص العام كانت دلالته على أفراده قطعية.

أدلة هذا القول :

الدليل الأول : أن إرادة المتكلم بكلامه ما هو موضوع له حقيقة أمر معلوم وهو الأصل ، وإرادته به المجاز لا يعارض المعلوم ؛ لأنه موهوم لعدم الدليل عليه ، ومراده غيب على غيره ، فلو لم يدل عليه لفظه لكان في طلب معرفته حرج ومشقة ، وذلك مرفوع عن المسلمين^(١).

واعترض بأن الاحتمال هو في إرادة المتكلم كل ما يتناوله لفظه وضعاً ، ودليله كثرة التخصيص^(٢).

الدليل الثاني : لو لم يكن العام قطعياً لجاز إرادة بعض ما يتناوله اللفظ في العرف بلا دليل صارف ، وذلك يؤدي إلى ارتفاع الأمان عن الألفاظ الشرعية ، ويلزم منه التلبيس ، والتجهيل ، والتكليف بالمحال^(٣).

(١) انظر أصول السرخسي ١٣٧/١-١٣٨ والتحرير لابن الهمام مع التقرير والتحجير لابن أمير الحاج ٢٣٩/١ .

وردت أدلة كثيرة في رفع الحرج منها قوله تعالى : ﴿ وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ هُوَ اجْتَبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ سورة الحج (٧٨) . وانظر الموافقات للشاطبي ١٢١/٢ .

(٢) وقد سبق - عند ذكر أدلة القول الأول - الكلام على كثرة التخصيص وما اعترض به على ذلك .

(٣) انظر التحرير مع التقرير والتحجير ٢٣٩/١ . ومسلم الثبوت وشرحه ٢٦٦/١ وذكر فيه أن المقصود برفع الأمان المترتب على القول بعدم القطعية أنه عليه يجوز إرادة بعض ما يتناوله العام عرفاً دون صارف ، ولكن على القول بالقطعية تكون إرادة الكل هو الظاهر حتى يأتي صارف . انتهى كلامه . لكن الخلاف ليس في أن الظاهر من العام إرادة الكل ، فذلك لازم ←

اعترض على هذا الدليل بأمور :

أولا : أن الأمان لن يرتفع بذلك ؛ لأن العمل لازم حتى على القول بعدم القطعية ، فإن الحجية مسلمة لرجحان إرادة العموم وظهورها^(١) ، فالحجية ثابتة وكذا وجوب العمل ، وإنما المنفي هو أن تكون إرادة الكل مقطوعا بها .

ثانيا : أن الجهل يتأتى على ما سبق في حق من قطع بإرادة الكل ؛ لا في حق من لا يقطع بذلك ، لأن المطلوب على القول بنفي القطعية اعتقاد رجحان العموم مع الاحتمال ، فإن قطع قاطع مع ذلك ، ثم انكشف الأمر عن عدم إرادة الكل ، كان هو المجهل نفسه بنفسه ، والملبس عليها^(٢) .

ثالثا : أن المدعى هو خفاء القرينة المبينة للتخصيص على المجتهد لا نفيها ، فلا يلزم من ذلك تلبيس ولا تجهيل^(٣) .

رابعا : أن المكلف به هو اعتقاد ظاهر اللفظ وهو مقدور عليه ، أما المراد على القطع فليس مكلفا به ، فلا يلزم التكليف بالمحال^(٤) .

←

على القول بالحجية .

وانظر مسألة التكليف بالمحال والخلاف فيها في نهاية السؤل ٣٢٩/١ فما بعد .

(١) مسلم الثبوت كما سبق .

(٢) انظر المستصفى (بولاقي) ١٥٥/٢ - ١٥٦ .

(٣) انظر التحرير مع التقرير والتحبير ٢٣٩/١ .

(٤) المرجع السابق .

الدليل الثالث : القياس على النص المطلق ، فإنه يحتمل التقييد إذا دل على ذلك دليل ، مع أنه على حقيقته قطعاً حتى يظهر الدليل الصارف ، والأصل في العموم إرادة الكل ، فلا يصرف عن ذلك إلا بدليل^(١) .

وقد تقدم أن الزركشي أدخل المطلق في محل النزاع^(٢) ، وعلى ذلك لا يصلح المطلق أصلاً محل الخلاف ؛ لاحتمال دخوله فيما ينازع فيه في هذه المسألة .

أثر الخلاف في هذه المسألة:

وقد كان الخلاف في هذه المسألة سبباً للخلاف في مسائل أخرى ، أصولية وفقهية .

فمن المسائل الأصولية : مسألة تخصيص العام بالقياس غير القطعي وخبر الواحد غير القطعي ؛ فإن القول بقطعية العام يمنع تخصيصه ابتداءً بما ليس بقطعي .

ومنها : العمل عند ورود العام والخاص في حكم ، هل يتعارضان إذا جهل تاريخ ورود وينسخ المتقدم منهما المتأخر إذا علم التاريخ ، أم أن العام يحمل على الخاص ويخصص به مطلقاً ؛ لأن العام إذا كان قطعياً ضاهى الخاص

(١) انظر أصول السرخسي ٢٤٠/١ ، والمرجع السابق .

(٢) انظر الأمر السابع من الأمور المذكورة في مطلع هذا المطلب لتحديد محل النزاع .

في قوة تناوله لما تحته من الأفراد ، فيتعارضان ويرجح أحدهما على الآخر^(١) .
وأما المسائل الفقهية فالخلاف فيها مفرع على الخلاف في المسألتين
الأصوليتين .

ومما تفرع على المسألة الأولى : الخلاف في مباح الدم خارج الحرم
إذا التجأ إلى داخله ، فهل يعصمه التجاؤه إلى الحرم أم أنه يُقتصّ منه
داخل الحرم ، فإن عموم قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا ﴾^(٢) يمنع
القصاص ، وقد يجوز ذلك بقياسه على من جنى داخل الحرم ، الجائز قتله
بقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ فَإِنْ
قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ ﴾^(٣) .

ومما ذكر من الخلاف المتفرع على المسألة الثانية جواز بيع العرايا :

(١) انظر الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ٢/٥٢٠-٥٢٣ ، ٥٢٥-٥٢٨ ، ٥٣٦-٥٣٩ ،
ومختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٢/٣١٨-٣٢٤ ، ٣٤٠-٣٤٨ وتلقيح الفهوم بتنقيح
صيف العموم للعلائي ص ١٨٢ والتمهيد للآسنوي ص ٤٠٩ والبحر المحيط ٣/٢٩ وسلاسل
الذهب ص ٢٤٦-٢٤٨ وأصول السرخسي ١/١٤٢-١٤٣ ، ٢/٢٩-٣٠ وميزان الأصول
ص ٦٩١-٦٩٢ وأصول البزدوي مع كشف الأسرار ١/٢٩٤ وكشف الأسرار للنسفي
١/١٦١ والتحرير مع التقرير والتحجير ١/٢٤٠ وانظر أثر الاختلاف في القواعد الأصولية
لمصطفى سعيد الحن ص ٢٠٤-٢٢٣ وتفسير النصوص لمحمد أديب صالح ٢/١١٦-١٢٩ .

(٢) سورة آل عمران (٩٧) .

(٣) سورة البقرة (١٩١) ، وانظر كشف الأسرار للبخاري ١/٢٩٦-٢٩٧ وتخريج الفروع على
الأصول للزنجاني ص ٣٣٠-٣٣٢ .

وهو بيع الثمر على النخل بخرصه تمرا ، لأن عموم قول النبي ﷺ : « والتمر بالتمر... مثلاً بمثل سواء بسواء يدا بيد »^(١) يمنع من ذلك للجهل بالمثلية ، ولكن ذلك جائز بخصوص الأحاديث المُرخَّصة لذلك مثل ما روي أنه ﷺ ((رخص بعد ذلك في بيع العرايا بالرطب أو بالتمر)) ، وفي لفظ : أن رسول الله ﷺ أرخص لصاحب العرية أن يبيعها بخرصها^(٢) .

أساس الخلاف في قطعية العموم:

- الخلاف في قطعية العام على الكيفية التي يقع البحث بها في كتب الأصول يرجع إلى أمر : وهو هل كُثر التخصيص في العمومات الشرعية على وجه يوجب ورود احتمال التخصيص في كل عام شرعي عند المستدل الناظر في الدليل العام ، وإن لم يقف على القرينة الخاصة بالتخصيص في ذلك العام؟ .

(١) رواه مسلم من حديث عبادة بن الصامت . انظر صحيح مسلم ١٢١١/٣ .

(٢) رواه البخاري ومسلم . انظر صحيح البخاري مع فتح الباري ٣/٣٨٣-٣٨٤ وصحيح مسلم ١١٦٨/٣ وعند مسلم ١١٦٩/٣ : « قال يحيى : العَرِيَّةُ أن يشتري الرجل ثَمَرَ النَخْلَات ل طعام أهله رطباً ، بخرصها تمراً » .

والحنفية يجعلون العام و الخاص الوارد في بيع العرايا متعارضين ، ثم يقولون العام ويرجحونه على الخاص لأنه متفق عليه ، أما الجمهور فيحملون العام على الخاص مطلقاً لعدم التعارض بين خاص و عام . وانظر المسألة في المبسوط للسرخسي ١٢/١٩٢-١٩٣ والكافي في فقه أهل المدينة المالكي لابن عبد البر ٢/٦٥٤-٦٥٦ ونهاية المحتاج لأبي العباس الشافعي الصغير ٤/١٥٧-١٥٩ وشرح الزركشي على مختصر الخرقي ٣/٤٧٣ ، وانظر أثر الاختلاف في القواعد الأصولية لمصطفى سعيد الخن ص ٢٠٤-٢٢٣ .

ومن أهم ما يرد على دعوى كثرة التخصيص أن اللفظ العام له اعتباران : قياسي واستعمالي ، أما الاعتبار القياسي ففيه يشمل اللفظ كل ما يصلح له عقلا بالنظر إلى لفظه لغة ، وأما الاعتبار الاستعمالي فلا يشمل اللفظ فيه إلا ما يمكن دخوله في الاستعمال عادة ، فإذا قال قائل : « أكرمتُ الناس » ، فلفظ (الناس) عام يشمل على الاعتبار الأول جميع بني آدم ، ثم يخص منه مَنْ يستحيل حسا أن يلقاهم القائل من الموتى والمفقودين ومَنْ أشبههم... أما على الاعتبار الثاني فلا يدخل في لفظ (الناس) ابتداء إلا من يصح عادة أن يلقاهم القائل .

وإذا قال : « من دخل داري أكرمته » لم يدخل فيه نفسه ؛ لأنه خلاف العادة^(١) .

- ثم إن الخلاف في قطعية العام له تعلق بالخلاف في الاعتداد بالاحتمال الذي لا يعضده دليل في رفع القطعية ؛ لأن الحنفية يعترفون بورود الاحتمال ، لكنهم لا يعتدون به إذ لم يستند إلى دليل^(٢) .

أثر اختلاف المنهج في المسألة:

والنظر في هذه المسألة إلى الوضع القياسي والوضع الاستعمالي ينبه على

(١) انظر الموقفات ٣/٢٦٨-٢٧١ .

(٢) انظر مبحث الاحتمال وأثره في رفع القطعية من هذا البحث ص (١٨١) .

أمر مهم في بحث العموم ، بل المباحث الأصولية عموما ؛ وهو تعدد مناهج البحث في الأدلة والقواعد الأصولية ؛ فمنهج يبحث في الدليل أو القاعدة مفردة عن القرائن وجميع ما يمكن أن يؤثر فيه ، ومنهج النظر الشامل للقاعدة ومقاصد الشريعة والقرائن المؤثرة من واقع الشريعة .

فعلى الأول يدخل في اللفظ العام كل ما يحتمله حسا وعقلا وعادة وشرعا ، مع فرض اللفظ العام مطلقا من كل قرينة تبين المراد من تعزيز للعموم أو بيان وجه للخصوص ، وعلى الثاني لا يدخل في اللفظ العام إلا ما اعتاده الناس عند استعمالهم له في العرف ، ولا يدخل فيه إلا ما يناسب المقاصد والكليات الشرعية في استعمال الألفاظ الشرعية .

ويكون الفرق بين اللفظ في المنهجين : أن اللفظ على الأول ضَعْف لثقل ما احتمل من الممكنات الحسية والعقلية والشرعية ، وأن اللفظ على الثاني قَوِي إذ لم يحتمل إلا ما يمكن دخوله فيه في الاستعمال العادي في اللغة والمقاصد الشرعية .

والأول هو المنهج السائد في أصول الفقه عند الجمهور ، والثاني هو المنهج الذي سار عليه الإمام أبو إسحاق الشاطبي^(١).

أما الحنفية فهم - وإن كانوا يقولون بالقطعية - يقولون بورود

(١) انظر الموافقات ٢٦٨/٣-٢٧١ ، وانظر الثبات والشمول في الشريعة للدكتور عابد بن محمد

السفياني ص ٣٢٠-٣٣٠ .

الاحتمال في اللفظ العام ، ثم يطرحونه لعدم الدليل المؤيد له ، على مسلكتهم في الاعتداد بالاحتمال ، فهم يتفقون مع جمهور الأصوليين في أصل ورود الاحتمال في اللفظ العام ، لكنهم يلغونه في الاعتبار بعد ذلك لعدم الدليل المؤيد ، وقد عرف من منهجهم النظر في الحويلة الفقهية لأئمتهم عند البحث في القواعد الأصولية^(١).

هذا ، والظاهر أن طريقة الشاطبي إنما تناسب الناظر الخبير بالوضع الاستعمالي للفظ ، والمطلع على مقاصد الشريعة وكلياتها ، والمحصل للقرائن المبينة^(٢) ، أما المستدل الذي ليس له طريق إلى الحكم إلا لفظ عام وما قرب من القرائن المبينة ؛ فالقطع على الحكم الذي يفيد اللفظ العام مجردا حينئذ لا يسهل على مثله ، مع احتمال أن يكون في المقاصد والكليات الشرعية من القرائن المنفصلة ما يخص اللفظ .

(١) انظر مرتقى الوصول إلى تاريخ علم الأصول للدكتور موسى بن محمد القرني ص ٢٩-٣٠ .
(٢) قال الشاطبي في الموافقات ٢٣/١ في بيان منهجه في البحث في كتابه : « ولما بدا من مكنون السر ما بدا ، ووفق الله الكريم لما شاء منه وهدى ، لم أزل أقيد من أوابده ، وأضم شوارده تفاصيل وحجلا ، وأسوق من شواهد في مصادر الحكم وموارده ، مبينا لا مجملا ، معتمدا على الاستقراء الكلية ، غير مقتصر على الأفراد الجزئية ، ومبينا أصولها النقلية بأطراف من القضايا العقلية ، حسبما أعطته الاستطاعة والمنة في بيان مقاصد الكتاب والسنة ... » . وقال (٨٧/١) في من هو أهل للنظر في كتابه : « ومن هنا لا يسمح للناظر في هذا الكتاب أن ينظر فيه نظر مفيد أو مستفيد حتى يكون ريان من علم الشريعة ؛ أصولها وفروعها ، منقولها ومعقولها ... » .

فيبقى الخلاف قائما بتمامه في لفظ عام مجرد من جميع القرائن ، حتى
ما يذكر من الوضع الاستعمالي والمقاصد الشرعية ونحوها ، إذا فرض أن
الفاقد لكل ذلك يجوز له النظر في الأدلة ، أو في لفظ عام ليس عند المستدل
به إلا القرائن القرينية ، فهذا مما يتردد فيه النظر وتتداخل فيه المسائل ، فلا
يسهل الترجيح في هذه المسألة ، فالله تعالى أعلم بالصواب .



المطلب الثالث

قطعية المفهوم

تعريف المفهوم وبيان أنواعه ومثاله:

المفهوم لغة : مفعول من فهمت الشيء فهما : أي علمته ، والفهم :

معرفة الشيء وعلمه وعقله^(١).

وهو في الاصطلاح : « ما دل على الحكم لا في محل النطق »^(٢).

وهو نوعان : مفهوم موافقة ومفهوم مخالفة .

أما مفهوم الموافقة فهو : أن يكون المسكوت عنه موافقا للمنطوق في

الحكم ، وهو قسمان : أحدهما : أن يكون المسكوت عنه أولى بالحكم من

المنطوق به ، والثاني : أن يكون المسكوت عنه مساويا للمنطوق في الحكم .

وأما مفهوم المخالفة فهو : أن يكون المسكوت عنه مخالفا للمنطوق في

الحكم^(٣)، وهو كذلك أقسام .

(١) انظر لسان العرب ٤٥٩/١٢ والصحاح للجوهري ٢٠٠٥/٥ .

(٢) مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٤٣٣/٢ .

(٣) انظر المرجع السابق ، وبيان المختصر للأصفهاني ٤٣٣/٢-٤٤٤ ، وانظر تعريف المفهوم والكلام

على أنواعه في : البرهان للحوييني ٢٩٨/١-٢٩٩ والحدود للباجي ص ٥٠ ، والمستصفي للغزالي

٤١٣/٣ والوصول لابن برهان ٣٥٥/١ وشرح مختصر الروضة للطوفي ٧٠٤/٢ ، ٧١٤ وجمع

الجوامع لابن السبكي ٢٦٦/١-٢٤٠ وشرح الكوكب المنير ٤٨١/٣ ومذكرة الشيخ محمد الأمين

الشنقيطي في أصول الفقه ص ٢٣٧ .

ومن أمثلة المفهوم قوله ﷺ : « في الغنم السائمة الزكاة »^(١)؛
فوصف الغنم الواجب فيها الزكاة بالسوم ، وفُهم من ذلك عدم الزكاة في
الغنم المعلوفة .

ويسمى مفهوم الموافقة فحوى الخطاب ولحن الخطاب^(٢)، وهو دلالة
النص عند الحنفية^(٣).

المفهوم القطعي:

ويكون المفهوم قطعياً إذا تحقق فيه أمران قطعياً : أحدهما : أن يقطع
بمعنى الحكم في المنطوق ، أي أن يعلم علماً قطعياً أن الحكم الذي أفاده
الدليل قد شرع لمعنى معين ، والثاني : أن يقطع بأن ذلك المعنى أشد في
المسكوت أو مساو له .

ومن أمثلة المفهوم القطعي :

(١) هذا معنى الحديث المروي في ذلك وليس لفظه ، ورواه البخاري من حديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه
وفيه : « ... وفي صدقة الغنم في سائمها إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة شاة... » صحيح
البخاري مع فتح الباري ٣/٣١٧ . وانظر تخريج الحديث في الابتهاج في تخريج أحاديث المنهاج
للغماري ٥٧-٦٢ وإرواء الغليل للشيخ ناصر الدين الألباني ٣/٣٦٤ ، وما ورد في لفظ الحديث من
باب إضافة الصفة إلى الموصوف ، وما ورد في المثال المذكور جاء الوصف بعد الموصوف على
الترتيب المعهود .

(٢) انظر المراجع السابقة .

(٣) انظر كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري ٢/٢٥٣ .

١- قول الله تبارك وتعالى : ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفٌ وَلَا تَنْهَرُهُمَا ﴾ ^(١) ، فكل عالم بلسان العرب إذا سمع هذا قطع بأن حرمة التأفيف والنهر هنا معناها : إكرام الوالدين ودفع الأذى عنهما ، ويقطع أن الضرب والشتم أشد في إيذائهما من التأفيف ، وأن من ترك التأفيف ولم يتركهما لم يكن أكرمهما ، فإذا قطع بهذين الأمرين لم يبق احتمال في كون الضرب والشتم حراما ؛ استدلالا بالنهي عن التأفيف ^(٢) .

٢- قوله تعالى عن أهل الكتاب : ﴿ وَمِنْهُمْ مَّنْ إِنْ تَأْمَنُهُ بَدِينَارَ لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا ﴾ ^(٣) ، فيفهم من سياق هذا أنه لا يؤدي ما فوق الدينار قطعا .

٣- قوله عز وجل : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يُزَكُّونَ أَنْفُسَهُمْ بَلِ اللَّهُ يُزَكِّي مَن يَشَاءُ وَلَا يُظْلَمُونَ قَتِيلًا ﴾ ^(٤) ، فيفهم من ذلك أنهم لا يُظْلَمُونَ أكبر من قَتِيل قطعا ^(٥) .

(١) سورة الإسراء (٢٣) .

(٢) انظر المستصفى (بولاقي) ١٠٥/٢ والإحكام للآمدي ٦٦/٣ وشرح العضد على مختصر ابن

الحاجب ١٧٣/٢ وشرح الكوكب المنير ٤٧٦/٣ والتحرير مع التقرير والتحجير ١١٣/١ .

(٣) سورة آل عمران (٧٥) .

(٤) سورة النساء (٤٩) ، وذكر ابن كثير في تفسيره (٥٢٤/١) في معنى القَتِيل أنه الذي يكون في شق النواة .

(٥) انظر المستصفى (بولاقي) ٣٣٥-٣٣٦ .

٤- قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾^(١) فيفهم أن إحراق أموالهم وإغراقها مساويان في التحريم للأكل قطعاً^(٢).

٥- حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه قال : ((... وذمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم))^(٣) فيفهم من ذلك ثبوت الذمة لأعلامهم قطعاً^(٤).

٦- حديث عبد الله ابن عمر^(٥) - رضي الله عنهما - عن رسول الله

(١) سورة النساء (١٠) .

(٢) انظر مذكرة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي في أصول الفقه/٢٣٧ ، فهذا مثال للمفهوم القطعي المساوي والآيتان السابقتان من المفهوم القطعي الأولى .

(٣) هو علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم ، أبو الحسن القرشي الهاشمي ، ابن عم رسول الله ﷺ ، تربى في حجره ، وزوجه ابنته فاطمة رضي الله عنها ، انتهت إليه الخلافة بعد عثمان بن عفان رضي الله عنهما ، قتل سنة (٤٠) هـ . انظر الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر ٢٦٩/٤-٢٧١ .

(٤) رواه البخاري ومسلم . انظر صحيح البخاري مع فتح الباري ٤٢/١٢ وصحيح مسلم بترقيم محمد فؤاد عبد الباقي ٩٩٨/٢ .

(٥) انظر البحر المحيط ٩-٨/٤ .

(٦) هو عبد الله بن عمر بن الخطاب أبو عبد الرحمن ، القرشي العدوي ، صحابي ولد بعد بعثة النبي ﷺ بثلاث سنوات ، وتوفي سنة (٧٢) هـ وقيل (٧٣) . انظر الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر ١٠٧/٤-١٠٩ .

ﷺ أنه كان ينهى أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو ؛ مخافة أن تناله أيديهم^(١)، احتج به الإمام أحمد - رحمه الله - على تحريم رهن المصحف عند الذمي ، وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية والفتوحي^(٢) أنه مفهوم قطعي^(٣)، قال شيخ الإسلام ابن تيمية : « لأنه إذا نهى عما قد يكون وسيلة إلى نيلهم إياه فهو عن إنالتهم إياه أنهى وأنهى »^(٤).

قطعية المفهوم وجهتها:

لا خلاف - حسب اطلاعي - في قطعية مفهوم الموافقة على ما سبق سوقه من الأمثلة .

وهو حجة يجب العمل به قطعاً بنوعيه القطعي والظني^(٥)، وإنما الخلاف

(١) رواه البخاري ومسلم ، وليس في صحيح البخاري من قوله : « مخافة أن يناله أيديهم » . انظر صحيح البخاري مع فتح الباري ١٣٣/٦ وصحيح مسلم ١٤٩٠/٣-١٤٩١ . ورواه الإمام أحمد في المسند وابن ماجه في سننه بزيادة « مخافة أن تناله أيديهم » . انظر المسند ٦٣/٢ وسنن ابن ماجه ٩٦١/٢ وصحح الحفاظ ابن حجر كونها من لفظ الحديث غير مدرجة ؛ انظر الفتح ١٣٣/٦-١٣٤ وانظر إرواء الغليل ١٣٨/٥-١٣٩ .

(٢) هو محمد بن أحمد بن عبد العزيز، تقي الدين ابن النجار الفتوحي ، فقيه أصولي ، من تصانيفه : شرح الكوكب المنير ، منتهى الإرادات في جمع المقنع مع التنقيح وزيادات ، توفي سنة (٩٧٢) هـ . انظر النعت الأكمل لأصحاب الإمام أحمد ص ١٤١-١٤٢ والأعلام للزركلي ٢٣٣/٦ ومقدمة تحقيق شرح الكوكب المنير ٥/١-٧ .

(٣) انظر المسودة ص ٣٤٧ وشرح الكوكب المنير ٤٨٦/٣ وحاشية رقم (٥) .

(٤) المسودة كما سبق .

(٥) الظني : هو ما فقد أحد القيدتين المذكورين ؛ وهما قطعية المعنى من الحكم ، وقطعية أن

الذي ينقل في ذلك هو هل دلالاته لفظية أم قياسية^(١) وذلك لا يؤثر في القطعية ؛ إذ كان القياس - عند من جعل دلالة المفهوم قياسية - قياسا قطعيا ، وكانت دلالة النص - عند من جعل دلالة المفهوم لفظية - قطعية ؛ لأن في كل ذلك يقطع بالأمرين السابقين^(٢).

٢
←

المسكوت عنه مساو للمنطوق أو أولى منه في المعنى ، فلماذا لم يقطع بواحد منهما كان المفهوم غير قطعي . ومثاله أن يفهم من عدم أجزاء العوراء في التضحية عدم أجزاء العمياء ؛ لكون المعنى - وهو النقص في الخلقة - أشدّ في العمياء من العوراء ، ووجه عدم القطع في هذا أنه لا يقطع بكون المعنى في عدم أجزاء العوراء النقص المذكور ؛ لاحتمال أن يكون المعنى غير ذلك ، مثل كون العوراء مظنة لنقص رعيها المفضي إلى الهزال ، لأن العوراء لا ترى عند السوم إلا ما قابل إحدى جهتيها أما العمياء فإن عماها مظنة أن يعلفها صاحبها وذلك مظنة السمن ، فلما احتمل الأمر ذلك كان المفهوم ظنيا راجحا . انظر مذكرة الشيخ محمد الأمين ص ٢٥٠ .

(١) فذهب الشافعي ومن تبعه إلى أن دلالة المفهوم قياسية ، سماه (القياس الجلي) ، أو (القياس في معنى الأصل) ، وذهب الحنفية إلى أن دلالاته ليست قياسية بل من نظم اللفظ ، وذهب بعض الأصوليين إلى أن دلالاته لفظية ، لكن اختلفوا : فقال بعضهم : إنه حقيقة عرفية نقل العرف اللفظ عن موضوعه إلى ما هو أعم ، وقيل : إنه مجاز يفهم بالسياق والقرائن من باب إطلاق الأخص وإرادة الأعم . انظر البرهان ٣٠٠/١ والبحر المحيط ١٠/٤-١١ وشرح الكوكب المنير ٤٨٣/٣-٤٨٤ وميزان الأصول/٣٩٨-٣٩٩ وكشف الأسرار عن أصول البزدوي ٧٣/١-٧٤ ومسلم الثبوت مع شرحه فواتح الرحموت ٤١٠/١-٤١١ ومذكرة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي في أصول الفقه ص ٢٣٧ ، ٢٥١ وتفسير النصوص ٦٣٢/١-٦٤٢ وكتاب موازنة بين دلالة النص والقياس الأصولي ٣١٩/١-٣٥٠ .

(٢) انظر الإحكام للآمدي ٦٦/٣ .

وجهة القطعية في المفهوم جهة الدلالة^(١) مثل قطعية العموم ، وعليه
فيمكن أن يكون المفهوم من الدليل قطعيا ، ويكون الدليل من جهة الثبوت
غير قطعي ؛ إذ لا تلازم بين جهتي القطعية .

القطعي من نوعي المفهوم:

الظاهر من كلام العلماء - رحمهم الله - في قطعية المفهوم وأمثلتهم أن
القطعية في المفهوم إنما تتأتى في مفهوم الموافقة ، وهو الذي يسمى أيضا
فحوى الخطاب ، قال الزركشي معللا للتسمية بذلك « لأن فحوى الكلام
ما يفهم منه على سبيل القطع ، وهو [أي مفهوم الموافقة] كذلك »^(٢) .
أما مفهوم المخالفة فالظاهر من كلام أهل العلم أن أعلى ما يصل إليه
هو الظن والرجحان ، ولا يرتقي إلى القطع .

لكن الزركشي ذكر أن كلام إمام الحرمين يقتضي أن مفهوم المخالفة
قد يكون قطعيا ، ولم يذكر قوله المقتضي لذلك^(٣) ، ولعله من قوله في
البرهان : « والمفهوم ينقسم إلى ما يقع نصا غير قابل للتأويل ، ويغلب ذلك

(١) المفهوم قسيم المنطوق وهما قسما الدلالة في أحد تقسيماتها عند الجمهور ، وعند الحنفية
يسمى مفهوم الموافقة (دلالة النص) . انظر المستصفى ١٠٥/٢ وشرح العضد ١٧١/٢ ونهاية

السؤل ١٩٤/٢ وكشف الأسرار عن المنار للنسفي ٣٨٣/١-٣٨٥ .

(٢) البحر المحيط ٧/٤ .

(٣) المرجع السابق ١٦/٤ .

في مفهوم الموافقة إذا انتهى إلى المرتبة العليا ، وإذ ذاك يسمى عند أرباب الأصول : الفحوى » قال : « والغالب على مفهوم المخالفة الظهور والانحطاط عن رتبة النصوص »^(١) ، فجعل الغالب في مفهوم المخالفة الظهور دون القطع ، وذلك يقتضي أن منه - على خلاف الغالب فيه - ما يكون قطعيا ، كما اقتضى جعله الغالب من مفهوم الموافقة القطع والنصية أن يكون منه ما لا يكون قطعيا على خلاف الغالب فيه ، غير أن إمام الحرمين - رحمه الله - لم يذكر مثالا للقطعي من مفهوم المخالفة ، ولا ذكر وجه كونه قطعيا . والله تعالى أعلم .

وللقاضي أبي بكر الباقلاني عبارة قد تحتمل ؛ فإنه قسم الأدلة إلى قسمين قطعي وظني ، ثم قال إشارة إلى القسم القطعي : « ودخل فيه جميع أدلة السمع الموجبة للقطع والعلم ؛ من نصوص الكتاب والسنة ، ومفهومها ، ولحنها ، وإجماع الأمة ... »^(٢) .

فالعطف في قوله : « مفهومها ولحنها » يحتمل أن يكون مراده بالمفهوم مفهوم الموافقة وباللحن مفهوم المخالفة ، كما يحتمل أن يكون مراده باللحن مفهوم الموافقة أو نوع منه ، فاحتملت عبارة القاضي هذه أن يكون ممن يرى جواز كون مفهوم المخالفة قطعيا^(٣) .

(١) البرهان ١/٣١٢-٣١٣ .

(٢) التقريب والإرشاد ١/٢٢١-٢٢٢ .

(٣) ومما يدل على هذا الاحتمال قول المحقق بعد كلام الباقلاني المذكور : « يريد المصنف بالمفهوم
⇐

لكن في كلام القاضي (رحمه الله) ما يجعل الاحتمال الثاني - وهو كون مراده باللحن مفهوم الموافقة أو نوع منه - هو الراجح قطعاً ، وعليه لا يكون في عبارته ما يوهم قطعية مفهوم المخالفة .
والذي يؤيد هذا الاحتمال وأن القاضي يريد باللحن غير مفهوم المخالفة أمور :

أولها : تصريحه بأن مراده بـ (المفهوم) و (اللحن) معنى واحد ، قال : « وقولنا : مفهوم من معناه ، ولحنه ، وفحواه ، بمنزلة واحدة »^(١) .
الثاني : أن القاضي لما ذكر أقسام الخطاب من حيث إفادته لمعناه قال في بعض الأقسام : « ما يستقل بنفسه من جهة مفهومه ولحنه وفحواه » ، والأمثلة التي ذكرها داخلة بالأصالة في هذا القسم كلها أمثلة مفهوم الموافقة التي يذكرها أهل العلم^(٢) .

←

مفهوم الموافقة ، ويريد بلحن الخطاب مفهوم المخالفة ، وكونهما أدلة قطعية مطلقاً فيه نظر » ، ثم نقل عن إمام الحرمين ما يفيد عدم الإطلاق في قطعيتهما ، ثم قال المحقق : « وهو الصواب للاختلاف في حجية مفهوم المخالفة ، ثم إن القائلين بحجيته لا يقولون بحجيته مطلقاً » . المرجع السابق حاشية رقم (٤) .

(١) المرجع السابق ٣٤٧/١ ؛ قال المحقق بعد كلام الباقلاني هذا : « صرح الباقلاني بأن المفهوم والفحوى بمعنى واحد ، وهذا مخالف لما استقر عليه الاصطلاح عند جمهور الأصوليين بعدئذ حيث خصوا كل كلمة من هذه الكلمات بشيء ، فالمقصود بالفحوى مفهوم الموافقة الأولى ، والمقصود باللحن مفهوم الموافقة المساوي ، والمقصود بالمفهوم إذا أطلق مفهوم المخالفة » .
حاشية رقم (٥٧) .

(٢) انظر المرجع السابق ٣٤١/١ - ٣٤٢ .

الثالث : أن القاضي أطلق على مفهوم المخالفة (دليل الخطاب) ، وأشار إلى الخلاف في حجته ، وفي ذلك إشارة إلى أن اصطلاح (اللحن) عنده غير مفهوم المخالفة^(١).

الرابع : أن لحن الخطاب عند أكثر العلماء يطلق على مفهوم الموافقة مطلقا أو مفهوم الموافقة المساوي ، وأما إطلاقه على مفهوم المخالفة فنادر^(٢). فظهر أن الذي أوهمت عبارته جواز قطعية مفهوم المخالفة هو إمام الحرمين أبو المعالي الجويني ، أما القاضي أبو بكر الباقلاني فالظاهر أن ليس في كلامه - إذا أخذ مجموعا بلواحقه - ما يدل على أن مذهبه جواز قطعية مفهوم المخالفة ، كما يفهم من عبارة محقق التقريب . والله تعالى أعلم .

(١) انظر المرجع السابق ٣١١/١ ، وأشار المحقق إلى أنه مفهوم المخالفة . انظر حاشية رقم (٥) .
(٢) انظر بيان المختصر ٤٤٠/٢ والبحر المحيط ٧/٤ وشرح الكوكب المنير ٤٨١/٣-٤٨٢ ، وانظر تعليقات الدكتور عبد الحميد أبو زيد على الوصول لابن برهان ٣٣٥-٣٣٦ حاشية رقم (٣) ، وتحقيق التقريب والإرشاد له أيضا ٣٤١/١ حاشية رقم (١١) ، و ٣٤٧/١ حاشية رقم (٥٧) ، وكتاب : موازنة بين دلالة النص والقياس الأصولي للدكتور حمد الصاعدي ٣١٤ ؛ فَصْلًا الكلام في إطلاقات العلماء في ذلك وما فرقوا به بين لحن الخطاب وفحواه ، ونقلنا كثيرا من عباراتهم في ذلك ، وفيها أن أكثر العلماء يطلق لحن الخطاب على مفهوم الموافقة المساوي ، ومنهم من يجعله مرادفا لفحوى الخطاب ، وأما إطلاق (لحن الخطاب) على مفهوم المخالفة فلم ينقل ذلك إلا عن الآسنوي في قوله : « القسم الثاني : أن يكون مخالفا للمنطوق ، ويسمى دليل الخطاب ولحن الخطاب ومفهوم المخالفة » . انظر نهاية السؤل ٢٠٥/٢ .

مفهوم الموافقة ودلالة النص:

وقد أشار غير واحد ممن بحثوا في قطعية دلالة النص أنه لم يرد عند متقدمي الحنفية تقسيم دلالة النص إلى قطعي وغير قطعي ، وأن ذلك التقسيم إنما ذكره بعض متأخريهم^(١) ، وأن من المتأخرين من غيرهم من ينكر تقسيم (دلالة النص) إلى قطعية وظنية ؛ لأن حقيقة دلالة النص عند الحنفية أنها تفهم بمجرد اللغة من غير احتياج إلى رأي واجتهاد ، وذلك مشكل على القسم الظني من المفهوم ، فكان الأولى عند هؤلاء عدم التقسيم^(٢) .

ويمكن أن يقال : إنه إذا كان المراد من القطع - في مفهوم الموافقة - معناه الأخص المبرأ من الاحتمال مطلقا ، فلا يبعد أن تنقسم دلالة النص إلى قطعي وغير قطعي ؛ لأن بعض ما مثلوا به لدلالة النص لا يخلو من احتمال ، وإذا كان المراد من القطع في ذلك معناه الأعم - الذي لا يعتد فيه بالاحتمال حتى يكون معززا بالدليل - دخلت تلك الأمثلة في القطعية ؛ لأن الاحتمال في تلك الأمثلة لا يعتد به من ذكرها في عداد دلالة النص ولو اعتد به غيره ، فتكون تلك الأمثلة عند موردها قطعية بالمعنى العام^(٣) .

(١) انظر تفسير النصوص لمحمد أديب صالح ١/٥٢٥-٥٢٨ ، ٦٣١ وكتاب موازنة بين دلالة النص والقياس الأصولي تأليف الدكتور حمد الصاعدي ١/٣٥٣-٣٦٢ .

(٢) انظر التقرير والتحجير ١/١١٥ ، وانظر موازنة بين دلالة النص وبين القياس الأصولي كما سبق .

(٣) يدل على ذلك ما علل به صاحب مرآة الأصول (ص ١٦٥-١٦٦) قطعية الأمثلة المذكورة في قسم الظني من (دلالة النص) ، أن تلك الأمثلة قطعية من حيث إن المستدل لا يعتد بالاحتمال

الوارد في تلك الأمثلة وإن اعتد به غيره فلم يقطع .

على أنه لا يجب إذا كان المعنى في (دلالة النص) مدركا بمجرد اللغة
من غير استنباط - أن يكون قطعيا ، إذ ليس كل ما يشترك العامة والخاصة
في فهمه من اللغة قطعيا ، فإن اللغة فيها الألفاظ المشتركة والظاهرة . والله
تعالى أعلم .



الفصل الثاني

أحكام القطعية في الإجماع

المبحث الأول : قطعية الإجماع

تعريف الإجماع:

الإجماع في اللغة يأتي بمعنى العزم ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ فَاجْمِعُوا أَمْرَكُمْ ﴾^(١) ، وقوله : ﴿ فَاجْمِعُوا كَيْدَكُمْ ثُمَّ اتُّوا صَفًّا ﴾^(٢) ، ومنه ما روي عن النبي ﷺ أنه قال : « من لم يجمع الصيام من الليل فلا صيام له »^(٣) .
ويأتي الإجماع بمعنى الاتفاق^(٤) .

أما الإجماع في الاصطلاح فهو : اتفاق مجتهدي أمة محمد ﷺ ، بعد وفاته ، في حادثة ، على أمر من أمور الدين ، في عصر من الأعصار^(٥) .

(١) سورة يونس (٧١) .

(٢) سورة طه (٦٤) .

(٣) أخرجه أبو داود والنسائي والترمذي من حديث ابن عمر عن حفصة رضي الله عنهم ، انظر سنن أبي داود مع عون المعبود ١٢٢/٧ و سنن النسائي ١٩٦/٤-١٩٧ و سنن الترمذي مع تحفة الأحوذى ٤٢٦/٣ .

قال الحافظ في تلخيص الحبير ٢٠٠/٢ : « واختلف الأئمة في رفعه ووقفه » ، وصححه الشيخ ناصر الدين الألباني ، انظر إرواء الغليل ٢٥/٤ وصحيح سنن الترمذي ٢٢٢/١ .

(٤) انظر الصحاح للجوهري ١١٩٨/٣ ومعجم مقاييس اللغة لأحمد بن فارس ٤٧٩/١ لسان العرب ٥٧/٨ والقاموس المحيط ١٥/٣ والمصباح المنير ١٠٩ .

(٥) التعريف نصا من البحر المحيط للزرکشي ٤/٣٦ إلا قيد الأمر المتفق عليه بما كان من أمور الدين ، فذلك من المراجع الأخرى . انظر تعريف الإجماع في العدة لأبي يعلى الفراء ١٧٠/١

معنى قطعية الإجماع وجهتها:

ومعنى قطعية الإجماع أنه دليل قطعي على صواب الحكم المجمع عليه وخطأ خلافه ، فالحكم مقطوع به ، ودليل القطع فيه الإجماع الذي لا يحتمل في دلالاته إلا صحة الحكم .

فتكون قطعية الإجماع ملحقة بجهة الدلالة ، أما قطعيته من جهة الثبوت فذلك تابع لطريق نقله ، فقد ينقل بالخبر المتواتر ، وقد ينقل بخبر الواحد ، والكلام في قطعية المتواتر وقطعية خبر الواحد جارٍ فيه .

فرجعت حقيقة البحث في قطعية الإجماع إلى البحث في قطعيته من حيث الدلالة .

هذا هو المراد من قطعية الإجماع ههنا ، وهناك وجه آخر لقطعيته يقصد به قطعيته من حيث الحجية ، أي : هل الأدلة المستدل بها على كون الإجماع حجةً شرعيةً أدلةً قطعية ، وقد أشرت غير مرة في هذا البحث إلى أن بحث الحجية غير بحث القطعية ، وأن بحث القطعية مفرع على الحجية ؛

←

والحدود للباجي ص ٦٣-٦٤ والمعونة في الجدل للشيرازي ص ١٣٥ المستصفي ٢/٢٩٤ والمحصل للرازي ٤/٢٠ والإحكام في أصول الأحكام للآمدي ١/١٦٨ ومختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ١/٥٢١ شرح مختصر الروضة للطوفي ٣/٥ جمع الجوامع لابن السبكي ٢/١٧٦ شرح الكوكب المنير ٢/٢١١ ، وانظر التحرير لابن الهمام ٣/٢٢٤ وفتح الغفار لابن نجيم ٣/٣ ومذكرة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي ص ١٥١ .

فمن لا يرى حجية الإجماع لا يقع البحث معه في قطعيته .

قطعية الإجماع:

مذهب جماهير أهل العلم من أصحاب المذاهب الأربعة وغيرهم أن الإجماع دليل قطعي^(١)، وإن اختلفوا في تحديد القطعي منه ، كما سيأتي إن شاء الله^(٢).

وذكر القرافي أن هذا القول مذهب كل من تقدم الرازي^(٣).

والحجة للجمهور على قطعية الإجماع أن أدلة حجيته دلت على أمرين :

الأمر الأول : اليقين بأن الإجماع حجة شرعية ، يجب العمل بما دل

عليه من الأحكام ، كسائر الحجج الشرعية من الكتاب والسنة والقياس .

الأمر الثاني : اليقين بأن الحكم المجمع عليه حكم قطعي ، لا يحتمل غير

كونه صوابا .

(١) انظر الرسالة للشافعي ص ٣٢٢ والعدة لأبي يعلى ١٠٥٨/٤ وإحكام الفصول للباجي ص ٤٣٥ والبرهان للجويني ١٢٠/١ والمستصفى للغزالي ٢٩٨/٢-٣٣١ والوصول إلى الأصول لابن برهان ٧٢/٢-٨٨،٧٦ والإبهاج لابن السبكي ٤٠٦/٢ والبحر المحيط ٤٤٣/٤ والموافقات للشاطبي ٤١/١-٤٢ ومجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ١٧/١ وشرح الكوكب المنير ٢١٤-٢١٥ ، وانظر أصول السرخسي ٢٩٥/١ وكشف الأسرار عن أصول البزدوي ٢٥١/٣ وشرح تنقيح الفصول ص ٣٣٨ .

(٢) انظر ص (٤٠٢) .

(٣) انظر نفائس الأصول في شرح المحصول ٣/ق-٥ ب .

ذلك أن أدلة الحجية تضمنت نفي الخطأ عما أجمعت عليه الأمة ، وما انتفى فيه احتمال الخطأ كان صواباً قطعاً ، وهذا هو معنى قطعية الإجماع^(١).

١- ومن ذلك قوله تبارك وتعالى : ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ ۖ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾^(٢) ، فالحق يتعين أن يكون في سيبلهم إذا كان غير سيبلهم قد توعد على اتباعه .

٢- ومنه قوله تعالى : ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾^(٣) ، فيكون ما أجمعوا عليه من جملة المعروف من غير احتمال ؛ لأنهم إذا أجمعوا على أمر فلن يوجد من ينهى عنه ، ولو لم يكن معروفاً لوجد من ينهى عنه ، كما أخبر الله تعالى .

٣- ومنه قوله تعالى : ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾^(٤) ، فكان نهيه عز وجل عن التفرق دليلاً على أن ما أجمعوا عليه يتعين فيه الصواب ، وإلا لما وقع الأمر بالاعتصام به .

٤- وقد استدلل شيخ الإسلام ابن تيمية على حجية الإجماع بأدلة يدل

(١) انظر أدلة الحجية في المراجع السابقة .

(٢) سورة النساء الآية (١١٥)

(٣) سورة آل عمران (١١٠) .

(٤) سورة آل عمران (١٠٣) .

وجه الاستدلال بها على قطعية الإجماع : كقوله تعالى : ﴿ شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ ﴾ ^(١) وقوله تعالى : ﴿ مُنِيبِينَ إِلَيْهِ وَاتَّقُوهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ . مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴾ ^(٢) وقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ . وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ . فَتَقَطُّوا أُمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ زُبُرًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴾ ^(٣) ، قال ابن تيمية في بيان وجه الدلالة : « فإنهم إذا كانوا مطيعين لله بذلك مرحومين ؛ فلا يكون طاعة الله ورحمته بفعل لم يأمر الله به من اعتقاد أو قول أو عمل ، فلو كان القول أو العمل الذي أجمعوا عليه لم يأمر الله به لم يكن طاعة لله ولا سببا لرحمته » ^(٤) . فانتفى احتمال كون الأمر المجمع عليه خطأ لم يأمر الله به ، فتثبت قطعية الإجماع كما ثبتت حجيته .

٥- ومن أدلة القطعية في أدلة الحجية قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ

(١) سورة الشورى (١٣) .

(٢) سورة الروم (٣٢، ٣١) .

(٣) سورة المؤمنون (٥١-٥٣) .

(٤) مجموع الفتاوى ١٧/١ .

وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا^(١)، فما لم يكن فيه تنازع ، وكان محل إجماع ، تعين أن يكون هو الصواب .

ومن أدلة السنة على حجية الإجماع أدلة على قطعيتها .

١- ومن ذلك ما روي عن الرسول ﷺ بألفاظ تدل على نفي احتمال أن تجتمع هذه الأمة على الخطأ ، مثل قوله ﷺ : ((إن أمتي لا تجتمع على ضلالة)) أو ((إن الله عز وجل لا يجمع أمتي إلا على هدى))^(٢) .

٢- ومن ذلك ألفاظ دلت على أن الحق يلزم أبدا هذه الأمة ولو في طائفة منها ، مثل قوله ﷺ : « لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم حتى يأتي أمر الله وهم كذلك »^(٣)، فإذا أجمعت كل الأمة قطع بأن الحق فيما أجمعوا عليه ؛ لأنها حينئذ مشتملة على الطائفة الظاهرين على الحق .

٣- كما أن أحاديث لزوم الجماعة والنهي عن مفارقتها تدل على أن الصواب في الأمر المجمع عليه ؛ لأنه الذي يلزم اتباعه ويحظر تركه^(٤) .

(١) سورة النساء (٥٩) .

(٢) أخرجه الإمام أحمد في المسند ١٤٥/٥ وأبو داود في السنن (مع عون المعبود) ٣٢٥/١١-٣٢٦ والترمذي في سننه ٤٦٦/٤ . وصححه الشيخ ناصر الدين . انظر صحيح الترمذي ٢٣٢/٢ .

(٣) رواه البخاري ومسلم . انظر صحيح البخاري مع فتح الباري ٢٩٣/١٣ وصحيح مسلم تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ١٣٧/١ ، ١٥٢٣/٣ ، ورواه مسلم بألفاظ عديدة منها اللفظ المذكور .

(٤) انظر الكلام على أحاديث حجية الإجماع مفصلة مع التخريج في تحقيق د. طه جابر العلواني للمحصول للرازي ٣٥/٤-١٠٠ .

فهذه الأمة معصومة فيما أجمعت عليه ، من أن يكون ذلك المجمع عليه خطأ أو ضلالة .

وقد استدل الشاطبي على حجية الإجماع بعصمة الأمة^(١)، وفي ذلك وجه للقطعية أيضا .

واستدل بعض العلماء على حجية الإجماع بأدلة عقلية أو عادية ، فيها دلالة على قطعية الحكم المجمع عليه ، ومن ذلك أن للإجماع صورتين :

أولاهما أن يجمع علماء العصر على حكم مظنون ، ويكون ذلك الحكم مما يتطرق إليه الاحتمال ويمكن فيه الخلاف واضطراب الآراء ، فيكون قطعهم بالحكم في مثل ذلك دليلا قاطعا على استنادهم إلى مصدر سمعي قطعي ، وإن لم ينقل مستندهم .

وثانيهما : أن يجمع علماء العصر على حكم مظنون ، ويعلم أن مستندهم في ذلك دليل ظني ، ودليل القطعية في هذا الصورة أن العصور المتلاحقة بعد عصر الإجماع يجمعون على تبكيث المخالف للإجماع ، ونسبته إلى الخروج عن الجادة وإلى الضلالة والعُقوق ، ولا يجمعون على ذلك إلا بأنهم استندوا إلى قاطع شرعي ، كالأخبار المروية عن الرسول ﷺ مما فيه دلالة على تحريم مخالفة الحكم المجمع عليه ، وإن لم ينقل ذلك بطريق قطعي^(٢).

(١) انظر الموافقات ٢/٥٨-٦١، ٢٥٨ .

(٢) انظر البرهان ١/٤٣٦-٤٣٨ .

المخالف في قطعية الإجماع:

وخالف الفخر الرازي في (المحصول) ما سبق من مذهب الجمهور ؛ فذهب إلى أن الإجماع حجة غير قطعية ؛ لأن مسألة حجية الإجماع نفسها غير قطعية ، بمعنى أن الأدلة على حجية الإجماع لا ترتفع إلى القطع^(١).

وتبعه شمس الدين الأصفهاني في ذلك وأيده وانتصر له ، وردَّ على من خالفه ، ثم قال : « واعلم أن إقامة دليل قاطع على أن الإجماع حجة قطعية قد عرفت صعوبته ، وعدم انتهاض القاطع في ذلك »^(٢).

وفصّل نجم الدين الطوفي فقال : « ليس المراد بكونه حجة قاطعة القطع العقلي ، وهو الجزم الذي لا يحتمل النقيض في نفس الأمر... » قال : « فدل على أن المراد بكونه قاطعاً القطع الشرعي لا العقلي »^(٣)، ثم بيّن قصر قطعيته في كونه مقدماً في البحث عن الدليل على سائر الأدلة الشرعية ؛ لعدم احتمال النسخ^(٤)، بل صرح باختياره أن الإجماع ظني ، بعد أن ضعّف أدلته وطرق إليها الاحتمالات^(٥)، ومما استدلل به على عدم قطعية الإجماع الخلافُ

(١) انظر المحصول ٩٦-٩١/٤ .

(٢) الكاشف عن المحصول للأصفهاني القسم الخامس ص ٣٠٥ ، وانظر الكلام على المسألة فيه من ص ٢٧٣-٣٠٦ .

(٣) شرح مختصر الروضة ٢٩/٣-٣٠ .

(٤) المرجع السابق .

(٥) انظر شرح مختصر الروضة ١٣٨/٣-١٤٢ .

في تكفير مخالف الحكم المجمع عليه ؛ قال : « لأن القواطع العقلية لا يختلف فيها ولا في تكفير من أنكر أحكامها المعتمدة شرعاً »^(١).

أما الآمدي فقد نقل غير واحد من أهل العلم عنه القول بعدم قطعية الإجماع^(٢)، وذكر بعض العلماء أنه مقتضى كلامه في كتابيه الإحكام والمنتهى^(٣).

أما في (الإحكام) فقد صرح في موضع منه بالقطعية ، فإنه - لما اختار المنع في مسألة صحة الإجماع بعد الخلاف - قال معللاً اختياره : « وذلك لأننا نبيّن أن اتفاق الأمة على الحكم ولو في لحظة واحدة ، كان ذلك مستنداً إلى دليل ظني أو قطعي ، أنه يكون حجة قاطعة مانعة من مخالفته... »^(٤)، ويدل على ذلك أيضاً صنيعة عند الاستدلال على حجية الإجماع في كتابه الإحكام ؛ فقد عوّل على السنة ، وذكر أن مجموع ما ورد فيها من أحاديث مفيدة للقطع ، لأنها من المتواتر المعنوي^(٥).

(١) المرجع السابق ٢٩/٢-٣٠ ، وانظر الخلاف في تكفير منكر الحكم المجمع عليه في الإحكام للآمدي ٢٣٩/١ .

(٢) انظر جمع الجوامع لابن السبكي ١٩٥/٢-١٩٧ والبحر المحيط ٤٤٣/٤ وشرح الكوكب المنير ٤١٥-٢١٤/٢ .

(٣) انظر نهاية السؤل ٤١/١ ، ٢٦٢/٣ .

(٤) الإحكام في أصول الأحكام ٢٣٥/٢-١ .

(٥) المرجع السابق ١-١٨٦/٢-١٩١ .

أما في (منتهى السؤل) فظاهر كلامه فيه عدم القول بالقطعية ؛ فقد قال عند الاستدلال على حجية الإجماع : « وقد احتج المبتون بحجج نقلية وعقلية... أما الحجج النقلية فكلها ظنية »^(١)، وذكر أن الأحاديث الواردة في ذلك تفيد « الظن الغالب المقارب للقطع » وأنه - أي الظن الغالب المقارب للقطع - هو المطلوب في مسألة حجية الإجماع ، ثم ذكر أن الدليل العقلي لا يفي بالغرض المقصود من المسألة^(٢).

فالآمدي ، وإن صرح في (الإحكام) بالقطعية لدلالة السنة ، فهو في (المنتهى) مثل الرازي في الحصول في تضعيف أدلة حجية الإجماع والقول بعدم قطعيتها . والله تعالى أعلم .

ترجيح مذهب الجمهور :

والذي يترجح - والله أعلم - هو ما ذهب إليه الجمهور من أن الإجماع حجة قطعية ، مقطوع بصواب ما دل عليه وبخطأ ما خالفه ، وذلك لما يأتي :

أولاً : لقوة ما استدلوا به على ذلك من الآيات والأحاديث الدالة على لزوم اتباع سبيل المؤمنين والحذر من مخالفتهم ، ونفي احتمال الخطأ عن الأمر الذي عليه جماعتهم ، وهي أدلة - وإن أمكن تطرق أطراف

(١) منتهى السؤل ص ٥٠ .

(٢) المرجع السابق ص ٥١-٥٢ .

الاحتمالات العقلية في دلالتها على قطعية الإجماع مع حجيته إلى بعض منها منفردة أو بالنسبة لمستدل بها - فإنها تأبى الاحتمال بمجموعها عند من حققها واطلع على مجموعها ، وأخذ بها مع كافة قرائن القطعية .

وهذا أصل عظيم في وجه دلالة هذه النصوص من القرآن والسنة على قطعية الإجماع مع حجيته ، وهو مبني على تتبع وراثه النبوة التي تلقاها السلف من الصحابة - رضي الله عنهم - فمن بعدهم ، ممن نهج منهجهم قرنا بعد قرن - رحمة الله عليهم - في مسائل الدين ، وطرق الاستدلال عليها ، وكيفية استفادة العلم واليقين فيها ، فكل ذلك يدل على أن ما عليه أمر المسلمين جميعا من أمور الدين هو الحق قطعا ، وأنه لا تجوز مخالفته .

وقد بالغ بعض علماء أصول الفقه في الرد على دعوى الرازي عدم قطعية الإجماع ، وأن سببها عدم الالتفات إلى هذا الأصل .

قال التبريزي^(١) - إشارة إلى أحد الأسئلة التي أوردها الرازي على حجية الإجماع - : « أما السؤال الرابع عشر فقد انقاد له المصنف ، وكاع^(٢) »

(١) هو مظفر بن أبي الخير (وقيل أبي محمد) بن إسماعيل ، أبو سعد أمين الدين التبريزي ، فقيه أصولي ، من تصانيفه : تنقيح المحصول وهو اختصار المحصول للرازي ، والمختصر ، وسمط الفرائد كلاهما في الفقه . انظر طبقات الشافعية لابن السبكي ٣٧٣/٨ - ٣٧٤ والأعلام ١٦٥/٨ - ١٦٦ .

(٢) قال ابن دريد في جمهرة اللغة (١١٣/١) : « كَعَّ عن الشيء فهو يَكْعُ كعوعا : إذا ارتد عنه هيبة ، ولا يقال : كاع ، وإن كانت العامة قد أولعت به » ، وانظر معجم مقاييس اللغة

عن دعوى القطع وتفسيق المخالف ، ومن المعلوم الواضح إطباق التابعين وكل قائل بالإجماع على القطع بأن الإجماع حجة قاطعة...» ثم بين - رحمه الله - الأصل السابق في مأخذ القطعية^(١).

وقال القرافي - في شرحه على المحصول - عن الرازي وإنكاره القطعية ، وأن سببه عدم أخذ الأدلة بمجموعة : « إن المصنف قد أكثر من التشنيع في هذا المقام ، وأداه صعوبة هذا الموضوع إلى أن قال : الإجماع ظني ، وهو خلاف إجماع من تقدمه كما حكاه ههنا ، وما سببه إلا عدم النظر في هذا البحث »^(٢).

وقال الشاطبي - رحمه الله - في إشارة إلى قطعية الحجية : « وقد أدى عدم الالتفات إلى هذا الأصل... إلى أن ذهب بعض الأصوليين إلى أن كون الإجماع حجةً ظنيًّا ؛ إذ لم يجد في آحاد الأدلة ما يفيد ، فأداه ذلك إلى مخالفة من قبله من الأمة ومن بعده^(٣) ، ومال بقوم آخرين إلى ترك الاستدلال بالأدلة

←

١٢٩/٥ ، أما الجوهري فقال في الصحاح (١٢٧٨/٣) : « كَبَعْتُ عن الشيء أَكْبَعُ وَأَكْأَعُ : لغة في كَعَفْتُ عن الأمر أَكْبَعُ : إذا هبته وجبنت » ، فالوارد في كلام التبريزي جائز عند الجوهري ، وهو من عبارات العامة التي لا يجوز استعمالها عند ابن دريد وفيما نقله ابن فارس.

(١) انظر تنقيح المحصول ٣٧٣/٢-٣٨٩ ، وذكر القرافي والشاطبي نحو ما ذكر في بيان هذا الأصل ، وأشار الأصفهاني إلى ذلك . انظر الكاشف القسم الخامس/٢٨٧ .

(٢) نفائس الأصول ٣/٥-ب .

(٣) كلامه هنا قريب مما سبق عن القرافي والتبريزي ، وانظر مثله في كشف الأسرار ٣/٢٠٢ .

اللفظية والأخذ بأمور عادية^(١)، أو الاستدلال بالإجماع على الإجماع^(٢).

ثانيا : أن عمدة المخالف في القطعية أن الأدلة المستدل به على الحجية
يحتمل أن يكون المراد منها غير حجية الإجماع أو قطعيته ، وذلك مدفوع
بأنه احتمال منبوذ عند الأخذ بالأدلة مجموعة ، فإنها لا تزال تغلب على
الظن أن المقصود من أحادها أن ما أجمعت الأمة عليه لا يحتمل إلا الصواب
حتى يقطع الناظر فيها - مع قرائن القطعية والكليات الشرعية - بحجية
الإجماع وقطعيته ، وقد سبق رد القرافي وغيره على الرازي في قوله بظنية

(١) انظر الدليل العادي أو العقلي على حجية الإجماع وقطعيته ص(٣٩٢) .

وقال أبو المعالي الجويني : « المسألة الثالثة في التنصيص على المسلك الذي ثبت الإجماع به ؛ إذ
لا مطمع في إسناده إلى العقل ، وكذلك لا مطمع في إسناده إلى دليل قاطع سمعي ، هجوما
عليه من غير اعتبار واسطة ، فإذا الواسطة التي هي العمدة النظر في قضايا اطراد العادات...
نعم إذا أنعم الباحث نظره كان متعلقه دليلا قاطعا سمعيا يشعر بالإجماع » اهـ فالعادة مستعملة
ههنا واسطة إلى القاطع الشرعي . وانظر في الاستدلال على القطعية بالاستحالة العادية في
الوجيز في أصول التشريع ص ٣٦٨-٣٥٩ .

(٢) الموافقات ١/٤١-٤٢ .

واستدل صاحب الوجيز في أصول التشريع (ص ٣٥٨-٣٥٩) على قطعية الإجماع ، ثم أورد
على نفسه اعتراضا بأن الأدلة التي سيق في حجية الإجماع ظنية إما في الثبوت أو في الدلالة
فكيف يستفاد حجة قطعية من أدلة ظنية؟! فأجاب عن ذلك - معترفا بظنية الأدلة التي ساقها
في حجية الإجماع - بقوله : « إن وقوع الظن مقطوع به ووجوب العمل عنده مقطوع به
تلقيًا من إجماع قاطع » اهـ . فعرّج في بيان وجه قطعية الإجماع على الإجماع القاطع الموجب
وجوب العمل بالظن ، مع كون المسألة في قطعية الإجماع ، فالتعريح فيها على الإجماع القاطع
أمر مشكل ، ويوشك أن يكون مما ذكره الشاطبي . والله تعالى أعلم .

الإجماع وأن سببه عدم النظر في الأدلة بمجموعة^(١).

أما ما ذكره نجم الدين الطوفي - رحمه الله - من عدم الاتفاق على تكفير منكر حكم الإجماع ؛ فهو مدفوع بأن التكفير لا يلزم من مخالفة القطعي مطلقا ، فربما خالف للجهل ، أو لشبهة عنده ، أو لعدم الوقوف على مأخذ القطعية من الأدلة لكونه مما يحتاج إلى نظر^(٢)، على أن التوقف في التكفير حتى يتبين أولى من المجهوم عليه ؛ لما روي عن النبي ﷺ أنه قال : « أيما امرئ قال لأخيه يا كافر فقد باء به أحدهما ، إن كان كما قال وإلا جاءت عليه »^{(٣)(٤)}، والأولى ترك تكفير المخطئ في المسائل المختلف فيها بين الأئمة ، ولو كانت قطعية عند بعضهم ؛ فإن العلماء اختلفوا في مسائل كثيرة من الأصول والفروع ، ولم يكفر فيها بعضهم بعضا بمجرد الخلاف مع قطعهم بأحكام تلك المسائل^(٥)، والاختلاف في مسألة التكفير لا ينفي القطعية في الإجماع ؛ لأن

(١) انظر نفائس الأصول ٣/٥٠ ب- والموافقات ١/٤١-٤٢ .

(٢) انظر المستصفى (بولاقي) ٢/٣٥٧-٣٥٨ ؛ ذكر أن من القطعيات ما لا يُكفر جاحده إذا كانت قطعيتها عن طريق النظر ، ومثل لذلك بحجية الإجماع .

(٣) رواه البخاري ومسلم . صحيح البخاري مع الفتح ١/٥١٤ وصحيح مسلم ١/٧٩ واللفظ له .

(٤) انظر البحر المحيط للزركشي ١/٢٩٥ .

(٥) انظر طرفا من الكلام على التكفير في المسائل الخلافية في إحكام الفصول للباسي/٧١٨

ومجموع فتاوى ابن تيمية ١٩/٢٠٦-٢٠٧ ، وانظر المسائل المشتركة بين أصول الفقه وأصول

الدين للدكتور محمد العروسي عبد القادر ص ٣٠٢ فما بعد ، وص ٣١٧ فما بعد ، وذكر أن

المسألة من مسائل الكلام التي دخلت إلى أصول الفقه .

الخلاف لا يرفع القطعية عن مسألة التكفير نفسها ، فكيف يرفعها في مسألة الحجية؟! والصحيح أن الخلاف لا يمنع من القطع بالحكم ، وإن كان المعتد به منه يمنع دعوى اطراد القطعية لجميع الناظرين في الدليل^(١). والله تعالى أعلم .



(١) تقدم أن الخلاف لا يرفع مطلق القطعية ، انظر أثر الخلاف في رفع القطعية ص(١٦٥) .

المبحث الثاني : الإجماع القطعي

صور الإجماع:

اختلف القائلون بحجية الإجماع في جملة كبيرة من الشروط والقيود في الإجماع الذي هو حجة صحيحة ، فكانت من ذلك الخلاف صور كثيرة من الإجماع المختلف فيه ؛ ومن ذلك الإجماع السكوتي^(١) ، والإجماع المنقول بخبر الواحد ، والإجماع المستند إلى دليل غير قطعي ، والإجماع الذي يخالف فيه بعض قليل من الأمة ، أو بعض معين منهم كالعامي والأصولي غير الفقيه والفقيه غير الأصولي أو المتكلم ، والإجماع المنعقد بعد الخلاف ، والإجماع المنعقد ما لم ينقرض عصر المجمعين...

وكل ذلك منه ما قوي فيه الخلاف وقربت مآخذ الأدلة فيه ، ومنها ما ضعف الخلاف فيه وكان بعيدا فيه وجه الاستدلال^(٢).

ما يطلق عليه اسم الإجماع:

وليس كل ما سمي إجماعا يكون قطعيا ، فقد نقل بعض العلماء الاتفاق

(١) وهو أن يكون القول في حكم الحادثة من بعض المجتهدين ويسكت الباقيون بعد انتشار القول من غير أن يظهر منهم اعتراف أو رضا . انظر البحر المحيط ٤/٤٩٤ .

(٢) انظر الخلاف في هذه الصور من الإجماع في : المحصول للرازي ١٢٧/٤ فما بعدها ، والإحكام للآمدي ١-١٩١/٢ فما بعدها ، والبحر المحيط للزركشي ٤/٤٤٤ فما بعدها .

على أن الإجماع المنقول بالآحاد ليس من الإجماع القطعي ، حتى عند القائلين بحجية مثل ذلك الإجماع^(١) .

نقل الزركشي أن بعض أهل العلم رحمهم الله يرى أن اسم (الإجماع) لا يطلق إلا على ما كان قطعياً^(٢)، فعلى هذا الاصطلاح لا يكون ما يسمى (إجماعاً) إلا قطعياً ، ولكن المتبع في هذا البحث إطلاق الإجماع في الاصطلاح على ما هو أعم من القطعي منه . والله أعلم .

الإجماع القطعي:

اختلف مسلك أهل العلم - رحمة الله عليهم - في تحديد القطعي من الإجماع :

المسلك الأول : أن القطعي من الإجماع هو الإجماع الذي يشتمل على جميع الشروط والقيود المتفق عليها والمختلف فيها ، بحيث لا يخالف فيه أحد من القائلين بحجية الإجماع ؛ فيكون إجماعاً قولياً غير سكوتي ، مستنداً إلى دليل قطعي ، منقولاً بالتواتر عن جميع الأمة بعوامها وخواصها ، وذلك بعد انقراض العصر ، من غير سبق خلاف... وهكذا حتى يكون إجماعاً لا يخالف فيه أحد من القائلين بحجية الإجماع .

وهذا أضيق مسالك تحديد الإجماع القطعي ، وهو مبني على أن

(١) انظر الأحكام للآمدي ١-٢٣٨/٢ وكشف الأسرار للبخاري ٣/٤٦٥ .

(٢) انظر البحر المحيط ٤/٤٤٤ .

الخلاف في صحة الإجماع والاعتداد به يرفع القطعية عن المختلف فيه منه .
ويدل على هذا المسلك قول الموفق ابن قدامة^(١) : « الإجماع ينقسم إلى مقطوع ومظنون ، فالمقطوع ما وجد فيه الاتفاق مع الشروط التي لا يختلف فيه مع وجودها ونقله أهل التواتر... والمظنون ما اختلف فيه أحد القيدتين ؛ بأن توجد مع الاختلاف فيه ، كالاتفاق في بعض العصر ، وإجماع التابعين على أحد قولي الصحابة ، أو يوجد القول من البعض والسكوت من الباقين ، أو توجد شروطه لكن ينقل آحادا »^(٢).

وقال الطوفي : « والقطعي : هو النطقي المتواتر المستكمل للشروط »^(٣).
وقال الشاطبي في إشارة إلى هذا المسلك : « إن الإجماع إنما يكون قطعيا على فرض اجتماعهم على مسألة قطعية لها مستند قطعي ؛ فإن اجتمعوا على مستند ظني فمن الناس من خالف في كون هذا الإجماع حجة »^(٤)، فنفي القطعية عن الإجماع المستند إلى غير قطعي ؛ ثم علل ذلك

(١) هو عبد الله بن أحمد بن محمد أبو محمد موفق الدين ابن قدامة المقدسي ، فقيه أصولي ، من تصانيفه : المغني والكافي كلاهما في الفقه ، وروضة الناظر في أصول الفقه ، توفي سنة (٦٢٠) هـ . انظر كتاب : الذيل على طبقات الحنابلة ١٣٣/٢ - ١٤٩ وسير أعلام النبلاء ١٦٥/٢٢ - ١٧٣ والفتح المبين ٥٣/٢ - ٥٤ .

(٢) روضة الناظر ٣٨٦/١ - ٣٨٧ ، وانظر شرح مختصر الروضة ١٢٧/٣ .

(٣) شرح مختصر الروضة ١٣٦/٣ ، بعد أن قدّم الكلام على جملة من الشروط والقيود المختلف فيها بين العلماء .

(٤) الموافقات ٥٠/٢ - ٥١ .

بمخالفة بعض الناس في الحجية ، فذلك إشارة إلى أن الخلاف في الحجية مانع من القطعية .

فمقتضى هذه الأقوال أن الإجماع القطعي هو ما وجد فيه جميع القيود والشروط ، المتفق عليه والمختلف فيه ، حتى يجتمع جميع القائلين بالإجماع على القول به .

المسلك الثاني : أن الإجماع القطعي هو الذي توجد فيه القيود والشروط التي يعتد بها المستدل ، ويقطع ببطلان خلافها قطعاً ، فالإجماع القطعي على هذا هو ما وجد فيه جميع الشروط والقيود التي عليها أدلة راجحة أو مرجوحة مع الاحتمال ، أما الشروط التي أدلتها باطلة قطعاً عند المستدل فيقطع بالإجماع مع عدمها .

والفرق بين هذا المسلك والذي قبله أن في المسلك الأول اشترط في قطعية الإجماع وجود جميع القيود اعتداداً بمجرد الخلاف ، أما في هذا فإنما اعتد بالشروط المحتملة للصحة دون الباطلة قطعاً ، تبعاً لأدلتها .

ويدل على هذا المسلك قول الغزالي - بعد ذكر الخلاف في صحة الإجماع الذي خالف فيه النحوي أو المتكلم - : « فإن قيل : فهذه مسألة قطعية أم اجتهادية؟ قلنا : هي اجتهادية ، ولكن إذا جَوَّزنا أن يكون قوله معتبراً صار الإجماع مشكوكاً فيه عند مخالفته ، فلا يصير حجة قاطعة ، وإنما يكون حجة قاطعة إذا لم يخالف هؤلاء » قال : « أما خلاف العوام فلا يقع ،

ولو وقع فهو قول باللسان وهو معترف بكونه جاهلا بما يقول ، فبطلان قوله مقطوع به كقول الصبي»^(١).

فالإجماع قطعي عنده مع خلاف العوام ؛ للقطع ببطلان اشتراط وفاقهم في الإجماع ، والإجماع عنده غير قطعي مع خلاف النحوي أو المتكلم ؛ لأن أدلة طرفي الخلاف في هذه المسألة غير قطعية ، وإنما يصار إلى القول فيها بالترجيح .

وعليه فمن كان يرى أن بطلان تأثير خلاف العامي في الإجماع غير قطعي كان الإجماع الذي يخالف فيه العامي غير قطعي عنده ، خلافا لما قطع به الغزالي ، وذلك كالآمدي ؛ فإنه لم يقطع ببطلان اعتبار قول العامي في الإجماع فقال بعد المسألة « وبالجمله ، فهذه المسألة اجتهادية ، غير أن الاحتجاج بالإجماع عند دخول العوام في الإجماع يكون قطعيا وبدونهم يكون ظنيا »^(٢).

فتحصّل أن الإجماع إذا خالف فيه العوام كان قطعيا عند الغزالي ؛ لقطعه ببطلان اعتبار قول العامي ، وهو ظني عند الآمدي ؛ لعدم قطعه ببطلان اعتبار قول العامي في الإجماع .

ومن النظر على هذا المسلك كان الإجماع السكوتي غير قطعي عند

(١) المستصفى ٢/٣٣٠-٣٣١ ، وانظر جمع الجوامع مع حاشية البناني ٢/١٩٥-١٩٧ .

(٢) الأحكام ١ للآمدي ٢/١٩٣ .

بعض من قال بحجته ؛ لأنه لا يقطع ببطلان الاحتمالات في أن يكون السكوت لدواعي أخرى غير الموافقة^(١)، ويكون إجماعا قطعيا عند من قطع ببطلان تلك الاحتمالات . والله أعلم .

المسلك الثالث : وسلك بعض العلماء في بيان الإجماع القطعي مسلكا قريبا مما سبق ؛ فرتبوا الإجماع مراتب حسب قوته ، وكان بعض تلك المراتب عندهم قطعيا ، وأساس الترتيب نبذ الاحتمالات البعيدة غير المعصدة ، حتى يخلص الإجماع للقطعية ، والاعتداد بالاحتمالات القريبة ، فترفع القطعية .

قال الشاشي : ثم الإجماع على أربعة أقسام :

١- إجماع الصحابة - رضي الله عنهم - على حكم الحادثة نصا .

٢- ثم إجماعهم بنص البعض وسكوت الباقيين عن الرد .

٣- ثم إجماع من بعدهم فيما لم يوجد فيه قول السلف .

٤- ثم الإجماع على أحد أقوال السلف .

قال : « أما الأول فهو بمنزلة آية من كتاب الله ، ثم الإجماع بنص

البعض وسكوت الباقيين ؛ فهو بمنزلة المتواتر ، ثم إجماع من بعدهم بمنزلة

المشهور من الأخبار ، ثم إجماع المتأخرين على أحد أقوال السلف بمنزلة

الصحيح من الآحاد »^(٢).

(١) انظر البحر المحيط ٤/٤٤٤ ، ٤٩٨ ، والمرجع السابق ١-٢/٢١٦ .

(٢) أصول الشاشي ص ٢٨٨-٢٩١ .

وقال السرخسي : « إن ما أجمع عليه الصحابة فهو بمنزلة الثابت بالكتاب والسنة في كونه مقطوعا به يكفر جاحده^(١)، وهذا أقوى ما يكون من الإجماع ؛ ففي الصحابة أهل المدينة وعترّة الرسول^(٢)، ولا خلاف بين من يعتد بقولهم أن هذا الإجماع حجة موجبة للعلم قطعا^(٣)، ثم ذكر مرتبة خلاف الصحابة على أقوال ، وأنه بمنزلة الخبر المشهور^(٤) .

وقال عبد العلي في (فوائح الرحموت) عند بيان الفرق بين هذه المراتب : « وجه الفرق أن الصحابة كانوا معلومين بأعيانهم فتعلم أقوالهم بالبحث والتفتيش... وأما من بعدهم فتكثروا ووقع فيهم نوع من الانتشار ، فوقع شبهة في اتفاقهم ، واحتمل أن يكون هناك مجتهد لم يطلع على قوله الناقلون ، لكن لما كان هذا الاحتمال بعيدا - لعدم وقوع الانتشار كذلك مع كون الناقلين جماعة تكفي للعلم - صار بمنزلة المشهور الذي فيه احتمال بعيد^(٥) وصار أدون درجة من إجماع الصحابة^(٦) .

(١) انظر ص (٣٩٩) في الكلام على تكفير جاحد الإجماع .

(٢) قال ابن الأثير في النهاية ١٧٧/٣ : « عترّة الرجل أحص أقاربه ، وعترّة النسي ﷺ بنو عبدالمطلب ، وقيل أهل بيته الأقربون... والمشهور المعروف أن عترته : أهل بيته الذين حرمت عليهم الزكاة » .

(٣) أصول السرخسي ٣١٨/١ .

(٤) المرجع السابق .

(٥) مذهب الحنفية أن الاحتمال البعيد غير المعتضد لا يرفع القطعية ، انظر ص (١٩١) .

(٦) فوائح الرحموت ٢٤٥/٢ .

ووجه قرب هذا المسلك مما قبله : أن فيه اعتدادا ببعض الشروط لقوتها ، ونبذا لبعضها لبعدها ، ولم يُشترط فيه لقطعية الإجماع أن يستكمل جميع الشروط كما في المسلك الأول .

والظاهر أن تحديد الإجماع القطعي يتفرع على مسألتين : أثر الخلاف في رفع القطعية وأثر الاحتمال في رفعها ؛ فمن كان عنده مطلق الخلاف في الدليل رافعا للقطعية عنه كان كل ما اختلف في صحته من الإجماع غير قطعي ، واقتصر القطعي عنده على ما لا يختلف فيه القائلون بالحجية ، وذلك المستكمل لجميع الشروط والقيود ، ومن كان مذهبه أن الخلاف البعيد الباطل قطعاً ، بالنظر إلى الأدلة لا يمنع القطعية ، لم يشترط لقطعية الإجماع ألا يختلف فيه .

ومن كان يعتد بأدنى شبهة احتمال في رفع القطعية كان كل إجماع احتمل عدم اتفاق الجميع - ولو احتمالا بعيدا غير معترض - غير قطعي ، أما من كان لا يعتد من الاحتمال إلا ما كان قريبا مناسبا في العادة والعرف الشرعي لم يمنع من القطع الاحتمال البعيد الغريب عن العرف الشرعي .

وعلى هذا قول ابن تيمية : « والإجماع قطعي الدلالة أو ظني الدلالة ؛ فإن من الناس من يطلق الإثبات بهذا أو هذا ، ومن يطلق النفي لهذا أو لهذا ، والصواب التفصيل بين ما يقطع به من الإجماع ، ويعلم يقينا أنه ليس فيه

منازع من المؤمنين أصلاً ، فهذا يقطع بأنه حق...»^(١).

وأقرب ما ذكر في تحديد الإجماع القطعي أنه « القولي المشاهد أو المنقول بعدد التواتر »^(٢)؛ لأن فيه الاعتداد بما هو المؤثر حقيقة في القطعية نظراً إلى الأدلة ، وهو أن يَعْلَمَ من حَضَرَ بالمشاهدة ، ومن بَعُدَ أو تأخر بالنقل المتواتر ، اتفاق المجمعين بالقول على حكم من الأحكام .
وهو ملحق بالمسلك الثاني والثالث من مسالك العلماء .
والله تعالى أعلم .



(١) مجموع الفتاوى ٧/٧٩ .

(٢) انظر مذكر الشيخ محمد الأمين الشنقيطي في أصول الفقه ص ١٥١ .

الفصل الثالث

أحكام القطعية في القياس

المبحث الأول : قطعية القياس

تعريف القياس:

القياس في اللغة يأتي بمعنى التقدير ؛ تقول : (قست الشيء بالشيء) إذا قدرته على مثاله ، و (فلان يقتاس بفلان) أي : يقتدي به ويسلك سبيله^(١).

أما القياس في الاصطلاح فهو : « مساواة فرع لأصل في علة حكمه »^(٢).

أو هو : « إثبات مثل حكم معلوم لمعلوم آخر لاشتراكهما في علة حكمه عند المثبت »^(٣).

والتعريفان ينبثقان عن اختلاف في كون المراد بالقياس إما فعل الناظر ؛

(١) انظر معجم مقاييس اللغة ٤٠/٥ ولسان العرب ٧١٦/٦ والقاموس المحيط ٢٥٣/٢ .

(٢) مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٥/٣ .

(٣) منهاج الأصول للبيضاوي (مع نهاية السؤل) ٢/٤ ، وانظر تعريف القياس في المعتمد لأبي الحسين البصري ١٩٥/٢ والعدة لأبي يعلى ١٧٤/١ والحدود للباجي ٦٩ والمعونة في الجدل للشيرازي ١٣٩/٢ والبرهان ٤٨٧/٢ وشفاء الغليل للغزالي ص ١٩ الوصول لابن برهان ٢١٦/٢ والمحصول للرازي ٥/١١ والإحكام في أصول الأحكام للآمدي ١٧٠/٣-١٧١ روضة الناظر لموفق الدين ابن قدامة ٢/٢٢٧ وشرح مختصر الروضة ٣/٢١٨ وجمع الجوامع لابن السبكي ٢/٢٠٢-٢٠٣ والبحر المحيط ٥/٧ وشرح الكوكب المنير ٤/٦ وانظر التحرير لابن الهمام ٣/٢٦٤ والمنار مع فتح الغفار ٨/٣ ونبراس العقول ص ١٤ فما بعدها .

فيعرّف بأنه إثبات الناظر للمساواة بين الفرع والأصل لاشتراكهما في العلة ، وإما أن القياس دليل شرعي مستقل نظر فيه المجتهد أم لا ؛ فيعرّف بأنه المساواة نفسها بين الفرع والأصل في الحكم للاشتراك في العلة^(١).

ولا يختلف الأمر نظرا للقطعية على كلا الرأيين ؛ لأن معنى قطعية القياس على الأول : كون المُثَبِّت جازما في إثباته لحكم الفرع حملا على حكم الأصل ، ومعناه على الثاني : اليقينُ بأن الفرع يساوي الأصل في حكمه ، فالأمر المقطوع به في قطعية القياس هو إثبات المجتهد حكم الأصل في الفرع ، أو مساواة الفرع للأصل في الحكم^(٢).

معنى قطعية القياس:

وقد سبق في الفصل المتعلق بالإجماع بيان المراد بقطعيته ، والفرق بين بحث القطعية فيه وبين بحث الحجية ، والقول في المراد بقطعية القياس على نحو ما

(١) انظر نبراس العقول للشيخ عيسى منون ص ٣٠ والوصف المناسب لشيخنا الدكتور أحمد محمود عبد الوهاب ٣٥-٣٦ .

(٢) انظر نبراس العقول للشيخ عيسى منون ص ١٨٠ .

وذكر - رحمه الله - أن إطلاق القطعي بمعنى المقطوع به على القياس ((إذا كان المراد بالقياس إثبات حكم الأصل في الفرع)) فيه شيء من المبالغة والتجوز ؛ لأن الإثبات لا يكون مقطوعا به ، وإنما المقطوع به الثبوت نفسه . انظر المرجع السابق .

وقد سبق (ص ٣٠) أن عبارة (القطعي) أعم من عبارتي (المقطوع به) و (القاطع) ، فيجوز أن يراد به أيُّ من المعنيين ، وعندئذ يكون معنى وصف القياس بالقطعي على معنى الإثبات أن إثبات حكم الأصل في الفرع إثبات قاطع للاحتمال . والله أعلم .

سبق هناك ، مع فرق أن أدلة حجية القياس لا تدل بالضرورة على قطعيته^(١).
والقياس إذا كان حجة كان معنى حجيته كونه طريقاً مشروعاً لإثبات الأحكام الشرعية ، وبحث قطعيته القياس بعد ذلك يُعرض لما إذا كانت الأحكام الشرعية الثابتة عن طريق القياس يجوز كونها قطعية أم لا^(٢).
فمعنى الخلاف في قطعية القياس هو هل يمكن للقائس الجزم والقطع بمساواة حكم الفرع لحكم الأصل عن طريق القياس ؛ وهو القول بقطعية القياس ، أو أنه لا يمكن له ذلك ؛ وهو القول بعدم قطعية القياس مطلقاً^(٣).

الخلاف في قطعية القياس:

اختلف العلماء في قطعية القياس على قولين :
القول الأول : ذهب بعض العلماء إلى أن القياس لا يمكن أن يكون

(١) فمن الأدلة المذكورة في حجية القياس آيات كقوله تعالى : ﴿فَاغْتَبُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ﴾ سورة الحشر (٢) ، وأحاديث سيأتي قسط منها عند التمثيل للأقيسة الواردة عن النبي ﷺ (انظر ص ٤٢٢) ، كما استدلوها بإجماع الصحابة على العمل بالقياس . وانظر التفصيل في أدلة حجية القياس ووجه دلالتها في نبراس العقول للشيخ عيسى منون ص ٦٥-١١٦ .
لكن الأدلة على حجية القياس ووجوب العمل به ليس في وجه دلالتها ما يدل على أن الحكم الثابت بالقياس قطعي ، كما تبين ذلك من غالب أدلة حجية الإجماع ، بل إن في بعض الأمثلة المنقولة عن الصحابة في العمل بالقياس ما يشير إلى أنه يفيد غالب الرأي . انظر نبراس العقول/ ١٠٣ .

(٢) انظر الإشارة إلى هذا في المحصول للرازي ٣٤٧/٥ والبحر المحيط ٩٢/٥-٩٣ .

(٣) وسيأتي ذكر أنواع القياس القطعي وضوابط القطعية فيه إن شاء الله تعالى . انظر ص (٤٢٢) .

قطعيًا بحال ، وأن غاية ما يمكن التوصل إليه عن طريق الاستدلال به على الأحكام هو الظن الغالب مع الاحتمال ، لا القطع واليقين^(١).

لذا لم يعد الجويني القياس من أصول الفقه ، وقصر القطعية فيه على حجتيه ، وهي وجوب العمل به^(٢).

(١) انظر شرح العمد ٢/٢٠٨-٢٠٩ وشفاء الغليل للغزالي ص ٦٠٢ وانظره ص ٦٠٠ والبحر المحيط للزركشي ٩٢/٥-٩٣، ٢٥٥-٢٦٥ وشرح الكوكب المنير ٣/٦٠٥ وتعليقات الشيخ عبد الله دراز على الموافقات ٣/١٥-١٦ وانظر أصول الحصا ص ٢١٤-٢١٥، ٢٢١ وأصول السرخسي ٢/٦٦ ومسلم الثبوت مع فواتح الرحموت ٢/٢٤٩ .

(٢) انظر البرهان ١/٧٨-٧٩ ، ولكنه - بعد أن ذكر الخلاف في تسمية ما قطع فيه بإلحاق الفرع بالأصل قياسا - اختار تسميته بالقياس ، وذكر عند تعريف القياس أن المطلوب فيه « إثبات رسم مُشعر بالقياس صحيحه وفاسده قطعيه وظنيه عقليه وشرعيه » اهـ . ولعل الإطلاق بعدم قطعية القياس هو بالنظر إلى الغالب من الأقيسة الشرعية المتفق على كونها قياسا ، أو أن ذكر القطعي في الأقيسة المراد منه القياس العقلي . والله أعلم .

وظهر مثل ذلك من الغزالي في شفاء الغليل ؛ فقد أطلق القول بالمنع فقال (ص ٦٠٢) : « مسألة : ما تعبدنا فيه بالعلم لا يثبت بالقياس ؛ لأن القياس لا يفيد إلا ظنا ولا يثمر العلم » مع أنه اختار (ص ٥٤-٥٩) أن دلالة تحريم الضرب من دليل تحريم التأفيف دلالة قياسية وقال : « ولم يمنع منه [أي من عدّه قياسا] كونه جليا سابقا إلى الفهم مستغنيا عن الاستنباط والنظر... فكون القياس مظنونا أو مشكوكا فيه ليس من حد القياس ، وإنما القياس عبارة عن إثبات مثل حكم الأصل في الفرع لمشاركته إياه في العلة ، ثم ينقسم إلى معلوم ومظنون... والمعلوم ينقسم إلى بديهي وإلى فكري نظري » . لكنه خالف هذا الاختيار في المستصفي فاختار فيه أن الدلالة المذكورة غير قياسية . انظر المستصفي (بولاقي) ١/٣٣٥-٣٣٦ . ٢/١٩١، ٢٨١-٢٨٢ .

ونقل شيخ الإسلام ابن تيمية أن مذهب أهل المنطق نفى جواز قطعية القياس ، وأنهم يسمون قياس الفقهاء - وهو القياس الذي تثبت به الأحكام الشرعية - قياس التمثيل ، وأنه لا يفيد القطع ، وإنما يفيد القياس المنطقي^(١).

أدلة هذا القول :

الدليل الأول : أنه يرد على كل قياس احتمالات كثيرة ، تجعل القطع به غير ممكن ؛ إذ لا يمكن القطع بحكم مع احتمال ثبوت نقيضه^(٢).

وقد أجمل الغزالي مئارات الاحتمال في كل قياس في ستة مواضع :

الأول : احتمال أن يكون الأصل الذي وقع عليه القياس غير معلل أصلاً ، فيكون القائن علل ما لم يجعله الله معللاً ، وذلك كأن يعلل نقض الوضوء بلحم الجزور بأنه حارّ ، فيلحق به لحم الظبي في نقض الوضوء ، مع احتمال أن يكون نقض الوضوء بلحم الجزور تعبدياً غير معلل أصلاً .

الثاني : جواز أن يكون الوصف الذي توصل إليه القائن ليس هو العلة الحقيقية ، أي احتمال أنه أخطأ ولم يصب العلة ، وذلك كأن يعلل

(١) انظر مجموع الفتاوى ١١٥/٩ - ١١٦ ، وانظر آداب البحث والمناظرة للشيخ محمد الأمين الشنقيطي القسم الثاني ص ٨٧ .

والقياس المنطقي يعرفونه بأنه : « قول مؤلف من قضية فأكثر على وجه يستلزم لذاته قضية أخرى » مثاله قولهم : العالم متغير وكل متغير حادث يلزم من ذلك : العالم حادث ، وهو أقسام . انظر التعريفات ص ١٨١ وآداب البحث والمناظرة ٧٢/١ فما بعد .

(٢) انظر مسلم الثبوت ٢٤٩/٢ وتعليقات الشيخ عبد الله دراز على الموافقات ١٥/٣ - ١٦ .

تحريم الربا في البر بالطعم ، مع احتمال أن علة التحريم هو الكيل ، فعلى على تقدير صحة التعليل بالكيل يكون قد أخطأ العلة في الحقيقة .

الثالث : احتمال أن يكون قد فاتته بعض أوصاف العلة ، فيعزل بوصف ناقص ، وذلك كأن يعزل القصاص بالقتل العمد ، فينقصه قيد (العدوان) ، وذلك يوجب القصاص من ولي الدم إذا اقتصر من القاتل ؛ لأنه قتل عمد .

الرابع : احتمال أن يكون قد زاد على أوصاف العلة ما ليس داخلا في تعليل ذلك الحكم ، وذلك كأن يعزل وجوب الكفارة في الفطر في نهار رمضان بجماع الأعرابي ، فيزيد قيد كون الجامع أعرابيا ، وذلك يوجب عدم وجوب الكفارة على الحضري إذا جامع في نهار رمضان .

الخامس : جواز ألا يكون الوصف موجودا في الفرع ، وذلك كأن يلحق التفاح بالبر في تحريم الربا بجامع الكيل ، مع أن التفاح غير مكيل .

السادس : احتمال أن يكون طريقه إلى العلة طريقا غير صحيح ، أي أنه اعتمد على مسلك باطل في التعليل^(١)، وذلك كأن يعزل بالطرد ، وهو مجرد وجود الوصف مع حكم بدون مناسبة ؛ فإن ذلك مسلك باطل عند أكثر أهل العلم^(٢).

(١) انظر المستصفى (بولاقي) ٢/٢٧٨-٢٨٠ ، والأمثلة من مذكرة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي ص ٢٤٧-٢٤٨ .

(٢) انظر مسألة التعليل بالطرد في المستصفى ٣/٦٣٥-٦٣٦ والمحصل ٥/٢٢١ ، فما بعدها والبحر

وأُضيفَ إلى ما ذكره الغزالي من الاحتمالات احتمال سابع ، وهو جواز أن يكون الوصف قاصرا على الحكم ، بأن يكون محل الأصل شرطا في تأثير الوصف في الحكم ، أو يكون محل الفرع مانعا من الحكم^(١).
 الدليل الثاني : أن حكم القياس مما يجوز للعلماء الخلاف فيه ؛ فإنه إنما يلزم المجتهد القائس دون غيره ، ولو كان القياس قطعيا لما جاز أن يخالف فيه^(٢).

الدليل الثالث : أن استقراء الأقيسة المخرجة عن طريق الاجتهاد والاستنباط يدل على أن عللها مظنونة ، ولا يمكن أن يكون القياس قطعيا مع ظنية علته^(٣)، وعلى هذا يكون ما يذكر من القطعي في القياس - مثل قياس الضرب على التأفيف في الحرمة بجامع الإيذاء - ليس من القياس ، بل مما استفيد الحكم فيه عن طريق اللفظ^(٤).

←

المحيط ٢٤٨/٥-٢٥٠ ونبراس العقول للشيخ عيسى منون ص ٣٧٥ ومذكرة الشيخ محمد الأمين ص ٢٦٢ .

(١) انظر مسلم الثبوت كما سبق ، وذكر أنه متى انقطعت الاحتمالات كلها كان القياس منطقيًا وخرج عن القياس الشرعي .

(٢) انظر البحر المحيط للزركشي ٢٨/٥ .

(٣) انظر فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت ٢٤٩/٢ .

(٤) وسبق الخلاف في تسمية مفهوم الموافقة القطعي (دلالة النص عند الحنفية) قياسا ، وانظر البرهان ٥١٦/٢-٥١٧ والمستصفي (بولاقي) ٢٨٣/٢-٢٨٤ . ولذا أطلق السرخسي وغيره أن القياس لا يفيد القطع بحال ، فهو يفيد الظن مهما قطع بمقدماته لكونه لا يخلو من احتمال .

←

القول الثاني : أن القياس الشرعي قد يفيد القطع واليقين بالحكم .

ونسب شيخ الإسلام ابن تيمية هذا القول إلى الجمهور ، وقال : « وهو الصواب »^(١)، ونقله الزركشي عن الأبياري^(٢)، وابن دقيق العيد^(٣).

وعمدة هذا القول : جواز أن يُقطع في القياس بأمرين : أحدهما : أن وصفا معينا هو علة حكم شرعي معين ؛ وذلك بالطرق القطعية الدالة على العلية^(٤)، والثاني : أن ذلك الوصف المعين موجود في محل معين آخر ؛ فيقطع بأن المحل الثاني مثل المحل الأول في الحكم الشرعي ، وذلك قطعية القياس^(٥).

وقد سلم الفخر الرازي بقطعية القياس عند هذين الأمرين ، ولكنه قال : « البحث ينبغي أن يقع في هل يمكن تحصيل هذين اليقينين في الأحكام الشرعية أم لا؟ »^(٦)، فهذا إشارة إلى استبعاد تحقق شروط القطعية في

←

انظر أصول السرخسي ٦٦/٢ ومسلم الثبوت ٢٤٩/٢ .

(١) مجموع الفتاوى ٣٤٥/١٢ ، وانظر ١٩/١٩ ، ٧٦ ، ١١٥-١١٦ .

(٢) هو علي بن إسماعيل بن علي أبو الحسن شمس الدين الأبياري ، فقيه أصولي محدث ، من تصانيفه : شرح البرهان لإمام الحرمين ، وسفينة النجاة ، وهو كتاب ألفه على طريقة إحياء علوم الدين ، توفي سنة ٦١٦ هـ . انظر الديباج المذهب ١٢١/٢-١٢٣ وشجرة النور الزكية ص ١٦٦ والفتح المبين في طبقات الأصوليين ٥٢/٢ .

(٣) انظر البحر المحیط ٩٢-٩٣ ، وانظر شرح الكوكب المنير ٣-٥-٦ والاستقامة ٦٩/١ .

(٤) وسيأتي إن شاء الله تعالى الكلام على القطعي من مسالك العلة . انظر ص (٤٣٧) .

(٥) انظر مجموع الفتاوى ٣٤٥/١٢-٣٤٧ والبحر المحیط ٩٢-٩٣ .

(٦) المحصول للرازي ٣٤٧/٥ ، ونقل الزركشي عن إمام الحرمين في البرهان أنه ينفي إمكان وجود

←

القياس ، مع التسليم بالقطعية عند تحققها .

ومثال تحقق ذلك : أن يقطع الناظر مثلاً بأن علة تحريم الخمر
الإسكار ، ثم يقطع بوجود الإسكار في النبيذ ، فيقطع بأن النبيذ مثل الخمر
في التحريم ، استناداً إلى حجية القياس قطعاً .

والراجح - والله أعلم - أن القياس يكون قطعياً ، إذا توفرت فيه
الصفات التي سيأتي الكلام عليها في المبحث اللاحق إن شاء الله تعالى ،
وذلك لما يأتي :

أولاً : أن ما ذكره القائلون بجواز القطعية في القياس الشرعي أمر
صحيح ، يؤيده الوقوع^(١).

ثانياً : أن ما استدل به النافون للقطعية في القياس الشرعي يرد عليه أمور :
أ- أن الاحتمالات التي ترد على القياس تُفرض مع عدم القطع بوجود
العلة في الأصل والفرع ، بالإضافة إلى القطع بحجية القياس ووجوب العمل
به دليلاً شرعياً عند عدم الأدلة من الكتاب والسنة والإجماع .

ب- أن جواز خلاف بعض العلماء في قياس معين لا يرفع عنه صفة
القطعية مطلقاً ؛ إذ لا يلزم اطراد القطعية عند كل المجتهدين ، فقد يتوصل

←

قرائن تنضم إلى القياس لتفيده القطعية ، وأنه قال : « هذا مجرد دعوى في مواضع الظنون » ،
وأنه لا سبيل إلى بيان الدليل على وجود تلك القرائن في القياس . انظر البحر المحيط ٢٨/٥ .

(١) وسيأتي التمثيل للقياس القطعي في المبحث اللاحق .

مجتهد إلى ما لم يتوصل إليه غيره ؛ لاختلاف القرائح والقدرة على الاستنباط وتتبّع الأدلة ، والتوفيق في الوقوف على القرائن^(١).

ج- أما أن الاستقراء دلّ على عدم القطعية في العلل المستنبطة ، فيرد عليه أن من مسالك العلة النص والإجماع وهما قطعيان ، وذكر العلماء أن بعض المسالك المستنبطة قد يكون قطعيًا^(٢)، فالاستقراء على هذا لا يكون تاما .

د- أن القياس الشرعي المستعمل عند الفقهاء يرجع إلى ما يرجع إليه قياس الشمول المنطقي ، أما كون النتيجة قطعية أو غير قطعية فذلك راجع في كل منهما إلى المقدمات التي يتركب منها الدليل^(٣)؛ فقول الفقهاء : (الذرة يحرم فيها الربا ، قياسا على البر ، بجامع الكيل أو الطعم أو الاقتيات والادخار) ، يمكن أن يصاغ صوغا يجعله من قياس الشمول ؛ فيقال فيه : (الذرة مكيلة ، وكل مكيل يحرم فيه الربا ؛ ينتج : الذرة يحرم فيها الربا)^(٤)، ثم يستدل على أجزاء الدليل بنحو ما يستدل به على القياس الشرعي ، فقصر قطعية القياس على المنطقي منه دون الشرعي المستعمل عند الفقهاء لا وجه له ؛ إذ كان مفاد النوعين من القياس يرجع إلى أساس واحد .

(١) انظر ما سبق من الكلام في أثر الخلاف في إزالة القطعية ص (١٦٥) .

(٢) انظر المسالك القطعية ص (٤٣٧) .

(٣) كما في تعليل حكم الأصل ووجود العلة في الفرع ، وكما في مقدمتي القياس المنطقي . انظر مجموع الفتاوى ١١٥/٩ فما بعدها .

(٤) انظر آداب البحث والمناظرة للشيخ محمد الأمين الشنقيطي ص ٨٦ من القسم الثاني .

المبحث الثاني : القياس القطعي

إذا كان الراجح من أقوال أهل العلم أن القياس الشرعي يكون قطعيا فليس كل قياس فرض يكون قطعيا ، بل قد يكون القياس فاسدا باطلا ، فكان لزاما بيان القياس القطعي ، ليزداد مبحث قطعية القياس وضوحا .
وقد ذكر العلماء - رحمهم الله - أنواعا من الأقيسة القطعية ، والذي وقفت عليه من ذلك يرجع إلى أربعة أنواع :

النوع الأول : - وهو أشرفها وأولاها بالتقديم - القياسُ الصادر عن رسول الله ﷺ ، فإنه مقطوع به لعدم تطرق الاحتمال إلى شيء مما ينبنى عليه القطعية في القياس ، فإنه ﷺ أعلم بعلل الأحكام الشرعية وأحكامها ، وأعلم بوجود تلك العلل في الفروع ، على الوجه الذي يوجب تسويتها بالأصول المقيس عليها في تلك الأحكام ، وإذا علم ذلك كان القياس الصادر عن النبي ﷺ قياسا قطعيا^(١).

وقد ورد عن النبي ﷺ أقيسة كثيرة^(٢) منها :

(١) انظر المستصفى للغزالي ٣٨٠/٢ والتمهيد لأبي الخطاب ٤١٣/٣-٤١٥ ونفائس الأصول شرح المحصول ق ٤٤/ب والبحر المحيط ١٦/٥ .

(٢) صنف ناصح الدين الحنبلي - رحمه الله - كتابا في ذلك ، أسماه : أقيسة رسول الله ﷺ ، جمع فيه جملة كبيرة منها .

١- قياسه ﷺ قبلة الصائم على مضمضته في عدم إفساد الصوم ،
وذلك في الحديث الذي رواه عمر رضي الله عنه قال : هشتشت^(١) يوما فقبلت وأنا
صائم ، فأتيت النبي ﷺ فقلت : إني صنعت اليوم أمراً عظيماً ؛ فقبلت وأنا
صائم ، فقال رسول الله ﷺ : « أرأيت لو تمضمضت وأنت صائم؟ » ، قلت :
لا بأس ، فقال رسول الله ﷺ : « ففيم؟ »^{(٢)(٣)}.

٢- قياسه الخالة على الأم في أحقية الحضانة ، وذلك في حديث البراء^(٤)
في قصة اختصام علي وجعفر^(٥) ابني أبي طالب وزيد^(٦) ؛ أيهم يحضن

(١) هش للأمر يهش هشاشة : إذا فرح به واستبشر فارتاح له وحفأ . انظر النهاية في غريب
الحديث والأثر لابن الأثير ٢٦٤/٥ .

ومعناه فرحت بالنظر إلى امرأتي . انظر عون المعبود للعظيم آبادي ١١/٧-١٢ .

(٢) رواه الإمام أحمد في المسند ١/٢١، ٥٢ وأبو داود في السنن (مع عون المعبود) ١١/٧-١٢ .
وصححه الشيخ ناصر الدين الألباني . انظر صحيح سنن أبي داود ٤٥٣/٢ .

(٣) انظر كتاب أقيسة الرسول ﷺ ص ١٩١-١٩٢ .

(٤) هو البراء بن عازب بن الحارث بن عدي أبو عمارة أو أبو عمرو ، الأنصاري الأوسي ، توفي
سنة (٧٢) هـ . انظر الإصابة ١/١٤٧ .

(٥) هو جعفر بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم أبو عبد الله القرشي الهاشمي ، ابن عم
رسول الله ﷺ ، وشقيق علي رضي الله عنهما ، كان يشبه رسول الله ﷺ في الخلق والخلق ،
وكان يكنيه ﷺ أبا المساكين لحبه إياهم ، استشهد في غزوة مؤتة سنة ثمان من الهجرة . انظر
الإصابة ١/٢٤٨-٢٤٩ وأسد الغابة ١/٣٤١-٣٤٤ .

(٦) هو زيد بن حارثة بن شراحيل الكلبي ، من السابقين إلى الإسلام ، حب رسول الله ﷺ ومولاه
ثم أعتقه وتبناه حتى دعي (زيد بن محمد) إلى أن نزل قوله تعالى ﴿ادْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ﴾
النور (٥) . انظر الإصابة ٣/٢٤-٢٦ .

ابنة حمزة^(١) بن عبد المطلب رضي الله عنهم جميعا ، وفيه : « فاختصم فيها علي وزيد وجعفر ؛ فقال علي : أنا أخذتها وهي بنت عمي ، وقال جعفر : ابنة عمي وخالتها تحتي ، وقال زيد : ابنة أخي ، فقضى بها النبي ﷺ لخالتها ، وهي زوجة جعفر^(٢) ، وقال ﷺ : « الخالة بمنزلة الأم » الحديث^{(٣)(٤)} .

٣- القياس الذي ورد في حديث ابن عباس رضي الله عنهما ، قال : جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله إن أُمِّي ماتت وعليها صوم شهر أفأقضيه عنها؟ فقال : « لو كان على أُمِّك دين أكنْت قاضيه عنها؟ » قال : نعم ، قال : « فدين الله أحق أن يقضى »^{(٥)(٦)} .

٤- ما ورد في حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رجلا أتى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ولد لي غلام أسود ، فقال : « هل لك من إبل؟ » قال : نعم ، قال : « ما ألوانها؟ » قال : حُمُر ، قال : « هل فيها من أورك^(٧)؟ » قال :

(١) اسمها عمارة وقبل غير ذلك ، انظر فتح الباري لابن حجر العسقلاني ٥٠٦/٧ .

(٢) هي أسماء بنت عميس رضي الله عنها . انظر الفتح كما سبق .

(٣) أخرجه البخاري . انظر صحيح البخاري مع فتح الباري ٤٩٩/٧ .

(٤) انظر كتاب أقيسة الرسول ﷺ ص ١١٧ .

(٥) أخرجه البخاري ومسلم . انظر صحيح البخاري مع الفتح ١٩٢/٤ وصحيح مسلم ٨٠٤/٢ .

(٦) انظر كتاب أقيسة الرسول ﷺ ص ٧٩ .

(٧) الأورك - بوزن الأحمر - : الأسمر ، وهو الذي فيه سواد ليس بحالك بل يميل إلى الغيرة ؛ ومنه

قيل للحمامة (ورقاء) . انظر النهاية لابن الأثير ١٧٥/٥ وفتح الباري ٤٤٢/٩ .

نعم ، قال : « فأني ذلك؟ » قال : لعله نزع عرق^(١) ، قال : « فلعل ابنك هذا نزع عرق »^{(٢)(٣)}.

٥ - ما ثبت عن رسول الله ﷺ أنه قال : « العائد في هبته كالكلب يعود في قيئه »^{(٤)(٥)}.

٦ - حديث أبي ذر^(٦) رضي الله عنه أن ناسا من أصحاب رسول الله ﷺ قالوا : يا رسول الله ذهب أهل الدثور بالأجور ؛ يصلون كما نصلي ويصومون كما نصوم ويتصدقون بفضول أموالهم ! قال : « أو ليس قد جعل الله لكم ما تصدقون؟ إن كل تسبيحة صدقة ، وكل تحميدة صدقة ، وكل تهليلة صدقة ، وأمر بمعروف صدقة ، ونهي عن منكر صدقة ، وفي بضع أحدكم صدقة » ، قالوا : يا رسول أيأتي أحدنا شهوته ويكون له فيها أجر؟ قال : « أرأيتم لو وضعها في حرام أكان يكون عليه وزر؟ » قالوا : نعم ، قال : « فكذلك إذا وضعها في الحلال يكون

(١) « المراد بالعرق : الأصل من النسب شبهه بعرق الشجرة ، ومنه قولهم (فلان عريق في الأصالة)... وأصل النزع الجذب وقد يطلق على الميل » الفتح ٤٤٤/٩ .

(٢) رواه البخاري ومسلم . انظر الصحيح مع الفتح ٤٤٢/٩ وانظر صحيح مسلم ١١٣٧/٢ .

(٣) انظر كتاب أقيسة الرسول ﷺ ص ٨٠ .

(٤) رواه البخاري ومسلم . انظر الصحيح مع الفتح ١٣٩/٦ - ١٤٠ وصحيح مسلم ١٢٤١/٣ .

(٥) انظر كتاب أقيسة الرسول ﷺ ص ١٠٣ .

(٦) هو جندب بن جنادة بن سكين (وقيل غير ذلك في اسمه واسم أبيه) أبو ذر الغفاري ، الزاهد الصادق اللهجة ، من السابقين إلى الإسلام ، توفي بالربذة سنة (٣٢) هـ على قول الأكثر ، أو

(٣١) . انظر الإصابة ٦٠/٧ - ٦٣ .

له أجر»^(١). قال ابن القيم : « فهذا من قياس العكس الجلي البين ، وهو إثبات نقيض حكم الأصل في الفرع لثبوت ضد علته فيه »^(٢).

ففي جميع هذه الأقيسة يعلم بأن أحكام الفروع المقيسة مساوية لأحكام الأصول المقيسة عليها ، من الوجه الذي أراده النبي ﷺ ، وذلك على سبيل القطع واليقين في الدلالة . وهذا النوع راجع إلى السنة النبوية^(٣).

النوع الثاني : إلحاق المسكوت عنه بالمنطوق من طريق الأولى^(٤).
فقد ذهب بعض العلماء إلى أن مثل ذلك من القياس ، وهو اختيار إمام الحرمين^(٥)، والرازي^(٦)، وبعض الحنفية^(٧).
ومذهب الحنفية أنه من دلالة النص^(٨)، وهو منسوب إلى المالكية^(٩).

(١) رواه مسلم في الصحيح ٦٩٨/٢ .

(٢) اعلام الموقعين ١/١٩٩ ، وانظر الثبات والشمول في الشريعة ص ٣٦٨ .

(٣) كما سبق في ص (١٣٠) من هذا البحث .

(٤) وهو ما سبق في بحث (المفهوم القطعي) انظر ص (٣٧٣) .

(٥) انظر البرهان ٢/٥١٦-٥١٧ .

(٦) انظر المحصول للرازي ٥/١٢١ .

(٧) انظر كشف الأسرار عن أصول البزدوي ١/٧٣-٧٤ .

(٨) أي من نظم اللفظ . انظر المرجع السابق ، ومسلم الثبوت ١/٧٣-٧٤ .

(٩) انظر إحكام الفصول للباي ص ٥٠٩ ؛ قال : « هذا الذي عليه جمهور المتكلمين والفقهاء من

أصحابنا وغيرهم » وسماه (فحوى الخطاب) ، مع أنه ذكر في موضع آخر أن القياس الجلي :

« ما علمت علته قطعاً إما بنص أو فحوى خطاب أو إجماع » . إحكام الفصول ص ٦٢٧ .

فجعل هنا ما علمت علة الإلحاق فيه بفحوى الخطاب من القياس .

والحنابلة^(١)، واختاره الغزالي^(٢) والآمدي^(٣).

والقطعية متحققة على كلا القولين ، فالخلاف لفظي بالنظر إلى القطعية ، قال إمام الحرمين - وهو ممن اختار كونه من القياس - : « وهذه

(١) انظر العدة لأبي يعلى ١٣٣٣/٤ وشرح الكوكب المنير ٤٨٣/٣-٤٨٤ .

(٢) انظر المستصفى (بولاقي) ٣٣٥/١-٣٣٦ و ١٩١/٢، ٢٨١-٢٨٢ هذا في المستصفى ، أما في شفاء الغليل (ص ٥٤-٥٩) فذهب إلى أن دلالة تحريم الضرب من التأنيف قياسية .

(٣) انظر الإحكام ٣-٤/٦٦ .

وحجة القائل إنه قياس : أن المسكوت عنه لا يشعر به اللفظ وضعاً ولا عرفاً ؛ لأن التأنيف في قوله تعالى : ﴿ فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفْ ﴾ غير الضرب في وضع اللغة ، ولو كان دالاً على منع الضرب لما حَسُنَ مثلاً من الملك - إذا استولى على عدوّه - أن يأمر الجلاد بقتله ويمتنع من الاستخفاف به ولو بالتأنيف ، فلما لم يدل الوضع ولا العرف على الضرب من التأنيف ، كان إلحاقه به بطريق فهم معنى تحريم التأنيف وهو الأذى ، ثم إلحاق الضرب به من باب أولى . انظر البرهان ١٦/٢-٥١٧ وشفاء الغليل للغزالي ص ٥٤-٥٩ والمحصل ١٢١/٥ .

وحجة القائل إنه مدلول عليه باللفظ : أن المسكوت عنه يفهم من المنطوق باللغة دون الحاجة إلى فكر وتأمل ، وأنه يستوي في فهمه العالم بالقياس والقائل به والجاهل به والمنكر لحجيته ، وأن الأصل قد يكون في هذا الباب جزءاً من الفرع مندرجاً تحته ، والقياس لا يكون الأصل فيه كذلك ، وأن القياس ليس من شرطه أن يكون المعنى أشد مناسبة في الفرع من الأصل ، وذلك شرط في مثل هذا الإلحاق ، وأنه لا يسلم كون المعنى الموجود في الحكم هو الموجب لإلحاق الفرع بالأصل (الضرب بالتأنيف) ، وإنما يلاحظ المعنى لكونه بمنزلة العنوان . انظر المستصفى والإحكام في أصول الأحكام للآمدي وكشف الأسرار كما سبقت ، وانظر فواتح الرحموت مع مسلم الثبوت ٤١١/١ .

وفي المسألة أدلة أخرى ومناقشات واعتراضات ، اكتفيت بهذا القدر هنا لكون الخلاف في المسألة لا يؤثر على القطعية .

مسألة لفظية ليس وراءها فائدة معنوية»^(١)، وقال الغزالي - بعد أن اختار كونه من اللفظ دون القياس - : « ومن سماه قياسا اعترف بأنه مقطوع به ، ولا مشاحة في الأسامي ؛ فمن كان القياس عنده عبارة عن نوع من الإلحاق يشمل هذه الصورة فإنما مخالفته في عبارة »^(٢).

وذكر عبد العزيز البخاري أن من سماه من الحنفية قياسا لم يثبت به الحدود والكفارات ، ومن لم يسمه كذلك بل كان عنده كالتص أثبت به ذلك ، ثم نقل أن من سماه قياسا قد يثبت الحدود بهذا النوع من الأقيسة^(٣)، فالخلاف على نقله الثاني لفظي عند الحنفية ، معنوي على الأول .

ولفظية الخلاف هي الأولى بالنظر إلى قطعية القياس أو الدلالة اللفظية . والله تعالى أعلم .

النوع الثالث : القياس الذي يقطع فيه بعدم الفارق المؤثر بين الأصل والفرع ، وهو قياس المساوي ، أي الذي يقطع فيه بمساواة الفرع للأصل في مناسبة الحكم^(٤).

(١) البرهان ٥١٦/٢ - ٥١٧ .

(٢) المستصفى ٢٨١/٢ - ٢٨٢ .

(٣) انظر كشف الأسرار ٧٤/١ .

(٤) انظر البرهان ٥٧٥/٢ والمستصفى ٢٨٣/٢ - ٣٨٤ وشرح مختصر الروضة ٣٥٢/٣ والاستقامة لابن تيمية ٦٩/١ وشرح الكوكب المنير ٢٠٧/٤ .

« وضابط هذا النوع أن لا يحتاج إلى التعرض للعلة الجامعة ، بل يتعرض للفارق ، ويعلم أنه لا فارق إلا كذا ، و لا مدخل له في التأثير قطعاً »^(١) ، و لا بد من القطع بهذين الأمرين ، وهما : عدم وجود فارق إلا فارقا معينا ، وعدم تأثير ذلك الفارق المعين في الحكم ، فإن تطرق الاحتمال إلى أحد هذين الأمرين لم يكن القياس قطعيا .

ويتطرق الاحتمال إلى الأمر الأول بإمكان أن يكون ثمّ فارق آخر غير الذي عيّنه المجتهد القائس ؛ فلا يقطع بقوله : (لا فارق إلا كذا) ، كما يتطرق الاحتمال إلى الأمر الثاني بإمكان أن يكون للفارق المعين مدخل في التأثير في الحكم ؛ فلا يقطع بقوله : (لا مدخل لهذا الفارق في التأثير في الحكم)^(٢) .

من أمثلة هذا النوع من القياس^(٣) :

١ - قياس الأمة على العبد في سراية العتق^(٤) ، وذلك في قوله ﷺ :

(١) المستصفى ٢/٢٨٣-٢٨٤ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) انظر الأمثلة في المراجع السابقة .

(٤) إذا أعتق أحد الشريكين في مملوك نصيبه : فإن كان موسرا عتق عليه الباقي بقيمته من ماله لشريكه ، وإن كان معسرا فقد عتق من المملوك ما عتق ، وبقي باقيه من نصيب الشريك الآخر على الرق ، هذا عند الجمهور من المالكية والشافعية والحنابلة ، أما عند الحنفية : فإن كان المعتق موسرا فشريكه الذي لم يعتق نصيبه بالخيار بين العتق ، أو أن يضمن له شريكه المعتق قيمة نصيبه ، أو أن يستسعي الذي لم يعتق نصيبه العبد في طلب ما يؤدي به ما بقي فيه من الرق ، أو يصالحه ، أو يدبره ، أو ←

« من أعتق شقصا له في عبد - أو شركا أو قال : نصيبا - وكان له ما يبلغ بقيمة العدل فهو عتيق ، وإلا فقد عتق منه ما عتق » ، وفي لفظ آخر : « فإن لم يكن له مال استسعى العبد غير مشقوق عليه »^(١).

فيقاس الأمة على العبد ؛ إذ لا فارق بينهما إلا الذكورة والأنوثة ، ولا تأثير لذلك في اختلاف أحكام العتق في عرف الشارع وتصرفاته ، فهما وصفان طرديان في باب العتق ؛ كالسود والبياض ، والطول والقصر في سائر الأبواب .

ويمكن أن يقال : إن فارق الذكورة والأنوثة يحتمل أن يكون له تأثير في سراية العتق والاستسعاء ؛ لأنه يحتمل أن يكون للعبد خصوصية بعد العتق ؛ وهي أنه إذا عتق استحق أن يزاوِل من مناصب الرجال ما لا تزاوِله الأنثى ولو كانت حرة ، ولأن الأمة ربما لا تكون كالعبد في القدرة على الاستسعاء والكسب ، فيحتمل قصر الحكم على الذكر دون الأنثى .

←

يكتابه ، وإن كان معسرا فليس على الشريك المعتق ضمان نصيب الآخر ويقبى للشريك الآخر باقي الخيارات . انظر الكافي في فقه أهل المدينة المالكي لابن عبد البر ٩٦٣/٢ وروضة الطالبين للنووي ٣٨٦/٨ ومختصر الخرقى مع شرح الزركشي عليه ٤٢٨/٧-٤٢٩ وفتح القدير للكمال ابن الهمام ٢٥٩/٤-٢٦٠ وحاشية ابن عابدين على الدر المختار ٦٥٧/٣-٦٥٩ .

فسراية العتق عند الجمهور حيث كان المعتق موسرا ولا سراية مع إعساره ، وفي كلتا الحالتين عند الحنفية نوع سراية ، والقياس في كل مذهب بحسبه ، والله تعالى أعلم .

(١) رواه البخاري ومسلم . انظر الصحيح مع فتح الباري ١٣٢/٥ وصحيح مسلم ١١٤٠/٢ .

فمن ورد عنده هذا الاحتمال ، وكان له وجه يعتضد به ، لم يقطع بالقياس ، ومن كان لا يرد عنده الاحتمال ، أو كان بعيدا غريبا على المقاصد الشرعية في باب العتق ، قَطَعَ بالقياس .

وترجم البخاري - رحمه الله تعالى - لهذا الحديث وغيره بقوله : « باب إذا أعتق عبدا بين اثنين أو أمة بين الشركاء » ، وروى عن ابن عمر أنه كان يفتي في العبد والأمة بذلك .

ونقل ابن حجر عن بعض العلماء أنه كان يفرق بين العبد والأمة ، ويجعل الحكم مختصا بالذكر ، وذكر الحافظ أن لفظ (الأمة) قد ورد في بعض طرق الحديث^(١) .

والفرق بين هذا القول وبين ما تقدم من ذكر الاحتمال ؛ أن الحكم يثبت للأمة بدون قطع على ما سبق ، وعلى هذا القول لا يثبت الحكم للأمة . والله أعلم .

٢- قياس الأمة على العبد في أن ماله لبائعه إلا أن يشترطه المبتاع ، قال رسول الله ﷺ : « من باع عبدا وله مال فماله للذي باعه ، إلا أن يشترطه المبتاع »^(٢) .

(١) انظر صحيح البخاري مع فتح الباري ١٥٠/٥ - ١٥٢ ومذكرة الشيخ محمد الأمين في أصول الفقه ص ٢٥٠ - ٢٥١ .

(٢) رواه البخاري ومسلم . انظر الصحيح مع فتح الباري ٤٩/٥ وصحيح مسلم ١١٧٣/٣ .

٣- قياس العبد على الأمة في تنصيف حد الزنا ، كما في قوله سبحانه : ﴿ فَإِذَا أُحْصِنَ فَإِنَّ أَثْبِنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْنَّ نَصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ﴾^(١).

٤- قياس الزيت على السمن في أن موت الفأرة فيه يوجب إلقاء ما حوله وإباحة أكل ما وراء ذلك ؛ « إذ... لا أثر للفارق بكون هذا سمنًا أو زيتًا ؛ لأنه فرق لفظي غير مناسب »^(٢).

(١) سورة النساء (٢٥) .

(٢) وحكم أصل القياس - وهو وجوب إلقاء ما حول الفأرة الميتة في السمن - ورد في حديث ميمونة أم المؤمنين - رضي الله عنها - أن فأرة وقعت في سمن فماتت ، فسئل النبي ﷺ عنها فقال : « ألقوها وما حولها وكلوه » . انظر صحيح البخاري مع فتح الباري ٩/٦٦٨ . وترجم البخاري - رحمه الله تعالى - لهذا الحديث بقوله : « باب إذا وقعت الفأرة في السمن الجامد أو الذائب » ؛ إشارة إلى مذهبه في عدم التفريق بين المائع والجامد من السمن ، خلافا لمذهب الجمهور بالتفريق بينهما ؛ وأن المائع يفسد كله للزيادة الواردة في بعض طرق الحديث ، وهي : « إن كان جامدا فألقوه وما حوله وكلوه ، وإن كان ذائبا فلا تقربوه » ، وهي زيادة فيها مقال . انظر فتح الباري ٩/٦٦٩-٦٧٠ .

ولأجل ما في الزيادة الدالة على التفريق بين الجامد والمائع ؛ عدلتُ عن عين القياس الوارد في شرح مختصر الروضة للطوفي ٣/٣٥٢ وهو قياس الزيت على السمن المائع في أن موت الحيوان فيه ينجسه بجماع الميعان الموجب سريان النجاسة ؛ فإن ظاهره أنه يلقي كله لسريان النجاسة فيه ، وذلك مبني على القول بالتفريق ، أما قياس الزيت على السمن مطلقا فيستقيم ولو على عدم التفريق ، وقد روى البخاري عن الزهري أنه سئل « عن الدابة تموت في الزيت والسمن وهو جامد أو غير جامد الفأرة وغيرها ، قال : بلغنا أن رسول الله ﷺ أمر بفأرة ماتت في سمن فأمر بما قرب منها فطرح ثم أكل » . صحيح البخاري ٩/٦٦٩ ، وفيه - زيادة على

وذكر إمام الحرمين والغزالي أن هذا النوع من القياس قد يختلف العلماء أيضا في تسميته قياسا^(١).

وهو قطعي على كل تقدير ، فلم يضر الاختلاف في تسميته ، كما سبق في النوع الثاني .

النوع الرابع : القياس الذي قطع فيه بأمرين : أن وصفا معينا في الحكم هو علته قطعاً ، وأن ذلك الوصف موجود في الفرع قطعاً^(٢).

أما الأمر الأول فيكون السبيل إليه الاستدلال على العلية بأحد المسالك

←

قياس الزيت على السمن - قياس غير الفأرة من الحيوان عليها .

وضرب القاضي أبو يعلى هذا القياس مثالا لمفهوم الموافقة ؛ « مفهوم الخطاب وفحواه » .
العدة ١٣٣٥/٤ - ١٣٣٦ .

(١) انظر البرهان ٢٧٥/٢ والمستصفي ٢٨٣/٢ - ٢٨٤ ، وذكر الزركشي عن إمام الحرمين التفصيل بأنه « إن كان في اللفظ إشعار به فلا نسميه قياسا كقوله ﷺ : « من أعتق شركا له في عبد... » الحديث . فهذا وإن كان في ذكر العبودية مستعملة في الأمة أيضا ؛ وقد قيل : (عبدة) ، وأما إذا لم يكن لفظ الشارع مشعرا به فهو قياس قطعي ، كإلحاق الشافعي - رحمه الله - عرق الكلب بلعابه في العدد والتعفير » ، وتعقبه الزركشي فقال : « وفي دعوى القطع في الثاني نظر » البحر المحيط ٥٠/٥ . ونقل عن الغزالي والحنفية تسمية هذا النوع استدلالا ؛ بناء على أن القياس لا يكون قطعيا ، مع أن هذا قطعي ، ففرق بينهما . انظر البحر المحيط ٥٠/٥ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ .

(٢) انظر البرهان ٥٧٥/٢ والمستصفي ١١١/٢ والمحصل ٤٣١/٤ - ٤٣٢ ، ١٩/٥ - ٢٠ وشرح مختصر الروضة ٣٢٠/٣ والبحر المحيط للزركشي ٢٦/٥ والاستقامة لابن تيمية ٦٩/١ ونبراس العقول للشيخ عيسى منون ص ١٨٠ .

القطعية ؛ كالنص القطعي والإجماع القطعي^(١)، وأما الأمر الثاني فيكون السبيل إليه الحس أو العقل...^(٢)

وهذا النوع كالضابط للقياس القطعي ، ويمكن أن تندرج الأنواع الأخرى تحته ، ولو بشيء من البعد في بعضها^(٣)، لكن اختص كل نوع بما أوجب التنويع إلى ما سبق . والله تعالى أعلم .

هل القطع بحكم الأصل شرط في قطعية القياس:

معنى قطعية القياس القطع بمساواة الفرع للأصل في حكمه مطلقا ، أي سواء أكان حكم الأصل إيجابا أم تحريما أم كراهة... وسواء أكان حكمه قطعيا أم غير قطعي^(٤).

(١) انظر المسالك القطعية في المبحث اللاحق .

(٢) سيأتي - إن شاء الله تعالى - في المبحث اللاحق أن الاستدلال على وجود العلة في الأصل لا بد أن يكون بدليل شرعي ، أما الاستدلال على وجودها في الفرع فيمكن أن يثبت بالحس والعقل...

(٣) فالنوع الأول - وهو قياس الرسول ﷺ - يقطع فيه بالعلة الجامعة وبوجودها في الفرع ؛ فيقطع - مثلا - أن المعنى الذي أوجب الحضانة للأم من الشفقة والحنان وعمل ما يصلح الولد موجودا قطعيا في الحالة عند فقد الأم والأولى ، وقياس الأولى راجع إلى القطع بالمعنى وبأنه أولى في المسكوت عنه ، أما الإلحاق بنفي الفارق فالقطع بنفي الفارق المؤثر يقتضي القطع بجامع آخر غير هذا الذي ألغي ، وهو المؤثر شرعا . والله تعالى أعلم .

(٤) انظر المستصفى ١٥٩/٢ - ١٦٠ والمحصل ٤٣١/٤ - ٤٣٢، ٤٣٥ والإبهاج ٢٧/٣ - ٢٨ ونهاية السؤل ٢٦/٤ - ٢٨ .

وقال الأصفهاني^(١) في شرح مختصر ابن الحاجب : « اعلم أن القياس المقطوع هو ما كان حكمُ أصله ، والعلة ، ووجودها في الفرع قطعياً »^(٢) ، فاشتراط لقطعية القياس قطعية حكم الأصل .

وهذا مخالف لما سبق ؛ لأن التقرير الأول شرط قطعية القياس فيه أمران : قطعية التعليل في الأصل ، وقطعية وجود العلة في الفرع ، وما ذكره الأصفهاني فيه إضافة شرط ثالث ، وهو قطعية الحكم في الأصل المقيس عليه . ولكلا القولين وجه ؛ لأن القياس القطعي :

- قد يكون قياساً يقطع فيه بحكم الفرع ، إضافة إلى القطع بمساواته لأصله ، وذلك في قياس قطعي حكمُ الأصل فيه قطعي أيضاً .

- وقد يكون قياساً يقطع فيه بمساواة الفرع للأصل دون القطع بحكم الفرع ، بأن يكون الحكم في الأصل المقيس عليه ظنياً ، ثم يقطع بأن الفرع مثل الأصل ، فيثبت الحكم ظنياً في الفرع كما في الأصل مع القطع بالتسوية بين الحكمين .

(١) هو محمود بن عبد الرحمن بن أحمد ، شمس الدين ، أبو الثناء الأصفهاني ، أصولي أديب مفسر ، من تصانيفه : بيان المختصر (وهو شرح مختصر ابن الحاجب) ، وشرح منهاج البيضاوي في الأصول ، وشرح كافية ابن الحاجب في النحو ، وله كتاب في التفسير لم يتم ، وهو أنوار الحقائق الربانية ، توفي سنة (٧٤٩) هـ . انظر الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ٩٥/٥-٩٦ والفتح المبين ١٥٨/٢ ومقدمة محقق بيان المختصر د. محمد مظهر بقا ١٥/١-٢٥ .

(٢) بيان المختصر ٥٥٨/٢ وانظر نهاية السؤل ٢٨/٤ وكتاب موازنة بين دلالة النص والقياس الأصولي ٥٠٤/٢-٥٠٨ .

والظاهر أن القطع بحكم الأصل ليس شرطاً في قطعية القياس ؛ إذ حقيقة القطعية في القياس القطع بالمساواة ، أما قوة الفرع المساوي أو ضعفه فذلك تابع لقوة الأصل المساوي وضعفه ، ولا مدخل لذلك في عملية القياس ؛ لأن القياس يؤخذ فيه الأصل على حاله قوة وضعفاً .

بيان ذلك : أن قياس الخالة على الخال في حكم الميراث قياس قطعي ، لكن حكم الأصل ثابت بقول رسول الله ﷺ : « من ترك كلاً فإلي - وربما قال فإلينا - ومن ترك مالا فلولارثه ، والخال وارث من لا وارث له ... »^(١) ، فحكم الأصل وهو ميراث الخال ثابت بخبر واحد ، فلا يكون قطعياً عند من لا يرى قطعية الآحاد مطلقاً ، أو عند عدم قرائن القطعية ، ولا يمنع عدم قطعية خبر الواحد من القطع بأن الخالة مثل الخال في الميراث^(٢) .



(١) رواه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه . انظر المسند ١٢١/٤ وسنن أبي داود مع عون المعبود ١٠٦/٨ وسنن الترمذي مع تحفة الأحوذى ٢٨١/٦ وسنن ابن ماجه ٩١٤/٢-٩١٥ . وصححه الشيخ ناصر الدين الباني وجمع طرقه من حديث عمر وعائشة والمقدام بن معديكرب رضي الله عنهم جميعاً . انظر إرواء الغليل ١٣٧/٦-١٤١ .

(٢) انظر نهاية السؤل ٢٨/٢ .

المبحث الثالث : القطعي من مسالك العلة

تعريف العلة ومسالكها:

المسالك جمع مسلك ، وهو : الطريق الذي يسلكه المجتهد في إثبات العلة^(١)، ومسالك العلة الأدلة على أن الوصف علة^(٢)، والعلة : الوصف الظاهر المنضبط المشتمل على الحكمة الباعثة على تشريع الحكم ، وهي الوصف الذي يجمع بين الأصل المقيس عليه والفرع المقيس في الحكم^(٣).

فمسالك العلة : الطرق الشرعية المؤدية إلى معرفة كون وصف من الأوصاف مشتملا على حكمة التشريع ، ليكون الجامع الرابط بين الأصل والفرع في حكم القياس .

مسالك العلة أدلة شرعية:

تقدم أن قطعية القياس تقوم على ركنين رئيسيين : أولهما القطع بكون

(١) انظر تيسير التحرير ٣٨/٣ .

(٢) انظر مفتاح الأصول إلى بناء الفروع على الأصول للشريف التلمساني ص ١٤٥ .

(٣) انظر تعريفات العلة والكلام على تعليل أحكام الله تعالى في مذكرة الشيخ محمد الأمين ص ٢٧٥ وتعليل الأحكام لمحمد مصطفى شلي ص ١١٢-١٢٥ والوصف المناسب لشيخنا أحمد محمود عبد الوهاب ص ٤١-٦١ ومباحث العلة في القياس لعبدالحكيم عبد الرحمن أسعد السعدي ص ١٠١ وما قبلها .

الوصف في الأصل علة ، والثاني القطع بوجود هذا الوصف في الفرع ،
فلكي تستقيم القطعية في القياس لا بد من الدليل القطعي على التعليل في
الأصل ، وعلى وجود العلة في الفرع .

أما وجود العلة في الفرع فيثبت بسائر الأدلة من الحس والعقل والعرف ،
كما يجوز أن يثبت بالشرع^(١) ؛ فكون النبيذ مسكرا ، أو كون الذرة مطعوما ،
أو الأرز مطعوما مقتاتا مدخرا... يمكن إقامة الدليل القطعي عليه إما حسا أو
عقلا أو غيرهما ، كما يمكن إثبات الوصف في الأصل بذلك ، كالإسكار في
الخمير والكيل أو الطعم أو الادخار مع الاقتيات في البر أو الشعير^(٢).

وأما كون وصف معين في الأصل علة الحكم فيه فهو الذي لا يمكن أن
يثبت إلا بالأدلة الشرعية ؛ لأنه دعوى بأن الشرع حكم في الأصل بالحكم
لأجل ذلك الوصف ، وذلك غير مقبول إلا بدليل من الشرع^(٣).

والدليل على العلية كسائر الأدلة الشرعية يختلف قوة وضعفا ، بيد أن

(١) انظر كشف الأسرار عن أصول البزدوي ٣/٣٥١ ، وانظر روضة الناظر ٢/٢٥٧ .

(٢) وهذا غير إثبات كون ذلك الوصف علة لأن الأول مجرد إثبات وجود الوصف في الأصل
والآخر ادعاء أن الوصف الموجود في الحكم علته . انظر روضة الناظر لابن قدامة مع نزهة
الخاطر ٢/٣٥٣-٣٥٦ .

(٣) انظر المعتمد لأبي الحسين البصري ٢/٢٤٧-٢٤٨ شفاء الغليل للغزالي ص ٢٦ وميزان الأصول
لعلاء الدين السمرقندي ص ٥٩٠ وكشف الأسرار لعبد العزيز البخاري ٣/٣٥١ ، وانظر
الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي ١/٢١٠ .

القياس لا يكون قطعيا حتى يكون الدليل على علية الوصف في الأصل قطعيا ، وذلك ليس طريق جميع العلل ؛ فقد لا تسهل إقامة الدليل القاطع على أن علة تحريم الربا في الأصناف الربوية الستة كونها مطعومة أو مكيلة أو مقتاة مدخرة .

وقسم الفخر الرازي مسالك العلة إلى نقلية وعقلية^(١)، ولعل النظر في ذلك إلى أن في بعض المسالك قدرا من استعمال العقل أكبر من غيره ؛ كما في مسلكي الدوران والسير والتقسيم^(٢)، لكن ذلك لا يخرجهما عن كونهما أدلة شرعية عند إثبات علية الوصف بهما^(٣). والله أعلم .

فالتحقيق أن طرق إثبات علية الأوصاف في الأحكام الشرعية كلها شرعية ؛ « لأن كون الوصف علة شرعا ودليلا على حكم الله تعالى أحد الأحكام الشرعية ، فلا يثبت إلا بما يثبت به سائر الأحكام الشرعية »^(٤).

إذا ثبت أن كون الوصف الجامع بين الأصل والفرع علة لا بد من الدليل الشرعي عليه ، وأن الدليل عليه - في القياس القطعي - لا بد أن

(١) انظر المحصول ٥/٤٥٢-٤٥٣ ، وانظر مباحث العلة في القياس ص ٣٦٩ .

(٢) سيأتي الكلام عليهما قريبا إن شاء الله .

(٣) انظر المعتمد ٢/٢٤٩ ، فلا بد في تلك المسالك من الاعتماد على الشرع في بعض مقدماته ؛ فإن إبطال الأوصاف التي لا تصلح للعلية في نظر المستدل - في السير والتقسيم - يعتمد على اعتداد الشارع بمثل تلك الأوصاف ، أو طردية الوصف وغبائه عن المقاصد الشرعية في العلية .

(٤) ميزان الأصول ص ٥٩٠ ، وانظر شفاء الغليل للغزالي ص ٢٦ .

يكون قطعيا ، تبين أن كل دليل شرعي قطعي يمكن أن يثبت به هذا الركن من القياس القطعي إذا دَلَّ عليه ، وذلك مثل النص القطعي من الكتاب ، أو من السنة ، أو الإجماع القطعي ، ومثل الأدلة الشرعية التي تحتف بها قرائن القطعية في جهتي الثبوت والدلالة ، فطريق قطعية العلية كطريق قطعية الأدلة الشرعية .

والمجتهد يصل إليها مباشرة بواسطة الأدلة القطعية ثبوتا ودلالة ، أو بالبحث عن قرائن القطع المحتفة والشواهد المعززة ، حتى يقطع بأن وصفا معيناً علة حكم معين .

إلا أن أهل العلم - رحمهم الله تعالى - خصوا هذا المحل بالبحث عن الطرق المؤدية إلى العلية ، كما قسم بعضهم تلك الطرق إلى قطعية وغير قطعية .

وما تجمععه حدود هذا البحث من مسالك العلة هو المتعلق منها بالكتاب والسنة والإجماع^(١)؛ وذلك مسلکا النص والإجماع.

(١) وقد ذكر العلماء رحمهم من المسالك القطعية - غير ما يدخل في هذا البحث - مسلكين آخران : أحدهما : السبر والتقسيم ، وهو : حصر الأوصاف الصالحة للعية ، وحذف ما سوى الوصف المدعى عليته ، فيتعين الوصف المدعى ، فمتى كان الحصر والحذف قطعيين كان هذا المسلك قطعياً . انظر البحر المحيط ٢٢٤/٥ ومسلم الثبوت مع فواتح الرحموت ٢/٢٩٩-٣٠٠ .

ولم ينقل خلاف في قطعية هذا المسلك ، لكن لم أقف له على مثال شرعي فقهي ، بل ذكر الفتوح في شرح الكوكب المنير (١٤٦/٤) أنه قليل في الشرعيات ، وقال الشيخ عيسى منون
←

في نبراس العقول (ص ٣٧٣) - إشارة إلى مسلك السير والتقسيم - : « ثم إن القطعي من هذا المسلك حجة في العليّيات والعَمَلِيّات بالاتفاق ، وإن كان حصوله في الشرعيات عسيرا جدا » .

والمسلك الثاني : الدوران (ويسمى بالدوران الوجودي والعدمي ، وبالطرد والعكس) وهو : أن يوجد الحكم عند وجود الوصف ويتعدم عند عدمه ، والجمهور على أنه ليس من المسالك القطعية ، ويُقل عن قوم من المعتزلة أنهم يقولون بقطعيته . انظر المحصول ٢٠٧/٥ والإحكام للآمدي ٢٦٠/٣ والتحصيل للأرموي ٢٠٣/٢ والبحر المحيط ٢٤٦/٥ والإبهاج لابن السبكي ١٤٧/١ والتحرير والتيسير للكمال ابن الهمام ٤٩/٣ ومذكرة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي في أصول الفقه ص ٢٦٠ . لكن أبا الحسين البصري ذكر الدوران في (المعتمد) في جملة المسالك الظنية المستنبطة ، ولم يذكر في العلل القطعية إلا ما كان طريقها « نصا من الله ، أو من رسوله ﷺ ، أو من الأمة متواترا » المعتمد ٢/٢٥٠ . وانظر المعتمد ٢/٥٢٠-٢٥١، ٢٥٧-٢٥٨ ، وانظر كتاب القياس الشرعي الملحق بالمعتمد ٢/٤٩٩ .

والظاهر من المعتمد كما سبق ، ومن العمد وشرحه (٢/٧٧-٨٤) : أن الدوران عندهم قطعي في إثبات العلل العقلية ، وأنه ظني في إثبات العلل الشرعية ، فنسبة قطعية لمسلك الدوران إلى بعض المعتزلة مقيّدة بالعلل العقلية دون العلل الشرعية ، والله تعالى أعلم .

ورجّه بعض العلماء القول بالقطعية في مسلك الدوران بأنه حيث انضم إلى الدوران المناسبة ، أو كثرة التكرار ، أو انتفى المزاحم بالسير والتقسيم . انظر كتاب الرد على المنطقيين لابن تيمية ص ٩٣ والبحر المحيط ٢٤٦/٥ وشرح الخلي على جمع الجوامع ٢/٢٨٩ وشرح الكوكب المنير ٤/١٩٣-١٩٤ وانظر التحرير مع التيسير ٣/٤٩ ونبراس العقول ص ٢٥٨ .

فهذان المسلكان أهميتهما ضعيفة بالنظر إلى القطعية ؛ لأن الأول - وهو السير والتقسيم - يعسر الإتيان فيه بمثال شرعي فقهي ، والثاني - وهو الدوران - منازع في قطعيته منفردا ، ولعل الراجح عدم قطعيته إلا مع ضمنية قرائن القطعية ، فبقيت العمد في المسالك القطعية على الكتاب والسنة والإجماع ، أما غيرها فالأمر فيه راجع إلى النظر والبحث ، وقد يقطع الناظر بضميمة جمع من الأدلة غير القطعية ، وذلك باب واسع من مآخذ القطعية . والله أعلم .

مسلك النص:

وهو النص القاطع من الكتاب والسنة على علية الوصف الجامع .
والمراد بالنص عند العلماء - رحمهم الله - في باب مسالك العلة لفظ
الكتاب أو السنة ، فيشمل القطعي وغيره ، ومن ثم يصفونه بالقطعية أو
بالصراحة إذا أرادوا تقييده ؛ فيقولون (نص قاطع) أو (نص صريح)^(١) .
وهذا أشرف المسالك وأولى طرق العلة بالتقديم ؛ لتعلقه بكتاب الله
تعالى وسنة رسوله ﷺ^(٢) .

وبحث القطعية فيه من جهة الدلالة ، أي دلالة اللفظ من الكتاب أو
السنة على أن الوصف الجامع هو علة حكم الأصل قطعاً ، أما من جهة
الثبوت فالبحث في ذلك يدخل في عموم البحث في قطعية الثبوت ؛ فما كان
من تلك الألفاظ في القرآن الكريم أو في السنة المتواترة فقطعي ، وكذلك ما
كان من أخبار الآحاد قد احتف به من القرائن ما يفيد القطعية ، على ما
سبق تقريره في مطلع هذا الباب.

(١) انظر المحصول ١٣٩/٥ - ١٤٠ والإبهاج لابن السبكي ٤٦/٣ والبحر المحيط ١٤٨/٥ ونبراس
العقول ص ٢٢٩ .

(٢) قال إمام الحرمين - عند كلامه على مسالك العلماء في إثبات العلة - : « وأما ما اعتمده
الشافعي وارتضاه ، ولا معدل عنه ما وجد إليه سبيل ، فهو دلالة كلام الشارع في نصبه الأدلة
والأعلام ، فإذا وجدنا ذلك ابتدرناه ، ورأيناه أولى ما يُسلك » البرهان ٥٢٩/٢ . وانظر
نبراس العقول للشيخ عيسى منون ص ٢٧٧ .

النص القاطع والنص الصريح:

المراد بالنص القاطع من طرق العلة عند فخر الدين الرازي : ما كان من الألفاظ موضوعا للتعليل ، بحيث لا يحتمل غير العلية ، لا حقيقة ولا مجازاً^(١)، وذلك عنده أربعة ألفاظ أو ثلاثة وهي (لعلة كذا) و (لسبب كذا) و (لأجل كذا) و (لموجب كذا)^(٢)، وما عدا هذه الألفاظ فليس من النص القاطع .

ودون النص القاطع عنده الألفاظ التي تكون (ظاهرة جدا) ، كالتى تكون موضوعة حقيقة للتعليل ، ويكون استعمالها في غير العلية محمولا على المجاز ، وذلك كاللام ، والباء ، و (إن)^(٣) .

فمرتبة (الظاهر جدا) في جهة الدلالة هنا هي مرتبة الظني القريب أو المقارب للقطعي ، كما سبق نقله عن بعض من توسع في اعتبار مطلق الاحتمال في إزالة القطعية^(٤) .

(١) انظر المحصول ١٣٩/٥ - ١٤٠ ، ٤٥٢ - ٤٥٣ ، وقد أشار غير الرازي إلى تقسيم مسلك النص من طرق العلة إلى قطعي وغير قطعي ، كأبي الحسين البصري في المعتمد (٢/٢٥٠) ، لكنه ذكر في (النص الصريح) : اللام و(كي) ، وأشار إلى ذلك علاء الدين السمرقندي في ميزان الأصول (ص ٥٩٠ فما بعدها) حيث ذكر أن طرق العلة أسوة في ذلك بطرق سائر الأحكام الشرعية ، لكنه عند الكلام على المسلك الخاص بـ (النص) ذكر من أنواعه : اللام و(إن) والباء والفاء .

(٢) انظر المحصول في الموضوعين السابقين ، وسبب التزديد بـ (أو) بين الأربعة والثلاثة ؛ أنه ذكر في الموضوع الأول الأربعة الألفاظ وفي الموضوع الثاني الثلاثة الأول ، ومثل هذه الألفاظ لفظ (لمؤثر كذا) ، انظر نهاية السؤل ٦٠/٤ - ٦٢ .

(٣) انظر المحصول كما سبق .

(٤) انظر ص (١٩٥) في الظني المقارب للقطعي ، وص (٢٢٨) ؛ نقض مذهب الحنفية في التفريق بالقطعية بين الفرض والواجب بأحكام سميت فرضا ولم تثبت بدليل قاطع ، فحمل الشيخ ابن

وأضاف البيضاوي^(١) على ما ذكره الرازي لفظ (كي) ؛ فجعله في المنهاج من (النص القاطع)^(٢).

وذكر بعض العلماء أن (النص القاطع) عند الرازي هو (النص الصريح)^(٣) عند الآمدي .

والذي يؤخذ من الإحكام والمحصل أن (النص الصريح) عند الآمدي أعم من (النص القاطع) عند الرازي ، وأوسع منه وأشمل ، لما يأتي :
أولا : أن الآمدي ذكر من أقسام (النص الصريح) : السلام و(إنّ) والباء^(٤)، وهذه عند الرازي من (النص الظاهر) قسيم (النص القاطع) ؛ كما

←

عابدين ذلك على أن تلك الأحكام ثبتت بدليل من مرتبة الظني القوي المقارب للقطعي .
فحاصل ما ذكر في هذه الرتبة ثلاثة أمور : أولها : أنه دليل بين الظني المطلق والقطعي المطلق قريبا من القطعية ، وثانيها : أنه يثبت به الفرض العملي عند الحنفية على ما ذكره الشيخ ابن عابدين ، وثالثها : أنه يثبت به عند فخر الدين الرازي مسلك (النص الظاهر جدا) من مسالك العلة ، وقد يكون منها الخير المشهور على ما حمّله عليه بعض أهل العلم رحمهم الله ، والله تعالى أعلم .

(١) هو عبد الله بن عمر بن محمد ، القاضي ناصر الدين ، أبو الخير البيضاوي ، أصولي ، مفسر ، متكلم ، من تصانيفه : منهاج الوصول إلى علم الأصول ، أنوار التنزيل وأسرار التأويل ، المعروف بـ (تفسير البيضاوي) ، وطوال الأنوار في أصول الدين ، توفي (٦٨٥) هـ . انظر طبقات الشافعية لابن السبكي ١٥٧/٧-١٥٨ والفتح المبين ٨٨/٢ والأعلام ٢٤٨/٤-٢٤٩ .

(٢) انظر منهاج الأصول مع نهاية السؤل ٥٩/٤-٦٢ .

(٣) انظر الإبهاج لابن السبكي ٤٦/٣ ونهاية السؤل ٥٩/٤ .

(٤) الإحكام ٢٢٢/٣-٢٢٤ .

يؤخذ من صريح كلامه .

ثانيا : أن الآمدي قال بعد أن ذكر الألفاظ الداخلة تحت قسم (النص الصريح) : « فهذه الصيغ الصريحة في التعليل ، وعند ورودها يجب اعتقاد التعليل ، إلا أن يدل الدليل على أنها لم يقصد بها التعليل ، فتكون مجازا فيما يقصد بها »^(١)، مع أن الرازي عدّ ما كان خلاف التعليل فيه مجازا من الظاهر دون (النص القاطع) ، كما سبق من صريح كلامه في (اللام) آنفا .

ثالثا : أن الآمدي لم يقسم النص إلى صريح وظاهر كما قسم الرازي النص إلى قاطع و ، وإنما ذكر الآمدي بعد مسلك (النص الصريح) مسلك الإيماء والتنبيه^(٢) وذلك يؤكد أن (النص الظاهر) عند الرازي يدخل في

(١) المرجع السابق .

(٢) المرجع السابق ، ويدل على هذا أيضاً فعله في منتهى السؤل القسم الثالث ص ١٧ ؛ جعل من (صريح النص) اللام وإن والباء .

ومسلك الإيماء والتنبيه هو « اقتران الوصف بحكم لو لم يكن ذلك الوصف أو نظيره علة للحكم لكان بعيدا من الشارع » ، ومثاله قوله ﷺ لما سئل عن بيع الرطب بالتمر : فقال : أينقص الرطب إذا جف ، قالوا نعم قال : فلا إذا ، فتبين أن نقصان الرطب بالجفاف علة النهي . انظر بيان المختصر ٩٢/٢ .

وقد عطف الآمدي في الأحكام والمنتهى بـ (أو) بين أمثلة هذا المسلك ، فقد يفهم من ذلك أن (النص الصريح) ينقسم إلى قسمين : أولهما يشتمل على ما اقتصر عليه الرازي في (النص القاطع) وثانيهما يشتمل على ما ذكره الرازي في (الظاهر) ، ولعل في ذلك ما يوجه قول من ذكر أن (النص الصريح) عند الآمدي هو (النص القاطع) عند الآمدي ، لكن يبقى أن كلا القسمين معدود في (النص الصريح) عند الآمدي ، وذلك حقيقة الفرق .

(النص الصريح) عند الآمدي.

فقسّم (النص الصريح) عند الآمدي في هذا الباب غير (النص القاطع) عند الرازي ؛ إذ لم يكن احتمال استعمال اللفظ في غير التعليل - ولو مجازا - مانعا من دخوله في النص الصريح عند الآمدي ، وذلك مانع من دخوله في النص القاطع عند الرازي . والله أعلم .

والذي يظهر من كتب بعض العلماء مثل كتاب تلخيص التقريب^(١)، والمعتمد لأبي الحسين البصري^(٢)، والمستصفى وشفاء الغليل كليهما لأبي حامد الغزالي^(٣)، ومختصر ابن الحاجب^(٤)، وما نقله الزركشي عن الأبياري

(١) فإنه ذكر في قسم (المصرح به في الكتاب) : (كي) و(من أجل) والباء ، ثم قال : « فهذه الظواهر وأمثالها من السنة مصرحة بإثبات الأوصاف المذكورة فيها عللا » تلخيص التقريب للقاظمي للباقلاني لخصه الجويني ٢٣١/٣ .

(٢) ٢٥٠/٢ ، فذكر في الصريح لفظ العلة أو ما يقوم مقامه كاللام وكي ولأجل .

(٣) انظر المستصفى (بولاقي) ٢٨٨/٢-٢٨٩ فذكر : (لعة) واللام و(لأجل) و(لكي) « وما يجري مجراه من صيغ التعليل » ثم قال : « فهذه صيغ التعليل إلا إذا دل دليل على أنه ما قصد التعليل فيكون مجازا » . وانظر مثل ذلك في شفاء الغليل ص ٢٣-٢٤ : فذكر من النص الصريح في التعليل (إن) .

(٤) انظره مع بيان المختصر ٨٧/٣-٩٠ بل أدخل في (النص الصريح) الإيماء والتنبيه ، وصرح به الأصفهاني في بيان المختصر ٨٨/٣ فقال : « المسلك الثاني : النص ... وهو مراتب : المرتبة الأولى الصريح وهو ما يدل بالوضع على العلية ، وهو إما أن لا يحتمل غير العلية أو يحتمل غيرها احتمالا مرجوحا » فذكر من (النص الصريح) ما احتمل احتمالا مرجوحا . وانظر الإبهاج لابن السبكي ٥١/٣ .

وغيره^(١) - أن المراد بـ (النص الصريح) فيها موافق لطريقة الآمدي في كونه أعم من المراد بـ (النص القاطع) عند الفخر الرازي ، فعمل هؤلاء الأصوليين في مسلك (النص) مخالف لما ذهب إليه الرازي ومن تبعه في تقسيم هذا المسلك إلى (القاطع) و(الظاهر) ، على ما هو المعروف من معنى القاطع عنده في الأدلة الشرعية اللفظية ، والله تعالى أعلم .

هل قطعية هذا المسلك ترد نقضا على الرازي:

المذاهب في القطعية تستصحب ههنا ؛ فمن كان لا يرى قطعيًا إلا ما كان متجردا عن كل احتمال قريب وبعيد فقياس مذهبه أن يكون القاطع من هذا المسلك كذلك ، ومن كان يرى القطعية مع الاحتمال البعيد الغريب عن العرف والمقاصد الشرعية في استعمال الألفاظ فكذلك قياس مذهبه أن يكون القاطع عنده ههنا مثل ذلك .

ومن ثمّ اعترض القرافي وغيره^(٢) على الرازي في عدّه بعض الألفاظ في هذا المسلك قطعيًا ، فإن مذهبه في الألفاظ عدم قطعيّتها مطلقًا ، أو عدم

←

وانظر مثل ذلك في مفتاح الوصول للشريف التلمساني ص ١٤٥ .

(١) انظر البحر المحيط ١٨٧/٥ .

(٢) انظر نفائس الأصول في شرح المحصول ٣/٥٧-أ ، وانظر نهاية السؤل ٥٩/٤ ، وفي التحصيل اختصار المحصول للأرموي (١٧٨/٢) جعل المسلك الأول (النص) ، ولم يذكر (النص القاطع) مخالفًا لتقسيم الرازي .

قطعيتهما إلا باحتفاف القرائن بها ، فطرد مذهبه أن لا يرى أيّاً من الألفاظ المذكورة قطعياً مطلقاً ، أو لا يرى منها قطعياً إلا لفظاً احتف به من القرائن ما أزال عنه الاحتمالات العشرة التي ذكر أنها ترد على الأدلة اللفظية^(١).

ورّد هذا الاعتراض بوجهين :

الوجه الأول : أن مراد الرازي من (النص القاطع) في مسالك العلة الصريح في دلالته على العلية ، ولا يقصد الذي لا يحتمل إلا معنى واحداً^(٢).

(١) على ما يبدو من مذهبه في القطعية في بعض المواضع ، فقد اختلف العلماء في تقرير مذهب الرازي في القطعية في الألفاظ ؛ فمنهم من رأى أنه ينفي القطعية عنها مطلقاً ، ومنهم من حمل مذهبه على أنه ينفي القطعية عند عدم القرائن . انظر ص(٦٤) فما بعد .

والأصفهاني في شرحه للمحصل (الكاشف قسم القياس ص ١٧١-١٧٢) بعد أن أبطل الاعتراض المذكور ذكر أنه يرد على كلام الرازي في تقسيم هذا المسلك « إشكال متجه » ، وذلك أنه فسر القاطع بالصريح (المحصل ١٣٩/٥) فيكون القسم المقابل للقاطع (وهو النص الظاهر) غير صريح مع أنه قال بعد أن ذكر اللام في ذلك القسم المقابل للقاطع : « فإن قلت : اللام ليست صريحة في العلية... قلت : أهل اللغة صرحوا بأن اللام للتعليل وقولهم حجة » فظاهر هذا أنه عدّ اللام من (الصريح) ؛ فكانت اللام غير صريحة في أول كلامه صريحة في آخره .

لكن الرازي بيان مراده بـ(النص القاطع) في موضع آخر من المحصول (٤٥٢/٥) بأنه ما كان « لا يحتمل غير العلية » ، وعلى هذا يكون (النص القاطع) عنده : الصريح الذي لا يحتمل غير العلية حقيقة أو مجازاً ، أما اللام فذكر أن استعماله في غير العلية - مع ثبوت تصريح أهل اللغة بأنه للتعليل - يكون من المجاز (المحصل ١٤٠/٥ ، ٤٥٢) ، وهذا يحقق الاعتراض الذي ذكره القرافي وغيره على الرازي . والله تعالى أعلم .

(٢) انظر الكاشف عن المحصول لمحمد بن محمود الأصفهاني، قسم القياس ص ١٧١ . وانظر نبراس

←

ويُشكل على هذا ما سبق من أن مراد الرازي من (النص القاطع) يخالف مراد كثير من العلماء بـ (الصريح) في مسالك العلة ، وأن ظاهر كلامه في المحصول أنه يعني بـ (النص القاطع) من طرق العلة ما يعني بالقطعي في غير هذا الموضع ، وهو الذي لا يحتمل غير الظاهر منه ولو احتمالا بعيدا لا حقيقة ولا مجازا^(١)، يؤيده أنه لم يذكر في (النص القاطع) إلا ما جاء فيه ذكر لفظ (علة) أو ما يرادفه ، وجعل سائر ما يذكره العلماء في (الصريح) من اللام والباء ونحوهما في قسم (النص الظاهر) .

الوجه الثاني : أن المراد بالقاطع في باب المسالك ما لم يوضع إلا

⇐

العقول ص ٢٢٩ .

(١) قال في المحصول في باب الترجيح ٤٥٢/٥ : « وقد ذكرنا في كتاب القياس أن الطرق الدالة على عليّة الوصف في الأصل إما الدليل النقلي أو العقلي ، أما الدليل العقلي فإما أن يكون نصا أو إيماء ، أما النص فقد يكون بحيث لا يحتمل غير العلية وهو ألفاظ ثلاثة وهي قوله : (علة كذا أو لسبب كذا أو لأجل كذا) » .

أما ما يدل على أن الرازي لا يُعد من (النص القاطع) الظاهر الصريح الذي يكون غير التعليل فيه مجازا فهو أنه لم يعد اللام من (النص القاطع) مع أنه قال فيها : « أهل اللغة صرحوا بأن اللام للتعليل وقولهم حجة ، وإذا ثبت ذلك وجب القول بأنها مجاز في هذه الصور » ، إشارة إلى الصور التي اعترض بها على كون اللام من المسالك الصريحة للعلة (المحصول ١٣٩/٥ - ١٤٠) ، فأثبت أنها صريحة في العلية مجاز فيما عداها ولم يعدها من (النص القاطع) ، فكان (النص القاطع) من مسالك العلة عند فخر الدين الرازي - على ما يؤخذ من الموضعين السابقين - اللفظ الصريح في العلية الذي لا يحتمل غير العلية فيما سبق من الاستعمال ولو مجازا .

للتعليل ولم يسبق استعماله في غير التعليل ولو مجازا ، ولا مانع من الاستعمال
اللاحق مجازا ، أما الاحتمال والتجويز العقلي في غير التعليل فلا يمنع من
إطلاق القاطع في هذا الباب^(١).

وعلى هذا يكون القطعي في باب المسالك عند الرازي ومن تبعه غير ما
طوّل الكلام في تأصيله في قطعية الأدلة المعتمدة على الألفاظ ؛ فإنه صرح
بأن كل دليل لفظي لا يكون قطعيا حتى تندفع عنه عشرة احتمالات ، وأن
مطلق الاحتمال ولو على أبعد الوجوه يدفع القطعية^(٢) ، ومسلك النص من
الأدلة اللفظية ، فيرد فيه احتمال عدم الوضع على أقل تقدير .

والظاهر مما ذكر من الاعتراض ووجهي دفعه أنه إذا أريد حمل ما ذكره
الرازي في قطعية بعض طرق العلة على وجه لا يناقض المعروف من مذهبه في
القطعية - فالمراد بالقطعية عنده في باب مسالك العلة أن الدليل اللفظي قد
يكون بحيث ينتفي فيه احتمال عدم التعليل خاصة ، ولا يلزم من ذلك القطع
بعدم الاحتمالات الأخرى ، فيكون إطلاق القطع مقيدا بقطع احتمال عدم
التعليل ، ولا يتوجه على ذلك إيراد الاحتمالات الأخرى ؛ إذ نفي احتمال
معين لا يلزم منه نفي مطلق الاحتمال .

وليس ببعيد أن كون القطعية مقيدة في هذا الباب بقطع احتمال غير

(١) انظر نبراس العقول ص ٢٢٩ ، وتعليل الأحكام لمحمد مصطفى شليبي ص ١٥٦ .

(٢) انظر المحصول ١/٢١٥-٢١٧ ، ٤٠٨ ، ٣/٢١٤ ، ٥/٤٠٠ .

التعليل خاصة - يرجح التعبير بـ (النص الصريح) دون (النص القاطع) ، كما عبر به من سبق الرازي ، وبعض من جاء بعده ؛ لأن التعبير الثاني موهم بإطلاق القطعية لكل الاحتمالات . والله تعالى أعلم .

ولا يقال في دفع الاعتراض إن مذهبه في القطعية - على ما حمّله عليه بعض العلماء - القول بالقطعية عند احتفاف القرائن ؛ فيجعل مراده بالقاطع ها هنا اللفظ الذي احتفت به قرائن القطعية ، من باب حمل المطلق من كلامه على المقيد منه .

فإنه يبعد أن يكون ذلك هو مراده ؛ إذ على ذلك يدخل في القاطع الألفاظ التي أخرجها من (النص القاطع) إلى (النص الظاهر) ؛ كاللام والباء و(إن) ، لأن كل ذلك مما يمكن احتفاف قرائن القطعية به . والله تعالى أعلم .

ألفاظ هذا المسلك:

وقد ذكر العلماء رحمهم الله جملة من الألفاظ في قسم (النص القاطع) أو (النص الصريح) :

الأول : (لعله كذا) أو (لسبب كذا) أو (لموجب كذا) أو نحو ذلك .

ولم أقف على مثال شرعي لذلك فيما اطلعت عليه من كتب أهل العلم ، بل صرح علاء الدين السمرقندي أن النص بالتصريح على اسم العلة - مثل (لعله كذا) - غير وارد من جهة الشارع ، وإن كان مستعملاً في

اللغة^(١)، وذكر أن الوارد من جهة الشرع مما يرادف ذلك هو لفظ (معنى) ،
ومثل لذلك بما روي من قوله ﷺ : ((لا يحل دم امرئ مسلم إلا بأحد ثلاثة
معان))^(٢).

الثاني : (من أجل) أو (لأجل) .

ومن أمثلته قوله تعالى : ﴿ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا ﴾^(٣).

(١) ميزان الأصول ص ٥٩٠ .

(٢) بهذا اللفظ (معان) لم أجده في أي من المراجع التي أخرجت الحديث وإنما الوارد من ألفاظ الحديث : «...إلا بإحدى ثلاث» أو «...إلا أحد ثلاثة نفر» أو «...إلا من استحل ثلاثة أشياء» (ابن أبي شيبة ٤١٤/٩) أو «...إلا في ثلاثة خصال» (سنن الدرقطني ٨٢/١) ولفظ (خصال) هو الذي ذكره شراح الحديث تمييزاً للفظ (ثلاث) حيث ورد مطلقاً .

ينظر الحديث في صحيح البخاري مع فتح الباري ٢٠١/١٢ وصحيح مسلم ١٣٠٢/٣ ومسند الإمام أحمد ٤٦٥،٤٤٤،٤٢٨،٣٨٢/١ وسنن الترمذي مع تحفة الأحوذى ٦٥٨/٤ وسنن أبي داود مع عون المعبود ٥/١٢ وسنن النسائي ١٣/٨ وسنن ابن ماجه ٨٤٧/٢ وسنن الدارمي ٢١٨/٢ وسنن الدارقطني ٨٢،٨١/١ وسنن البيهقي ١٩/٨ ومسند أبي داود الطيالسي ص ٢١٦،١٣ ومصنف عبد الرزاق ١٦٧/١٠ ومصنف ابن أبي شيبة ٤١٣/٩-٤١٤ والمستدرک للحاكم ٣٥٠/٤ وشرح معاني الآثار للطحاوي ١٥٩/٣-١٦٠ وشرح السنة للبغوي ١٤٧/١٠-١٤٨ والمتقى من السنن المسندة لابن الجارود ص ٣٠٧ . وانظر تخریج الحديث في إرواء الغلیل ٢٥٣/٧-٢٥٥ وتحقيق الشيخ عبد الله بن حبرين لشرح الزركشي على مختصر الخرقى ٧٧٢/١ .

(٣) سورة المائدة (٣٢) .

وقول النبي ﷺ : ((إنما جعل الإذن من أجل البصر))^(١) ، وقوله ﷺ لما قيل له : نهيت أن تؤكل لحوم الضحايا بعد ثلاث ، فقال ﷺ : ((إنما نهيتكم من أجل الدافّة التي دفت ، فكلوا وادخروا وتصدقوا))^(٢) .

الثالث : (كي) .

ومنه قوله تعالى : ﴿ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ كَيْلًا يَكُونُ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ ﴾^(٣) ، وقوله تعالى : ﴿ فَرَدَدْنَاهُ إِلَىٰ أُمِّهِ كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا ﴾^(٤) .

الرابع : (إذن) .

ومنه قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ كَذَبْتَ تَرَكَنْ لَهُمُ شَيْئًا قَلِيلًا . إِذَا لَأَذْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ ﴾ الآية^(٥) .

وقوله ﷺ لأبيّ بن كعب رضي الله عنه لما قال له أبيّ : أجعل لك صلاتي

(١) رواه البخاري ومسلم . انظر الصحيح مع فتح الباري ٢٤/١١ وصحيح مسلم ١٦٩٨/٣ .

(٢) رواه مسلم ١٥٦١/٣ ، والذيف الدبيب ، والدافّة القوم يسيرون جماعة سيرا ليس بالشديد ،

والمراد بهم قوم من الأعراب قدموا المدينة عند الأضحى ، انظر الصحاح ١٣٦٠/٤ والنهاية

لابن الأثير ١٢٤/٢ .

(٣) سورة الحشر (٧) .

(٤) سورة القصص (١٣) .

(٥) سورة الإسراء (٧٤-٧٥) .

كلها ، قال ﷺ : ((إِذَا تَكْفَى هَمَّكَ ، وَيُغْفَرُ لَكَ ذَنْبُكَ))^(١)، وقوله ﷺ لما سئل عن بيع التمر بالرطب : ((أَيْنَقُصُ الرُّطْبُ إِذَا جَفَّ ؟)) ، قالوا : نعم ، قال : « فَلَإِذَا »^(٢).

الخامس : بناء المفعول لأجله .

ومنه قول الله تبارك وتعالى : ﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴾^(٣) وقوله عز وجل : ﴿ فَالْمُلَقَّيَاتِ ذِكْرًا عَذْرًا أَوْ نُذْرًا ﴾^(٤) أي من أجل الإعذار والإنذار^(٥).

السادس : عَدَّ الزركشي من الصريح : التصريح بلفظ (الحكم)، وذكر أنه - مع إهمال الأصوليين له - أعلى المسالك رتبة^(٦).

(١) رواه الترمذي . انظر سنن الترمذي مع تحفة الأحوذى ١٥٢/٧-١٥٣ .

وحسنه الألباني . انظر صحيح سنن الترمذي ٢٩٩/٢ .

(٢) رواه بهذا اللفظ « إذا » الإمام أحمد في المسند ٥٠/٣ والحاكم في المستدرک ٣٨/٢ وهو الشاهد . أما أصحاب السنن الأربعة فقد رووه بلفظ « فنهى عن ذلك » . انظر سنن أبي داود ٢١١/٩-٢١٢ وسنن الترمذي مع تحفة الأحوذى ٤١٨/٤ وسنن النسائي ٢٦٨/٧-٢٦٩ وسنن ابن ماجه ٢٦١/٢ .

(٣) سورة النحل (٨٩) ، وجاءت اللام مصرحة في قوله تعالى من السورة نفسها (٤٤) : ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ .

(٤) سورة المرسلات (٥-٦) .

(٥) انظر البحر المحیط ١٨٩/٥ .

(٦) البحر المحیط ١٨٧/٥-١٨٩ .

ومثل له بقوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنَ الْأَنْبَاءِ مَا فِيهِ مُزْدَجَرٌ .
حِكْمَةٌ بَالِغَةٌ﴾^(١) ، قال ابن كثير في تفسيرها : « ﴿حِكْمَةٌ بَالِغَةٌ﴾ أي في
هدايته تعالى لمن هداه وإضلاله لمن أضله... وهذه الآية كقوله تعالى : ﴿قُلْ
فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾^{(٢)(٣)} .

واعترض على الزركشي في ذلك بأن الكلام في هذه الآية بعيد عن
التعليل ، إذ ليس فيها حكم حتى يعلل بلفظ الحكمة ، وإنما فيها ذكر حال
المنكرين وعاقبتهم ، ثم وصف ذلك بأنه حكمة قد بلغت غايتها ، إلا أن
يكون مراد الزركشي مما ذكر أن لفظ (الحكمة) إذا ورد في مقام التعليل فإنه
يكون من الطرق القطعية على العلية لا أنه في الآية للتعليل^(٤) .

وفيما ذكره الزركشي في كتابه (البرهان في علوم القرآن) ما يبين ما

(١) سورة القمر (٤ ، ٥) .

(٢) سورة الأنعام (١٤٩) ، وتقدم (ص ٤٤) عن الطبري القرطبي - رحمة الله عليهما - أن الحجة
البالغة هي القاطعة للعدر .

(٣) تفسير ابن كثير ٢٨٢/٤ ، وذكر كثير من المفسرين أن المراد بالحكمة القرآن الكريم أي هذا
القرآن حكمة بالغة فهو يشتمل من الحكمة البالغة غايتها ليس فيه نقص ولا خلل ، وقيل
ويحتمل أن يكون المراد إرسال الرسول ﷺ والإنذار به أو الساعة المقربة والآية الدالة عليها .
انظر تفسير الطبري ٥٣/٢٧ وتفسير القرطبي ١٢٨/١٧ والتفسير الكبير للرازي ٣٢/٢٩ فتح
التقدير للشوكانى ١٢١/٥ المفردات للراغب ص ١٨٢ .

(٤) انظر تعليل الأحكام لمحمد مصطفى شلي ص ١٥٨ ومباحث العلة في القياس عند الأصوليين
ص ٣٤٨-٣٤٩ .

ههنا ؛ فإنه ذكر التعليل في القرآن الكريم ، وعرفه بأنه : ذكر الشيء معللا ، وأنه يكون أبلغ في الاعتبار من ذكره غير معلل ، ثم ذكر أن غالب التعليل في القرآن يكون على تقدير جواب سؤال عن العلة اقتضته الجملة السابقة ، ثم بدأ في ذكر الطرق الدالة على العلة فيه ، فقال : « الأول التصريح بلفظ الحكم ، كقوله تعالى : ﴿ حِكْمَةٌ بَالِغَةٌ ﴾ وقال تعالى : ﴿ وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ ﴾ ^(١) ، قال : « والحكمة العلم النافع والعمل الصالح » ^(٢) .

فيمكن حمل كلامه - من مجموع ما سبق عنه ، ومما ذكر في تفسير تلك الآيات - على أن الآية على تقدير سؤال عن العلة بعد قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنَ الْأَنْبَاءِ مَا فِيهِ مُزْدَجَرٌ ﴾ ، أي : ما الحكمة من إنزال هذا القرآن المشتمل على أنباء الأولين ، وقصص المكذبين برسلهم ، وما حلّ بهم من العقاب ، أو من إنزال الآية الكونية في انشقاق القمر؟ فجاء بيان الحكمة ؛ وأن في ذلك تحقيقا للحكم الكوني القاطع بهدأيته تعالى لمن هداه وإضلاله لمن أضله ، بما يؤدي إلى العلم النافع والعمل الصالح . والله تعالى أعلم .

أثر القرائن في قطعية هذا المسلك:

والطريق إلى القطع بكون وصف من الأوصاف هو علة الحكم أعم من

(١) سورة النساء (١١٣) .

(٢) انظر البرهان في علوم القرآن ٩١/٣ .

كل هذا ؛ لأنه عين الطرق المؤدية إلى القطع في الأحكام الشرعية ، وهي كثيرة ، وإن كان المذكور ها هنا الطرق القرينة المعتمدة على اللفظ المجرد ، وما قرب من القرائن .

فأدلة الكتاب والسنة والإجماع تفيد القطعية إما مباشرة ؛ وذلك أن يدل لفظ على التعليل وضعا على سبيل القطع كما هنا ، وقد تفيد القطعية بتتبع العرف الاستعمالي والمقاصد الشرعية في علل الأحكام في مظانها وغير مظانها ، والوقوف على القرائن والشواهد ، وسائر ما يعين المستدل الناظر في أن وصفا من الأوصاف هو مناط الحكم الشرعي ، حتى يقطع بذلك ، وقد لا يقطع غيره ممن لم يقف على مثل ما وقف .

فالتنوع في القطعية هنا يوافق ما تقرر غير مرة في هذا البحث من خصائص القطعية في الأدلة الشرعية ، وأن أوسع مصدر للقطعية في الأدلة الشرعية هو ما يؤخذ من تتبع القرائن المعززة والشواهد المعينة ، والنظر في وراثة النبي ﷺ من أقواله وأفعاله وشئونه في أمور الدين والدنيا ، مع آثار الصحابة رضوان الله عليهم ، ونهج السلف الماضين في الاستدلال واستنباط اليقين من كل ذلك ، ففي ذلك لمن انتهج غنية عن السبل الأخرى ، وفيه لمن نظر وتحقق بلاغ إلى الطمأنينة والأمان بإذن الحكيم القدير .

والله تعالى أعلم .

مسلك الإجماع على العلة:

وهو أن يثبت اتفاق علماء الأمة في بعض العصور على كون وصف معين هو علة حكم الأصل^(١)، فإن ذلك يكون دليلاً قاطعاً على أن ذلك الوصف هو علة الحكم قطعاً .

ومما نقل من الإجماع على العلية :

- الإجماع على كون الصغر علة ثبوت ولاية المال على الصغير .
- الإجماع على أن علة تقديم الأخ من الأبوين في الإرث على الذي من أب - وجود النسب في الأخ الشقيق^(٢) .
- الإجماع على أن علة منع القاضي من القضاء وهو غضبان التشويش المانع من استيفاء النظر في القضايا^(٣) .

اعتراض القاضي على قطعية هذا المسلك:

والإجماع الذي يفيد ههنا هو الإجماع القطعي على ما سبق^(٤)، فإذا كان الإجماع ظنياً لم تكن دلالته على العلية قطعية ، وذلك ظاهر .

(١) انظر اللمع للشيرازي ٨٠١/٢ والإحكام للآمدي ٢٢٢/٣ ومفتاح الوصول للتلمساني ص ١٤٨ وشرح الكوكب المنير ١١٦/٤ .

(٢) انظر الإحكام ومفتاح الوصول وشرح الكوكب المنير كما سبقت ، وانظر كشف الأسرار للبخاري ٣٥١/٣ .

(٣) انظر العدة لأبي يعلى ١٤٣٠/٥ والبحر المحيط ١٤٨/٥ .

(٤) انظر أقوال العلماء في تحديد الإجماع القطعي من ص (٤٠٢) .

ومن ثم اعترض القاضي أبو بكر الباقلاني على هذا المسلك ، ونفى صحة كونه من المسالك القطعية على العلة ، وذهب إلى أنه لا يعدو أن يكون من المسالك الظنية ؛ لأن القائلين بالقياس ليسوا كل الأمة ، فلا يكون إجماعهم قطعياً ، إلا إذا قدر رجوع المانعين لحجية القياس عن إنكارهم ، فيكون الإجماع عندئذ إجماع الكافة ، وتحقق قطعيته^(١).

فمن كان عنده الإجماع قطعياً دون اتفاق منكري القياس كان الإجماع على العلة دونهم قطعياً ، وصح عدّه من المسالك القطعية ، ولذا ردّ هذا الاعتراض بنفي كون منكري القياس من علماء الأمة الذين يعتد بخلافهم في الإجماع^(٢).



(١) انظر تلخيص التقريب للقاضي لخصه الجويني ٢١٥/٣ والبحر المحيط ٦٥٨/٥ .

(٢) انظر البحر المحيط ٦٨٥/٥ .

الخاتمة

الحمد لله على ما منَّ به من التمام وعلى ما تفضَّل به من الختام ، وله
الشكر على نعمه وآلائه الظاهرة والباطنة ، شكرا يوجبُه مزيد نعمه وآلائه ،
ويحضرني حين الختام أمور وصل إليها البحث وتعلقت لظهورها بالذهن ،
أُجملها فيما يلي :

١- أصالة التعبير عن اليقين في الأدلة الشرعية بـ (القطع) و (القطعية) ،
ونحوهما من العبارات المشتقة منهما ، في كلام أهل العلم بأصول الفقه
وغيرهم من العلماء رحمهم الله .

٢- القطع في اصطلاح الأصوليين يطلق على ما لا احتمال فيه مطلقا ،
وعلى ما فيه احتمال صار - لبعده - كلا احتمال ، ومعنى القطع في
الدليل مفرع عن ذلك .

٣- مذهب عامة أهل العلم ، والذي يدل عليه واقع الشريعة ، أن الأدلة
الشرعية منها أدلة قطعية ، وفيها - دون ذلك - أدلة راجحة مع
احتمال مرجوح فيها .

٤- الأدلة الشرعية إذا اتُّبع فيها منهج الأخذ بالقرائن المبينة سلِّمت مما يطرق
إليها من احتمال معارضة العقل وغيرها من الاحتمالات العشرة .

٥- كل دليل شرعي ثبتت حجتيه يجب العمل به ، قطعيًا كان الدليل أو غير
قطعي .

- ٦- أهمية الدليل القطعي في إضفاء الأمن على الأحكام ، وفي حفظ قواعد الشريعة من أن يتلاعب بها مؤول ، أو يثير فيها من الشبهات معاند .
- ٧- أصول الفقه لا يلزم الاستدلال على مسأله بالدليل القطعي ، لكن غالب قواعدها وأمهاها أثبتت عند المحققين من العلماء بالقواطع .
- ٨- للقطعية في الأدلة جهتان متكافئتان غير متلازمتين : جهة ثبوت الدليل وسنده ، وجهة دلالة على المراد من متنه ، وأعلى الأدلة بالنسبة للقطعية الدليل القطعي الثبوت والدلالة .
- ٩- مما يضيفي القطعية على الدليل كونه مجمعا عليه ، أو احتفاف قرائن القطعية به من حال أو لفظ أو سياق ، فلا يزال الدليل يَقْوَى بذلك حتى يصل إلى درجة القطعية .
- وأحكم مصادر القطعية في الأدلة الشرعية وأوسعها النظر مع الأدلة الشرعية المشهورة في علم وراثه النبوة ، وآثار الصحابة ، ومن تبعهم ممن جاء بعدهم ، في الاستدلال على المطالب والمسائل الشرعية .
- ١٠- الخلاف الصحيح في الدليل يمنع كون الدليل مطردا في القطعية لعموم الناظرين ، لكن لا يلزم منه أصل القطعية ، فتصح القطعية في دليل مختلف فيه وذلك لبعض الناظرين .
- والدليل القطعي بالنظر إلى ذلك نوعان : قطعي مطلقا ، وقطعي بالنسبة لمن حقق أسبابها .

١١- من القواعد المعمول بها عند عامة العلماء : أن الاحتمال إذا ورد على

الدليل من وجه صحيح أنه يمنع من القطعية ، فإذا كان الاحتمال مع

ذلك مرجوحاً فإن الدليل يبقى حجة راجحة غير قطعية .

- لكن يجب الحذر من كثرة إيراد الاحتمالات على الأدلة الشرعية .

- ولا يمنع القطع شرعاً الاحتمال العقلي المجرد الذي لا يستند إلى شرع

أو عادة .

١٢- من آثار نظر أهل العلم في القطعية : تفريق بعضهم في الاصطلاح بين

الدليل والأمانة ، وبين الفرض والواجب .

١٣- من أثر كون الدليل قطعياً أنه يمنع الاجتهاد بما يؤدي إلى مخالفته ،

وذلك بعد تحقق القطعية ، وأنه يوجب خطأ من خالفه .

١٤- يمنع وقوع التعارض حقيقة بين دليلين تحققت فيهما القطعية ، وأنه

لذلك لا يتأتى الترجيح فيها .

١٥- الكتاب والسنة أصل الأدلة القطعية وغيرها .

١٦- الخبر المتواتر لفظه أو معناه لازم القطعية فيما تواتر فيه عند جميع

المسلمين .

١٧- خبر الواحد جائز القطعية في قول عامة أهل العلم بعد التحقيق ،

وذلك باحتفاف ما من شأنه أن يحتف بالخبر الذي هو حجة شرعاً من

قرائن القطعية .

١٨- القطعي المطلق من أدلة الكتاب والسنة بالنظر إلى جهة الدلالة منهما

هو (النص المطلق) ، في اصطلاح من يستعمله فيما لا احتمال فيه من

الجمهور ، وكذلك (المفسّر) في اصطلاح الحنفية .

- ومفهوم الموافقة (أو دلالة النص) جائر القطعية .

- والعام المطلق جائر القطعية عند الحنفية ، وهو غير قطعي عند غيرهم

من الجمهور .

- وإذا نُظر في اللفظ العام إلى عرف أهل اللغة ومقاصد الشريعة في

استعمال الألفاظ كان جائر القطعية عند من حصل ذلك .

١٩- الإجماع حجة قطعا ، والحكم الثابت به قطعي وصواب ، لكن

مسالك العلماء مختلفة في تحديد القطعي منه ، وأولى ما ذكر فيه أنه :

الإجماع القولي المشاهد أو المنقول تواترا .

٢٠- القياس جائر القطعية ، والقطعي منه أنواع يجمعها : أن يكون التعليل

ووجود العلة في الفرع قطعيين .

٢١- من الطرق المثبتة للعلية مسالك تدل على التعليل قطعا ؛ كالنص

والإجماع .

هذا ، وباب القطعية أوسع مما وقع في هذا البحث ؛ فإنه إنما كان

البحث فيه فيما يتعلق منها بالأدلة الأربعة ، بل إن بعض جزئيات هذا

الموضوع تحتمل ببعض النظر بسطا أوسع .

فهل هناك أدلة شرعية أخرى قطعية ؟ وما ضابط القطعية فيها ؟

وما حقيقة القطعية في عموم الشريعة ؟

وما أثر القرائن والاحتمال في المسائل الأصولية مسألة مسألة ؟

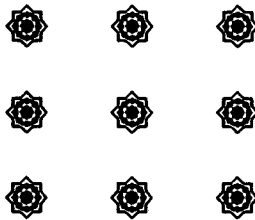
وما أثر الاحتمال العقلي في القواطع الشرعية في واقع الفقه وأصوله ؟

وما القواعد الأصولية التي قامت عليها أدلة قطعية مطلقة ؟

هذه بعض الأسئلة التي بقيت عالقة بأنها لا يجمعها حدُّ هذا البحث .

أسأل الله العليّ القدير أن يوفقنا لصالح الأعمال ، وأن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه ، وأن يعلمنا علماً نافعا ، وأن ينفعنا بما علمنا ، إنه مجيب قريب ، وصلى الله وسلم على عبده ورسوله محمد ، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم ، وعمل بسنته إلى ، يوم الدين ، آمين .

... والله تعالى أعلم .



الفهارس

وهي :

- فهرس الآيات
- فهرس الأحاديث
- فهرس الآثار
- فهرس الأعلام
- فهرس المراجع
- فهرس الموضوعات

فهرس الآيات

الصفحة	موضعها	الآية
٣٥٢	البقرة : ٢٩	وهو بكل شيء عليم
٥٢	البقرة : ١١١	قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين
٢٠٩	البقرة : ١٥٠	لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا
١٨٥	البقرة : ١٨٠	كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت...
٧٣	البقرة : ١٨٥	شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن
٣٦٦	البقرة : ١٩١	ولا تقاتلوهم عند المسجد الحرام
١٦٤	البقرة : ١٩٦	وأتموا الحج والعمرة لله...
٢٢٥	البقرة : ١٩٧	فمن فرض فيهن الحج
١٣٦،	البقرة : ٢٢٨	والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء
١٦٠،		
١٦٦،		
٢٤٤		
١٨٤	البقرة : ٢٣٠	فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره
١٨٩	البقرة : ٢٣٧	وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن
١٨٥	البقرة : ٢٤٠	والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية...

الآية	موضعها	الصفحة
ولا يحيطون بشيء من علمه	البقرة : ٢٥٥	٣٤
وإذ قال إبراهيم رب أرني كيف تحيي الموتى	البقرة : ٢٦٠	٨٩
لله ما في السموات وما في الأرض	البقرة : ٢٨٤	٣٥٢
هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات	آل عمران : ٧	٩١، ٥٠
ومنهم من إن تأمنه بدينار لا يؤده إليك	آل عمران : ٧٥	٣٧٤
ومن يبتغ غير الإسلام دينا فلن يقبل منه	آل عمران : ٨٥	٣٠٨
ومن دخله كان آمنا	آل عمران : ٩٧	٣٦٦
و لله على الناس حج البيت	آل عمران : ٩٧	٧٢
واعتصموا بحبل الله جميعا	آل عمران : ١٠٣	٣٨٩
كنتم خير أمة أخرجت للناس	آل عمران : ١١٠	٢٩٣،
		٣٨٩
ليقطع طرفا من الذين كفروا	آل عمران : ١٢٧	١٩
الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم	آل عمران : ١٧٣	٣٥٢
إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما	النساء : ١٠	٣٧٥
فإذا أحصن فإن أتين بفاحشة	النساء : ٢٥	٤٣٢
ألم تر إلى الذين يزكون أنفسهم بل الله يزكي	النساء : ٤٩	٣٧٤
يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول	النساء : ٥٩	٢٦١،
		٢٩٠

الآية	موضعها	الصفحة
وأنزل الله عليك الكتاب والحكمة	النساء : ١١٣	٤٥٦
ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى	النساء : ١١٥	١٦٦،
		١٩٤،
		٣٨٩
قال لأتخذن من عبادك نصيبا مفروضا	النساء : ١١٨	٢٩١
مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة	النساء : ١٦٥	٢٤١
اليوم أكملت لكم دينكم	المائدة : ٣	٣٠٨
يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة	المائدة : ٦	١٦١،
		١٦٦
من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل	المائدة : ٣٢	٤٥٢
والسارق والسارقة فاقطعوا أيدهما	المائدة : ٣٨	٣٥٠
يا أيها النبي بلغ ما أنزل إليك	المائدة : ٦٧	٣١٢
إن الحكم إلا لله	الأنعام : ٥٧	٢٦٠
سيقول الذين أشركوا لو شاء الله ما أشركنا	الأنعام : ١٤٨، ١٤٩	٤٤
قل فله الحجة البالغة	الأنعام : ١٤٩	٤٥٥
قل حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن	الأعراف : ٣٣	٣١٠
حقيق على ألا أقول على الله إلا الحق	الأعراف : ١٠٥	٢٩

الآية	موضعها	الصفحة
وواعدنا موسى ثلاثين ليلة	الأعراف : ١٤٢	٣٤٥
يا أيها النبي حسبك الله ومن اتبعك	الأنفال : ٦٤	٢٩٣
إنما الصدقات للفقراء والمساكين	التوبة : ٦٠	٨٥
والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار	التوبة : ١٠٠	٢٩٣
إن الظن لا يغني من الحق شيئا	يونس : ٣٦	١١٠
لا تبديل لكلمات الله	يونس : ٦٤	٣١٢
فأجمعوا أمركم	يونس : ٧١	٣٨٦
وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها	هود : ٦	٣٥٢
وقال الذي نجا منهما وادكر بعد أمة	يوسف : ٤٥-٥٠	٣١٥
وفوق كل ذي علم عليم	يوسف : ٧٦	٩٣
إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون	الحجر : ٩	١١١
		٣٠٨
فسجد الملائكة كلهم أجمعون	الحجر : ٣٠	٣٦٠
وقضينا إليه ذلك الأمر أن دابر هؤلاء مقطوع	الحجر : ٦٦	٢٠
وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس	النحل : ٤٤	٣٠٨
ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء	النحل : ٨٩	٤٥٤
وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه	الإسراء : ٢٣	٣٧٤

الآية	موضعها	الصفحة
ولا تقف ما ليس لك به علم	الإسراء : ٣٦	٣٥،
		١١٠
لقد كدت تركز إليهم شيئا قليلا	الإسراء : ٧٤-٧٥	٤٥٢
ولقد آتينا موسى تسع آيات	الإسراء : ١٠١	٢١٧
فأجمعوا كيدكم ثم اتوا صفا	طه : ٦٤	٣٨٦
يعلم ما بين أيديهم وما خلفهم ولا يحيطون به علما	طه : ١١٠	٣٤
فإذا وجبت جنوبها	الحج : ٣٦	٢٢٢
ثم أرسلنا رسلنا تترى	المؤمنون : ٤٤	٢٦٥
يا أيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحا	المؤمنون : ٥١-٥٣	٣٩٠
سورة أنزلناها وفرضناها	النور : ١	٢٢٢
وما على الرسول إلا البلاغ المبين	النور : ٥٤	٣١٢
فليحذر الذي يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة	النور : ٦٤	٢٤٠
فاذهب بآياتنا	الشعراء : ١٥	٢١٨
فأوحينا إلى موسى أن اضرب بعصاك البحر فانفلق	الشعراء : ٦٣	٧٧
فمكث غير بعيد فقال أحطت بما لم تحط به	النمل : ٢٢	٣٤
قالت يا أيها الملأ أفتوني في أمري ما كنت قاطعة	النمل : ٣٢	١٩
فرددناه إلى أمه كي تقر عينها	القصص : ١٣	٤٥٢

الآية	موضعها	الصفحة
وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى	القصص : ٢٠-٢١	٣١٤
فجاءته إحداهما تمشي على استحياء...	القصص : ٢٥	٢١٤
قال إني أريد أن أنكحك إحدى ابنتي	القصص : ٢٧-٢٩	٣٠
		٣١٥
منيبين إليه واتقوه وأقيموا الصلاة	الروم : ٣١-٣٢	٣٩٠
وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي	الأحزاب : ٥٠	١٥٨
وما كان للمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا	الأحزاب : ٣٦	٢٤٠
ولن تجد لسنة الله تبديلا	الأحزاب : ٦٢	٣١٢
ولن تجد لسنة الله تحويلا	فاطر : ٤٣	٣١٢
الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه	الزمر : ١٨	٨٧
		٢١٢
واتبعوا أحسن ما أنزل إليكم من ربكم	الزمر : ٥٥	٨٧
		٢١٢
وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه إلى الله	الشورى : ١٠	٢٦١
شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا	الشورى : ١٣	٣٩٠
فهل عسيتم إن توليتم أن تفسدوا في الأرض	محمد : ٢٢	١٩
لقد رضي الله عن المؤمنين إذ يبايعونك	الفتح : ١٨	٢٩٣

الآية	موضعها	الصفحة
محمد رسول الله	الفتح : ٢٩	١٣٥،
		٣٤٦
يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا	الحجرات : ٦	٣٠١
وما ينطق عن الهوى . إن هو إلا وحي يوحى	النجم : ٣-٤	٢٦١،
		٣٠٨
ولقد جاءهم من الأنباء ما فيه مزدجر . حكمة بالغة	القمر : ٤-٥	٤٥٥
والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا	المجادلة : ٣	٣٥٥
يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات	المجادلة : ١١	٩٣
ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فله	الحشر : ٧	٤٥٣
للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم	الحشر : ٨-٩	٢٩٣
فإن علمتموهن مؤمنات	المتحنة : ١٠	٣٥
واللاتي يئسن من المحيض من نسائكم	الطلاق : ٤	١٦٠
وأن الله قد أحاط بكل شيء علما	الطلاق : ١٢	٣٤
فاقرعوا ما تيسر من القرآن	المزمل : ٢٠	٢٢٣
فالملقيات ذكرا . عذرا أو نذرا	المرسلات : ٥-٦	٤٥٤
فهو في عيشة راضية	القارعة : ٧	٢٨

فهرس الأحاديث

الصفحة	الحديث
٤٥٤	إذا تكفى همك ويغفر لك ذنبك
١٣٧-١٣٦	إذا صلى أحدكم فليجعل تلقاء وجهه شيئاً
٤٢٣	أرأيت لو تتمعضت وأنت صائم
٣٩١	إن أمتي لا تجتمع على ضلالة
١٤٤	إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث
١٤٥	أن رسول الله ﷺ ورث الجدة السدس
٣٠٠ ، ٨٣	إنكم تختصمون إلي وإنما أنا بشر
٤٥٣	إنما جعل الإذن من أجل البصر
٤٥٣	إنما نهيتكم من أجل الدافة
٤٢٥	أو ليس قد جعل الله لكم ما تصدقون؟ إن كل تسبيحة صدقة
٣٩٩	أيما امرئ قال لأخيه يا كافر
٤٥٤ ، ٣٤٤	أينقص الرطب إذا جف؟
٤٢٤	الحالة بمنزلة الأم
٢٩٤	خير أمتي قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم

الصفحة	الحديث
٣٦٧	رخص - بعد ذلك - في بيع العرايا
٤٢٥	العائد في هبته كالكلب يقيء ثم يعود في قيئه
٣٧٣	في الغنم السائمة الزكاة
٣٧٦	كان ﷺ ينهى عن السفر بالقرآن إلى أرض العدو
١٨٤	لا تحلين له حتى تذوق عسيلته ويذوق عسيلتك
٣٩١	لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق
٢٩٤	لا تسبوا أصحابي
١٣٨	لا تصروا الغنم ، فمن ابتاعها فهو بخير النظرين
١٣٨	لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب
٤٥٢	لا يحل دم امرئ مسلم إلا بأحد ثلاثة معان
٤٢٤	لو كان على أملك دين أكنت قاضيه
٢٥١ ، ٩٠	ليس الخبر كالمعاينة
٤٣١	من أعتق شقصا له في عبد
٤٣١	من باع عبدا وله مال فماله للذي باعه
٤٣٦	من ترك كلا فيلي... والخال وارث من لا وارث له
٣٠٣، ٢٧٩، ١٣٥	من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار
٣٨٦	من لم يجمع الصيام من الليل فلا صيام له

الصفحة	الحديث
١٤٥-١٤٤	نهى ﷺ أن تنكح المرأة على عمتها أو خالتها
٤٢٤	هل لك من إبل؟ قال : نعم قال : ما ألوانها؟ قال : حمراء
٣٦٧	والتمر بالتمر... مثلاً بمثل
٣٧٥	وذمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم
٢٢٥	يقول الله تعالى: ما تقرب إلي عبدي بشيء أحبَّ إلي مما افترضته عليه



فهرس الآثار

الصفحة	الصحابي	الأثر
٣١٧	عمر	أثبت دية الجنين بخبر حمل بن مالك
١٦٤	ابن عباس	إنها لقريئة الحج
٣١٧	أبو بكر	جاءته الجدة تسأله ميراثها
٣١٨	عمر	كان يقول: الدية للعاقلة ولا تترث المرأة من دية زوجها
٣١٦	أبو طلحة	كنت أسقي أبا عبيدة... من فضيخ زهو وتمر



فهرس الأعلام المترجم لهم (مع الفرق والطوائف)

الصفحة	العلم
٩٩ ، ١٢٠ ، ١٢٢ ، ١٤٧ ، ١٩٧ ،	الآمدي
٢٠٦ ، ٢١٤ ، ٢٦٤ ، ٢٦٧ ، ٢٧٠ ،	
٢٨٢ ، ٣٢٩ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٤٠٥ ،	
٤٢٧ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ ،	
٤١٩ ، ٤٤٦ ،	الأياري
٣١٦ ، ٤٥٣ ،	أبيّ بن كعب
٢٢١ ، ٢٣٥ ، ٢٨٦ ، ٣٠٨ ، ٣٢٦ ،	أحمد بن حنبل
٣٧٦ ،	
٢٠٦ ،	الإسفرائيني : الشيخ أبو حامد
٣١٨ ،	أشيم الضبابي
٦٢ ، ٧٠ ، ٣٩٣ ،	الأصفهاني : محمد بن محمود
٤٣٥ ،	الأصفهاني : محمود بن عبد الرحمن
٥٢ ،	الأصم : أبو بكر
٥٢ ، ٥٤ ، ٥٥ ،	الإمامية

أنس بن مالك

الأنصاري : عبد العلي

الباجي : أبو الوليد

الباقلاني : القاضي أبو بكر

البخاري : أبو عبد الله

البراء بن عازب

البراهمة

بشر المريسي

(أبو) بكر الصديق

البيضاوي

التبريزي

(ابن) تيمية : شيخ الإسلام

٣١٧ ، ٣١٦

٤٠٧ ، ٣٥٥ ، ٣٣٠

٢٠٧ ، ١٦٢ ، ٣٧

٤٧ ، ١٠١ ، ١٠٣ ، ١١٠ ، ١٢٠ ،

١٤٠ ، ١٤٧ ، ١٥٥ ، ٢٠٥ ، ٢١٣ ،

٢٩٦ ، ٣٤٦ ، ٣٧٩ ، ٣٨١ ، ٤٥٩

٣٢٢ ، ٣٢٦ ، ٤٣١

٤٢٣

٢٦٧

٥١

١٤١ ، ١٥٠ ، ٣١٧

٤٤٤

٣٩٦

٤٨ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٨٤ ، ٨٦ ، ٩٢ ،

١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١١٧ ، ١٣٤ ،

١٥٤ ، ١٧٣ ، ١٩٠ ، ٢١١ ، ٢٤١ ،

٢٤٢ ، ٢٥٣ ، ٢٦٢ ، ٢٦٩ ، ٢٧١ ،

٢٨٦ ، ٢٩٧ ، ٣٢٥ ، ٣٧٦ ، ٣٨٩ ،

٣٩٠ ، ٤٠٨ ، ٤١٦ ، ٤١٩

٤٤	(ابن) جرير الطبري
٤٧	الخصاص : أبو بكر
٤٢٣ ، ٤٢٤	جعفر بن أبي طالب
٢١٩ ، ٢٢٤ ، ٣٤٩	الجوهري
١٠١ ، ١٤٠ ، ١٥٥ ، ٢١٠ ، ٢٦٩ ،	الجويني
٣٢٩ ، ٣٨١ ، ٤١٥	
١٢٢	(ابن) الحاجب
٣٠٦ ، ٣٠٧	- الحارث المحاسبي
٢٧٧	الحاكم : أبو عبد الله
٢٦٦ ، ٢٧٩ ، ٢٨٢ ، ٢٩٤ ، ٣٢١ ،	(ابن) حجر العسقلاني
٣٢٧ ، ٤٣١	
٥٢ ، ٥٤ ، ١٤٦ ، ٢١٧ ، ٢٦٧ ،	(ابن) حزم
٢٧٨ ، ٢٨٦ ، ٢٩١ ، ٣٠٦	
٢٩ ، ١١٦ ، ١٤٦ ، ١٦٨ ، ١٧٩ ،	(أبو) الحسين البصري
٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٤١ ،	
٢٤٢ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٩٢ ، ٤٤٦	
٣٠٦	الحسين الكرايسي
٤٢٤	(ابنة) حمزة بن عبد المطلب
٣١٧	حمل بن مالك

٢٣٠	(أبو) حنيفة
٢١٥	(أبو) الخطاب
٢٩٤ ، ٢٧٧ ، ٢٠٩	الخطيب البغدادي
٣٠٧	(ابن) خويز منداد
٣٠٦	داود الظاهري
٤٨	الدبوسي
٤١٩ ، ٢٨٨ ، ٢٨٧	(ابن) دقيق العيد
٤٢٥	(أبو) ذر
٥٧ ، ٦٠ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ،	الرازي : الفخر
٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ،	
٧٣ ، ١١٦ ، ١٥٦ ، ١٦٨ ، ١٧٩ ،	
١٩٥ ، ١٩٨ ، ٢١٤ ، ٢٦٤ ، ٣٢٩ ،	
٣٨٨ ، ٣٩٣ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ،	
٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤١٩ ، ٤٢٦ ، ٤٣٩ ،	
٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ ،	
٤٤٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ،	
٢٠٧	الزاغوني

الزركشي : بدر الدين

٦٦ ، ٩٠ ، ١٤٧ ، ١٦٧ ، ١٩٦ ،

٢٠٦ ، ٢٢٩ ، ٢٣١ ، ٢٣٦ ، ٢٤٦ ،

٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٨٧ ، ٣٠٧ ، ٣٢٩ ،

٣٥٥ ، ٣٦٢ ، ٣٦٥ ، ٣٧٨ ، ٤٠٢ ،

٤١٩ ، ٤٤٦ ، ٤٥٤ ، ٤٥٥

٤٢٤

زيد بن حارثة

١٦٩ ، ٢٥١

(ابن) السبكي : تاج الدين

٤١ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥

السبكي : تقي الدين

٢٧٧

السخاوي

٣٥ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢٢١ ، ٢٢٣ ،

السرخسي

٢٦٩ ، ٢٩٢ ، ٤٠٧

٣١٨

سعيد بن المسيب

٣٠٠

(أم) سلمة

٢٠٧

سليم الرازي

٢٠٦

السمعاني : أبو المظفر

١٧٠ ، ١٧٢ ، ٢٦٧ ، ٢٦٩

السمنية

٥٥ ، ١٩٩ ، ٢٧١

السوفسطائية

١٩

(ابن) سيده

٢٢٠ ، ٤٠٦

الشاشي

الشاطبي

٥٠ ، ٧٠ ، ٧٩ ، ٩١ ، ١٠٢ ، ١٠٤ ،

١١٢ ، ١١٤ ، ١٧١ ، ١٩٩ ، ٣٣٨ ،

٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٩٢ ، ٣٩٧ ، ٤٠٣ ،

٣٢ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٤٦ ، ١٣٣ ، ١٦٧ ،

١٧٥ ، ١٧٨ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٧ ،

١٩٦ ، ٢٤٣ ، ٢٩٢ ، ٣٤٥ ، ٣٥٢ ،

٣٦٢

١١٦ ، ١٢٢ ، ١٦٢

٢٠٦

١٤٥ ، ٢٧٦ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧

٣١٨

١٠٠ ، ١١٤

١١٦ ، ١٢٣ ، ٢٠٦

٣١٦ ، ٣١٧

٨٦ ، ١١١ ، ١١٦ ، ١٦٨ ، ١٧٩ ،

٢٥٠ ، ٣٩٣ ، ٣٩٩ ، ٤٠٣ ،

٢٢٨

١٦٣ ، ٤٢٤

٢٣٨ ، ٢٧٨

الشافعي

الشيرازي : الشيخ أبو إسحاق

(ابن) الصباغ

(ابن) الصلاح

الضحاك بن سفيان

الطاهر بن عاشور

الطبري : القاضي أبو الطيب

(أبو) طلحة الأنصاري

الطوفي

(ابن) عابدين

(ابن) عباس

(ابن) عبد البر

٤٢٨ ، ٢٢٧	عبد العزيز البخاري
٣١٦	(أبو) عبدة
٢١١ ، ١٢٢ ، ٧٠	العضد الإيجي
٢٠٧	(ابن) عقيل
٤٥١ ، ٢٣٤	علاء الدين السمرقندي
٤٢٤ ، ٤٢٣ ، ٣٧٥	علي بن أبي طالب
٥٢	(ابن) عليّة
٤٣١ ، ٣٧٥	(ابن) عمر : عبد الله
٤٢٣ ، ٣١٨ ، ٣١٧	عمر بن الخطاب
٩٨ ، ١٠١ ، ١٢٠ ، ١٥٦ ، ١٦٨ ،	الغزالي
١٧٤ ، ١٧٩ ، ١٩٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٨ ،	
٢١١ ، ٢٣٠ ، ٢٣٢ ، ٢٦٤ ، ٢٨٢ ،	
٢٨٧ ، ٢٩٠ ، ٢٩٢ ، ٣٢٩ ، ٤٠٤ ،	
٤٠٥ ، ٤١٦ ، ٤١٨ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ،	
٤٤٦ ، ٤٣٣	
٣٤٩ ، ٣٤٢ ، ٢١٩	(ابن) فارس : أحمد
٣٧٦	الفتوحى : ابن النجار
٢٤٦	الفيومي
٤٠٣	(ابن) قدامة

القراقي

٨٨ ، ١٠١ ، ١٢٤ ، ١٩٨ ، ٣٢٤ ،

٣٨٨ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٤٤٧ ،

٦٦

القرطبي : أبو العباس

٤٤ ، ٥١ ، ٨٩

القرطبي : أبو عبد الله

١٤٧

(ابن) القشيري

٤٩ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٧٠ ، ٧٤ ، ٧٥ ،

(ابن) قيم الجوزية

١١٧ ، ١٧٣ ، ١٩٠ ، ١٩٧ ، ١٩٩ ،

٢٨٦ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٣٢٥ ، ٤٢٦ ،

٥١ ، ٩١ ، ٢٦١ ، ٤٥٥ ،

(ابن) كثير

٢٨٧

الكعي

١١٧

الكمال ابن الهمام

٥٦

(ابن) اللبان : أبو محمد

٣٠٧

المازري

٣٧ ، ٣٠٧

مالك بن أنس

٢٨٤

الماوردي

٢٦١

مجاهد بن جبر

١١٧

المجد ابن تيمية

١٤٥ ، ٣١٧

محمد بن مسلمة

٣٢٢ ، ٣٢٦

مسلم بن الحجاج

٣١٧ ، ١٤٥	المغيرة بن شعبة
٢٢٠	(ابن) منظور
٢٩	النحاس : أبو جعفر
٢٩٦ ، ٢٦٩ ، ٢٦٨	النظام
٣٢٧ ، ٢٧٧	النوري
٤٢٤ ، ١٣٨ ، ١٣٦	(أبو) هريرة
٣٢٦ ، ٣٠٨ ، ٢١٥ ، ٢٠٧ ، ١١٦	(أبو) يعلى الفراء



فهرس المراجع

- آداب البحث والمناظرة ، للشيخ محمد الأمين الشنقيطي ، مكتبة ابن تيمية ، القاهرة ، ومكتبة العلم ، جدة .
- الابتهاج بتخريج أحاديث المنهاج ، لعبد الله بن محمد الغماري ، تعليق سمير طه المجذوب ، عالم الكتب ، ط . أولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥ .
- الإبتهاج في شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي ، الشرح لعلي بن عبد الكافي السبكي ، وولده عبد الوهاب بن علي السبكي ، تحقيق شعبان محمد إسماعيل ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، ط . أولى ١٤٠١هـ - ١٩٨١ .
- الإبتقان في علوم القرآن لجلال الدين السيوطي ، شركة مصطفى الحلبي ، مصر ، ط . ثالثة ١٣٧٠هـ - ١٩٥١ .
- أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء لمصطفى سعيد الحنن ، مؤسسة الرسالة ، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢ .
- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان لأبي حاتم محمد ابن حبان البستي ، ترتيب علاء الدين بن بلبان الفارسي ، تحقيق شعيب الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان ، ط . أولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨ .

- إحكام الفصول في أحكام الأصول لأبي الوليد الباجي ، تحقيق عبد المجيد تركي ،
دار الغرب الإسلامي بيروت - لبنان ، ط. أولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧ .

- الإحكام في أصول الأحكام لأبي الحسن الآمدي ، كتب هوامشه الشيخ
إبراهيم العجوز ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط . أولى
١٤٠٥هـ - ١٩٨٥ .

- والإحكام للآمدي ، الطبعة الأولى لمؤسسة النور ، والتي معها تعليقات
عبد الرزاق عفيفي .

- الإحكام في أصول الأحكام لأبي محمد علي بن حزم الظاهري ، تحقيق محمد
أحمد عبد العزيز ، مكتبة عاطف ، ط. أولى ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨ .

- أدب القاضي لأبي الحسن الماوردي ، تحقيق محيي هلال السرحان ، مطبعة
الإرشاد ، بغداد ، ١٣٩١هـ - ١٩٧١ .

- الأربعين في أصول الدين لأبي حامد الغزالي ، المكتبة التجارية الكبرى بمصر .

- الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد ، لأبي المعالي الجويني ، تحقيق
أسعد تميم ، مؤسسة الكتب الثقافية ، ط . أولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥ ،
بيروت لبنان .

- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول لمحمد بن علي الشوكاني ،

تحقيق شعبان محمد إسماعيل ، المكتبة التجارية ، دار الكتبي ، ط . أولى
١٤١٣هـ-١٩٩٢ .

- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل ، محمد ناصر الدين الألباني ،
المكتب الإسلامي ، ط . أولى ١٣٩٩هـ-١٩٧٩ .

- الاستقامة ، لأحمد بن عبد الحلیم شیخ الإسلام ابن تیمیة ، تحقيق محمد
رشاد سالم ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ط . أولى
١٤٠٣هـ-١٩٨٣ .

- أسد الغابة في معرفة الصحابة ، لعز الدين ابن الأثير الجزري ، تحقيق محمد إبراهيم
البننا ، محمد أحمد عاشور ، محمود عبد الوهاب فايد ، دار الشعب .

- الأشباه والنظائر لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، شركة مصطفى
البابي الحلبي ، مصر ، ط . ١٣٧٨هـ-١٩٥٩ .

- الإصابة في تمييز الصحابة ، لابن حجر العسقلاني ، دار الكتب العلمية ،
بيروت - لبنان ، طبعة ١٨٥٣م .

- أصول الجصاص ، أصول الفقه المسمى بالفصول في الأصول لأحمد بن
علي الرازي الجصاص ، تحقيق عجیل حاسم النشمي ، ط . أولى
١٤٠٥هـ-١٩٨٥ .

- أصول الدين ، لصدر الإسلام البزدوي ، حققه هانز بيتر لنس ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ١٣٨٣هـ-١٩٦٣ .
- أصول السرخسي ، لأبي بكر محمد بن أحمد السرخسي ، حققه أبو الوفاء الأفغاني ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت - لبنان ١٣٩٣هـ-١٩٧٣ .
- أصول الشاشي لأبي علي الشاشي ، دار الكتاب العربي ، بيروت - لبنان ، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢ .
- إعراب القرآن لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس ، تحقيق زهير عازي زاهد ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧ .
- الأعلام لخير الدين الزركلي ، ط . ثالثة ، إلا الجزء الأول فالإحالة إليه على الطبعة الخامسة ١٩٨٠م ، دار العلم للملايين .
- الاقتراح في بيان الاصطلاح لتقي الدين ابن دقيق العيد ، تحقيق قحطان عبد الرحمن الدوسري ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ١٤٠٢هـ-١٩٨٢ .
- أقيسة النبي المصطفى ﷺ ، لناصح الدين ، المعروف بابن الحنبلي ، تحقيق أحمد حسن جابر ، دار الكتب الحديثة ، القاهرة ، ط . أولى ١٣٩٣هـ-١٩٧٣ .

- الألفات لابن خالويه ، تحقيق علي حسين البواب ، مكتبة المعارف الرياض
١٤٠٢هـ-١٩٨٢ .

- الأم للإمام الشافعي ، صححه محمد زهري النجار ، مكتبة الكليات
الأزهرية ، ط . أولى ١٣٨١هـ-١٩٦١ .

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لأبي محمد عبد الله بن هشام ،
المكتبة التجارية الكبرى ، مصر ، ط . خامسة ١٣٨٦هـ-١٩٦٨ .

- الإيمان لتقي الدين شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية . المكتب
الإسلامي ، ط . ثانية ١٤٠٨هـ-١٩٨٨ .

- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير ، الشرح
لأحمد شاكر .

- البحر المحيط (التفسير الكبير) لمحمد بن يوسف ، الشهير بأبي حيان مكتبة
النصر الحديثة الرياض .

- البحر المحيط في أصول الفقه لبدر الدين الزركشي ، دار الصفوة ، مصر ،
ط . ثانية ١٤١٣هـ-١٩٩٢ .

- بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، لأبي الوليد ابن رشد (الحفيد) دار الكتب
الإسلامية ، مصر ، ط . ثانية ١٤٠٣هـ-١٩٨٣ .

- البدر الطالع في محاسن من بعد القرن السابع ، لمحمد بن علي الشوكاني
مكتبة ابن تيمية القاهرة .

- البرهان في أصول الفقه لإمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله
الجويني ، تحقيق عبد العظيم محمود الديب ، دار الوفاء للطباعة والنشر
والتوزيع ، المنصورة شارع الإمام محمد عبده ، ط . ثالثة ١٤١٢هـ -
١٩٩٢ .

- البرهان في علوم القرآن لبدر الدين الزركشي ، دار المعرفة ، حققه محمد
أبو الفضل إبراهيم ، بيروت - لبنان .

- بلوغ المرام لابن حجر العسقلاني ، مع سبل السلام ، تصحيح وتعليق
محمد عبد العزيز الخولي ، مكتبة عاطف ، القاهرة .

- بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب ، لمحمد بن عبد الرحمن
الأصفهاني ، تحقيق محمد مظهر بقا ، دار المدني للطباعة والنشر
والتوزيع ، جدة - المملكة العربية السعودية ، ط . أولى ١٤٠٦هـ -
١٩٨٦ .

- تأسيس النظر لأبي زيد عبيد الله بن عمر الدبوسي ، يليه رسالة أبي الحسن
الكرخي في الأصول التي عليها مدار فروع الحنفية ، مع شواهدا ونظائرها
لأبي حفص عمر النسفي ، دار الفكر ، ط . أولى ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩ .

- التبصرة في أصول الفقه ، لأبي إسحاق الشيرازي ، حققه محمد حسن هيتو ، دار الفكر ، دمشق ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠ .
- التحرير في علم الأصول للكمال ابن الهمام ، وشرحه التقرير والتحرير لابن أمير الحاج ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط . ثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣ .
- التحصيل من المحصول لسراج الدين الأرموي ، حققه عبد الحميد علي أبو زنيد ، مؤسسة الرسالة ، ط . أولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨ .
- تخريج الفروع على الأصول لشهاب الدين الزنجاني ، تحقيق محمد أديب صالح ، مؤسسة الرسالة ، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨ .
- تذكرة الحفاظ لشمس الدين الذهبي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان .
- التعريفات ، للشريف علي بن محمد الجرجاني ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، ط . أولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣ .
- تحليل الأحكام ، عرض وتحليل لطريقة التعليل وتطوراتها في عصور الاجتهاد والتقليد ، لمحمد مصطفى شليبي ، مطبعة الأزهر ١٩٤٧ م .
- تفسير البغوي (معالم التنزيل) لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي ، دار

طية للنشر والتوزيع ، الرياض ، ١٤٠٩ هـ .

- تفسير البيضاوي (أنوار التنزيل وأسرار التأويل) لعبد الله بن عمر
البيضاوي ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، بمصر ، ط . ثانية
١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ .

- تفسير الخازن ، المسمى لباب التأويل في معاني التنزيل ، لعلي بن محمد
الشهير بالخازن ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، بمصر ، ط . ثانية
١٣٧٥ هـ - ١٩٥٥ .

- تفسير القرآن العظيم ، للحافظ أبي الفداء بن كثير ، دار المعرفة ، بيروت
- لبنان ، ط . ثانية ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ .

- التفسير الكبير (مفتاح الغيب) ، لفخر الدين الرازي ، دار إحياء التراث
العربي بيروت ط . الثالثة .

- تفسير النصوص في الفقه الإسلامي لمحمد أديب صالح ، المكتب
الإسلامي ، ط . ثانية ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ .

- التقريب للنووي ، مع شرحه تدريب الراوي لجلال الدين السيوطي ،
حققه عبد الواهب عبد اللطيف ، دار الكتب الحديثة .

- التقريب والإرشاد للقاضي أبي بكر الباقلاني ، حققه عبد الحميد بن علي

- أبو زنيد ، مؤسسة الرسالة ط . أولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٣ .
- تقويم أصول الفقه وتحديد أدلة الشرع لعبيد الله بن عمر أبي زيد الدبوسي ، تحقيق عبد الرحيم صالح الأفغاني ، رسالة دكتوراه (من أول القياس إلى نهاية الكتاب) ، الجامعة الإسلامية ، عام ١٤٠٣ - ١٤٠٤هـ .
- التلخيص (تلخيص التقريب والإرشاد) للباقلاني ، لخصه إمام الحرمين أبي المعالي الجويني ، رسالتان علميتان ، الأولى تحقيق عبد الله جوم النيبالي في مجلدين (من أول الكتاب إلى آخر باب السنة) ، الجامعة الإسلامية ١٤٠٧هـ . والثانية تحقيق شبير أحمد العمري (من أول الإجماع إلى آخر الكتاب) ، الجامعة الإسلامية ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦ . وقد أحلت على مجلدي المحقق الأول ب(١) و(٢) وعلى مجلد المحقق الثاني ب(٣) .
- تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير ، لابن حجر العسقلاني ، تحقيق شعبان محمد إسماعيل ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة .
- تلقيح الفهوم في تنقيح صيغ العموم لخليل بن كيكليدي العلائي ، تحقيق عبد الله بن محمد آل الشيخ ، ط . أولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣ .
- التلويح في كشف حقائق التنقيح ، لسعد الدين التفتازاني ، مكتبة محمد علي صبيح . وهو مطبوع مع التوضيح والتنقيح لصدر الشريعة .

- التمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب الكلوزاني ، أربعة أجزاء حقق الجزئين الأولين مفيد محمد أبو عمشة ، والجزئين الآخرين محمد بن علي بن إبراهيم . دار المدني ، جدة ، ط . أولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥ .
- التمهيد في تخريج الفروع على الأصول ، للآسنوي ، حققه محمد حسن هيتو ، مؤسسة الرسالة ، ط . رابعة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦ .
- التنقيح في أصول الفقه وشرحه التوضيح في حل غوامض التنقيح ، كلاهما لصدر الشريعة عبيد الله بن مسعود ، (مطبوع مع التلويح للفتازاني)، مكتبة محمد علي صبيح ، بميدان الأزهر .
- تنقيح محصول ابن الخطيب في أصول الفقه ، للمظفر التبريزي ، تحقيق حمزة زهير حافظ ، رسالة علمية في ثلاثة مجلدات ، عام ١٤٠٢هـ .
- تنوير الحوالك شرح على موطأ مالك ، لجلال الدين السيوطي ، دار إحياء الكتب العربية لعيسى البابي الحلبي . بمصر .
- تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني ، دار صادر بيروت ، طبعة ١٣٢٥هـ .
- تهذيب اللغة لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرري ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر ، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤ .

- الثبات والشمول في الشريعة الإسلامية لعابد بن محمد السفيناني ، مكتبة
المنارة ، مكة المكرمة ، ط . أولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨ .

- الثريا المضية في الدروس العروضية لمصطفى الغلاييني ، المكتبة العصرية
للطباعة والنشر ، بيروت ، ط . ثالثة .

- الثوابt والمتغيرات في مسيرة العمل الإسلامي المعاصر ، لصالح الصاوي ،
المنتدى الإسلامي ، ط . أولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٤ .

- جامع البيان في تفسير القرآن ، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري ، دار
الحديث ، القاهرة ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧ .

- جامع بيان العلم وفضله لأبي عمر يوسف بن عبد البر القرطبي ، دار
الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨ .

- الجامع لأحكام القرآن ، لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي ، مطبعة دار
الكتب المصرية ط . أولى .

- جمع الجوامع لتاج الدين بن السبكي ، ومعه شرحه للجلال محمد بن أحمد
الحلي ، وحاشية البناني ، وتقرير عبد الرحمن الشربيني ، دار إحياء
الكتب العربية .

- جمهرة اللغة لابن دريد أبي بكر محمد بن الحسن الأزدي ، دار صادر ،

مؤسسة الحلبي للنشر والتوزيع ، القاهرة .

- الجواهر المضية في طبقات الحنفية لأبي محمد عبد القادر بن محمد القرشي ،
تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ،
١٣٩٨هـ - ١٩٧٨ .

- حاشية رد المختار لمحمد أمين الشهير بابن عابدين ، ط . ثانية ١٣٨٦هـ -
١٩٦٦ . دار الفكر ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩ .

- الحاوي الكبير لأبي الحسن علي بن محمد الماوردي ، تحقيق علي محمد
معوض ، عادل أحمد عبد الموجود ، دار الكتب العلمية ، بيروت -
لبنان ، ط . أولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٤ .

- الحدود في الأصول لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي ، تحقيق نزيه
حماد ، مؤسسة الزعبي للطباعة والنشر ، بيروت - لبنان ، وحمص -
سورية ، ط . أولى ١٣٩٢هـ - ١٩٧٣ .

- حروف المعاني لعبد الحي حسن كمال ، مكتبة المعارف ، الطائف ،
ط . أولى ١٣٩١ .

- حروف المعاني لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، تحقيق
علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، دار الأمل ، الأردن ،

ط . أولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤ .

- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الأصفهاني ، مطبعة السعادة ،

١٣٩١هـ - ١٩٧١ .

- خبر الواحد وحجته للشيخ أحمد محمود عبد الوهاب الشنقيطي ، المجلس

العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، ط . أولى ١٤١٣ .

- درء تعارض العقل والنقل ، لأحمد بن عبد الحليم شيخ الإسلام ابن تيمية ،

تحقيق محمد رشاد سالم ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ،

ط . أولى ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩ .

- دراسة إدخال تعليم سلامة المرور في مقررات المرحلة المتوسطة للتعليم

العام ، لجمع من الدارسين ، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية ،

الرياض - المملكة العربية السعودية ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢ .

- الدراية في تخريج أحاديث الهداية لابن حجر العسقلاني ، تحقيق السيد عبد

الله اليماني المدني ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان .

- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لأحمد بن حجر العسقلاني ، حققه

محمد سيد جاد الحق ، دار الكتب الحديثة ، مصر .

- دليل أرباب الفلاح لتحقيق فن الاصطلاح لحافظ بن أحمد حكيمي ،

مطابع البلاد السعودية ، مكة الشامية ، ١٣٧٣هـ .

- الدياج المذهب في معرفة أعيان المذهب لابن فرحون ، حققه محمد الأحمدى أبو النور ، دار التراث ، القاهرة .

- الذيل على طبقات الحنابلة لعبد الرحمن بن شهاب الدين البغدادي ثم الدمشقي ، صححه محمد حامد الفقي ، مطبعة السنة المحمدية ١٣٧٢هـ-١٩٥٢ .

- الرد على المنطقيين لأحمد بن عبد الحليم شيخ الإسلام ابن تيمية ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت - لبنان .

- الرسالة ، للإمام محمد بن إدريس الشافعي ، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان .

- روضة الطالبين لأبي زكرياء النووي ، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط . أولى ١٤١٢هـ-١٩٩١ .

- روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه لموفق الدين أبي محمد بن قدامة ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة .

- سلاسل الذهب لبدر الدين الزركشي ، تحقيق الشيخ محمد المختار بن

محمد الأمين الشنقيطي ، مكتبة ابن تيمية ، القاهرة ، ومكتبة العلم ،
جدة ، ط . أولى ١٤١١هـ - ١٩٩٠ .

- سنن أبي داود ، ومعه شرحه عون المعبود لأبي الطيب العظيم آبادي ،
تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان ، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة ، ط .
ثانية ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨ .

- سنن ابن ماجه ، لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ابن ماجه) ، حققه
محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت لبنان .

- سنن الترمذي لأبي عيسى الترمذي ، مع شرحه تحفة الأحوزي ، لعبد الرحمن
ابن عبد الرحيم المباركفوري ، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان ، المكتبة
السلفية بالمدينة المنورة ، ط . ثانية ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥ .

- سنن الدارقطني ، حققه السيد عبد الله هاشم يماني المدني ، ١٣٨٦هـ -
١٩٦٦ ، دار المحاسن للطباعة ، القاهرة .

- السنن الكبرى لأبي بكر أحمد بن الحسن البيهقي ، دار الفكر .

- سنن النسائي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت لبنان .

- سير أعلام النبلاء لمحمد بن أحمد الذهبي ، أشرف على تحقيقه شعيب
الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط . أولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢ .

- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمحمد بن محمد مخلوف ، دار الكتاب العربي ، بيروت - لبنان ، ط . أولى ١٣٤٩ .
- شذا العرف في فن الصرف لأحمد الحملاوي ، مكتبة إحياء التراث الإسلامي ، مكة المكرمة ، ط . رابعة .
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لعبد الحي بن العماد الحنبلي ، المكتب التجاري بيروت لبنان .
- شرح الزركشي على مختصر الخرقى ، الشرح لشمس الدين محمد بن عبد الله الزركشي توفي سنة ٧٧٢هـ . تحقيق عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين ، ط . أولى ١٤١٢هـ-١٩٩١ .
- شرح السنة للحسين بن مسعود البغوي ، تحقيق شعيب الأرنؤوط ، المكتب الإسلامي ، ط . أولى ١٣٩٦هـ-١٩٧٨ .
- شرح العمد ، لأبي الحسين محمد بن علي البصري ، حققه عبد الحميد بن علي أبو زنيد ، الطبعة الأولى ١٤١٠ ، مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة .
- شرح الكوكب المنير لمحمد بن أحمد الفتوحى المعروف بابن النجار ، تحقيق محمد الزحيلي ونزيه حماد ، جامعة أم القرى للمجلدين الأول والثاني ، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠ ، وجامعة الملك عبد العزيز للمجلدين الثاني

والثالث ، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢ . طبع دار الفكر بدمشق .

- شرح اللمع لأبي إسحاق الشيرازي ، تحقيق عبد المجيد تركي ، دار الغرب

الإسلامي ، بيروت - لبنان ، ط . أولى ١٤٠٨هـ-١٩٨٨ .

- شرح تنقيح الفصول لأبي العباس أحمد بن إدريس القرافي ، تحقيق طه عبد

الرؤوف سعد ، مكتبة الكليات الأزهرية القاهرة - مصر ، دار

الفكر ، القاهرة وبيروت ط . أولى ١٣٩٣هـ-١٩٧٣ .

- شرح عضد الدين لمختصر ابن الحاجب ، ومعه : حاشية الشريف

الجرجاني وحاشية سعد الدين التفتازاني ، تحقيق شعبان محمد

إسماعيل ، مكتبة الكليات الأزهرية ، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣ .

- شرح فتح القدير لمحمد بن عبد الواحد ابن الهمام ، دار إحياء التراث

العربي ، بيروت .

- شرح مختصر الروضة لسليمان بن عبد القوي الطوفي ، تحقيق عبد الله بن

عبد المحسن التركي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط . أولى ١٤٠٧هـ-

. ١٩٨٧

- شرح معاني الآثار لأبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي ، تحقيق محمد

زهري النجار ، مطبعة الأنوار المحمدية ، القاهرة .

- شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل ، لأبي حامد الغزالي ، تحقيق حمد الكبيسي ، مطبعة الإرشاد ، ١٣٩٠هـ-١٩٧١ .
- الصحاح لإسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط . ثانية ١٣٩٩هـ-١٩٧٩ ، بيروت .
- صحيح البخاري ، مع فتح الباري ، المطبعة السلفية ومكتبتها ، القاهرة .
- صحيح سنن أبي داود لمحمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط . أولى ١٤٠٩هـ-١٩٨٩ .
- صحيح سنن ابن ماجه لمحمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي ، بيروت - لبنان ، ط . أولى ١٤٠٨هـ-١٩٨٨ .
- صحيح سنن الترمذي لمحمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي ط . أولى ١٤٠٨هـ-١٩٨٨ .
- صحيح مسلم بشرح النووي ، المطبعة المصرية ومكتبتها .
- صحيح مسلم ، تحقيق وترقيم محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء الكتب العربية ، ط . أولى ١٣٧٥هـ-١٩٥٦ .
- الصرف العربي نشأة ودراسة لفتححي عبد الفتاح الدجني ، مكتبة الفلاح ، بيروت ، ط . أولى ١٣٩٩هـ-١٩٧٩ .

- الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتلة لمحمد بن أبي بكر ابن قيم
الجوزية ، تحقيق علي بن محمد الدخيل الله ، دار العاصمة ، الرياض -
المملكة العربية السعودية ، ١٤٠٨ .

- ضعيف سنن ابن ماجه لمحمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي
بيروت ، ط . ثالثة ١٤٠٨هـ-١٩٨٩ .

- طبقات الحنابلة لمحمد بن الحسن القاضي أبي يعلى ، دار المعرفة للطباعة والنشر
بيروت - لبنان .

- طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين عبد الوهاب بن عبد الكافي السبكي ،
تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو ومحمود محمد الطناحي ، مطبعة عيسى
البابي الحلبي ، ط . أولى ١٣٨٣هـ-١٩٦٤ .

- طبقات المفسرين لمحمد بن علي بن أحمد الداودي ، تحقيق علي محمد
عمر ، مكتبة وهبة ، ط . أولى ١٣٩٢هـ-١٩٧٢ .

- العدة في أصول الفقه لمحمد بن الحسن القاضي أبي يعلى الفراء ، تحقيق
أحمد بن علي المبارك ، ط . أولى ١٤١٠هـ-١٩٩٠ ، الرياض -
المملكة العربية السعودية .

- الغياثي (غياث الأمم في التياث الظلم) لإمام الحرمين الجويني ، تحقيق

عبد العظيم الديب ، نشره عبد الله بن إبراهيم الأنصاري ، ط . أولى
١٤٠٠ هـ .

- الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني ، مع مختصر
شرحه بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني ، لأحمد عبد الرحمن البنا
الشهير بالساعاتي ، ط . أولى سنة ١٣٧٥ هـ .

- فتح الغفار بشرح المنار ، المعروف بمشكاة الأنوار في أصول المنار ، الشرح
لزين الدين بن إبراهيم الشهير بابن نجيم ، طبعة مصطفى البابي الحلبي ،
١٣٥٥ هـ - ١٩٣٦ ، ط . أولى .

- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير ، لمحمد بن علي
الشوكاني ، دار الفكر ، بيروت - لبنان ، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ . أو
الطبعة الثالثة ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤ من نشر مكتبة مصطفى الحلبي .

- الفتح المبين في طبقات الأصوليين لعبد الله مصطفى المراغي ، الناشر : محمد
أمين دمج وشركاه ، بيروت - لبنان ، ط . ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ .

- فتح المغيث شرح ألفية الحديث للعراقي ، الشرح لمحمد بن عبد الرحمن
السخاوي ، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان ، المكتبة السلفية ، المدينة
المنورة ، ط . ثانية ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ .

- الفروق لأبي العباس أحمد بن إدريس القرافي ، ومعه إدرار الشروق على أنواء الفروق لسراج الدين قاسم بن عبد الله المعروف بابن الشاط ، دار إحياء الكتب العربية ، ط . أولى ١٣٤٥ .

- الفصل في الملل والأهواء والنحل لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم الظاهري ، تحقيق محمد إبراهيم نصر وعبد الرحمن عميرة ، شركة مكبات عكاظ للنشر والتوزيع ، ط . أولى ١٤٠٢هـ-١٩٨٢ .

- الفقه الإسلامي وأدلته لوحة الزحيلي ، دار الفكر ، ط . أولى ١٤٠٤هـ-١٩٨٤ .

- الفقيه والمتفقه لأحمد بن علي الخطيب البغدادي ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط . ثانية ١٤٠٠هـ-١٩٨٠ .

- الفوائد البهية في تراجم الحنفية لمحمد عبد الحي اللكنوي ، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت - لبنان .

- الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية لعبد القاهر بن ظاهر البغدادي ، دار الوفاء الجديدة ، بيروت ، ط . ثانية ١٩٧٨م .

- القاموس المحيط لمحمد بن يعقوب الفيروزآبادي .

- قصة الإيمان بين الفلسفة والعلم والقرآن لنديم الجسر ، المكتب

الإسلامي ، بيروت ، ط . ثلاثة ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩ .

- قواطع الأدلة لأبي المظفر منصور بن محمد السمعاني ، مخطوطة في ميكروفيلم بالجامعة الإسلامية من مكتبة فيض الله بتركيا ، رقم الميكروفيلم ٢١٧٧ .

- القول الفصل في التصغير والنسب والوقف وهمزة الوصل ، لعبد الحميد عنتر ، من مطبوعات الجامعة الإسلامية ، ط . ثانية ١٤٠٩ .

- الكاشف عن المحصول لمحمد بن محمود الأصفهاني ، حقق في رسائل علمية بالجامعة الإسلامية ، بين عامي ١٤٠٥ - ١٤٠٦هـ ، القسم الأول : (مجلد) تحقيق سعيد بن غالب المجيدي ، والقسم الثاني (ثلاثة مجلدات في اللغات) : تحقيق سعد محمد محمد إبراهيم ، القسم الثالث (ثلاثة مجلدات في الأوامر والنواهي) تحقيق إبراهيم نورين إبراهيم ، القسم الرابع (مجلدان من أول العموم إلى نهاية الحمل) تحقيق محمد بن صالح النامي ، القسم الخامس (مجلد في الأفعال والنسخ والإجماع والأخبار) تحقيق مصطفى كامل خليل شارو . القسم السادس (مجلد من أول القياس) تحقيق عبد القيوم بن محمد شفيع .

- الكافي في العروض والقوافي للخطيب التبريزي ، تحقيق الحساني حسن عبد الله ، مكتبة الخانجي ، القاهرة .

- الكافي في فقه أهل المدينة المالكي ، لأبي عمر يوسف بن عبد البر ، تحقيق محمد محمد ولد ماديك ، مكتبة الرياض الحديثة ، الرياض ، ط . أولى ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨ .

- الكافية في النحو لابن الحاجب ، مع شرحه لرضى الدين محمد الاستربادي ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط . ثانية ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩ .

- الكامل في العروض والقوافي لمحمد قناوي .

- كشف الأسرار شرح المنار ، كلاهما لأبي البركات عبد الله بن أحمد ، المعروف بالنسفي ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، ط . أولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦ .

- كشف الأسرار عن أصول البزدوي ، لعلاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري ، دار الكتاب العربي ، بيروت - لبنان ، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤ .

- الكفاية في علم الرواية لأبي بكر أحمد بن علي المعروف بالخطيب البغدادي ، دار الكتب الحديثة ، ط . أولى .

- الكليات لأبي البقاء أيوب بن موسى الكفوي ، تحقيق عدنان درويش ،

ومحمد المصري ، منشورات وزارة الثقافة ١٩٧٦ .

- لباب النقول في أسباب النزول لعبد الرحمن السيوطي ، دار إحياء العلوم ، بيروت ، ط . أولى ١٩٧٨ م .

- لسان العرب لمحمد بن مكرم ابن منظور ، دار صادر ، بيروت .

- لسان الميزان لابن حجر العسقلاني ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت - لبنان ، ط . ثانية هـ-١٣٩٠ هـ-١٩٧١ .

- اللمع في أصول الفقه لأبي إسحاق الشيرازي ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط . أولى ١٤٠٥ هـ-١٩٨٥ .

- واللمع المطبوع مع تخريج أحاديث اللمع لعبد الله بن محمد الغماري ، عالم الكتب بيروت ، ط . أولى ١٤٠٥ هـ-١٩٨٤ نشر عالم الكتب .

- مباحث العلة في القياس عند الأصوليين لعبد الحكيم عبد الرحمن أسعد السعدي ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت - لبنان ، ط . أولى ١٤٠٦ هـ-١٩٨٦ .

- مجمع الأمثال لأحمد بن محمد الميداني ، حققه محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السنة المحمدية ، ١٣٧٤ هـ-١٩٥٥ .

- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي ، مكتبة

القدسى ، القاهرة ، ١٣٥٢هـ .

- مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية ، جمع وترتيب
عبد الرحمن بن محمد العاصمي ، دار عالم الكتب للطباعة والنشر
والتوزيع ، الرياض - المملكة العربية السعودية ، ١٤١٢هـ - ١٩٩١ .

- المحصل ، لفخر الدين الرازي ، تحقيق حسين اتاي ، مكتبة دار التراث -
القاهرة ، ط . أولى ١٤١١هـ - ١٩٩١ .

- المحصول في علم الأصول لفخر الدين الرازي ، تحقيق طه جابر العلواني ،
مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط . ثانية ١٤١٢هـ - ١٩٩٢ .

- المحكم والمحيط الأعظم في اللغة ، لعلي بن إسماعيل بن سيده ، تحقيق
مصطفى السقا وحسين نصار ، شركة مصطفى البابي الحلبي ، ط .
أولى ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨ .

- مختصر الصواعق المرسل على الجهمية والمعتلة لابن قيم الجوزية ، اختصره محمد
بن الموصلي ، مكتبة الرياض الحديثة ، الرياض - المملكة العربية السعودية .

- مذكرة أصول الفقه على روضة الناظر ، للشيخ محمد الأمين بن المختار
الشنقيطي ، دار القلم ، بيروت - لبنان .

- مرآة الأصول شرح مرقاة الوصول ليوסף ضياء الدين ، (شركت

صحافيه عثمانيه) ، ١٣٢١هـ .

- مرتقى الوصول إلى تاريخ علم الأصول للشيخ موسى بن محمد القرني ،
ط . أولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٤ ، دار حافظ ، جدة .

- المسائل المشتركة بين أصول الفقه وأصول الدين لمحمد العروسي عبد
القادر ، دار حافظ للنشر والتوزيع ، جدة ، المملكة العربية السعودية ،
ط . أولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠ .

- المستدرك على الصحيحين ، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله المعروف
بالحاكم ، وفي ذيله تلخيص المستدرك لشمس الدين الذهبي ، دار
الفكر ، بيروت ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨ .

- المستصفى من علم الأصول لأبي حامد الغزالي ، تحقيق د . حمزة زهير
حافظ ، شركة المدينة المنورة للطباعة والنشر ، جدة - المملكة العربية
السعودية . والطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية ببولاق ، مصر ١٣٢٢هـ ،
دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ، والإحالة على هذه الطبعة بذكر
(بولاق) .

- مسلم الثبوت في أصول الفقه لمحب الدين ابن عبد الشكور ، ومعه شرحه
فواتح الرحموت لعبد العلي محمد بن نظام الدين الأنصاري ، دار
الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، طبعة بولاق سنة ١٣٢٢ .

- مسند الإمام أحمد بن حنبل ، المكتب الإسلامي ، بيروت لبنان ، ط .

ثانية ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨ .

- المسودة في أصول الفقه لعبد السلام بن عبد الله بن تيمية ، وعبد الحليم

بن عبد السلام بن تيمية ، وشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم ، جمعه

أحمد بن محمد الحراني ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة

المدني ، القاهرة .

- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ، لأحمد بن محمد الفيومي ، تحقيق

عبد العظيم الشناوي ، دار المعارف ، القاهرة .

- المصنف لعبد الرزاق بن الهمام الصنعاني ، المكتب الإسلامي ، بيروت -

لبنان ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ، ط. أولى ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢ .

- المصنف في الأحاديث والآثار للحافظ عبد الله بن محمد بن أبي شيبة ،

تحقيق مختار أحمد الندوي ، الدار السلفية ، بومباي - الهند ، ط. أولى

١٤٠١هـ - ١٩٨١ .

- معارج القبول بشرح سلم الوصول لحافظ بن أحمد حكيمي ، حققه محمد ابن

محمد أبو عمر ، دار ابن القيم للنشر والتوزيع ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠ .

- المعتمد في أصول الفقه لأبي الحسن محمد بن علي البصري ، قدم له

وضبطه الشيخ خليل الحيس ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ،
ط . أولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣ .

- معجم الأدباء لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي ، مكتبة عيسى
البابي الحلبي وشركاه بمصر ، مطبوعات دار المأمون ، الطبعة الأخيرة .

- معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ، مكتبة المثنى : لبنان ، ودار إحياء التراث
العربي بيروت - لبنان .

- معجم مقاييس اللغة لأحمد بن فارس ، تحقيق عبد السلام محمد هارون .
مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، ط . ثانية ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩ .

- معرفة علوم الحديث لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري ،
تحقيق السيد معظم حسين ، المكتبة العلمية بالمدينة المنورة ، ط . ثانية
١٣٩٧هـ - ١٩٧٧ .

- المعونة في الجدل لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي ، تحقيق
عبد المجيد تركي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت - لبنان ، ط . أولى
١٤٠٩هـ - ١٩٨٨ .

- المغني في أصول الفقه لجلال الدين عمر بن محمد الخبازي ، تحقيق محمد
مظهر بقا ، جامعة أم القرى ، ط . أولى ١٤٠٣هـ .

- مفتاح العلوم ، لأبي يعقوب يوسف بن أبي بكر السكاكي ، ط . أولى ،
١٤٠هـ-١٩٨١ ، مطبعة دار الرسالة .

- مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول ، لأبي عبد الله محمد بن
أحمد التلمساني ، حققه عبد الوهاب عبد اللطيف ، دار الكتب
العلمية ، بيروت - لبنان ، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣ .

- المفردات في غريب القرآن للحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني
مكتبة الأنجلو المصرية .

- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة ، لمحمد
عبد الرحمن السخاوي ، تحقيق محمد عثمان الخشت ، دار الكتاب
العربي ، بيروت ، ط . أولى ١٤٠٥هـ-١٩٨٥ .

- مقاصد الشريعة الإسلامية لمحمد الطاهر بن عاشور ، ط. ١. ١٣٩٨هـ-
١٩٧٨ .

- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين لأبي الحسن علي بن إسماعيل
الأشعري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مكتبة النهضة
المصرية ، القاهرة ، ط . ثانية ١٣٩٨هـ-١٩٦٩ .

- مقدمة ابن الصلاح ، تحقيق عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ) ، ومعه

محاسن الاصطلاح للبلقيني ، مطبعة دار الكتب ١٩٧٤ م .

- الملل والنحل لأبي الفتح محمد عبد الكريم بن أبي بكر الشهرستاني ، تحقيق عبد العزيز محمد الوكيل ، مؤسسة الحلبي للنشر والتوزيع ، القاهرة .

- مناهج الاجتهاد في الأحكام الفقهية والعقائدية ، محمد سلام مذكور ، جامعة الكويت ، ط . أولى ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣ .

- المنتقى من السنن المسندة عن رسول الله ﷺ لأبي محمد عبد الله بن الجارود ، مؤسسة الجنان ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، ط . أولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨ .

- منتهى السؤل في علم الأصول ، لسيف الدين الآمدي ، إدارة طباعة الجمعية العلمية الأزهرية المصرية الملايوية ، ومحمد علي صبيح الكتي وأولاده ، مصر .

- المنحول من تعليقات الأصول ، لأبي حامد الغزالي ، حققه محمد حسن هيتو .

- منهاج السنة النبوية لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحلیم بن تیمية ، تحقيق محمد رشاد سالم ، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ط . أولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦ .

- المنهاج في ترتيب الحجاج لأبي الوليد الباجي ، تحقيق عبد المجيد تركي ،

دار الغرب الإسلامي ، ط . ثانية ١٩٨٧ .

- المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد لمجير الدين عبد الرحمن بن محمد العليمي ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة المدني ، القاهرة ، ط . أولى ١٣٨٤هـ-١٩٦٥ .

- منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة لعثمان بن علي بن حسن ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط . أولى ١٤١٢هـ-١٩٩٢ .

- المنهل الشافي والمستوفى بعد الوافي ليوسف بن تغري بردى الأتابكي ، تحقيق أحمد يوسف بخاتي ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٣٧٥هـ-١٩٥٦ ، ط . أولى .

- موازنة بين دلالة النص والقياس الأصولي لحمد بن حمدي الصاعدي ، مكتبة العلوم والحكم ، المدينة المنورة ، ط . أولى ١٤١٤هـ-١٩٩٣ .

- الموافقات لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي ، مع تعليقات الشيخ عبد الله دراز ، دار المعرفة ، بيروت .

- المواقف لبعض الدين الإيجي ، عالم الكتب ، بيروت ، مكتبة المتنبي : القاهرة ، مكتبة سعد الدين : دمشق .

- ميزان الأصول في نتائج العقول ، لعلاء الدين أبي بكر محمد بن أحمد السمرقندي ، تحقيق محمد زكي عبد البر ، دار إحياء التراث الإسلامي ، الدوحة - قطر ، ط . أولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤ .
- نبراس العقول في تحقيق القياس عند علماء الأصول لعيسى منون ، إدارة الطباعة المنيرية دار العدالة .
- النحو الوافي لعباس حسن ، دار المعارف بمصر ، ط . ثالثة .
- نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر ، للشريف عبد الحي بن فخر الدين الحسيني ، ط . أولى ١٣٧٨هـ - ١٩٥٩ .
- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر لابن حجر العسقلاني ، مع (النكت على نزهة النظر) لعلي بن حسن الحلبي الأثري ، دار ابن الجوزي ، ط . أولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢ .
- النشر في القراءات العشر ، لمحمد بن محمد الشهير بابن الجزري ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان .
- نصب الراية لأحاديث الهداية لعبد الله بن يوسف الزيلعي ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط . ثانية ١٣٩٣هـ .
- نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي لأحمد الريسوني ، الدار العالمية للكتاب

الإسلامي ، الرياض - المملكة العربية السعودية ، ط. ثانية ١٤١٢هـ -

. ١٩٩٢

- النعت الأكمل لأصحاب الإمام أحمد لمحمد كمال الدين بن محمد العمري ، تحقيق محمد مطيع الحافظ ، نزار أباطة ، دار الفكر ،

. ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢ .

- نفائس الأصول في شرح المحصول لأحمد بن إدريس القرافي ، ميكروفيلم من مخطوطة بالجامعة الإسلامية ، رقم المجلد الأول (وفيه الجزء الأول والثاني) : ٢٦٣٣ ، ورقم المجلد الثاني (وفيه الجزء الثالث) ٢٤٤٢ .

- نقض المنطق لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية ، تحقيق محمد بن عبد الرزاق وسليمان بن عبد الرحمن الصنيع ، تصحيح محمد حامد الفقي ، مطبعة السنة المحمدية ، القاهرة ، ط . أولى ١٣٧٠هـ -

. ١٩٥١

- النكت على كتاب ابن الصلاح ، لابن حجر العسقلاني ، تحقيق ربيع بن هادي عمير ، من مطبوعات الجامعة الإسلامية ، ط. أولى ١٤٠٤هـ -

. ١٩٨٤

- نهاية الإقدام في علم الكلام ، لعبد الكريم الشهرستاني ، تحقيق ألفرد جيوم ، مكتبة المثنى بغداد .

- نهاية السؤل فى شرح منهاج الأصول للبيضاوى ، الشرح لعبد الرحيم بن الحسن الأسنوى ، وفى حواشيه سلم الوصول لشرح نهاية السؤل لمحمد بخيت المطيعى ، عالم الكتب ، طبع سنة ١٣٤٣هـ .

- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج فى الفقه ، الشرح لمحمد بن أبى العباس (الشافعى الصغير) ، شركة مصطفى البابى الحلبي بمصر ، ط . ١٣٨٦هـ-١٩٦٧ .

- النهاية فى غريب الحديث والأثر لابن الأثير الجزرى ، تحقيق محمود محمد الطناحي ، طاهر أحمد الزاوى ، دار إحياء الكتب العربية ، ط . أولى ١٣٨٣هـ-١٩٦٣ .

- الواضح فى علم الصرف لمحمد خير الحلوانى ، دار المأمون للنشر دمشق وببيروت ، ط . رابعة ١٤٠٧هـ-١٩٨٧ .

- الوجيز فى أصول التشريع ، لمحمد حسن هيتو ، مؤسسة الرسالة بببيروت ط . ثالثة ١٤١٠هـ-١٩٩٠ .

- الوصف المناسب لشرع الحكم للشيخ أحمد محمود عبد الوهاب الشنقيطى ، من مطبوعات المجلس العلمى بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، ١٤١٥ .

- الوصول إلى الأصول لأحمد بن علي ابن برهان ، حققه عبد الحميد علي
أبو زنيد ، مكتبة المعارف ، الرياض - المملكة العربية السعودية ،

١٤٠٣هـ-١٩٨٣ .

- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لأحمد بن محمد بن خلكان ، تحقيق
إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت - لبنان .



فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٥	خطبة البحث
٨	أسباب اختيار الموضوع
١٠	خطة البحث
١٣	منهج البحث
١٤	الشكر والتقدير
١٩	تعريف القطع لغة
٢١	مصطلحات أخرى في القطع ومشتقاته
٢٤	عبارات القطع في أصول الفقه
٢٦	عبارة (الدليل القاطع)
٢٦	الأمر الذي يقطعه الدليل في قولهم (الدليل القاطع)
٢٧	عبارة (الدليل المقطوع به)
٢٧	وجه حذف الباء من قولهم (الدليل المقطوع به)
٢٧	التعبير بـ (دليل قاطع) عن (دليل مقطوع به)
٢٨	وجه التعدي بـ (على) في قولهم (الدليل المقطوع عليه)
٢٨ (ح)	معنى قولهم (خبر مقطوع على مغيبه)
٣٠	عبارة (الدليل القطعي)
٣١	عبارة (الدليل المقتضي القطع) ونحوها

الصفحة	الموضوع
٣١	هل العلم بمعنى القطع؟
٣٣	معنى عبارة الشافعي (العلم يحيط) أو (إحاطة العلم في الظاهر والباطن)
٣٣ (ح)	المراد بالظاهر والباطن في عبارة الشافعي وغيره
٣٧	اليقين بمعنى القطع
٣٨	درجات اليقين الثلاث
٣٨	الجزم بمعنى القطع
٣٩	معنى القطع في اصطلاح الأصوليين
٣٩	علم اليقين و علم الطمأنينة
٤١	اشتقاق (القطعية) من القطع في أقوال العلماء
٤٣	معنى القطعية في الدليل
٤٣	حجة الله البالغة على توحيده دليل قطعي
٤٥	مذهب الجمهور في تقسيم الأدلة إلى قطعية وظنية
٤٥ (ح)	مراد العلماء بالأدلة الشرعية والسمعية والعقلية
٥١	مذهب القائلين بقطعية جميع الأدلة
٥٢	مذهب ابن حزم في تقسيم الأدلة إلى قطعية وغيرها
٥٥	مذهب القائلين بظنية جميع الأدلة
٥٦	إنكار وجود النص في الأدلة إنكار للقطعية
٥٧	مذهب الفخر الرازي

الصفحة	الموضوع
٥٧	الاحتمالات القادحة في القطعية عند الفخر الرازي
٦٠ (ح)	قاعدتان للرازي في الأدلة السمعية
٦٢	وجه عزة القطعي على مذهب الرازي
٦٤	موقف العلماء من مذهب الرازي
٦٧	الرازي لا ينكر جواز قطعية الثبوت ولا وجوب العمل بالظاهر
٦٨ (ح)	كلام لابن تيمية حول منهج الرازي في البحث وأثره
٦٨	التحقيق في عدد الاحتمالات القادحة
٧٢	الرد الإجمالي على مذهب الرازي
٧٤	الرد التفصيلي على ورد الاحتمالات
٧٨	الرد على احتمال معارضة الدليل العقلي للسمعي
٧٩ (ح)	العوض الصحيح لقانون التوفيق بين السمع والعقل
٨٢	التفاوت بين الأدلة في القوة لا يوجب اختلافا في وجوب العمل بها
٨٢	حجية القطعي
٨٣	أدلة حجية الدليل الظني
٨٧ (ح)	معنى اعتقاد الرجحان ومثاله
٨٩	أهمية الدليل القطعي
٩٤	القطعية فرع الحجية
٩٥	التفاضل بين الحجية والقطعية

الصفحة	الموضوع
٩٦	قطعية أصول الفقه
٩٦	أهمية البحث فيما يجوز الاستدلال به في إثبات أصول الفقه
١٠٠	القول بوجوب القطعية في أدلة أصول الفقه
١٠٣	تقسيم الدين إلى أصول وفروع وما يرد عليه
١٠٤	ضابط الشاطبي للأصول والفروع
١٠٤	كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في التقسيم
١٠٨	حقيقة المنع في مسألة التقسيم
١٠٩	علاقة أصول الفقه بأصول الدين
١١٣	دليل الشاطبي على قطعية أصول الفقه
١١٤	رد الشيخ ابن عاشور على دليل الشاطبي
١١٥	القول بعدم وجوب قطعية أصول الفقه
١٢٠، ١٢٢	عدم الاطراد في مذهب الآمدي وابن الحاجب في المسألة
١٢٢	قول الشيخ أبي إسحاق في المسألة
١٢٣	وجه قطعية أصول الفقه مع رجحان القول الثاني
١٢٨	جهة الثبوت في القطعية
١٣٠	امتناع جهة الثبوت في القياس
١٣٢	جهة الدلالة في القطعية
١٣٣	كلام الشافعي في الإشارة إلى الجهتين

الصفحة	الموضوع
١٣٤	عدم التلازم بين الجهتين
١٣٥	مثال الدليل القطعي في الثبوت والدلالة
١٣٦	مثال الدليل القطعي في الثبوت فقط
١٣٦	مثال الدليل القطعي في الدلالة فقط
١٣٨	مثال الدليل غير القطعي مطلقا
١٣٩	ما يمكن وصفه بالقطعية من الأدلة
١٣٩	تكافؤ الجهتين في القطعية
١٤١	قول لبعض العلماء بترجيح جهة الثبوت
١٤٣	إفادة الإجماع للقطعية
١٤٣	الإجماع الذي يفيد القطعية
١٤٤	قطعية الخبر المجمع على تصديقه
١٤٤	أمثلة لأخبار مجمع على العمل بها
١٤٦	خلاف العلماء في قطعية الخبر المجمع على العمل به
١٤٨	الإجماع على وفق خبر هل يفيد القطعية؟
١٥٠	أمثلة لأقيسة مجمع عليها
١٥١	أثر القرائن في إفادة القطعية
١٥١	تعريف القرينة
١٥١	المراد بقرائن القطعية

١٥٢	قرينة العدد في الخبر ، أهى من القرائن اللازمة؟
١٥٤	أهمية النظر في القرائن
١٥٥	قطعية القرائن
١٥٥	قرائن الأحوال وأمثلتها
١٥٨	قرائن السياق
١٥٩	القرائن اللفظية
١٦٠	القرائن الخارجية
١٦١	تقسيم آخر للقرائن
١٦٢	« الاستدلال بالقرائن » فى معنى « دلالة الاقتران »
١٦٣	ورود مثل ذلك عن ابن عباس
١٦٥	أثر الخلاف فى منع القطعية
١٦٥	المراد بالخلاف المانع للقطعية
١٦٧	ما يدل على منع الخلاف للقطعية
١٧٠	ما يدل على عدم منع الخلاف للقطعية
١٧٠ (ح)	هل الخلاف يكون حجة؟
١٧٥	القطعية المطلقة والمقيدة
١٧٦	قطعية الدليل بالنسبة للناظر والمناظر
١٧٨	وجه الوفاق فى أقوال العلماء

الصفحة	الموضوع
١٨٠	حقيقة ما يرفعه الخلاف
١٨١	الاحتمال وأثره في منع القطعية
١٨١	معنى الاحتمال
١٨٢	ألفاظ أخرى في التعبير عن الاحتمال
١٨٣	من القواعد الثابتة أن الاحتمال الصحيح يمنع القطع
١٨٤	كلام الشافعي في ذلك
١٨٥	أوجه أخرى تدل على حجية الاحتمال
	اختلاف القراني والأصفهاني في المراد بقول الشافعي : « قضايا
١٨٨ (ح)	الأحوال إذا تطرق إليها الاحتمال .. سقط بها الاستدلال »
١٩١	مسلك الاعتداد بالاحتمال القريب فقط
١٩٢	مسلك الاعتداد بكل احتمال قريب وبعيد
١٩٥	مرتبة الظني المقارب للقطع
١٩٦	مطلق الاحتمال لا يرفع الحجية
١٩٨	ذم الإكثار من إيراد الاحتمال
٢٠٠ (ح)	قصة أصحاب البقرة وعاقبة تتبع مجرد الاحتمالات
٢٠١	وجه فساد الاعتداد بالاحتمال المجرد في الأدلة الشرعية
٢٠٤	الدليل والأمانة وأقوال العلماء في التفريق بينهما
٢٠٥	الخلاف في نسبة الأقوال في المسألة

الصفحة	الموضوع
٢٠٧	الخلاف في محل الخلاف في المسألة
٢٠٨	الخلاف في أثر الخلاف في المسألة
٢١٢	أمران يردان على القول بالتفريق بين الدليل والأمانة
٢١٦	اعتذار بعض المتأخرين للمتكلمين في التفريق
٢١٧	تفريق آخر بين الدليل والأمانة
٢١٧	اصطلاح تخصيص (الآية) بالقطعي دون (الدليل) و(الحجة) و(البينة)
٢١٩	الفرض والواجب وتعريف أهل اللغة لهما
٢٢٠	القول بالتفريق بين الفرض والواجب
٢٢٤	القول بعدم التفريق بينهما
٢٢٨	الفرض العملي عند ابن عابدين
٢٢٨ (ح)	علاقة ما ذكره ابن عابدين بالدليل المقارب للقطعي
٢٣٠	هل للخلاف في التفريق بين الفرض والواجب أثر عملي
٢٣٤ (ح)	التفريق بين الفرض والواجب يشير إلى مسألة أخرى الخلاف فيها معنوي
٢٣٥	فرق آخر بين الفرض والواجب
٢٣٧	التفريق بين المفسر والمؤول بالقطعية
٢٣٩	أثر القطعية في الاجتهاد والتخاطة
٢٣٩	تعريف الاجتهاد والتخاطة
٢٤٠	تعين الحق في المسائل القطعية

الصفحة	الموضوع
٢٤١	الاجتهاد في الدليل القطعي النسبي
٢٤٣	الجهتان في منع القطعية للاجتهاد والتخطة
٢٤٤	نوعا القطعية في منع الاجتهاد والتخطة
٢٤٦	أثر القطعية في التعارض والترجيح
٢٤٦	تعريف التعارض والترجيح
٢٤٨	قول الجمهور أن القطعية تمنع التعارض والترجيح
٢٤٩	وجه امتناع الترجيح في القطعيات
٢٥٠	قول بجواز التعارض والترجيح في القطعيات
٢٥٩	الكتاب والسنة أصل الأدلة القطعية وغيرها
٢٦٢	ليس العقل أصلا للأدلة
٢٦٤	تعريف الخبر والمتواتر
٢٦٦	اتفاق الجميع على قطعية المتواتر
٢٦٧ (ح)	حقيقة قول السمنية في قطعية المتواتر وسبب ذلك
٢٦٨	خلاف النظام ونحوه لا يضر في قطعية المتواتر
٢٧٠	دليل قطعية المتواتر
٢٧١	شبه المنكرين لقطعية المتواتر
٢٧٣	قطعية اللفظي والمعنوي من المتواتر
٢٧٥	الإطلاق والتقيد في قطعية المتواتر

الصفحة	الموضوع
٢٧٦	ندرة الكلام على الخبر المتواتر عند المحدثين وسبب ذلك
٢٧٩	مثال الخبر المتواتر
٢٨١	أهمية مسألة قطعية خبر الواحد
٢٨٣	هل بين المتواتر والآحاد واسطة ، وقطعية ذلك
٢٨٥	تحرير محل النزاع
٢٩٠	العلم الظاهر ، والمراد به في إفادة خبر الواحد العلم
٢٩٣	احتمال الكذب في الراوي هو فيمن دون الصحابي قطعاً
٢٩٥	القول بعدم قطعية خبر الواحد مطلقاً
٣٠٥	القول بالقطعية مطلقاً
٣٢٠	القول بقطعية خبر الواحد عند احتفاف القرائن
٣٢٠	رجوع أقوال أكثر العلماء إلى هذا القول
٣٢١	المراد بقرائن القطعية في خبر الواحد
٣٢٢	قرائن تذكر للتمقريب لا للتحقيق
٣٢٣ (ح)	القرائن المختلفة لا تبطل أثر قرائن القطعية في خبر الواحد
٣٢٨ (ح)	الخلاف في أثر الخلاف للمسألة
٣٢٨	القول بقطعية خبر الواحد مع القرائن مذهب معظم الأصوليين
٣٣٤	الراجح في المسألة
٣٣٦	أثر اختلاف منهج البحث في المسألة

الصفحة	الموضوع
٣٣٩	تقسيمات الدلالة وموقع النص منها
٣٤١	التقسيم المبني على القطعية
٣٤٤	القرائن المؤثرة في قطعية الدلالة ومثال ذلك
٢٤٥	مثال النص القطعي
٢٤٧	قطعية الخاص ومعنى ذلك
٣٥٠	معنى قطعية العام
٣٥٠	تحرير محل النزاع
٣٥٦	القول بعدم قطعية العام
٣٦٢	القول بقطعية العام
٣٦٥	أثر الخلاف في المسألة
٣٦٨	الاعتبار الاستعمالي في العام وأثره في دفع دعوى كثرة التخصيص
٣٦٨	أثر اختلاف المنهج في الخلاف
٣٦٩	طريقة الشاطبي في العام
٣٧٢	تعريف المفهوم وذكر أنواعه
٣٧٣	المفهوم القطعي
٣٧٦	القطعية في المفهوم وجهتها
٣٧٦ (ح)	الظني من المفهوم ووجه عدم القطعية فيه
٣٧٨	هل يكون مفهوم المخالفة قطعياً؟

٣٧٨	كلام للجويني يشير إلى ذلك
٣٧٩	هل للباقلاني عبارة موهمة بقطعية مفهوم المخالفة؟
٣٨٢	هل تكون دلالة النص غير قطعية عند الحنفية؟
٣٨٧	معنى قطعية الإجماع وجهتها
٣٨٨	مذهب الجماهير أن الإجماع حجة قطعية
٣٨٨	أدلة قطعية الإجماع من أدلة حجته
٣٩٣	منع الفخر الرازي والآمدي والطوفي لقطعية الإجماع
٣٩٦	رد العلماء على منع قطعية الإجماع
٣٩٨ (ح)	إشكال على استدلال بعض العلماء المتأخرين على قطعية الإجماع
٣٩٩	تكفير منكر الإجماع وأثره في القطعية
٤٠١	هل اسم (الإجماع) خاص بالقطعي
٤٠٢	تحديد الإجماع القطعي بما لا يختلف فيه مطلقا
٤٠٤	تحديد الإجماع القطعي بأنه المشتمل على القيود المحتملة الصحة
٤٠٦	مسلك آخر في تحديد الإجماع بترتيبه حسب القوة
٤٠٩	أقرب ما حد به الإجماع القطعي
٤١٣	هل للاختلاف في تعريف القياس أثر في قطعيته
٤١٣	معنى قطعية القياس والفرق بين حجته وقطعيته
٤١٤	القول بعدم جواز قطعية القياس

الصفحة	الموضوع
٤١٩	القول بجواز قطعية القياس
٤٢٢	القياس القطعي
٤٢٢	أمثلة لأقيسة النبي ﷺ
٤٢٦	القياس بإلحاق المسكوت عنه بالمنطوق وعلاقته بالمفهوم
٤٢٨	القياس بنفي الفارق وأمثله
٤٣٣	النوع الجامع لأنواع القياس القطعي
٤٣٤	هل القطع بحكم الأصل شرط في قطعية القياس
٤٣٦	الظاهر في مسألة اشتراط القطع بحكم الأصل في قطعية القياس
٤٣٧	القطعي من مسالك العلة
٤٣٧	تعريف العلة والمراد بمسالكها
٤٣٧	مسالك العلة أدلة شرعية
٤٤٠ (ح)	قطعية مسلك السير والتقسيم ومسلك الدوران
٤٤٢	مسلك النص
٤٤٣	النص القاطع والنص الصريح
٤٤٤	هل النص القاطع عند الرازي هو النص الصريح عند الآمدي؟
٤٤٦	طريقة الآمدي في مسلك النص موافقة لطريقة كثير من العلماء
٤٤٧	ورود القول بقطعية مسلك النص نقضا على الفخر الرازي
٤٤٨	وجهان في دفع هذا النقض

٤٤٨ (ح)	اعتراض آخر للأصفهاني على ما ذكره الرازي في مسلك النص
٤٥٠	الذي يظهر للباحث في المسألة
٤٥١	ألفاظ مسلك النص
٤٥٥	تمثيل الزركشي بقوله تعالى: ﴿حكمة بالغة﴾ في المسالك والاعتراض عليه
٤٥٥	وجه للزركشي يمنع الاعتراض
٤٥٦	أثر القرائن في قطعية مسلك النص
٤٥٨	مسلك الإجماع وأمثله
٤٥٨	اعتراض القاضي أبي بكر على القول بقطعية مسلك الإجماع
٤٦٢	الخاتمة وبعض ما توصل إليه البحث وبعض ما فتح من مجالات
٤٧١	فهرس الآيات
٤٧٨	فهرس الأحاديث
٤٨١	فهرس الآثار
٤٨٢	فهرس الأعلام المترجم لهم (مع الفرق والطوائف)
٤٩١	فهرس المراجع
٥٢٧	فهرس الموضوعات

ترجمہ اللہ و توفیقہ



مطابع الجامعة الإسلامية
بالمدينة المنورة